

نقل الإجماع الحاسم في بيان
حكم الجهوي والمجسم
لفضيلة الشيخ الدكتور جميل
حليم الحسيني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ المقدمة

الحمد لله رب العالمين له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن وصلوات الله البر الرحيم والملائكة المقربين على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين وعلى جميع إخوانه النبيين والمرسلين وعلى كل وصاحب كل وسائر الصالحين أما بعد، قال الله تعالى: {وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ . [وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ *] [سورة آل عمران وقال عز وجل: {لِعَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ *كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا . [كَانُوا يَفْعَلُونَ *] [سورة المائدة وقال سبحانه: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ . [وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ... *] [سورة التوبة وقال تعالى إخباراً عن نوح عليه السلام {...وَأَنْصَحُ لَكُمْ... *} [سورة الأعراف وقال عز من قائل إخباراً عن هود عليه السلام {...وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ *} [سورة الأعراف .]]

وعن تميم الداري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» . قلنا: لمن؟ قال: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ» . رواه مسلم .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه؛ وذلك أضعف الإيمان» رواه مسلم .

وعن حذيفة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف، ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم» رواه الترمذي وقال حديث حسن .

وعن جرير رضي الله عنه قال: «بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم» رواه البخاري ومسلم .

والشرع الكريم دعانا إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإلى إبطال الباطل وإحقاق الحق، ولقد كثر المفتون اليوم في الدين بفتاوى ما أنزل الله بها من سلطان، وزاد الانحراف وامتد، لذلك كان لا بد من تأليف هذا الكتاب «نقل

الإجماع الحاسم في بيان حكم الجهوي والمجسم» لبيان الحق من الباطل والصحيح من الزائف. فجزى الله مؤلفه «الشيخ الدكتور عماد الدين جميل حلیم الحسيني» خير الجزاء

فقد أوضح ما يجب توضيحه بالأدلة الشرعية الموثقة من كتاب الله وسنة رسوله وأقوال الأئمة الأعلام في بيان حكم المجسمة وأن القول الحق فيهم أنهم ليسوا مسلمين بلا امتراء، لأنهم عبدوا غير الله تعالى، وشبهوه بخلقه، وكذبوا قول الله تعالى {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ*} [سورة الشورى] وقول الله تعالى: {فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ*} [سورة النحل] وغيرهما من الآيات. أما الآية {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} فهي أصرح آية في القرآن في تنزيه الله تعالى التنزيه الكلي وتفسيرها أن الله لا يشبهه شيء بأي وجه من الوجوه، والكاف في {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} لتأكيد النفي، ففي الآية نفي ما لا يليق بالله عن الله. وأما قوله تعالى {...وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} ففيه إثبات ما يليق بالله، السمعُ صفةٌ لائقَةٌ بالله والبصر كذلك وإنما قدّم الله تعالى في هذه الآية التنزيه حتى لا يُتوهم أن سمعه وبصره كسمع وبصر غيره، فانه تعالى موصوفٌ بأنه ليس كمثله شيء من اللطائف كالنور والروح والهواء ومن الكثائف كالشجر والإنسان. والجسم اللطيف ما لا يضبط باليد والجسم الكثيف ما يضبط باليد أي ما يجسُّ باليد وهو تعالى لا يُشبه العلويات ولا السفليات

قال العراقي في الغيث الهامع شرح جمع الجوامع في كتاب الاجتهاد وقوله {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} تتمته في التنزيل {...وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} فأول هذه الآية تنزيه وءاخرها إثبات وصدورها رد على المجسمة وعجزها رد على المعطلة والنكته في نفي التشبيه أولاً أنه لو بدأ بذكر السميع والبصير لأوهم التشبيه فاستفيد من الابتداء بنفي التشبيه أنه لا يشابهه في السمع والبصر غيره. اهـ وقال الإمام الشافعي: المجسم كافر، نقله عنه السيوطي في الأشباه والنظائر اهـ وقد أطلق النووي في المجموع تكفير المجسمة وذلك في كتاب الصلاة باب صفة الأئمة. اهـ وقال ابن حجر في المنهاج القويم: واعلم أن القرافي وغيره حكوا عن الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم القول بكفر القائلين بالجهة والتجسيم وهم حقيقون بذلك. اهـ

وقال الإمام أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز البغدادي التميمي رئيس الحنابلة ببغداد في كتابه اعتقاد الإمام أحمد: وأنكر أحمد على من يقول بالجسم،

وقال: إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف، والله تعالى خارج عن ذلك كله فلم يجز أن يسمى جسمًا لخروجه عن معنى الجسمية ولم يجيء في الشريعة ذلك فبطل. اهـ ونقله الحافظ البيهقي عنه في مناقب أحمد وغيره

بل نقل صاحب الخصال من الحنابلة عن الإمام أحمد أنه قال بتكفير من قال: «الله جسم لا كالأجسام» ذكر ذلك المحدث الفقيه بدر الدين الزركشي في تشنيف المسامع وقال: ونقل عن الأشعرية أنه يفسق، وهذا النقل عن الأشعرية ليس بصحيح. اهـ

وعلى هذا إمام أهل السنة الإمام أبو الحسن الأشعري فقد قال في «النوادر»: من اعتقد أن الله جسم فهو غير عارف بربه وإنه كافر به. اهـ وقال الأستاذ أبو القاسم القشيري في رسالته القشيرية ما نصه: «سمعتُ الإمام أبا بكر بن فورك رحمه الله تعالى يقول: سمعتُ أبا عثمان المغربي يقول: كنتُ أعتقد شيئاً من حديث الجهة، فلما قدمتُ بغداد زال ذلك عن قلبي، فكتبتُ إلى أصحابنا بمكة: إني أسلمتُ الآن إسلاماً جديداً» اهـ

وبعد هذا البيان لا يشك عاقل في حكم تكفير المجسمة على اختلاف أنواعهم، فهذا الذي يطلق القول بعدم تكفيرهم، غش الأمة، وخالف إجماعها، فماذا يقول فيمن قال: «إن الله لما انتهى من الخلق استلقى ووضع رجلاً على رجل». وفيمن قال: إن الله لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل فأجراها حتى عرقت ثم خلق نفسه من ذلك العرق». وفيمن قال: «إن الله على العرش والملائكة حملة العرش تشعر بنقل الجبار» اهـ وفيمن قال: «إن الله يقعد على العرش ويقعد معه محمداً»، وفيمن قال: «ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم»، وفيمن أجاز على الله أن يمس خلقه كالنجاسات والحشرات، وغيرهم من ضروب المجسمة وأصنافهم. فإن الأئمة حكموا بتكفير من قال عن الله: جسم ولو قال لا كالأجسام، فما شأن من زاد تشبيهاً وتجسيماً، تعالى الله علواً كبيراً عما يقول المجسمة

ومن عظيم فائدة هذه الرسالة الجامعة بيان مراد قول من قال من الأئمة: لا نكفر أحداً من أهل القبلة، وأنَّ المراد ما لم يصدر منه كفر بواح كالتجسيم، فقد قال شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني شارحاً عبارة: «ولا نكفر أحداً من أهل القبلة»، ما نصه: «أقول هذا كلام قد اشتهر بين الناس، ونقل عن الأئمة مثل

الشافعي وأبي حنيفة، وليس على إطلاقه؛ إذ المجسم كافر، وإن صام وصلى»
اهـ

وكذلك بيان أن لازم المذهب هو مذهب لقائله إجماعاً إن كان اللازم بيناً صريحاً
وأما إن كان خفياً فهذا المختلف فيه بين العلماء، وأن القائل بالجسم من الصريح
البين. فقد قال المحدث الشيخ محمد زاهد الكوثري: «وما يقال من أن لازم
المذهب ليس بمذهب إنما هو فيما إذا كان اللزوم غير بيّن، فاللازم البيّن لمذهب
العاقل مذهب له» اهـ

ومن لطيف هذه الرسالة الرائعة بين حكم من يقول من العوام بالجسم، وهو لا
يفهم المعنى ولا يعتقد ولا يعتقد أي معنى فيه نقص في حق الله، إلا أنه يفهم
منها: موجود، فهذا له حكمه الخاص، كما بين الأستاذ الإمام المقدم أبو منصور
البغدادى والعلامة البياضى وغيرهما

أسأل الله تعالى أن يجعل في هذا الكتاب النفع العميم، وأن يثيب كل من يساهم في
نشره بين الناس ونصرة لهذا الدين العظيم. ءامين

الأحد، 14 آب، 2011

الموافق 14 رمضان 1432هـ

أخوكم في الله

أمين عام دار الفتوى في أستراليا

الشيخ الدكتور سليم علوان الحسيني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المتعالي عن الشبيه والنظير الذي ليس كمثله شيء وهو السميع
البصير، وإنما تضرب الأمثال لمن له أمثال، كيف يقال له كيف وكيف في حقه
محال، أنى تتخيله الأوهام وكيف تحده العقول، ما عرفه من كيفه، ولا وحده من
مثله، ولا عبده من شبّهه، المشبه أعشى والمعتل أعمى، لا بصفة الأول يحكم له
مبدأ، ولا بالآخر صار له منتهى، ولا من الظاهر فهم له شبح، ولا من الباطن
تعطل له وصف، خرس في حق ذاته سبحانه صولة لم؟ وكفّت لهيبة الحق كف

كيف؟ وغشيت لأنوار العزة عين عين الفكرة، فأقدام الطلب واقفة على حمى التسليم، جل عن أشباه وأمثال، وتقّس عن أن تضرب له الأمثال، وإنما يقع الاشتباه والإشكال، في حق من له أنداد وأشكال، المشبه ملوث بفِرث التجسيم، والمعطل نجس بدم الجحود، ونصيب المحق من بين فرث ودم لبن خالص، هو المنتزه لا يقال: لم؟ لفعله، ولا متى؟ لكونه، ولا فيم؟ لذاته، ولا كيف؟ لوصفه، ليس في صفاته أين، ولا مما يدخل في أحديته من؟ بل متى عرف العبد بأن مولاه قديم لا بداية له دله ذلك على التنزيه، وعلم أنه لا ينطبع فيها شبح الشريك، ولا خيال التشبيه. (تفكروا في آلاء الله ولا تتفكروا في ذات الله فتهلكوا) «إذا استقبل الرمد الريح فقد تعرض لزيادة الرمد»، أحمدته حمد من يعلم أنه مسبب الأسباب، وأشهد بوحدانيته شهادة مخلص في نيته غير مرتاب، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أرسله وقد سدل الكفر على وجه الإيمان والحجاب فنسخ الظلام بنور الهدى، وكشف النقاب، وبَيّن للناس ما أنزل إليهم، وأوضح مشكلات الكتاب، وتركهم على المحجة البيضاء لا سرب فيها ولا سراب، فصلّى الله عليه وعلى جميع الآل وكل الأصحاب، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الحشر [1]. (والحساب، وسلم تسليما كثيرا)]

وقد أسميناه

شواهد التنزيه وكشف أوهام التشبيه وحقية القول بتكفير المجسم والجهوي
واقترح عليّ بعض من ساهم في مراجعة الكتاب قبل إصداره أن يسمى بـ
نقل الإجماع الحاسم في بيان حكم الجهوي والمجسم
- [1] بتصرف من مقدمات المدهش وتلبيس إبليس واللطائف للحافظ ابن الجوزي
وفي الأخير هذه الزيادة: «جاء البعوض إلى سليمان عليه السلام يشكو من
الريح، فاستحضر سليمان الريح، فذهب البعوض، فقال سليمان: إلى أين؟ فقال:
لو كان لي قوة الثبوت معها ما شكوت منها» اهـ

المقدمة الأولى

: المقصود من اختيار لفظة شواهد التنزيه

لما كان الغرض من وضع هذه الرسالة هو التركيز على حشد شواهد تنزيه
المولى سبحانه عن الحجم والجسم والصورة والحيز والمكان والجهة من النقل
والعقل، وقد قال أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني: «إن

الدلائل القطعية قد قامت لأهل السنة على ما يوافق عقائدهم، فثبت ما اعتقدوه قطعاً فحكم ببطلان ما يخالفه قطعاً... وذلك لأن أدلة التوحيد كثيرة ظاهرة متواترة، قد طبقت العالم وعم وجودها في كل مصنع، فلم يعذر أحد عنها» [(2)] اهـ.

ثم قال: «واعلم أن القول المختلف في الحادثة الواحدة على ضربين، ضرب لا يسوغ فيه الاختلاف، وضرب يسوغ فيه الاختلاف فأما الضرب الذي لا يسوغ فيه الاختلاف كأصول الدين من التوحيد وصفات الباري عز اسمه، وهي تكون على وجه واحد لا يجوز فيها الاختلاف، وكذلك في فروع الدين التي يعلم وجوبها بدليل مقطوع به مثل الصلاة والزكاة والصوم والحج، وكذلك المناهي الثابتة بدليل مقطوع به، فلا يجوز اختلاف القول في شيء من ذلك» [(3)] اهـ.

وعليه فأنا أعرض الدلائل النقلية: وهو يشمل كما هو معلوم القراءان والسنة والإجماع، وأما العقلية: فأنا أعرضها إن شاء الله من خلال تأييدها بالشواهد النقلية.

فإن المشبهة يهولون ويصولون على الناس بالمتشابه على وجه فيه إثارة الفتنة والتشويش على عقائدهم، مدعين أن مذهبهم مؤيد بالقراءان والسنة حتى هلك فيهم جم غفير من الخلق.

قال الشيخ محمد الحامد الحموي موطناً الحنفي الماتريدي مذهباً ما نصه: «وما أخذه على فريق من طلاب اليوم أنهم لم يحرسوا اعتقادهم الديني بالبرهان، الذي يحوطه ويزيده قوة ويدراً عنه الأخطار . فقواعد العقائد يجب إرساؤها في النفس قوية محروسة، كي لا تستطيع الفتنة تدميرها بما تشن عليها من غارات، وتعلن عليها من حروب، وتصاب العقيدة بأذى كان الواجب تسليمها منه، لأنها سلم النجاة يوم يخسر المبطلون» [(4)] اهـ.

وقد لاحظت أن أغلب كتب العقيدة تتناول مسائل التنزيه مركزة على الحجج العقلية، مقتصرة على إيراد القليل من الأدلة النقلية في كثير من الأحيان حتى توهم من تلطخ بالتشبيه أو من يستمع إليهم أن شبههم التي يعرضونها صريحة في إثبات مذهبهم مذهب أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية ضعيف الحجة، خاصة وأن أئمة هذا العلم شغلهم فيما شغلهم الرد على الفلاسفة والطبائعين وأنواع الملاحدة إضافة للمشبهة والمعتزلة والجهمية والروافض

وغيرهم من المبتدعة، أضف إلى ذلك وسخافة ركافة مذهب المشبهة الذي ينفر منه أصحاب الفهم السليم، وربما لذلك قلما تجد كتابا يركز على كشف شبه المشبهة بالنصوص من القرآن والسنة، وإنما هي غالبا متفرقة هنا وهناك سائلا المولى أن يجعل نيتي خالصة لوجهه سبحانه فإنه لا حول ولا قوة إلا به سبحانه» [5]، وإليه ألجأ ليعينني ويوفقني في ذلك فهو حسبي ونعم الوكيل

2/308) قواطع الأدلة في الأصول (2/308).

2/326) قواطع الأدلة في الأصول (2/326).

36/ص) كتابه نصائح للشباب والطلاب (ص/36).

5- قال الخطابي: معنى لا حول ولا قوة إلا بالله إظهار الفقر وطلب المعونة منه على كل ما يزاوله (العبد) من الأمور أي يعالجه وهو حقيقة العبودية . انظر (المطلع على أبواب المقنع لشمس الدين البعلي الحنبلي: (ص/52)

المقدمة الثانية

قال الحافظ ابن الجوزي: «واعلم أن الطريق الموصلة إلى الحق سبحانه ليست مما يقطع بالأقدام إنما يقطع بالقلوب، والشهوات العاجلة قطاع الطريق والسبيل كالليل المدلهم، غير أن عين الموفق بصر فرس لأنه يرى في الظلمة كما يرى في الضوء، والصدق في الطلب منار أين وجد يدل على الجادة، وإنما يتعثر من لم يخلص، وإنما يمتنع الإخلاص ممن لا يراد، فلا حول ولا قوة إلا بالله» [6]

اهـ

وقال في موضع آخر: «ومن ضرورة الإخلاص ألا يقصد التفات القلوب إليه، فذاك يحصل لا بقصده بل بكراهته لذلك» [7] اهـ

وقال أيضاً: «فالله الله في إصلاح النيات فإن جمهور هذه الأعمال مردود، قال مالك ابن دينار: «وقولوا لمن لم يكن صادقاً لا يتعنّ» أي لا يتعب، وليعلم المرائي أن الذي يقصده يفوته وهو التفات القلوب إليه، فإنه متى لم يخلص حرم محبة القلوب، ولم يلتفت إليه أحد، والمخلص محبوب، فلو علم المرائي أن قلوب الذين يرانيهم بيد من يعصيه لما فعل

وكم رأينا من يلبس الصوف ويظهر النسك لا يلتفت إليه وآخر يلبس جيد الثياب ويبتسم والقلوب تحبه. نسأل الله عز وجل إخلاصاً يخلصنا ونستعيز به من رياء يبطل أعمالنا إنه قادر» [8] اهـ

وما أحسن قوله رحمه الله في نفس الكتاب: «من رزق همة عالية يعذب بمقدار علوها كما قال الشاعر

وإذا كانت النفوس كبارا

تعبت في مرادها الأجسام

ثم إذا حقق الإخلاص في الأعمال زاد تعبهُ (أي تعب صاحب الهمة) وقوى .. وصبه، فأين هو ومن دنت همته؟

ولكن تعب العاليي الهمة راحة في المعنى، وراحة القصير الهمة تعب وشين ..
... والدنيا دار سباق إلى أعالي المعالي، فينبغي لذي الهمة ألا يقصر في شوطه، فإن سبق فهو المقصود، وإن كبا جواده مع اجتهاده لم يلم» [(9)] اهـ بتصرف
وقال ممشاد الدينوري رأيت في بعض أسفاري شيخا توسمت فيه الخير، فقلت له: «يا سيدي كلمة تزودني بها، قال: همتك فاحفظها، فإن الهمة مقدمة الأشياء، فمن صلحت له همته وصدق فيها صلح له ما وراءها من الأعمال والأحوال». [(10)] اهـ

فإذا تنبه البصير بزمانه العامل لآخرته لهذه المعاني الشريفة كان حريصاً على إنقاذ الناس من براثن أهل الهوى والبدع الذين يدعون أنهم يحاربون البدع، وقد أردت من التذكير بذلك أن يستعين السني بهما (الإخلاص والهمة العلية) في دفاعه عن دينه

[6]- صيد الخاطر (ص/358).

[7]- صيد الخاطر (ص/367).

[8]- صيد الخاطر (ص/391).

[9]- صيد الخاطر (ص/465).

[10]- انظر صفة الصفوة للحافظ ابن الجوزي (4/434).

تمهيد

جاءنا الأنبياء بالبيان الكافي، وقابلوا الأمراض بالدواء الشافي، وتوافقوا على منهاج لم يختلف، ثم أقبل الشيطان يخلط بالبيان شبهاً، وبالدواء سماً، وبالسبيل الواضح جرداً مضلاً، وما زال يلعب بالعقول إلى أن فرق الجاهلية في مذاهب سخيفة وبدع قبيحة، فأصبحوا يعبدون الأصنام في البيت الحرام، ويرون وأد البنات ويمنعونهن الميراث إلى غير ذلك من الضلال الذي سوّله لهم إبليس، فابتعث الله سبحانه وتعالى محمداً فرفع المقابح وشرع المصالح، فسار أصحابه

معه وبعده في ضوء نوره سالمين من العدو وغروره، فلما انسلخ نهار وجودهم أقبلت أغباش الظلمات فعادت الأهواء تنشئ بدعا وتضيق سبيلا ما زال متسعا، ففرّق الأكثرون دينهم وكانوا شيعا، ونهض إبليس يُلبّس ويزخرف ويفرّق ويؤلف، وإنما يصح له التلصص في ليل الجهل فلو قد طلع عليه صبح العلم . افتضح

فرايت أن أحذر من بعض مكايده التي سار في ركبها أهل الحشو سعيا في بث فتنة التشبيه، ولا يخفى أن في تعريف الشر تحذيرا عن الوقوع فيه ، ففي الصحيحين من حديث حذيفة قال: «كان الناس يسألون رسول الله عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني» [(11)]، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «والله ما أظن على ظهر الأرض اليوم أحدا أحب إلى الشيطان هلاكا مني، فقيل: وكيف؟ فقال: والله إنه ليحدث البدعة في مشرق أو مغرب، فيحملها [(الرجل إلي، فإذا انتهت إلي قمعتها بالسنة، فترد عليه كما أخرجها)]» [(12)] وقد وضعت هذا الكتاب محذرا من فتنة استطار شررها اليوم في الأرض، ومخوفا من محنة أهلكت خلقا كثيرا، والله المعين بجوده كل صادق في مقصوده، [(والله موفقي فيما قصدت وملهمي للصواب فيما أردت)] (13)

:الغيرة على ما حلّ بالأمة وشبابها من التضليل والتشردم –

قال المحدث الشيخ محمد زاهد الكوثري ما نصه[(14)]: «ولما حدثت الفتن في خلافة عثمان رضي الله عنه استخفّ جانبه أعداء الدين المندسّون بين المسلمين، فحفوا إلى السعاية بينهم وإثارة خواطرهم بما يمكن أن يروج عليهم لسلامة صدورهم وبعدهم عن معرفة طرائق تمويه الفاتنين غير المتظاهرين بما يمس بالدين، ينتقلون في البلاد لهذه الغاية ويمهدون السبيل إلى القضاء على هذا الدين ببث بذور الدمار وما عمله أمثال عبد الله بن سبأ في ذلك العهد مشهور» – ثم ذكر المرجئة – إلى أن قال: «وكان عدة من أحبار اليهود ورهبان النصارى وموابذة المجوس أظهروا الإسلام في عهد الراشدين، ثم أخذوا بعدهم في بث ما عندهم من الأساطير بين من تروج عليهم ممن لم يتهدب بالعلم من أعراب الرواة وبسطاء مواليهم، فتلقفوها منهم ورووها لآخرين بسلامة باطن، معتقدين ما في أخبارهم في جانب الله من التجسيم والتشبيه، ومستأنسين بما كانوا عليه من الاعتقاد في جاهليتهم، وقد يرفعونها افتراء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أو

خطأ فأخذ التشبيه يتسرب إلى معتقد الطوائف ويشيع شيوع الفاحشة، ولم يكن بنو «أمية كالراشدين في السهر على معتقد المسلمين إلا فيما يمس بسياساتهم ثم تكلم عن كيفية نشأة المعتزلة وغيرهم من الفرق وفتنتهم في زمن المأمون والجهمية وفتن الملحدين وتغلغلهم في الأمة ساعين في إضلالها... إلى أن قال [(15)] «وأهل السنة من الفقهاء والمحدثين يواصلون العمل في علومهم في غير جلبة ولا ضوضاء، والحشوية يجرون على طيشهم و عمايتهم واستتباعهم الرعاع والغوغاء، ويتقولون في الله ما لا يجوز به الشرع ولا العقل من إثبات الحركة له والنقلة والحد والجهة والقيود والإقعاء والاستلقاء والاستقرار إلى نحوها مما تلقوه بالقبول من دجاجة الملبسين من الثنوية وأهل الكتاب ومما ورثوه من أمم قد خلت، ويؤلفون في ذلك كتباً يملأونها بالوقية في الآخرين، ويخرقون حجاب الهيبة في الإكفار متبرقعين بالسنة ومعتزين إلى السلف يستغلون ما ينقل عن بعض السلف من الأقوال المجملة التي لا حجة فيها: نعم لهم سلف ولكن من غير هذه الأمة وهم على سنة ولكن على من سنّها الأوزار إلى يوم القيامة، وليس هذا محل بسط مخازيهم. وكانت المعتزلة تتغلب على عقول المفكرين من العلماء ويسعون في استعادة سلطانهم على الأمة، وأصناف الملاحدة والقرامطة توغلوا في الفساد واحتلوا البلاد حيث لم يبق في ثغور الدفاع عن الدين من يربط بحجج دامغة تمحق مخرقتهم لانشغالهم بنفوسهم بما جد من الأحوال.

ففي مثل هذه الظروف الحرجة غار الإمام أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه على ما حلّ بالمسلمين من ضروب النكال وقام لنصرة السنة وقمع البدعة، فسعى أولاً للإصلاح بين الفريقين من الأمة بإرجاعهما عن تطرفهما إلى الوسط العدل، قائلاً:

للأولين : أنتم على الحق إذا كنتم تريدون بخلق القراءان اللفظ والتلاوة والرسم، و للآخرين : أنتم مصيبون إذا كان مقصودكم بالقديم الصفة القائمة بذات البارئ غير البائنة منه -كما يقول ابن المبارك - يعني الكلام النفسي، وليس لكم مجال أن تنكروا حدوث لفظ اللافظ وتلاوة التالي، كما أنه ليس للأولين نفي الصفة القائمة به تعالى من غير لفظ ولا صوت

وقائلاً للأولين أيضاً: نفي المحاذاة والصورة صواب، غير أنه يجب عليكم الاعتراف بالتجلي من غير كيف

وللآخرين : إياكم من إثبات الصورة والمحاذاة وكل ما يفيد الحدوث، وأنتم على صواب إن اقتصرتم على إثبات الرؤية للمؤمنين في الآخرة من غير كيف وهكذا حتى وفقه الله لجمع كلمة المسلمين وتوحيد صفوفهم، وقمع المعاندين وكسر تطرفهم، وتواردت عليه المسائل من أقطار العالم فأجاب عنها فطبق ذكره الآفاق، وملاً العالم بكتبه وكتب أصحابه في السنة والرد على أصناف المبتدعة والملاحدة وأهل الكتاب، وتفرّق أصحابه في بلاد العراق وخراسان والشام وبلاد المغرب ومضى لسبيله، وبعد وفاته ببسير استعاد المعتزلة بعض قوتهم في عهد بني بويه، لكن الإمام ناصر السنة أبا بكر بن الباقلاني قام في وجههم وقمعهم بحججه ودانت للسنة على الطريقة الأشعرية أهل البسيطة إلى أقصى بلاد أفريقية[(16)]، وقد بعث ابن الباقلاني في جملة من بعث من أصحابه إلى البلاد أبا عبد الله الحسين بن عبد الله بن حاتم الأزدي إلى الشام ثم إلى قيروان وبلاد المغرب، فدان له أهل العلم من أئمة المغاربة وانتشر المذهب إلى صقلية والأندلس، ولابن أبي زيد وأبي عمران الفاسي وأبي الحسن القابسي وأبي الوليد بن الباجي وأبي بكر بن العربي وتلامذتهم أياد بيضاء في ذلك، وقام بنشر المذهب في الحجاز راوية الجامع الصحيح الحافظ أبو ذر الهروي، وأخذ عنه من ارتحل إليه من علماء الآفاق وكان انتشاره بالشام قبل ذلك بواسطة صاحب الأشعري أبي الحسن عبد العزيز الطبري راوية تفسير ابن جرير عن مؤلفه، وكان أهل الشام يجتلبون كبار الأئمة من المذهب الأشعري حيناً بعد حين كالإمام قطب الدين النيسابوري اجتلبه نور الدين الشهيد على طلب العلماء» اهـ

مواجهة الخطة المدبرة لإحلال المذهب الحشوي تحت ستار مذهب السلف – محل مذهب أهل السنة

ثم قال الكوثري: «وبعض الحنابلة على مسلك السلف في التفويض وترك الخوض وبعضهم انحاز إلى المعتزلة، وكان غالبهم على تعاقب القرون حشوية على الطريقة السالمية والكرامية إلى أن جعل الظاهر ببيرس قضاء القضاة في المذاهب الأربعة لأول مرة فاتصلوا بعلماء أهل السنة يفاوضونهم في العلم فأخذت تزول أمراضهم البدعية، وكاد أن لا يبقى بينهم حشوي لولا جالية حران بعد نكبة بغداد حطوا رحلهم بالشام، ونبغ من بينهم رجل حسنت نشأته في الطلب على ذكاء وحافضة وسمت وتمكن من اجتلاب ثقة شيوخ العلم إلى نفسه وثنائهم عليه، وكان واعظاً طلق اللسان فإذا هو يجري على خطة مدبرة في إحلال

المذهب الحشوي تحت ستار مذهب السلف محل مذهب أهل السنة ، ولم يعلم أن مذهب أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية بلغ من التمهيد العلمي على تعاقب القرون بأيدي نوابغ أهل النظر والفقه في الدين ممن لا يعد هذا الحشوي من صغار تلامذتهم إلى مستوى من قوة الحجج بحيث إذا حاول مثله أن يصطدم بها لا يقع إلا على أم رأسه فيردى ولا يودى، وحيث لم يكن له شيخ يرشده في العلوم النظرية أصبح علمه لا يركز على شيء وثيق خليطاً كثير التناقض، توزعت مواهبه في أهواء متبعة ثم أفضى إلى ما عمل وزالت فتنه برد العلماء عليه» اهـ.

ولا أريد أن أخوض هل تاب ابن تيمية أم لا، ولكني أقول: إن ما تسعى المشبهة اليوم إليه التفرير بأبناء المسلمين لزرع نفس الفكر بينهم، حتى انخدع لهم الكثيرون وسار في ركبهم من جهل حالهم وظن فيهم الخير، وهذا ما واجهناه في مواطن متعددة، حتى إنك ترى فيهم الجمود والتحجر مع ما يسمعون من الدليل، وهو ما دفعني لأضع هذه الرسالة

ومن أدل الدليل على أنهم يمشون على خطى المشبهة أنه يعجبهم ما ذهب إليه الدارمي والكرامية وأضرابهم ممن نفتهم الأمة، ويطبعون كتبهم، ولولا ما بأيديهم اليوم من أموال وإمكانات لما عرفتهم أو سمعت بهم إلا من كتب الفرق ولا يسعك أمام تأثر أولئك الشباب الذين ينحرفون اليوم عن الجادة بتلك التحريفات والتخرصات إلا أن تبين الحق وتسعى لإخراجهم من ورطتهم، ذلك أنهم سلّموا عقولهم تحت تمويه التمسك بفهم السلف الصالح زوراً وبهتاناً تارة، والسلف الصالح برآء مما لفقوه عليهم وإنما تنقل عنهم عبارات مجملة أرادوا منها التفويض في تعيين المعاني المرادة بالآيات المتشابهة، وأولوها تأويلاً إجمالياً بقولهم: «أمروها كما جاءت بلا كيف»، فدار المشبهة حولها وأوهموا العامي أن مقصودهم هو ما يلقونه هم على مسامعهم من نسبة التحيز والجهة والكيفية التي زعموا أنها هي المقصودة بالمتشابه لا غير، حتى قال قائلهم: لله عينان كبيرتان، ثم يمنعون أي تأويل ولو نقل عن أحمد أو ابن عباس ومع ذلك يستشهدون بالموضوع والضعيف فلا حول ولا قوة إلا بالله

ثم تارة أخرى تحت كذبة محاربة البدع والخرافات حيث يتعلقون ببعض الأفعال التي يرونها من بعض الجهلة كالطواف حول القبور، ثم من خلالها يعممون الحكم بالشرك على أهل الناحية، ويستبيحون دماءهم أو يخلطون هذا بما هو

مشروع في دين الله من التبرك بآثار الأنبياء على الوجه الذي سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، والعجب أن أدلة هذه المسئلة تجدها في صحيحي البخاري ومسلم كثيرة فضلا عن غيرهما من كتب الحديث المعتبرة عند أهل السنة والجماعة، وهذا يظهر حقيقتهم أنهم هم أصحاب البدعة الأصلية الذين مؤهوا ومخرقوا ولَبَسُوا حتى أثروا في العامة، بل وفي بعض من يظن نفسه من الخاصة، عبر وسائل متعددة منها الكتب وما أكثرها، والأترنت وأخيرًا الفضائيات التي زمام أغلبها اليوم بيدهم وللأسف الشديد، حيث حملوا معاول هدم هذا الدين بكل ما تعنيه هذه الكلمة، وبأبشع صور الفتك، بل وتحت دعوى التمسك بالكتاب والسنة. ثم تجدهم يتنطحون في ادعاء العلم، حتى كأن الواحد منهم جمع علم الشافعي أو أحمد أو غيرهما من أهل العلم والاجتهاد، أو ربما ادعوا التفوق عليهم.

ليس ذلك فحسب بل هم يُغيرون على الروايات التي لا توافق هواهم فيضعفونها، وعلى الروايات الضعيفة فيصححونها، وهم في واقع حالهم لا يحفظون عشر معشار رياض الصالحين، معتمدين في الحكم على إسناد الحديث ومتمته على المتخبط في التصحيح والتضعيف من مُدَّعي المحدثية الألباني ولا يلاحظون إلا ما فهمه من أشار لذكره الشيخ الكوثري، لأنهم حصروا فهم أصول الدين فيه وفيمن اتبعه وسار على تزييفه، فلا تكاد تجد لهم سلفًا غيره، ومن وراءه سواء عرفوا أو لم يعرفوا الكرامية الحشوية المشبهة الذين اتَّبَعُوا المتشابه، تحت عنوان إثبات ما أثبت الله لنفسه، ثم غلبوا إحساسهم ومخيلتهم فيها، معطلين {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} [(17)]، وإن ذكروها عند كل تمويه ليلبسوا باطلهم بالحق، ليؤثروا على أولئك الذين لم يتعلموا العقيدة كما ينبغي أو لا يعرفون حقيقتهم، لأن هؤلاء المحرفين يوردون آيات يتوهمون من ظاهرها أن الله جسم وأن الله تعالى صفات كصفات الخلق كالحركة والسكون والنزول والصعود، فيحملون تلك الآيات على حسب الوهم والحس والخيال، ويحتجون بها على الناس فيوهمون بهذا من لم يسبق له سماع في هذا العلم أن كلامهم صحيح فيتبعهم فيهلك كما هلكوا، وظنوا أنهم بهذا يثبتون ما أثبتته الله لنفسه وأن تفسيرها على حسب ما يليق بالله تحريف للكلم عن مواضعه، ونسوا أو تناسوا أنهم بهذا يعطلون المحكم من أي القراء أن كقوله تعالى: {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} ، {...هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا} [(18)]، و{وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} [(19)]. وهو ما

يدل على سوء أفهامهم حيث جعلوا القرءان متعارضاً متناقضاً نعوذ بالله من
مذهب هذا مؤداه، بل لعب بهم الشيطان ولبس عليهم
اعتمد المشبهة في القديم والحاضر التلبيس والإيهام بإيراد الآيات والأحاديث التي
يتوهمون منها التشبيه على مقتضى الحس ، بل زادوا عليها أنهم قبلوا في ذلك
الحديث الموضوع والضعيف، وهم يناورون بأساليب اللف والدوران كعادة
سلفهم لبث تخيلاتهم وأوهامهم، متجنبين في المراحل الأولى التصريح، ثم ينتهون
بالعامي إلى التشبيه الممزوج دوماً بإيراد قوله تعالى: {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...}*
، أو (على ما يليق بالله) أو (بلا كيف) إيهاماً وتلبيساً، يوهمون أنهم لا يشبهون
الله بخلقه، ومتى كان المشبه يصرح بتشبيهه، ومع ذلك يصفون الله بالحركة
والانتقال والحرف والصوت والجلوس والمس إلى غير ذلك من صفات الخلق ثم
يقولون: {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...}* ، يوردون الآية ليبعدوا عن أنفسهم صفة
التشبيه، يتلاعبون بالعامي ليسكن إلى عقيدتهم، {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ...}*
[(20)]، ثم يجرونه في خطة خبيثة نحو مخازيهم

لم يقبلوا حمل تلك الآيات المتشابهة على ما هو مستعمل في لسان العرب
الأقحاح، وهو لسان الأعرابي في البادية راعي الغنم وكذا أهل المدن من العرب،
ثم ينبذون التأويل الذي راضيه أهل العلم، حتى وقعوا في شر أعمالهم حيث انقلب
الأمر عليهم في مثل قوله تعالى: {وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى
وَأَضَلُّ سَبِيلًا}* [(21)]، وقوله {...يُؤْذُونَ اللَّهَ...}* [(22)] وغير ذلك
وقالوا: (لسنا مفوضة)، متبرئين من سلف الأمة الذين قالوا: (أمروها كما جاءت
بلا كيف)، ثم قالوا: (لسنا مؤولة)، متبرئين من خلف الأمة الذين اضطروا
للإكثار من التأويل الموافق للكتاب والسنة ولسان العرب حفظاً للعوام من الوقوع
في براثن التشبيه وأهله. ثم قالوا: (نقول بالصفات على حقيقتها)، وإنما هو
التمويه والتلبيس كعادتهم، ثم بعد ذلك ينادون عليها في سوق من يزيد، فيبذل كل
واحد منهم في ثمنها من التشبيه ما يزيد، فلو رأيت الآيات وقد عزلوها عن
سياقها ونفوا عنها كل تعظيم أو تقديس حتى جعلوها تحت حكم أهوائهم
وتخيلاتهم لقلت غوثاه لأمة محمد من بليد عنيد

فكيف إذا سمعتهم يقولون لا طريق لك علينا من لسان العرب، وإن قال ربنا:
{بَلِّسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ}* [(23)]، محتجين بأن الله دعا إلى الهدى والإرشاد ولا
يجوز أن يكون في كلامه ما يوهم التشبيه، ونسوا قوله تعالى: {...يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا

وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ... * } [(24)]، وكذا قوله: {... فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ ... * } [(25)]، ثم هم يحسبون أنهم يحسنون صنعا: {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ [يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا *] [(26)]

وإن قلت لهم تحتجون بحديث موضوع عار عليكم، قالوا معطل أو مؤول يسبون سلف الأمة ثم يدعون أنهم سلفية، وكذا خلفها، فلا حول ولا قوة إلا بالله نعم خطرهم عظيم لأنهم يوردون الآيات والأحاديث المتشابهة، ويوهمون العامي بأن معناها على ما تبادر إلى أذهانهم فيستسلم لهم من ليس عنده معرفة بالعقيدة الصحيحة. فكان من الواجب كشف الحقيقة بالأدلة من القراءان والسنة ولسان العرب وتقريب ذلك لأفهام طلاب النجاة قدر الاستطاعة إن شاء الله تعالى من الحاجات الماسة أن تؤلف كتب خاصة بأسلوب يعلق بالخطر وتستسيغه – العامة لتكون سداً محكماً في وجه أهل البدعة

قال الكوثري ما نصه [(27)] والأشعرية هم العدل الوسط بين المعتزلة والحنوية، لا ابتعدوا عن النقل كما فعل المعتزلة، ولا عن العقل [(28)] كعادة الحنوية، ورثوا خير من تقدمهم وهجروا باطل كل فرقة، حافظوا على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وملأوا العالم علماً، ويوجد بينهم من ينتمي إلى التصوف من مناصرة بعض الأئمة من الصوفية للسنة على الطريقة الأشعرية منذ القرن الخامس

فيجب على المسلمين في جميع أدوار بقائهم أن يتفرغ منهم جماعة لتتبع أنواع الآراء السائدة في طوائف البشر والعلوم المنتشرة بينهم وفحص كل ما يمكن أن يأتي من قبله ضرر للمسلمين، لاسيما في المعتقد الذي لا يزال ينبوع كل خير ما دام راسخاً رصيناً ويصير منشأ كل فساد إن استحال واهناً واهياً، فيدرسون هذه الآراء والعلوم دراسة أصحابها أو فوق دراستهم ليجدوا فيها ما يدفعون به الشكوك التي يستثيرها أعداء الدين بوسائل عصرية... (ويقومون بذلك) [(29)] دون تسرب تلبيساتهم سوراً حصيناً واقياً... (ويدنون) ما استخلصوه من تلك العلوم من طرائق الدفاع في كتب خاصة بأسلوب يعلق بالخطر وتستسيغه العامة، لتكون سداً محكماً مدى الدهر دون مفاجأة جوارف الشكوك، وإن لم يفعلوا ذلك يسهل على الأعداء أن يجدوا سبيلاً إلى مراتع خصبة بين المسلمين، تنبت فيها بذور تلبيساتهم بحيث يصعب اجتثاث عروقها الفوضوية، بل تسري

سموم الإلحاد في قلوب خالية تتمكن فيها فيهلك الحرث والنسل وقانا الله شر ذلك وأيقظنا من رقدتنا» اهـ

وهو ما يدعو أهل الصدق والغيرة للسعي بكل ما يستطيعون في سبيل إعلاء كلمة الحق، خشية من أن ينقلب كثير من الناس إلى عقيدتهم، وهو ما أخبرني به صديق عن أقاربه الذين لم يكن التلفاز قد دخل إلى بيتهم إلا من فترة لا تزيد على أشهر ثلاثة، حتى قالت صاحبة البيت وابنتها لقريبتها: اسمعي طلعا غطانين الله جالس على العرش، والمولد حرام إلى غير ذلك مما فيه سرد لأفكار تبث في يومنا هذا بتركيز خطير، وهل تعلم من أين أخذت المرأة وابنتها هذه الأفكار؟ إنها من بعض القنوات الفضائية التي تحرص على نشر ذلك المنهج: الإسهام في كشف تمادي أهل التشبيه في طرق التمويه

قال الحافظ الكبير مؤرخ الشام أبو القاسم ابن عساكر الدمشقي ما نصه [(30)]: «ثم إن الله وله الحمد أكمل دينه وأتمه إتماماً ونصب له من العلماء به أئمة يقتدى بهم وأعلاماً، وآتاهم بصائر نافذة عند الشبهات، ورزقهم أفهاماً فانتدبوا لتبصير المستبصرين، حتى أصبحوا متحيرين إيضاحاً وإفهاماً لما همى أصحاب الباطل وهطل بعدما صار ركاماً، وقام سوق البدع عند ولاية المسلمين في الخافقين قياماً وحاد أهل الاعتزال عن سنن الاعتدال جرأة منهم على رد السنن وإقداماً، فنفوا عن الرب سبحانه ما أثبت لنفسه من صفاته فلم يثبتوا صفة ولا كلاماً، وتمادى أهل التشبيه في طرق التمويه وأحجموا عن الحق إحجاماً فشبّهوا ربهم حتى توهّموه جسماً يقبل تحيزاً وافترافاً وانضماماً، وغلوا في إثبات كلامه حتى حسبه يحتمل بجهلهم تجزئاً وانقساماً، وظنوا اسم الله القديم ألفاً وهاء تتلو لاماً ولاماً، فامتعض العلماء من المثبتين من تفاوت مذهبيهم، واعتصموا بالسنة اعتصاماً، وألجموا العوام عن الخوض في علم الكلام [(31)] خوف العثار إلجاماً، فكان أبو الحسن الأشعري رحمة الله عليه ورضوانه أشدهم بذلك اهتماماً، وألدهم لمن حاول الإلحاد في أسماء الله وصفاته خصاماً، وأمدهم سناناً لمن عاند السنة، وأحدهم حساماً، وأمضاهم جناناً عند وقوع المحنة، وأصعبهم مراماً، ألزم الحجة لمن خالف السنة والمحجة إلزاماً، فلم يسرف في التعطيل ولم يغل في التشبيه، وابتغى بين ذلك قواماً، وألهمه الله نصره السنة بحجج العقول حتى انتظم شمل أهلها به انتظاماً، وقسم الموجودات من المحدثات أعراضاً وجواهر وأجساماً، وأثبت لله سبحانه ما أثبتته لنفسه من الأسماء والصفات إعظاماً ونفى عنه ما لا

يليق بجلاله من شبه خلقه إجلالاً له وإكراماً ونزهه عن سمات الحدث تغييراً وانتقالاً وإدباراً وإقبالاً وأعضاء وأجراماً، وائتم به من وفقه الله لاتباع الحق في التمسك بالسنة انتظاماً» اهـ.

وهو مرادي من هذه الرسالة أن أقتدي بهذا الإمام الكبير في تبيان معاني الإيمان والتوحيد لأنه بعد رجوعه عن مذهب الاعتزال تلقى علم أهل السنة والجماعة عن أئمة كبار بالسند المتصل، قال المحدث العلامة السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى رحمه الله ما نصه[(32)]: «وليعلم أن كلاً من الإمامين أبي الحسن الأشعري وأبي منصور رضي الله عنهما وجزاهما عن الإسلام خيراً لم يبدعاً من عندهما رأياً ولم يشتقا مذهباً، إنما هما مقرران لمذاهب السلف مناضلان عما كانت عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأحدهما قام بنصرة نصوص مذهب الشافعي وما دلت عليه، والثاني قام بنصرة نصوص مذهب أبي حنيفة وما دلت عليه، وناظر كل منهما ذوي البدع والضلالات حتى انقطعوا وولوا منهزمين، وهذا في الحقيقة هو أصل الجهاد الحقيقي الذي تقدمت الإشارة إليه. فالانتساب إليهما إنما هو باعتبار أن كلاً منهما عقد على طريق السلف نطاقاً وتمسكاً وأقام الحجج والبراهين عليه، فصار «المقتدي به في تلك المسالك والدلائل يسمى أشعرياً وماتريدياً

إلى أن قال: «ولم يكن أبو الحسن أول متكلم بلسان أهل السنة إنما جرى على سنن غيره، أو على نصرة مذهب معروف فزاد المذهب حجة وبيانا ولم يبتدع مقالة اخترعها ولا مذهباً انفرد به، ألا ترى أن مذهب أهل المدينة نسب إلى مالك ومن كان على مذهب أهل المدينة يقال له مالكي، ومالك إنما جرى على سنن من كان قبله وكان كثير الاتباع لهم، إلا أنه لما زاد المذهب بياناً وبسطاً عزي إليه، كذلك أبو الحسن الأشعري لا فرق، ليس له في مذهب السلف أكثر من بسطه وشرحه وتواليفه في نصرته. ثم عدّد خلقاً من أئمة المالكية كانوا يناضلون عن مذهب الأشعري ويبذعون من خالفها» اهـ.

هذا من جهة النقل وموافقة السلف بما لايقبل التشكيك، وهو ما يؤكد أنهما على الاقتداء، أضف إلى ذلك أن كلامهما الثابت عنهما لا يخالف أدلة العقول

:بيان أن اعتقاد الأشعري مسدد، وبه يقول أهل السنة والجماعة –

يتابع أبو القاسم ابن عساكر الدمشقي ليقول: «فلما انتقم من أصناف أهل البدع بإيضاح الحجج والأدلة انتقاماً، ووجدوه لدى الحجاج في تبیین الاحتجاج عليه

فيما ابتدعوه همامًا، قالوا فيه حسدًا من البهتان ما لا يجوز لمسلم أن ينطق به استعظامًا وقذفوه بنحو ما قذفت به اليهود عبد الله بن سلام وأباه سلامًا [(33)]، فلم ينقصوه بذلك عند أهل التحقيق بل زادوه بما قالوا فيه تمامًا، ومدحوه بنفس ذمهم، وقد قيل في المثل: (لن تعدم الحسنة ذامًا)، وقلما انفك عصر من الأعصار من غاوٍ يقدح في الدين، ويغوي إبهامًا، وعاوٍ يجرح بلسانه أئمة المسلمين، ويعوي إيهامًا، ويستنزل من العامة طوائف جهالاً وزعانف أغتنامًا، ويحمل بجهله على سب العلماء والتشنيع عليهم سفهاء طغامًا، لكن العلماء إذا سمعوا بمكرهم عدّوه منهم عرامًا، وإذا ما مروا بلغوهم في الكبار من الأئمة مروا كرامًا، وإذا خاطبهم الجاهلون منهم قالوا لهم سلامًا، ولن يعبأ الله بتقولهم فيه وتكذيبهم عليه» اهـ.

وقال [(34)] وهل من الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية إلا موافق له — للإمام الأشعري — أو منتسب إليه أو راضٍ بحميد سعيه في دين الله أو مثنٍ بكثرة العلم عليه، غير شرذمة يسيرة تضرر التشبيه وتعادي كل موحد يعتقد التنزيه: وكان قال ما نصه [(35)]: «وأنشدت لبعضهم في المعنى المتقدم

إن اعتقاد الأشعري مسدد
لا يمتري في الحق إلا ممتري
وبه يقول العالمون بأسرهم
من بين ذي قلم وصاحب منبر
والمدعون عليه غير مقال
ما فيهم إلا جهول مفتري
فذر التعامي واعتصم بمقاله
واعلم يقينًا أنه القول السري
وارفض ملامة من نهاك بجهله
عما يراه لأنه لم يشعر
وإذا لحاك العاذلون فقل لهم
قول امرئ في دينه مستبصر
إن كان من ينفي النقائص كلها
عن ربه ترمونه بتمشعر
وترونه ذا بدعة في عقله

فليشهد الثقلان أنني أشعري

ثم إن أفراخ الحشوية من مشبهة العصر يزيفون الحقائق والمفاهيم الصحيحة بأساليب تناقلوها عن سلفهم الطالح لا الصالح، كما تلاحظ ذلك في كلام الحافظ الكبير ابن عساكر الدمشقي رضي الله عنه، منها الكذب والتحريف وتزوير الحقائق، وليس هنا محل بسطها أو ذكرها، وليس آخرها كما ستري في طيات هذه الرسالة إخراج أئمة أهل السنة والجماعة كالنووي وابن حجر العسقلاني من أهل السنة والجماعة، أو ادعاء رجوع بعضهم عن عقيدة التنزيه كالإمام الأشعري، ولو كان الأمر كما يفترون فلم يلعنونه؟ ولم الخلاف قائم إلى يومنا، لكنه التمويه والتلبيس لجر الضعفاء إلى عقيدتهم الفاسدة التي يبكونها كامنة خفية لا يصرحون بها أول الأمر، بل يقولون: نصف الله بما وصف به نفسه على ما يليق به سبحانه، ثم لاحقاً يكشفون عن أنيابهم، ويبثون سمومهم. هذا بالإضافة إلى ادعاء رجوع علماء آخرين كالفخر الرازي والغزالي وإمام الحرمين الجويني وغيرهم كذبا وزورا عن مذهب الأشعري الإمام رضوان الله عليه، وقد توزعت أكاذيبهم هذه وغيرها في كتبهم التي يوزعونها أو يبيعونها وهي ذات طباعة فاخرة.

فأردت أن يكون هذا الكتاب نافعا في بيان شواهد التنزيه وكشف أوهامهم، وبيان حقية القول بتكفير المجسم والجهوي، راغبا إلى الله تعالى في التوفيق للصواب إنه على ما يشاء قدير وعباده لطيف خبير

-[11] رواه البخاري في صحيحه: (3/1319)، (3411)، كتاب المناقب: باب علامات النبوة في الإسلام، ومسلم في صحيحه: (3/1475)، (1847)، كتاب الإمامة: باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن

-[12] رواه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (1/55)، (12)، سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ثواب من حفظ السنة ومن أحيها ودعا إليها

-[13] من مقدمة الحافظ ابن الجوزي في كتابه تلبيس إبليس (ص/11)، بتصرف يتناسب ورسالتنا هذه

-[14] في مقدمة تبیین كذب المفتری (ص/9)، تحت عنوان لمعة في نشأة الفرق

،-[15] مقدمة تبیین كذب المفتری (ص/14)،

[16]- قال المحدث العلامة السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى رحمه الله إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين (2/6 - 7) ما نصه: «الفصل الثاني: إذا أطلق أهل السنة والجماعة فالمراد بهم الأشاعرة والماتريدية . قال الخيالي في حاشيته على شرح العقائد: الأشاعرة هم أهل السنة والجماعة، هذا هو المشهور في ديار خراسان والعراق والشام وأكثر الأقطار وفي ديار ما وراء النهر يطلق ذلك على الماتريدية أصحاب الإمام أبي منصور وبين الطائفتين اختلاف في بعض المسائل كمسئلة التكوين وغيرها إلى أن قال: وذكر العز بن عبد السلام أن عقيدة الأشعري أجمع عليها الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة ووافقه على ذلك من أهل عصره شيخ المالكية في زمانه أبو عمرو بن الحاجب، وشيخ الحنفية جمال الدين الحصري، وأقرّه على ذلك التقى السبكي فيما نقله عنه ولده التاج. وفي كلام عبد الله الميوري المتقدم ما نصه: « أهل السنة من المالكية والشافعية وأكثر الحنفية بلسان أبي الحسن الأشعري يناضلون وبحجته يحتجّون

إلى أن قال : «ثم قال التاج السبكي: وأنا أعلم أن المالكية كلهم أشاعرة لا أستثني أحداً، والشافعية أغلبهم أشاعرة لا أستثني إلا من لحق منهم بتجسيم أو اعتزال» اهـ. وسيأتي إن شاء الله ما هو أوسع من ذلك في محله

[17]- الشورى: جزء من الآية 11

[18]- مريم: جزء من الآية 65

[19]- الإخلاص: 4

[20]- الزمر: جزء من الآية 67

[21]- الإسراء: 72

[22]- الأحزاب: جزء من الآية 57

[23]- الشعراء: 195

[24]- البقرة: جزء من الآية 26

[25]- آل عمران: جزء من الآية 7

[26]- الكهف: 103 - 104

[27]- مقدمة تبين كذب المفتري (ص/19)

[28]- فمثال الشرع الشمس ومثال العقل العين فإذا فتحت وكانت سليمة رأت

الشمس. قال الراغب الأصفهاني في تفصيل النشاطين وتحصيل السعادتين

(ص/140): «في تظاهر العقل والشرع وافقتار أحدهما إلى الآخر: اعلم أن العقل لن يهتدي إلا بالشرع، والشرع لا يتبين إلا بالعقل، فالعقل كالأس، والشرع كالبناء، ولن يغني أس ما لم يكن بناءً، ولن يثبت بناء ما لم يكن أس. وأيضاً فالعقل كالبصر والشرع كالشعاع، ولن يغني البصر ما لم يكن شعاع من خارج، ولن يغني الشعاع ما لم يكن بصر، ولهذا قال الله تعالى: «قد جاءكم من الله نورٌ وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سُبُلَ السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه» اهـ.

[-29] تعديل طفيف بغرض الاختصار

[-30] تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (1/25)، وما بعدها

[-31] والمقصود كلام أهل الأهواء

[-32] إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين (2/6 – 7

[-33] حيث قال اليهود هو شرنا وابن شرنا وتنقصوه حين علموا أنه أسلم بعد أن كانوا يقولون فيه هو خيرنا وابن خيرنا وأفضلنا وابن أفضلنا، وهم قوم بهت = أهل غدر وكذب وفجور على ما جاء في صحيح البخاري وغيره، وقد ورث منهم أفرأخهم المشبهة الواقعة في إمام السنة ببهتان يختلقونه هداهم الله تعالى

[-34] تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ص/410).

[-35] تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ص/363).

خطة الموضوع

وها أنا أقدم قبل الدخول بتفصيل هذه الرسالة عناوين الأبحاث التي أضمنها إياها: إن شاء الله تعالى، وهي

بيان ما هو الفقه الأكبر –

وجوب تعلم الفقه الأكبر –

الحق أنه لا بد في كل بلد من قائم بهذا العلم مستقل يدفع شبه المبتدعة –

النهي عن التفكير بذات الله –

الباب الأول: تقدير الدلائل السمعية على أن الله سبحانه وتعالى منزّه عن الجسمية والحيز والجهة

الحجة الأولى: قوله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ *} [(36) –

[(الحجة الثانية: من القرآن قوله تعالى: {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ... *} [(37) –

الحجة الثالثة: قوله تعالى: {...وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ... *} [(38)]، –
و{وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ... *} [(39)]، – الحجة الرابعة: قوله تعالى: {...لَا
إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ... *} [(40) –

[(الحجة الخامسة: قوله تعالى: {...هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا *} [(41) –

[(الحجة السادسة: قوله تعالى: {هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ... *} [(42) –

الحجة السابعة: قوله تعالى: {هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ... *} –
[(43)]]).

الحجة الثامنة: قوله تعالى: {...وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا *} [(44)]، و{لَا تُدْرِكُهُ –
[(الْأَبْصَارُ... *} [(45) –

الحجة التاسعة: قوله تعالى: {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ –
[(الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ *} [(46) –

الحجة العاشرة: لو كان تعالى في جهة فوق لكان سماء –

الحجة الحادية عشرة: قوله تعالى: {قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ –

لِلَّهِ... *} [(47)]، و{وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ... *} [(48)]، – الحجة

الثانية عشرة: قوله تعالى: {...وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ *} –
[(49)]]).

[(الحجة الثالثة عشرة: قوله تعالى: {...كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ... *} [(50) –

[(الحجة الرابعة عشرة: قوله تعالى: {هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ... *} [(51) –

[(الحجة الخامسة عشرة: قوله تعالى: {...وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ *} [(52) –

[(الحجة السادسة عشرة: قوله تعالى: {...فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا... *} [(53) –

الحجة السابعة عشر: قوله تعالى: {وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ –

[(اللَّهِ... *} [(54) –

الحجة الثامنة عشرة: قوله تعالى: {هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ –

السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِيمُنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ *} –

[(55)]]).

[(الحجة التاسعة عشرة: قوله تعالى: {...وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ *} [(56) –

- [[الحجة العشرون: قوله تعالى: {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ... *}]] (57) –
- الحجة الواحدة والعشرون: قوله سبحانه: {سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ –
- [[*]] (58)]، و{سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى *}]] (59)
- الحجة الثانية والعشرون: ومما يدل على ما قدمنا أيضا قول الله تعالى: {فَلَا –
- [[تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ... *}]] (60)
- [[الحجة الثالثة والعشرون: قال الله تعالى: {...وَاللَّهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى... *}]] (61) –
- الحجة الرابعة والعشرون: الحديث المشهور وهو ما روي أن عمران بن –
- الحصين قال: يا رسول الله أخبرنا عن أول هذا الأمر، فقال: «كان الله ولم يكن
- [[شيء معه]]» (62)
- الحجة الخامسة والعشرون: والحديث الذي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن –
- رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
- [[فأكثروا الدعاء]]» (63)
- الحجة السادسة والعشرون: والحديث الذي أخرجه ابن حبان من طريق ابن –
- [[مسعود «أقرب ما تكون المرأة من وجه ربها إذا كانت في قعر بيتها»]] (64)
- الحجة السابعة والعشرون: وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اللهم أنت –
- الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك
- [[شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء]]» (65)
- الحجة الثامنة والعشرون: ومن الدليل على ما نحن فيه ما جاء عن أبي موسى –
- رضي الله عنه قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة، فجعلنا لا نصعد
- شرفا ولا نهبط واديا إلا رفعنا أصواتنا بالتكبير، والتفت إلينا رسول الله صلى الله
- عليه وسلم فقال: «يا أيها الناس، ضعوا من أصواتكم فإنكم لا تدعون أصم ولا
- [[غائبا، إن الذي تدعون دون ركابكم]]» (66)
- الحجة التاسعة والعشرون: ومما يدل أيضا على ذلك ما روي عن أنس بن –
- مالك: «أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء»
- . [[(67)] أي أن النبي جعل بطون كفيه إلى جهة الأرض
- الحجة الثلاثون: ويدل أيضا على ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس –
- رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما ينبغي لعبد أن يقول:
- إني خير من يونس بن مئى» (68)]. – الباب الثاني: التمييز بين المعقول
- والموهوم

تنبيه: من لم يحترز بعقله هلك بعقله

المبحث الأول: ليس محور الاعتقاد على الوهم بل على ما يقتضيه العقل الصحيح .
السليم

المبحث الثاني: الموجود قسمان

المبحث الثالث: الأوهام دخلت على النفوس في معرفة الله سبحانه من تعلق
القلوب بالزمان والمكان والأجسام

المبحث الرابع: حكم مسائل العقليات والمحسوسات أن يرد كل شيء من ذلك إلى
بابه، ولا تخط العقليات بالسمعيات ولا السمعيات بالعقلية، والوهم في غير
المحسوسات ليس بمقبول، وهو يتضمن الآتي

سائر الكلام في تفصيل فروع التوحيد والعدل إنما هو مأخوذ من القراءان، -

وأهل السنة تحققوا أن لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول

لا يعرف الله بالحواس ولا يقاس بالناس، ولا مدخل في ذاته وصفاته للقياس -

الاعتراف بوجود شيء على خلاف حكم الحس والخيال -

إن قال قائل: لم أنكرتم أن يكون القديم سبحانه جسمًا؟ -

قال أبو حنيفة في كتابه الوصية: «ولقاء الله لأهل الجنة بلا كيف ولا تشبيه ولا -

جهة حق»، وعلى هذا صلاح الدين الأيوبي والسلطان محمد الفاتح

وقد نقل جمهرة من أكابر الأعلام الإجماع على هذا الاعتقاد -

ترجمة ذلك من النظر -

إفان قال الخصم: إن مثل هذا الموجود الذي ساق دليلكم إلى إثباته غير مفهوم -

من نتائج عقيدة المجسمة -

فائدة -

الباب الثالث: حقية القول بتكفير المجسم والجهوي -

: وهو مشتمل على مقدمات أربع هي على التالي

بيان أن الكفر إما صريح وإما ضمني -

بيان أن الألفاظ إما صريحة وإما ظاهرة -

تحقيق حول من هم أهل القبلة -

تحقيق في مسألة لازم المذهب -

:ومطالب خمسة هي على التالي

تذكير بماهية الجسم والمكان والجهة -

- تحرير مسألة المنع من تسمية الله بالجسم أو إطلاق الجهة في حقه سبحانه –
- بيان أن الإجماع قائم على تكفير المجسم والجهوي –
- التمييز بين المسلم المنزه والمثبه المجسم الجهوي –
- مدار الحكم على من وصف الله بالجسم أو الجهة –
- خاتمة –

- 36- سورة الإخلاص: 1 – 4 .
- 37- سورة الشورى: جزء من الآية 11 .
- 38- سورة محمد: جزء من الآية 38 .
- 39- سورة الأنعام: جزء من الآية 133 .
- 40- سورة البقرة: جزء من الآية 255 .
- 41- سورة مريم: جزء من الآية 65 .
- 42- سورة الحشر: جزء من الآية 24 .
- 43- سورة الحديد: جزء من الآية 3 .
- 44- سورة طه: جزء من الآية 110 .
- 45- سورة الأنعام: جزء من الآية 103 .
- 46- سورة البقرة: 186 .
- 47- سورة الأنعام: جزء من الآية 12 .
- 48- سورة الأنعام: جزء من الآية 13 .
- 49- سورة الحاقة: جزء من الآية 17 .
- 50- سورة القصص: جزء من الآية 88 .
- 51- سورة الحديد: جزء من الآية 3 .
- 52- سورة العلق: جزء من الآية 19 .
- 53- سورة البقرة: جزء من الآية 22 .
- 54- سورة البقرة: جزء من الآية 115 .
- 55- سورة الحشر: 23 .
- 56- سورة الرعد: جزء من الآية 8 .
- 57- سورة الأنعام: جزء من الآية 91 .
- 58- سورة الصافات: 180 .
- 59- سورة الأعلى: 1 .

. [60] سورة النحل: جزء من الآية 74

. [61] سورة النحل: جزء من الآية 60

-[62] رواه البخاري في صحيحه «بلفظ: كان الله ولم يكن شئ غير»
(3/1166)، (3019)، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى {وَهُوَ
الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ... *} [سورة الروم
-[63] رواه مسلم في صحيحه: (1/350)، (482)، كتاب الصلاة، باب ما يقال
في الركوع والسجود

. [64] رواه ابن حبان في صحيحه (12/412)، (5598)

-[65] رواه مسلم في صحيحه (4/2084)، (2713)، كتاب الذكر والدعاء
والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع
-[66] رواه البخاري في صحيحه (3/1091)، (2830)، باب ما يكره من رفع
الصوت في التكبير، باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير
-[67] رواه مسلم في صحيحه (2/612)، (896)، كتاب صلاة الاستسقاء، باب
رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء

-[68] رواه البخاري في صحيحه (3/1254)، (3232)، كتاب الأنبياء، باب
{* قول الله تعالى {وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ
الفقه الأكبر

أعلى العلوم وأوجبها وأفضلها هو علم التوحيد، ذلك أن شرف العلم بشرف
المعلوم ، ولما كان علم التوحيد يفيد معرفة الله على ما يليق به وتنزيهه الله عما لا
يجوز عليه وتبرئة الأنبياء عما لا يليق بهم كان أفضل من علم الأحكام، قال الله
تعالى: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ... *}
[69]]).

وقال الإمام أبو حنيفة في كتابه الفقه الأيسر: «اعلم أن الفقه في الدين أفضل من
الفقه في الأحكام» [(70)] اهـ، لأن أفضل العلم بالعلم بالله ورسوله، ويسمى علم
التوحيد وسماه الإمام أبو حنيفة الفقه الأكبر كما في بعض رسائله، ونصه:
«أصل التوحيد وما يصح الاعتقاد عليه وما يتعلق منها بالاعتقادات هو الفقه
الأكبر» [(71)] اهـ لأنه أهم أمور الدين، هو أساس علم الدين، أساس الإسلام،
لا يحصل الإسلام بدونه، فمن مزاياه أن من عرف الله على مذهب أهل السنة
والجماعة، وعرف نبيه صلى الله عليه وسلم، ومات على هذا الاعتقاد يدخل جنة

الله مهما كان عليه من الذنوب، فبعض هؤلاء الذين يموتون على التوحيد إن كان عليهم ذنوب كثيرة بعضهم يسامحهم الله ولا يعذبهم والبعض يعذبهم ثم يخرجهم إلى الجنة، هذا مزية علم التوحيد، أما سائر العلوم علم الصلاة والصيام والحج والزكاة وغيرها من علوم الأحكام فليس له هذه المزية، فكم من أناس حفظوا القرآن ويكثرون الصلاة والصيام ماتوا من غير أن يعرفوا التوحيد على مذهب أهل السنة ماتوا وهم يعتقدون أن الله جسم، هؤلاء ما عرفوا الله ولا ينفعهم قول لا إله إلا الله باللفظ ولا حفظ القرآن، كل أعمالهم غير مقبولة عند الله قال الله تعالى: {مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ... *} [(72)]، ذلك أن الإيمان بالله ورسوله على الوجه الصحيح شرط لقبول الأعمال الصالحة أي لصحتها ونيل ثوابها في الآخرة.

قال العلامة الحبيب عبد الله بن علوي الحداد الحزرمي الشافعي ما نصه: «فعلى العامي الملازم لطاعة الله تعالى والمداوم عليها، أن يتعلم ما لا بد له منه من العلم الذي لا يصح ولا تتم طاعته إلا به من العلوم الظاهرة: مثل أحكام الطهارة والصلاة والصيام وما في معنى ذلك. وعليه أيضاً أن يعرف من علوم الإيمان الاعتقادية ما يحصن به معتقده من العلم بالله وصفاته وملائكته وكتبه ورسله، والعلم باليوم الآخر من البعث والحشر والميزان، والصراط والجنة والنار، فيحصل من العلوم الإيمانية، والعلوم الإسلامية ما يصح به إيمانه وإسلامه، ويتمان ويكملان به، فذلك مقدم على اشتغاله بالعبادات ومواظبته عليها، فإن العلم كالأساس، والعبادة كالبنیان، وما لا أساس له لا ثبات له. وربما اشتغل المتعبد بطاعات وعبادات يستغرق بها أوقاته، ويتعب فيها نفسه وهو فيها غير محمود ولا مأجور، بل ربما كان ملوماً ومأزوراً إذا كان لم يعلم بما لا بد له من علمه في إقامة عباداته وصحتها، وكمالها من العلوم الإيمانية والإسلامية، فليكن المتعبد في نهاية الاعتناء بذلك والاهتمام به، والتفرغ له» [(73)] اهـ

فهذا العلم علم التوحيد كان المسلمون في العصر الأول يعتنون به أكثر ممن بعدهم، أبو حنيفة رضي الله عنه مات سنة مائة وخمسين هجرية ومع ذلك ألف خمس رسائل في علم التوحيد وهي: الفقه الأكبر والفقه الأبسط والوصية والعالم والمتعلم ورسالة إلى عثمان البتي

قال التفزازاني: «علم التوحيد الذي هو أساس الشرائع والأحكام ومقياس قواعد عقائد الإسلام أعز ما يرغب فيه ويعرج عليه، وأهم ما تناخ مطايا الطلب لديه،

لكونه أوثق العلوم بنيانا وأصدقها تبياناً، وأكرمها نتاجاً وأنورها سراجاً، وأصحها حجة ودليلاً وأوضحها محجة وسبيلاً، حاموا جميعاً حول طلابه وراموا طريقاً إلى جنابه، والتمسوا مصباحاً على قبابه ومفتاحاً إلى فتح بابه» [(74)] اهـ. بتصرف لطيف

وقال الحافظ ابن الجوزي: «اعلم أن شرعنا مضبوط الأصول محروس القواعد لا خلل فيه ولا دخل وكذلك جميع الشرائع، إنما الآفة تدخل من المبتدعين في الدين أو الجهال، مثل ما فعل النصارى حين رأوا إحياء الموتى على يد عيسى عليه السلام، فإنهم تأملوا الفعل الخارق للعادة الذي لا يصلح للبشر، فنسبوا الفاعل إلى الإلهية، ولو تأملوا ذاته لعلموا أنها مركبة على النقائص والحاجات، وهذا القدر يكفي في عدم صلاح الإلهية ويعلم حينئذ أن الذي جرى على يديه إنما هو فعل غيره» [(75)] اهـ.

فهذا العلم علم التوحيد كان المسلمون في العصر الأول يعتنون به أكثر ممن بعدهم، فألف الإمام أبو حنيفة رسائل في التوحيد [(76)]، من اطلع عليها يعرف منها عظيم حرصه رضي الله عنه في المناقحة عن العقيدة الحقّة، وللشافعي كتابان في الكلام، أحدهما: في تصحيح النبوة والرد على البراهمة الذين ينكرون بعثة الأنبياء، والثاني: في الرد على أهل الأهواء. وذكر طرفاً من هذا النوع في [(كتاب القياس 77)].

وهذا الإمام مالك بن أنس يشدد في رواية الأخبار المتشابهة، قال ابن القاسم: سألت مالكاَ عَمَّنْ حَدَّثَ بالحديث الذين قالوا: «إِنَّ الله خلق آدم على صورته» [(78)] والحديث الذي جاء: «إِنَّ الله يكشف عن ساقه» [(79)]، وأنه: «يدخل يده في جهنم حتى يخرج من أراد» [(80)]، فأنكر مالك ذلك إنكاراً شديداً، ونهى أن يحدث بها أحد» [(81)] اهـ.

وهو ما قاله سيدنا عليُّ رضي الله عنه: «حدّثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله»، والمراد بقوله: «بما يعرفون» أي: يفهمون، وفي رواية: «ودعوا ما ينكرون» أي: يشتبه عليهم فهمه. وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة. ومثله قول ابن مسعود: «ما أنت محدّثاً قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة» وممن كره التّحديث ببعض دون بعض أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان، ومالك في أحاديث الصّفات،

وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوّي البدعة، وظاهره في الأصل غير
[.(مراد، فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب)](82)
وهكذا مضى أهل العلم يعلمون طلابهم، ويزرعون فيهم الحرص على العقيدة
الحقة التي بينها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو قد جاء بعقيدة واحدة لا لبس
فيها ولا دخل، إلا أن الأهواء سرعان ما بدأت بالدخول على الناس لأسباب
مختلفة

قال أبو المظفر الأسفرايني: «لأهل السنة والجماعة التفرد بأكثر من ألف تصنيف
في أصول الدين، منها ما هو مبسوط يكثر علمه، ومنها ما هو لطيف يصغر
حجمه، في أعصار مختلفة، من عصر الصحابة إلى يومنا هذا، في نصره الدين،
والرد على الملحدين، والكشف عن أسرار بدع المبتدعين»[(83)] اهـ
ثم شرع يعدد أئمة أعلاما اعتنوا بوضع تأليف في هذا المعنى الذي ذكره،
وأسهب في ذلك، وقد اقتصرنا هنا على الإشارة لذلك، وهذا يؤكد ما نبه إليه
الشيخ الكوثري فيما مر بنا في التمهيد

وجل مقصود أعلام الأمة هو أن يبينوا العقيدة التي بعث الله تعالى بها الأنبياء
صلوات الله وسلامه عليهم، على الوجه الصحيح الصافي، وأن يحصنوا الناس
من شبه المبتدعة على اختلاف أصنافهم ومشاربهم، أعادنا الله منهم
ولذلك ألف العلماء رسائل في التوحيد ليبينوا العقيدة التي بعث الله بها الأنبياء
صلوات الله وسلامه عليهم، ولتحصين الناس من شبه المبتدعة على اختلاف
أصنافهم ومشاربهم، أعادنا الله منهم
وجوب تعلم الفقه الأكبر

قال الحافظ الكبير البيهقي المتوفى سنة (458هـ) ما نصه: «(باب أول ما يجب
على العاقل البالغ معرفته والإقرار به) قال الله جل ثناؤه لنبيه محمد صلى الله
عليه وسلم: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ...} * [(84)]، وقال له ولأئمة: {...فَاعْلَمُوا
أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} * [(85)]، وقال: {قُولُوا
آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا...} * [(86)] الآية، فوجب بالآيات قبلها معرفة الله تعالى
وعلمه، ووجب بهذه الآية الاعتراف به والشهادة له بما عرفه ودلت السنة على
مثل ما دل عليه الكتاب»[(87)] اهـ

وروى الحافظ البيهقي والطبراني وابن ماجه عن جندب قال: «كنا غلمانا
حزاورة»[(88)] مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلمنا الإيمان قبل القرآن، ثم

يعلمنا القرآن فازدنا به إيماناً، وإنكم اليوم تعلمون القرآن قبل الإيمان » [(89)].
قال الحافظ البوصيري عن هذا الحديث: «هذا إسناد صحيح رجاله
[ثقات]» [(90)].

:ولذلك فأنا أؤكد هذا المعنى بهذه النقول الجليلة فتأملها
قال الشافعي رضي الله عنه: «سألت مالكا عن التوحيد فقال: محال أن نطن –
بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه علم أمته الاستتباء ولم يعلمهم التوحيد، وقد قال
صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» [(91)]
الحديث [(92)] اهـ

قال الإمام الشافعي: «أحكمنا ذاك قبل هذا» [(93)]، أي أتقنا علم التوحيد قبل –
فروع الفقه
وقال الإمام أبو الحسن الأشعري: «أول ما يجب على العبد العلم بالله ورسوله –
ودينه» [(94)] اهـ

وقال الإمام الجنيد البغدادي: «أول ما يحتاج إليه العبد من اعتقاد الحكمة –
معرفة المصنوع صانعه، والمحدث كيف كان إحداثه فيعرف صفة الخالق من
المخلوق وصفة القديم من المحدث ويذل لدعوته، ويعترف بوجوب طاعته فإن لم
يعرف مالكة لم يعترف بالملك لمن استوجبه» [(95)] اهـ
وقال أبو القاسم القشيري: «سمعت الأستاذ أبا علي يقول: «فتجب البداية –
بتصحيح اعتقاد بينه وبين الله تعالى، صاف عن الظنون والشبه، خال من
الضلالة والبدع، صادر عن البراهين والحجج» [(96)] اهـ

وقال أبو حامد الغزالي: «لا تصح العبادة إلا بعد معرفة المعبود» [(97)] اهـ –
وقال ما نصه: «اعلم أن ما ذكرناه في ترجمة العقيدة ينبغي أن يقدم إلى –
الصبي في أول نشوئه ليحفظه حفظاً ثم لا يزال ينكشف له معناه في كبره شيئاً
فشيئاً» [(98)] اهـ. – وقال الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي: «المقصد
الأول في بيان عقائد الإسلام وأصول الأحكام -أول واجب على المكلف معرفة
الله تعالى، وهي: أن تؤمن بأن الله تعالى موجود ليس بمعدوم. قديم ليس بحادث.
باق لا يطرأ عليه العدم. مخالف للحوادث لا شيء يماثله. قائم بنفسه لا يحتاج إلى
محل ولا مخصص. واحد لا مشارك له في ذاته ولا في صفاته ولا في
أفعاله» [(99)] اهـ

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله: «العلم بالله ومعرفة ما يجب من -
حقه أعظم قدرا من مجرد العبادة البدنية» [(100)] اهـ

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسيني: «ويجب على كل -
مكلف شرعاً أن يعرف ما يجب في حق مولانا جل وعز، وما يستحيل وما
يجوز، وكذا يجب عليه أن يعرف مثل ذلك في حق الرسل عليهم الصلاة
والسلام» [(101)] اهـ

وقال العلامة صالح عبد السميع الآبي الأزهري المالكي ما نصه: «معرفة ما -
يجب لله عز وجل، وما يجوز وما يستحيل تستلزم معرفة مثل ذلك في حق الرسل
عليهم الصلاة والسلام» [(102)] اهـ. يشرح كلام العلامة الأخضري: «أول ما
يجب على المكلف تصحيح إيمانه، ثم معرفة ما يصلح به فرض عينه، كأحكام
الصلاة والطهارة والصيام» اهـ

وقال أحمد بن غنيم بن سالم النِّفراويّ بلدًا المالكيّ مذهبًا: «من واجب أمور -
الديانات على كلّ مكلفٍ اعتقاد أنّه تعالى (لا شبيه له ولا نظير له) في ذاته ولا
في صفاته ولا في أفعاله، والنّظير بمعنى الشّبيه فهما لفظان مترادفان، وإنّما
وجب تنزّهه عن الشّبيه، لأنّه تعالى لو أشبهه شيءٌ من المخلوقات لكان مشبّهًا
له، وجائزًا عليه الفناء الجائز على المخلوقات، ولزم كونه خالقًا ومخلوقًا وقديمًا
وحادثًا وكلّ ذلك محالٌ، قال تعالى: {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}*»
[(103)] فأول هذه الآية تنزيه، ففيه ردٌّ على المجسّمة وآخرها إثبات، ففيه ردٌّ
على المعطّلة النّافين لزيادة جميع الصّفات، وقدم فيها النّفي على الإثبات، وإن
كان الأولى العكس في أماكن كثيرة، لأنّه لو قدّم الإثبات فيها لأوهم [(104)]
التّشبيه بالمخلوق الذي سمعه بأذنٍ وبصره بحدقة، فقدم التّنزيه ليعرف السّامع
ابتداءً أنّه ليس مشابهاً لشيءٍ من الحوادث، وهذه الآية دليلٌ قاطعٌ على مخالفته
تعالى لسائر الحوادث، وهي أقمع آية للشّيطان عند تعرّضه للإنسان في مقام
البحث عن ذات البارئ وصفاته» [(105)] اهـ

وقال: «مما يجب اعتقاده أنّه (لا يبلغ) أي لا يدرك (كنه) أي حقيقة (صفته)
تعالى (الواصفون) أي العارفون بطريق معرفة الصّفات، والصّفة لا بقيد صفة
الله تعالى هي المعنى القائم بالموصوف، وتفسير الكنه بالحقيقة هو
الظّاهر» [(106)] اهـ

قال الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي في كفاية الغلام في أركان الإسلام -

معرفة الله عليك تفترض»

بأنه لا جوهر ولا عرض

وليس يحويه مكان لا

تدركه العقول جل وعلا

لا ذاته يشبه الذوات

[(لا حكّت صفاته الصفات)] (107)

:قال العلامة أبو محمد عبد الواحد بن عاشر ما نصه

أول واجب على من كلفا الله والرسول بالصفات»

[(ممكناً من نظر أن يعرفا مما عليه نصب الآيات)] (108)

قال العلامة محمد أمين أفندي الشهير بابن عابدين ما نصه: «(اتفق الفقهاء) – أي المجتهدون (على فرضية علم الحال) أي العلم بحكم ما يحتاج إليه في وقت احتياجه إليه ، قال في التتارخانية: اختلف الناس في أي علم طلبه فرض فحكي أقوالاً، ثم قال: والذي ينبغي أن يقطع بأنه المراد هو العلم بما كلف الله تعالى عباده، فإذا بلغ الإنسان ضحوة النهار مثلاً يجب عليه معرفة الله تعالى بصفاته بالنظر والاستدلال وتعلم كلمتي الشهادة مع فهم معناهما ، ثم إن عاش إلى الظهر يجب تعلم الطهارة ثم تعلم الصلاة وهلم جرّاً، فإن عاش إلى رمضان يجب تعلم علم الصوم، فإن استفاد مالا تعلم علم الزكاة والحج إن استطاعه وعاش إلى أشهره، وهكذا التدريج في علم سائر الأفعال المفروضة عيناً» [(109)] اهـ

الحق أنه لا بد في كل بلد من قائم بهذا العلم مستقل يدفع شبه المبتدعة

قال الشيخ أحمد بن غنيم بن سالم النّفراويّ بلدًا المالكيّ مذهبًا: «وذكر بعض العلماء أنّ ابن الجوزيّ جلس يومًا على كرسيّ وعظه يقرّر في تفسير: {...كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ *} [(110)] فوقف رجلٌ على رأسه، وقال له: فما يفعل ربّك الآن؟ فسكت وبات مهمومًا، فرأى المصطفى صلى الله عليه وسلم فسأله فقال له: إنّ السّائل هو الخضر وإنّه سيعود إليك فقل له: شؤنٌ بيديها ولا يبتديها يخفض . أقوامًا ويرفع آخرين، فأثاه فأجابه، فقال له: صلّ على من علّمك

وذكر صاحب الكشّاف في تفسيره أنّ عبد الله بن طاهر سأل الحسين بن الفضل،

وقال له: أشكل عليّ قوله تعالى: {...كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ *} وقد صحّ أنّ القلم جفّ بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة ، فقال الحسين في الجواب: إنّ معنى: {...كُلَّ

يَوْمَ هُوَ فِي شَأْنٍ *} شُؤُونُ يَبْدِيهَا أَيْ يَظْهَرُهَا لَا شُؤُونٌ يَبْتَدِيهَا أَيْ يَقْدَرُهَا أَيْ لَأَنَّ
التَّقْدِيرَ فِي سَابِقِ عِلْمِهِ، فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ وَقَبْلَ رَأْسِهِ» [(111)] اهـ
وإنما قدمت هذا النقل لإظهار أهمية هذا المعنى... وهذا من جهة ولا تخفى
:الحاجة لتفهم المعاني للإجابة عند الحاجة... فكيف إذا وقعت الفتن
قال الشيخ تقي الدين الحصني عند كلامه على حديث الفتن التي تموج موج البحر
ما نصه: «والفتن كل أمر كشفه الاختبار عن أمر سوء، وأصله في اللغة
الاختبار، وشبهت بموج البحر لاضطرابها ودفع بعضها ببعض وشدة عظمها
وشيوعها، وقوله: تعرض الفتن على القلوب أي تلصق بعرض القلوب أي
بجانبيها، كالحصير تلصق بجنب النائم وتؤثر فيه لشدة إلتصاقها، وهذا شأن
المشبهة تلصق فتنة التشبيه في قلوبهم وتؤثر وتحسن لعقولهم ذلك، حتى يعتقدوا
ذلك ديناً وقرباناً من الله عز وجل، وما يقنع أحدهم حتى يبقى داعية وحريصاً
على إفتان من يقدر على إفتانه كما هو مشاهد منهم، وإلى مثل ذلك قوله: (أشربها)
أي دخلت فيه دخولا تاماً وألزمها وحلت منه محل الشراب، ومنه قوله
تعالى: {... وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ...} [(112)] أي حبه» [(113)] اهـ
ثم تكلم عن الملحد المنجم المغيرة بن سعيد الذي طارت فتنته وافترى على الله
ورسوله وعلى الصحابة وعلى أهل البيت إضافة لخبائث آخر، إلى أن قال: «فلما
كان في السنة التاسعة عشرة والمائة ظفر به خالد بن عبد الله القسري فأحرقه
وأحرق معه خمسة من أتباعه، فهذا شأن أهل الزيغ، واستمر الأمر على ذلك إلا
أنهم سلكوا مسلك المكر والحيلة بإظهار الانكباب على سماع الحديث، ويكثرون
من ذكر أحاديث المتشابهة ويجمعونها ويسردونها على الناس العوام
ثم كثرت المقالات في زمن الإمام أحمد، وكثر القصاص وتوجع هو وابن عيينة
وغيرهما منهم، وكان الإمام أحمد يقول: «كنت أود لو كان قصاصاً صادقاً
نصوحاً طيب السريرة»، ونبغ في زمنه محمد بن كرام السجستاني، وترافق مع
الإمام أحمد، وأظهر حسن الطريقة حتى وثقه هو وابن عيينة، وسمع الحديث
الكثير ووقف على التفاسير وأظهر التقشف مع العفة ولين الجانب، وكان ملبوسه
جلد ضأن غير مخيط وعلى رأسه قلنسوة بيضاء، ثم أخذ حانوتاً يبيع فيه لبناً،
واتخذ قطعة فرو يجلس عليها ويعظ ويذكر ويحدث ويتخشع حتى أخذ بقلوب
العوام والضعفاء من الطلبة لوعظه وبزهدته حتى حصر من تبعه من الناس فإذا
هم سبعون ألفاً، وكان من غلاة المشبهة وصار يلقي على العوام الآيات المتشابهة

والأخبار التي ظواهرها يوافق عقول العوام وما ألفوه ، ففطن الحذاق من العلماء فأخذوه ووضعوه في السجن ، فلبث في سجن نيسابور ثمان سنين، ثم لم يزل أتباعه يسعون فيه حتى خرج من السجن، وارتحل إلى الشام ومات بها في زعر، ولم يعلم به إلا خاصة من أصحابه فحملوه ودفنوه في القدس الشريف، وكان أتباعه في القدس أكثر من عشرين ألفا على التعبد والتقشف، وقد زين لهم الشيطان ما هم عليه، وهم من الهالكين وهم لا يشعرون ، واستمر على ما هم عليه خلق، شأنهم حمل الناس على ما هم عليه إلى وقتك هذا، قال الله تعالى: {أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا...} [(114)]، قال سعيد بن جبیر: هذه الآية نزلت في أصحاب الأهواء والبدع ، المعنى أنه ركض في ميادين الباطل وهو يظنها حقا ، وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول عند هذه الآية: إن الضلالة لها حلاوة في قلوب أهلها» [(115)] اهـ.

ثم تكلم في صفات أهل البدع فذكر أمورا إلى أن قال: «ومنها أن يتعرض لآيات المتشابهة وكذلك الأخبار ويجمعها ويسردها، ويكرر الآية والخبر مرارا لأنه يوقع العامي فيما اعتاده وألفه ، فيجري صفات الخالق سبحانه وتعالى على ما ألفه وجرى عليه طبعه ويزينه الشيطان له بغروره... فمن أراد الله به خيرا حماه من مجالسة هؤلاء لأن القلب سريع الانقلاب وقبول الرخص والشبه، فإذا عقلت به الشبهة والريبه فبعيد أن يرتفع عن قلبه غشاوة ما وقر فيه، وأقل ما ينال القلب التردد والحيرة، وذلك عين الفتنة ومراد الشيطان، فإن كان الذي دخلت قلبه الشبهة عاميا، والمبتدع أدخلها عليه بقال الله عز وجل وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعيد أن يرجع وتنقشع عن قلبه غشاوة الجهل والحيرة، لتحكم الشبهة بالدليل (أي التلبيس)، وهذا من الهالكين إلا أن يتداركه الله برحمته، لأن عمدة الناس الكتاب والسنة والهلكة الجهلة يفهمونها على غير المراد منهما على الوجه المرضي، فمن حق العبد الطالب للنجاة حراسة قلبه وسمعه عن خزاي خزعبلات المبتدعة وتزويق كلامهم، وأن لا يغتر بتقشفهم وكثرة تعبدهم وزهدهم ووصفهم لأنفسهم، فإن ذلك من أقوى حبائلهم التي يصطادون بها، وبها تنتشر القلوب لبدعتهم لا سيما من قلبه مشغوف بحب الدنيا» [(116)] اهـ. [وهذا يوضح سبب قلة ما نقل عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث لم يعرف عنهم كثرة المناظرة في علم التوحيد لأن مثلهم كقوم ليس بحضرتهم من يقاتلهم فلم يحتاجوا لإبراز السلاح، ونحن قد ابتلينا بمن يطعن علينا ويستحل الدماء منا،

ويستطيّلون علينا لشيوع بدعتهم ونصرة من يقوّمهم بالمال وغيره، فلا يسعنا أن لا نعلم بإقامة البراهين اليقينية من المخطئ منا ومن المصيب، وأن لا نذب ونمنع المخالفين بإقامة الحجج عليهم وإبطال نحلهم لأنهم استطالوا على أنفسنا وحرمانا باستحلال الدماء، فقد ابتلينا بمن يقاتلنا من أهل الأهواء بإظهار الشبه والإغراء الذي هو القتال المعنوي، فلا بد لنا في دفعهم وإزالة شبههم بإقامة الحجج الساطعة والبراهين القاطعة التي في معنى السلاح، وفي ذلك إشارة إلى أن البحث في هذا العلم والمحااجة لرد المغرر بهم إلى الجادة صارت من الفروض على الكفاية دون البدع المنهية، وفيه إشارة أيضا إلى أن ذلك مأخوذ من قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة» رواه البخاري ومسلم[(117)]، حيث حمل على العلماء الأمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، المقاتلين مقاتلة معنوية.

مع أن الرجل إذا كف لسانه عن الكلام فيما اختلف فيه الناس وقد سمع ذلك لم يطق أن يكف قلبه، لأنه لا بد للقلب أن يكره أحد الأمرين أو الأمرين جميعا، فأما أن يحبهما جميعا وهما مختلفان فهذا لا يكون.

قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: تعليم صفة الإيمان للناس وبيان خصائل أهل السنة والجماعة من أهم الأمور، وألف السلف فيها تأليف كثيرة، وأشار إليه بقوله: إذا مال إلى الحق وعرف أهله كان لهم وليا.

وإذا لم تعرف المخطئ من المصيب لا يضررك في خصلة، ويضررك بعد في خصال غير واحدة، فأما الخصلة التي لا تضررك فإنها أنك لا تؤاخذ بعمل المخطئ، وأما الخصال التي تضررك مع اتصافك بحال المخطئ فواحدة منها: اسم الجهالة فيما يجب عليك معرفة حقيقته من الاعتقادات لوقوعه عليك لأنك لا تعرف الخطأ من الصواب، وعسى أن ينزل بك من الشبهة ما نزل بغيرك ممن تشبث بها من أهل الأهواء ولا تدري ما المخرج والمخلص منها، لأنك لا تدري ولا تستيقن لعدم جزمك بخطأ المخالف أمصيب أنت أم مخطئ في الخلافات الاعتقادية فلا تنزع ولا تتخلص عن الشبهة التي يوردها المخالفون على أهل الحق، مما يذكرونه لإثبات مذهبهم فإنها شبهة[(118)] في نفس الأمر وإن كانت [(دليلا عندهم)](119).

قال أبو حامد الغزالي: «والناس متعبدون بهذه العقيدة التي قدمناها (مراده عقيدة أهل السنة والتي لخصها في إحياء علوم الدين)، إذ ورد الشرع بها لما فيها من

صلاح دينهم ودنياهم، وأجمع السلف الصالح عليها والعلماء يتعبدون بحفظها على العوام من تلبيسات المبتدعة ، كما تعبد السلاطين بحفظ أموالهم عن تهجمات الظلمة والغصاب، وإذا وقعت الإحاطة بضرره ومنفعته فينبغي أن يكون كالطبيب الحاذق في استعمال الدواء الخطر، إذ لا يضعه إلا في موضعه وذلك في وقت الحاجة وعلى قدر الحاجة» [(120)] اهـ

وقال في الاقتصاد في الاعتقاد : «التمهيد الثالث في بيان الاشتغال بهذا العلم من فروض الكفايات: اعلم أن التبحر في هذا العلم والاشتغال بمجامعه ليس من فروض الأعيان وهو من فروض الكفايات... إذ تبين أنه ليس يجب على كافة الخلق إلا التصديق الجازم، وتطهير القلب عن الريب والشك في الإيمان. وإنما تصير إزالة الشك فرض عين في حق من اعتراه الشك فإن قلت: فلم صار من فروض الكفايات وقد ذكرت أن أكثر الفرق يضرهم ذلك ولا ينفعهم؟

فاعلم أنه قد سبق أن إزالة الشكوك في أصول العقائد واجبة، واعتوار الشك غير مستحيل وإن كان لا يقع إلا في الأقل، ثم الدعوة إلى الحق بالبرهان مهمة في الدين .

ثم لا يبعد أن يثور مبتدع ويتصدى لإغواء أهل الحق بإفاضة الشبهة فيهم فلا بد ممن يقاوم شبهته بالكشف ويعارض إغواءه بالتقبيح ، ولا يمكن ذلك إلا بهذا العلم. ولا تنفك البلاد عن أمثال هذه الوقائع، فوجب أن يكون في كل قطر من الأقطار، وصقع من الأصقاع قائم بالحق مشغل بهذا العلم يقاوم دعاة المبتدعة ، ويستميل المائلين عن الحق ويصفي قلوب أهل السنة عن عوارض الشبهة، فلو خلا عنه القطر خرج به أهل القطر كافة، كما لو خلا عن الطبيب والفقيه» [(121)] اهـ. بتصرف

وفي الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي ما نصه: «والذي صرح به أئمتنا أنه يجب على كل أحد وجوبا عينيا أن يعرف صحيح الاعتقاد من فاسده ، ولا يشترط فيه علمه بقوانين أهل الكلام لأن المدار على الاعتقاد الجازم ولو بالتقليد على الأصح. وأما تعليم الحجج الكلامية والقيام بها للرد على المخالفين فهو فرض كفاية، اللهم إلا إن وقعت حادثة وتوقف دفع المخالف فيها على تعلم ما يتعلق بها من علم الكلام أو آلاته فيجب علينا على من تأهل لذلك تعلمه للرد على المخالفين» [(122)] اهـ

والناظر في واقعنا اليوم يعلم بما لا يتطرق إليه شك أو تردد أهمية القيام بهذا الواجب بهمة عالية مع النية الخالصة الصادقة ، وهو حري بأهل السنة والجماعة الذين أخلصوا معنى التوحيد ولم يشركوا بالله شيئاً، ليقع تأثر العوام بكلامهم فإن خير ما يستعان به على نشر كلمة الإخلاص بالإخلاص والحكمة والموعظة الحسنة.

ولا يخفى أن الحكمة في علاج من وقع في بلية التشبيه شيء مطلوب، ولذلك :أكد هذا المعنى من كلام بعض الأعلام

قال الحافظ ابن الجوزي: «التلطف في محادثة العوام: من المخاطر العظيمة تحديث العوام بما لا تحتمله قلوبهم أو بما قد رسخ في نفوسهم ضده، مثاله أن قوما قد رسخ في قلوبهم التشبيه وأن ذات الخالق سبحانه ملاصقة للعرش وهي بقدر العرش ويفضل من العرش أربعة أصابع، وسمعوا مثل هذا من أشياخهم، وثبت عندهم أنه إذا نزل وانتقل إلى السماء الدنيا فخلت منه ست سموات فإذا دعى أحدهم إلى التنزيه وقيل له: ليس كما خطر لك إنما ينبغي أن تمر : الأحاديث كما جاءت من غير مساكنة ما توهمته، صُعب هذا عليه لوجهين أحدهما: لغلبة الحس عليه والحس على العوام أغلب

والثاني: لما قد سمعه من ذلك من الأشياخ الذين كانوا أجهل منه فالمخاطب لهذا مخاطر بنفسه، ولقد بلغني عن بعض من كان يتدين ممن قد رسخ في قلبه التشبيه أنه سمع من بعض العلماء شيئاً من التنزيه فقال: والله لو قدرت عليه لقتلته

فإن الله أن تحدث مخلوقاً من العوام بما لا يحتمله دون احتيال[(123)] وتلطف، فإنه لا يزول ما في نفسه ويخطر المحدث له بنفسه فكذلك كل ما يتعلق بالأصول»[(124)] اهـ

وقال أبو حامد الغزالي : «وأما العامي المعتقد للبدعة فينبغي أن يدعى إلى الحق بالتلطف لا بالتعصب، وبالكلام اللطيف المقنع للنفس المؤثر في القلب القريب من سياق أدلة القرآن والحديث، الممزوج بفن من الوعظ والتحذير، فإن ذلك أنفع من الجدل الموضوع على شرط المتكلمين ، إذ العامي إذا سمع ذلك اعتقد أنه نوع صنعة من الجدل تعلمها المتكلم ليستدرج الناس إلى اعتقاده...، إذ يجب إزالته باللفظ والوعظ والأدلة القريبة المقبولة البعيدة عن تعمق الكلام، واستقصاء الجدل إنما ينفع في موضع واحد، وهو أن يفرض عامي اعتقد البدعة بنوع جدل

سمعه فيقابل ذلك الجدل بمثله فيعود إلى اعتقاد الحق، وذلك فيمن ظهر له من الأئمة بالمجادلة ما يمنعه عن القناعة بالمواعظ والتحذيرات العامة فقد انتهى هذا إلى حالة لا يشفيه منها إلا دواء الجدل فجاز أن يلقي إليه، وأما في بلاد تفل فيها البدعة ولا تختلف فيها المذاهب فيقتصر فيها على ترجمة الاعتقاد الذي ذكرناه ولا يتعرض للأدلة ويتربص وقوع شبهة فإن وقعت ذكر بقدر الحاجة، فإن كانت البدعة شائعة وكان يخاف على الصبيان أن يخدعوا فلا بأس أن يعلموا القدر الذي أودعناه كتاب الرسالة القدسية ليكون ذلك سببا لدفع تأثير مجادلات المبتدعة. إن وقعت إليهم» اهـ.

إلى أن قال: «فإن قلت مهما اعترفت بالحاجة إليه في دفع المبتدعة والآن قد .. ثارت البدع وعمت البلوى، وأرهقت الحاجة فلا بد أن يصير القيام بهذا العلم من فروض الكفايات، كالقيام بحراسة الأموال وسائر الحقوق كالقضاء والولاية وغيرهما وما لم يشتغل العلماء بنشر ذلك والتدريس فيه والبحث عنه لا يدوم ولو ترك بالكلية لاندرس وليس في مجرد الطباع كفاية لحل شبه المبتدعة ما لم يتعلم، فينبغي أن يكون التدريس فيه والبحث عنه أيضا من فروض الكفايات بخلاف زمن الصحابة رضي الله عنهم، فإن الحاجة ما كانت ماسة إليه، فاعلم أن الحق أنه لا بد في كل بلد من قائم بهذا العلم مستقل يدفع شبه المبتدعة التي ثارت في تلك البلدة وذلك يدوم بالتعليم» [(125)] اهـ.

وقد ظهرت الحاجة اليوم مع ظهور بدعة المشبهة المغلفة بنوع حيلة لإيصال بدعتهم إلى العوام بشتى الوسائل المتقدمة اليوم، وصارت الحاجة ملحة لوجود عدد ممن يتقن الرد على أهل الزيغ والبدع خاصة مع انتشارهم في المساجد والمجتمع والجامعات وعبر الانترنت والفضائيات حتى غلبوا عليها، حيث يلبسون على الجاهل وحتى على من تلقى في الجامعات قدرا ما من علم العقيدة خاصة أمام التلبيس الحاصل من خلال بعض القائمين على التدريس والمشهورين إما بسبب تقصيرهم أو بسبب تواطؤهم مع مشبهة العصر، وهذا يتطلب شرحا واستفاضة لكن المجال لا يسع له هنا. ومن ادعى أن الأمر ليس على ما نصف فهو مكابرة لما في ذلك من الدلالة على بعده عن التبصر بأحوال زمانه وضعف غيرته على الدين والله حسيب من قصر ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقال في الاقتصاد في الاعتقاد : «اعلم أن الأدلة التي نحررها في هذا العلم تجري مجرى الأدوية التي يعالج بها مرض القلوب، والطبيب المستعمل لها إن

لم يكن حاذقًا ثاقب العقل رصين الرأي كان ما يفسده بدوائه أكثر مما
[يصلحه]](126)

ثم عدّ أصناف فرق العوام إلى أن قال: «الفرقة الثالثة: طائفة اعتقدوا الحق تقليدًا
وسماعًا ولكن خصوا في الفطرة بذكاء وفطنة فتنبها من أنفسهم لإشكالات
تشككهم في عقائدهم وزلزلت عليهم طمأنينتهم، أو قرع سمعهم شبهة من الشبهات
وحاكت في صدورهم. فهؤلاء يجب التلطف بهم في معالجتهم بإعادة طمأنينتهم
وإماطة شكوكهم بما أمكن من الكلام المقنع المقبول عندهم، ولو بمجرد استبعاد
وتقبيح أو تلاوة آية أو رواية حديث أو نقل كلام من شخص مشهور عندهم
بالفضل .

فإذا زال شكه بذلك القدر فلا ينبغي أن يشافه بالأدلة المحررة على مراسم
الجدال، فإن ذلك ربما يفتح عليه أبوابًا آخر من الإشكالات. فإن كان ذكيًا فطنًا لم
...يقنعه إلا كلام يسير على محك التحقيق

الفرقة الرابعة: طائفة من أهل الضلال يتفرس فيهم مخائل الذكاء والفطنة ويتوقع
منهم قبول الحق بما اعتراهم في عقائدهم من الريبة أو بما يلين قلوبهم لقبول
التشكيك بالجبلة والفطرة، فهؤلاء يجب التلطف بهم في استمالتهم إلى الحق
وإرشادهم إلى الاعتقاد الصحيح لا في معرض المحاجة والتعصب، فإن ذلك
يزيد في دواعي الضلال ويهيج بواعث التمادي والإصرار. وأكثر الجهالات إنما
رسخت في قلوب العوام بتعصب جماعة من جهال أهل الحق أظهروا الحق في
معرض التحري والادلء، ونظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين التحقير والإزراء.
فثارت من بواطنهم دواعي المعاندة والمخالفة ورسخت في نفوسهم الاعتقادات
الباطلة وعسر على العلماء المتلطفين محوها مع ظهور فسادها، حتى انتهى
التعصب بطائفة إلى أن اعتقدوا أن الحروف التي نظروا بها في الحال بعد
السكوت عنها طول العمر قديمة. ولولا استيلاء الشيطان بواسطة العناد
والتعصب للأهواء لما وجد مثل هذا الاعتقاد مستقرًا في قلب مجنون فضلاً عن
له قلب عاقل . والمجادلة والمعاندة داء محض لا دواء له، فليتحرز المتدين منه
جهده وليترك الحقد والضغينة وينظر إلى كافة خلق الله بعين الرحمة، وليستعن
بالرفق واللطف في إرشاد من ضل من هذه الأمة، وليتحفظ من النكد الذي يحرك
داعية الضلال، وليتحقق أن مهيج داعية الإصرار بالعناد والتعصب معين على
الإصرار على البدعة» [(127)] اهـ. بتصرف واختصار

وهو ما نحتاجه اليوم في بيان الحق وإخراج من وقع في ورطة التشبيه وما يتبعها من لوث وفساد وتزييف أو قل تحريف ودس خطير ، وهذا البيان لإصول العقيدة عقيدة أهل السنة والجماعة على ما قرره علماء أهل السنة والجماعة شيء حسن ممدوح، أي على ما يوافق ما جاء في القرآن والحديث وسلف الأمة، وهو من المهمات لكي يميز الإنسان بين عقيدة أهل السنة وأهل البدع، وذلك لأن أهل البدع موجودون في هذه الأمة بلا تردد أو شك . فكيف إذا سمع المسلم ما ورد في فتاوى الرملي : «سئل عن فرق المسلمين غير أهل السنة من المعتزلة والجبرية وغيرهما هل يعاقبون على عقائدهم المخالفين فيها أهل السنة أم لا؟ فأجاب: بأنه يترتب العقاب على فرق الإسلام غير أهل السنة الاثنتين وسبعين فرقة بسبب عقائدهم المخالفة لعقيدة أهل السنة لقوله صلى الله عليه وسلم: « ستفترق أمتي ثلاثاً وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهي ما أنا عليه وأصحابي» [(128)]، وكان ذلك من معجزاته حيث وقع ما أخبر به قال الأمدى: وكان المسلمون عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على عقيدة واحدة وطريقة واحدة إلا من كان يبطن النفاق ويظهر الإسلام، ولم يزل الخلاف يتشعب والآراء تتفرق حتى تفرق أهل الإسلام، وأرباب المقالات إلى ثلاث وسبعين فرقة» [(129)] اهـ

وسواد الأمة على مذهب أهل السنة والجماعة نصرهم الله ، لكن الذي لا يتعلم علم الدين يخشى عليه أن يدخل إلى قلبه بدع من عقائد أهل البدع، يشوش عليه بعضهم اعتقاده فإذا لم يكن تعلم يكون ضعيفاً أمامهم، قد يأخذ بكلامه فيضل . والعياذ بالله تعالى

وقد وصف رسول الله عليه الصلاة والسلام أهل البدع بقوله: «تتجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلبُ بصاحبه لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله» [(130)] معنى هذا أن هذه البدع تتمكن منه فيصير حالهم كحال الكلب الذي أصابه مرض الكلب فتمكن منه لا يبقى فيه عرق ولا مفصل إلا ويدخل هذا المرض فيه فيصيرون مولعين بهذه البدع ومولعين بذكرها، هذا مرض [(شديد)] (131)

وقال صاحب بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشرعية نبوية: «(في تصحيح الاعتقاد وتطبيقه لمذهب أهل السنة) أي أصحاب سنة رسول الله أي التمسك بها (والجماعة) أي جماعة رسول الله وهم الأصحاب والتابعون وهم

الفرقة الناجية المشار إليها في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم «ستفترق أمتي ثلاثاً وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة»، قيل: ومن هم قال الذين هم على ما . «أنا عليه وأصحابي

قال العلامة العنود: الفرقة الناجية وهم الأشاعرة، لعل مراده إما تغليب أو عموم مجاز أو ادعاء اتحادهم مع الماتريديّة الذين تابعوا في الأصول كالحنفيّة إلى علم الهدى الشيخ أبي منصور الماتريديّ، وجه كونهم فرقة ناجية التزامهم كمال متابعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه في معتقداتهم بلا تجاوز عن ظاهر نصّ بلا ضرورة ولا استرسال إلى عقلٍ خلافاً لمخالفهم ، كما ذكره العلامة الدواني. وفي أوائل كتاب الاستحسان من التتارخانية عن المضمرات روي عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال: «المؤمن إذا أحبّ السنّة والجماعة استجاب الله تعالى دعاءه وقضى حوائجه وغفر له الذنوب وكتب الله تعالى له براءة من النار وبراءة من النفاق» اهـ

-[69] سورة محمد: جزء من الآية 19

-[70] انظر إشارات المرام للبياضي (ص/28)

-[71] إشارات المرام للبياضي (ص/29)

. -[72] إبراهيم: جزء من الآية 18

-[73] الدعوة التامة والتذكرة العامة (ص/225)

-[74] شرح المقاصد في علم الكلام (ص/3)

-[75] صيد الخاطر: (ص/116)

-[76] قال في هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (6/495): «من

تصانيفه رسالته الى عثمان البتي قاضي البصرة، الفقه الاكبر مشهور، وعليه

شروح، كتاب الرد على القدريّة، كتاب العالم والمتعلم» اهـ

-[77] أصول الدين للإمام الأستاذ أبي منصور عبد القاهر التميمي البغدادي

(ص/334) المسألة العاشرة في ترتيب أئمة الدين في علم الكلام

-[78] أخرجه البخاري في صحيحه (5873): كتاب الاستئذان من حديث أبي

هريرة رضي الله عنه، وابن حبان في مسنده (5605): كتاب الحظر والإباحة

فصل في التعذيب من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

- [79]- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (9763): من حديث عبد الله بن مسعود، أخرجه البخاري في صحيحه (4635): كتاب التفسير، باب يوم يكشف عن ساق، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.
- [80]- لم أجده إلا عند الطبراني في الأحاديث الطوال (36): حديث الصور، مع اختلاف في الألفاظ.
- [81]- سير أعلام النبلاء (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1425هـ، الجزء (السادس ص329)، والتمهيد لابن عيد البر (7/150).
- [82]- فتح الباري شرح صحيح البخاري (1/199): (باب من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهية ألا يفهموه)، بتصرف.
- [83]- التبصير في الدين لأبي المظفر الأسفرايني (ص/ 192).
- [84]- سورة محمد: جزء من الآية 19.
- [85]- سورة هود: جزء من الآية 14.
- [86]- سورة البقرة: جزء من الآية 136.
- [87]- في كتابه الاعتقاد (ص/ 19).
- [88]- قال في النهاية في غريب الحديث، باب الحاء مع الزاي، (2/290): حزاورة: هو جمع حَزَوْرٍ وحَزَوْرٍ، وهو الذي قارب البلوغ، والتاء لتأنيث الجمع.
- [89]- رواه البيهقي في السنن الكبرى (3/120)، (5075)، جماع أبواب صلاة الإمام وصفة الأئمة، باب البيان أنه إنما قيل يؤمهم أقرؤهم، وابن ماجه في سننه: (1/23)، (61)، باب في الإيمان، والمعجم الكبير للطبراني (2/165)، (1679)، جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي.
- [90]- انظر مصباح الزجاجة (1/12)، (22)، كتاب اتباع السنة، باب في الإيمان.
- [91]- رواه البخاري في صحيحه: (1/ 153)، (385)، أبواب القبلة، باب فضل استقبال القبلة.
- [92]- أنظر طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي (9/40)، خلال رسالة أحمد بن يحيى بن إسماعيل الشيخ شهاب الدين ابن جهل الكلابي الحلبي الأصل (والتي أولها في (9/34).
- [93]- تبين كذب المفتري للحافظ الكبير ابن عساكر (ص/ 341)، ونصه: قال الحافظ البيهقي: وقرأت في كتاب أبي نعيم الأصبهاني حكاية عن صاحب = =

- ابن عباد أنه ذكر في كتابه بإسناده عن إسحق أنه قال: قال أبي: كلم الشافعي يوما بعض الفقهاء فدقق عليه وحقق وطالب وضيق فقلت: يا أبا عبد الله هذا لأهل الكلام لا لأهل الحلال والحرام فقال: «أحكمنا ذلك قبل هذا» اهـ
- [94]- الدليل القويم على الصراط المستقيم لشيخنا الحافظ عبد الله بن محمد (الهرري رحمات الله عليه (ص/22).
- [95]- الرسالة القشيرية (ص/6).
- [96]- الرسالة القشيرية (ص/313)، باب الوصية للمريدين
- [97]- الشرح القويم في حل ألفاظ الصراط المستقيم لشيخنا العبدري رحمه الله ((ص/90).
- [98]- إحياء علوم الدين (ص/27)، كتاب قواعد العقائد، في وجه التدرج إلى الإرشاد وترتيب درجات الاعتقاد
- [99]- المقاصد (ص/10).
- [100]- فتح الباري (9/106)، كتاب النكاح
- [101]- متن السنوسية في علم التوحيد (ص/2).
- [102]- هداية المتعبد السالك في مذهب الإمام مالك شرح مختصر العلامة (الأخضري المالكي (ص/12).
- [103]- سورة الشورى: جزء من الآية 11
- [104]- الإيهام ويقال له التخييل أيضا، وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وغريب ، فإذا سمعه الإنسان سبق إلى فهمه القريب، ومراد المتكلم الغريب ، وأكثر المتشابهات من هذا الجنس، ومنه قوله تعالى: «والسموات مطويات بيمينه» [الزمر:67]، أنظر التعريفات للجرجاني (ص/6)، والمراد بقدرته
- [105]- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (1/40)، باب ما تنطق به الألسنة وتعتقد الأفئدة
- [106]- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (1/42).
- [107]- حكى أي شابها
- [108]- متن ابن عاشر المسمى بالمرشد المعين على الضروري من علوم الدين (ص/4). هو من أشهر المتون في الاعتقاد عن المالكية
- [109]- منهل الواردين من بحار الفيض على زخر المتأهلين في مسائل (الحيض (ص/21).

- [110]- سورة الرحمن: جزء من الآية 29
- [111]- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (1/43)
- [112]- سورة البقرة: جزء من الآية 93
- [113]- دفع شبه من شبه وتمرد (ص/25)
- [114]- سورة فاطر: جزء من الآية 8
- [115]- دفع شبه من شبه وتمرد (ص26-27)
- [116]- دفع شبه من شبه وتمرد (ص30-31)، بتصرف
- [117]- رواه البخاري في صحيحه (6/ 2667)، (6881)، كتاب الإعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق» وهم أهل العلم، ومسلم في صحيحه: (3/ 1524)، (1923)، كتاب الإمارة، باب قوله صلى الله عليه وسلم «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم
- [118]- الشبهة الظن المشتبه بالعلم ذكره أبو البقاء، وقال بعضهم: الشبهة مشابهة الحق للباطل والباطل للحق من وجه إذا حقق النظر فيه ذهب، انظر التعاريف (ص/422). وقال في مختار الصحاح (ص/354): والشبهة الالتباس. والمُشْتَبِهَاتُ من الأمور المشكلات والمُتَشَابِهَاتُ المتماثلات
- [119]- بتصرف واختصار من إشارات المرام للبياضى: (32 – 41
- [120]- إحياء علوم الدين (1/97)، كتاب قواعد العقائد، الفصل الثاني في وجه التدريج إلى الإرشاد وترتيب درجات الاعتقاد
- [121]- الاقتصاد في الاعتقاد (ص/33)، التمهيد الثالث في بيان الاشتغال بهذا العلم من فروض الكفايات
- [122]- الفتاوى الحديثية (ص/207)
- [123]- قال القونوي في أنيس الفقهاء (ص/304): «الحيل جمع حيلة وهي ما يتلطف به لدفع المكروه أو لجلب المحبوب أي يترفق به» اهـ
- [124]- صيد الخاطر (ص/427)
- [125]- إحياء علوم الدين (1/98)، كتاب قواعد العقائد، الفصل الثاني في وجه التدريج إلى الإرشاد وترتيب درجات الاعتقاد
- [126]- الاقتصاد في الاعتقاد (ص/29)، التمهيد الثاني في بيان الخوض في هذا العلم

[127]- الاقتصاد في الاعتقاد (ص/30 - 31) التمهيد الثاني في بيان الخوض في هذا العلم.

[128]- رواه البيهقي في السنن الكبرى (10/208)، (20690)، كتاب الشهادات، باب ما ترد به شهادة أهل الأهواء والحاكم في المستدرك (4/477)، (8325)، كتاب الفتن و الملاحم، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

[129]- فتاوى العلامة شمس الدين محمد الرملي بهامش الفتاوى الكبرى. الفقهية لابن حجر الهيتمي (246/4-247)، طبعة دار الفكر.

[130]- قال الحافظ السيوطي في الدر المنثور (2/288): «وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم عن معاوية قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أهل الكتاب تفرقوا في دينهم على اثنتين وسبعين ملة، وتفرق هذه الأمة على ثلاث وسبعين ملة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة، ويخرج في أمتي أقوام تتجارى تلك الأهواء بهم كما يتجارى الكلب بصاحبه، فلا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله» اهـ. رواه الحاكم في المستدرك (1/218)، (443)، كتاب العلم، فصل في توفير العالم، وقال: هذه أسانيد تقام به الحجة في تصحيح هذا الحديث.

[131]- قال ملا علي القاري في مرقاة المفاتيح، باب الاعتصام بالكتاب والسنة (1/397): (وإنه سيخرج) وفي المصابيح: وزاد في رواية: «وإنه سيخرج» أي يظهر (في أمتي) وفي نسخة: «من أمتي» (أقوام) أي جماعات (تتجارى) بالتأين، أي تدخل وتجري وتسري (بهم) أي في مفصلهم (تلك الأهواء) جمع هوى وهو ميل النفس إلى ما تشتهيه، والمراد هنا البدعة فوضعها موضعها وضعاً للسبب موضع المسبب لأن هوى الرجل هو الذي يحمله على إبداع الرأي الفاسد أو العمل به وذكر الأهواء بصيغة الجمع تنبيهاً على اختلاف أنواع الهوى وأصناف البدع يقال: تجاروا في الحديث إذا جرى كل منهم مع صاحبه. (كما يتجارى الكلب) بفتحيتين، داء مخوف يحصل من عض الكلب المجنون ويتفرق أثره (بصاحبه) أي مع صاحبه إلى جميع أعضائه، أي مثل جري الكلب في العروق (لا يبقى منه عرق) بكسر العين (ولا مفصل إلا دخله) فكذلك تدخل البدع فيهم وتؤثر في أعضائهم، قيل: الكلب داء يعرض للإنسان من عضه الكلب الكلب، أي المكروب وهو المجنون فيصيبه شبه الجنون ولا يعض المجنون أحداً

إلا كلب، أي جن ويعرض له أعراض رديئة تشبه المايخوليا مهلكة غالباً ويمتنع من شرب الماء حتى يموت عطشاً، وأجمعت العرب أن دواءه قطرة من دم يخلط بماء فيسقاها» اهـ

النهى عن التفكير بذات الله

وهو معنى قول الصحابي الجليل ترجمان القرءان ابن عباس رضي الله عنه: «تفكروا في كل شيء، ولا تفكروا في ذات الله عز وجل» [(132)] رواه الحافظ البيهقي بإسناد صحيح، وهو موافق للحديث الذي رواه الدارقطني وابن كثير وغيرهما [(133)] عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا فكرة في الرب» [(134)]، ومعناه أن الله تعالى لا يدركه الوهم

والوهم ما يتخيله الإنسان مما لا يشهد له العقل ولا عبرة به، فيحكم على ما لم يشاهده بحكم ما شاهده فيها، والتخلص من غلط الوهم عزيز يختص به الأحاد [(135)]، والمعنى أن الله تعالى لا يدركه الوهم، فالله لا تبلغه أوهام الخلائق أي تصوراتهم لأن الإنسان وهمه يدور حول ما ألفه من الشيء المحسوس الذي له حد وشكل ولون، والله تعالى ليس كذلك، لذلك نهينا عن التفكير في ذات الله، وأمرنا بالتفكير في مخلوقاته لأن التفكير في مخلوقاته يقوي [(اليقين)] (136)

قال أبو بكر الباقلاني في مسألة وجوب التفكير في مخلوقات الله لا في ذات الله : «وإذا صح وجوب النظر فالواجب على المكلف النظر والتفكير في مخلوقات الله، لا في ذات الله، والدليل عليه قوله تعالى: {... وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ...} * [(137)] ولم يقل: في الخالق، وأيضاً قوله تعالى: {أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ} * [(138)] فالنظر والتفكير والتكليف يكون في المخلوقات، لا في الخالق... وأيضاً: فإن موسى عليه السلام لما سأله اللعين فرعون عن ذات الله، أجابه بأن مصنوعات تدل على أنه إله ورب قادر، لا إله سواه . إذا نظر فيها وتأمل ولم يحدد له الذات فلا يكتفيها؛ لأنه لما قال له: {... وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ} * [(139)] قال: {رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا} * [(140)] إلى أن كرر عليه السؤال وأجابه بمثل الأول، إلى آخر الآيات كلها، فمهما سأله عن الذات أجابه بالنظر في المصنوعات التي تدل على معرفته . وقيل: سئل بعض أهل التحقيق عن الله عز وجل: ما هو؟ فقال: إله واحد. فقيل له: كيف هو؟ فقال: ملك قادر، فقيل له: أين هو؟ فقال: بالمرصاد. فقال السائل:

ليس عن هذا أسألك؟ فقال: الذي أجبتك به هو صفة الحق، فأما غيره فصفة الخلق.

وأراد بذلك أن يسأله عن التكييف، والتحديد، والتمثيل، وذلك صفة المخلوق لا صفة الخالق، ولأن المتفكر إذا تفكر في خلق السموات والأرض وخلق نفسه وعجائب صنع ربه، أداه ذلك إلى صريح التوحيد، لأنه يعلم بذلك أنه لا بد لهذه المصنوعات من صانع، قادر، عليم، حكيم {... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ [البصير *] (141)}

وقال: «مسألة بيان أن العالم محدث: ويجب أن يعلم: أن العالم محدث؛ وهو عبارة عن كل موجود سوى الله تعالى، والدليل على حدوثه: تغيره من حال إلى حال، ومن صفة إلى صفة، وما كان هذا سبيله ووصفه كان محدثاً... وكذلك الخليل عليه السلام [(142)]، إنما استدل على حدوث الموجودات بتغيرها وانتقالها من حالة إلى حالة، لأنه لما رأى الكوكب قال: هذا ربي، إلى آخر الآيات فعلم أن هذه لما تغيرت وانتقلت من حال إلى حال دلت على أنها محدثة مفطورة مخلوقة، وأن لها خالقاً، فقال عند ذلك وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض» [(143)] اهـ

وسئل الشافعي رضي الله عنه عن صفات الله فقال: «حرام على العقول أن تمثل الله تعالى، وعلى الأوهام أن تحد، وعلى الظنون أن تقطع، وعلى النفوس أن تفكر، وعلى الضمائر أن تعمق، وعلى الخواطر أن تحيط إلا ما وصف به نفسه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم» [(144)] اهـ

لأن الوهم يدرك الأشياء التي ألفها أو هي من جنس ما ألفه كالإنسان والضوء والريح والظل، والأشياء الحادثة لو لم يرها الإنسان كالجنة إذا ذكرت لنا يمكننا أن نتصورها في أوهامنا فنصادف الحقيقة في بعض الصفات، ونخطئ في بعض الصفات، أما الله فلا تدركه تصورات العباد وأوهامهم، وهو ما روي من قول الصحابي أبي بن كعب رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: {وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى *} [(145)]، إليه ينتهي فكر من تفكر. رواه أبو القاسم الأنصاري في [شرح الإرشاد] (146)

قال القرطبي: «قلت: ومن هذا المعنى قوله عليه الصلاة والسلام: «يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا وكذا، حتى يقول له من خلق ربك فإذا بلغ ذلك فليستعذ بالله ولينته». ولقد أحسن من قال

ولا تفكرن في ذي العلا عز وجهه

فإنك تردى إن فعلت وتخذل

ودونك مصنوعات فاعتبر بها

[وقل مثل ما قال الخليل المبجل] (147)

ومعناه أن حقيقة الله لا يصل إليه أحد مهما شغل فكره، فلذلك نهينا عن التفكير في ذات الله أي أعمال الفكر لتوهمه وتخليه، بل ذلك محرّم ممنوع لأنك لا تصل إلى نتيجة لأنه موجود لا كالموجودات وأمرنا بالتفكر في مخلوقاته. وذلك لأن كل ما تتصوره ببالك فهو مخلوق والخالق لا يشبه مخلوقه، كما قال إمامنا الشافعي رضي الله عنه: «من انتهض لمعرفة مدبره فانتهى إلى موجود ينتهي إليه فكره فهو مشبه، وإن اطمأن إلى العدم الصرف فهو معطل وإن اطمأن لموجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحد» (148) اهـ

أي لا يمكن تصوير الله في النفس لأن من لا مثل له لا يتمثل في النفس. لذلك نهى السلف عن التفكير في ذات الله تعالى للوصول إلى حقيقته، لأنه لا يعلم الله على الحقيقة إلا الله، إنما معرفتنا بالله هي بمعرفة ما يجب له تعالى وما يستحيل في حقه وما يجوز في حقه. وكل من يتفكر في ذاته تعالى فيتخيل بخياله صورة أو يتوهمها بوهمه ويعتقد أن ما تخيله وتوهمه هو الله فما عرف الله سبحانه، إذ لا فرق بينه وبين عابد الصنم، فعابد الصنم عبد صورة نحتها وهذا عبد صورة تخيلها، وأما المؤمن المصدق فيعبد من لا شبيه ولا مثيل له أي أن الله لا يتصور في الوهم إذ أنه لا يتصور إلا صورة قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} فالله يستحيل أن يكون مصوّرًا أي ذا صورة وشكل لأن ذلك من خواص الأجسام تحصل لها بواسطة الكميات والكيفيات وإحاطة الحدود والنهايات، كما قال الإمام أحمد الرفاعي رضي الله عنه: «غاية المعرفة بالله [الإيقان بوجوده تعالى بلا كيف ولا مكان] (149)

وقال المفسر النسفي: «الحمد لله المنزه بذاته عن إشارة الأوهام، المقدس بصفاته عن إدراك العقول والأفهام، المتصف بالألوهية قبل كل موجود، الباقي بالنعوت السرمدية بعد كل محدود، الملك الذي طمست سبحات جلاله الأبصار، المتكبر الذي أزاحت سطوات كبريائه الأفكار، القديم الذي تعالى عن مماثلة الحدثان، العظيم الذي تنزه عن مماسة المكان، المتعالى عن مضاهاة الأجسام ومشابهة الأنام، القادر الذي لا يشار إليه بالتكليف..» (150) اهـ

وسئل أبو علي الروذباري (ت322هـ) عن التوحيد فقال: «التوحيد استقامة القلب بإثبات مفارقة التعطيل وإنكار التشبيه ، ثم قال: والتوحيد في كلمة واحدة كل ما صورته الأوهام والأفكار فالله سبحانه بخلافه (أي لا يشبه ذلك) لقوله تعالى: **[[...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ]]** (151)».

معناه أن العارف بالله يكون معظمًا لمولاه فلا يعتقد في حقه سبحانه ما لا يليق به، بل يقدس وينزه الله عن صفات المخلوقين من الحجم والجسمية والجهة والمكان **[[(152)]]** وغير ذلك، لذلك لما سئل بعض العارفين عن الخالق تقدست أسماؤه ؟

قال للسائل:

إن سألت عن ذاته فليس كمثله شيء —

وإن سألت عن صفاته فهو أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد —

وإن سألت عن اسمه فـ **{هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ —**

[[الرَّحْمَانُ الرَّحِيمُ *]] (153)

وإن سألت عن فعله فـ **{...كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ *}** **[[(154)]]**. ولذلك قال أيضًا —

الإمام الهمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله: «إن الذي يجب علينا وعلى كل

مسلم أن يعلمه أن ربنا ليس بذي صورة ولا هيئة لأن الصورة تقتضي الكيفية

وهي — أي الكيفية — عن الله وعن صفاته منفية» **[[(155)]]** اهـ

وقال عمرو ابن عثمان المكي: «كل ما توهمه قلبك، أو رسخ في مجاري

فكرتك، أو خطر في معارضات قلبك من حسن أو بهاء أو أنس أو جمال أو

ضياء أو شبح أو نور أو شخص أو خيال فالله تعالى بعيد من ذلك ، ألا تسمع إلى

قوله تعالى: **{...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}** وقال: **{لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ**

***.وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ *}** **[[(156)]]** اهـ

وقال الحافظ علي بن عبد الكافي السبكي: «ومعنى تقديس الله تنزيهه عن كل ما

لا يليق بكماله سبحانه وتعالى فنزّهه عن كل وصف يدركه حس أو يصوره

خيال وهم أو يختلج به ضمير» **[[(157)]]** اهـ

وسئل الجنيد عن التوحيد فقال: «إفراد الموحّد بتحقيق وحدانيته بكمال أحديته أنه

الواحد الذي لم يلد ولم يولد، بنفي الأضداد والأنداد والأشباه بلا تشبيه ولا تكيف

. **{ولا تصوير ولا تمثيل ...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**

وقال أبو بكر الزاهر أباذي: المعرفة اسم ومعناه وجود تعظيم في القلب يمنعك عن التعطيل والتشبيه» ، وسئل أبو الحسن البوشنجي عن التوحيد فقال: «التوحيد أن [(تعلم أنه غير مشبه الذوات ولا منفي الصفات) 158]

وقال أبو بكر الباقلاني : «فإن قال القائل: فخبرونا عن الله سبحانه : ما هو؟... قيل له

إن أردت بقولك (ما هو) ما جنسه؟ فليس هو بذی جنس لما وصفناه قبل هذا؟ –
وإن أردت بقولك (ما هو) ما اسمه؟ فاسمه الله الرحمن الرحيم الحي القيوم –
وإن أردت بقولك (ما هو) ما صنعه؟ فصنعه العدل والإحسان والإنعام –
والسموات والأرض وجميع ما بينهما

وإن أردت بقولك (ما هو) ما الدلالة على وجوده؟ فالدلالة على وجوده جميع –
ما نراه ونشاهده من محكم فعله وعجيب تدبيره
وإن أردت بقولك (ما هو) أي أشيروا إليه حتى أراه؟ فليس هو اليوم مرئيًا –
لخلقه ومدرکًا لهم فنريکه

: فإن قال قائل : وكيف هو؟... قيل له

إن أردت بالكيفية التركيب والصورة والجنسية فلا صورة له ولا جنس –
فنخبرك عنه

وإن أردت بقولك (كيف هو)، أي: على أي صفة هو؟ فهو حي عالم قادر –
سميع بصير

وإن أردت بقولك (كيف هو)، أي: كيف صنعه إلى خلقه؟ فصنعه إليهم العدل –
والإحسان» [(159)] اهـ

وقال الحسين بن منصور: ألزم الكلّ الحدث، لأنّ القدم له، فالذي بالجسم ظهوره
فالعرض يلزمه، والذي بالأداة اجتماعه فقواها تمسكه، والذي يؤلفه وقت يفرقه
وقت، والذي يقيمه غيره فالضرورة تمسه. والذي الوهم يظفر به فالتصوير
يرتقي إليه، ومن آواه محل أدركه أين، ومن كان له جنس طالبه [(160)]

[(مكيّف) 161]

إنه سبحانه لا يظله فوق، ولا يقله تحت، ولا يقابله حد، ولا يزاحمه عند، ولا
يأخذه خلف، ولا يحده أمام، ولم يظهره قبل ولم يفنه بعد. ولم يجمعه كلٌ ولم
يوجدّه كان، ولم يفقده ليس

وصفه لا صفة له، وفعله لا علة له، وكونه لا أمد له، تنزّه عن أحوال خلقه. ليس له من خلقه مزاج، ولا في فعله علاج باينهم]](162)[[بقدمه، كما باينوه بحدوثهم

إن قلت: متى، فقد سبق الوقت كونه. وإن قلت: هو، فالهاء والواو خلقه. وإن قلت: أين، فقد تقدّم المكان وجوده

فالحروف آياته، ووجوده إثباته، ومعرفته توحيده. وتوحيده تميزه من خلقه. ما تُصوّر في الأوهام فهو بخلافه، كيف يحلّ به ما منه بدأه؟ أو يعود إليه ما هو أنشأه؟ لا تماقله العيون، ولا تقابله الظنون، قربه كرامته، وبُعدّه إهانتة، علوّه من غير توقّل ومجيبه من غير تنقّل

هو الأول والآخر والظاهر والباطن، والقريب البعيد، {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ ((السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)) «(163)

فإنه ليس من قبيل الأجسام الكثيفة ولا من قبيل الأجسام اللطيفة، فإن الله تعالى لا يشابه ولا يماثل أعيان أي أفراد الأجسام الكثيفة من الإنسان والحجر والشجر والأرض والبهائم والزجاج والخشب ونحو ذلك، ولا يشابهها أيضًا في صفتها التي تشترك فيها هذه الأجسام وهي أنها أجسام كثيفة أي تمسك باليد، ثم الله تعالى لا يشابه ولا يماثل أيضًا أعيان أي أفراد الأجسام اللطيفة من الروح والريح والملائكة والجن والضوء والظلام ونحو ذلك، ولا يشابهها أيضًا في صفتها التي تشترك فيها هذه الأجسام وهي أنها أجسام لطيفة أي لا تمسك باليد فلا هو من قبيل الأجسام الكثيفة ولا من قبيل الأجسام اللطيفة، فلذلك قال

الأشعري: «يده يد صفة ووجهه وجه صفة كالسمع والبصر» [(164)] اهـ

وفي فتح الباري شرح صحيح البخاري عند قول البخاري باب قول الله عز وجل: {...كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ...} * [(165)]، وفيه حديث عن عمرو عن جابر بن عبد الله قال لما نزلت هذه الآية: {قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ...} * [(166)]، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أعوذ بوجهك»، فقال: {...أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ...}، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أعوذ بوجهك» ، قال: {...أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا...}، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هذا أيسر». قال الحافظ ابن حجر: «والمراد منه قوله فيه أعوذ بوجهك قال ابن بطال: في هذه الآية والحديث دلالة على أن لله وجهًا وهو من صفة ذاته وليس بجارحة ولا كالوجوه التي نشاهدها من المخلوقين كما نقول: إنه عالم ولا نقول إنه كالعلماء

الذين نشاهدهم. وقال غيره: دلت الآية على أن المراد بالترجمة الذات المقدس ولو كانت صفة من صفات الفعل لشمّلها الهلاك كما شمل غيرها من الصفات وهو محال.

وقال الراغب: أصل الوجه الجارحة المعروفة، ولما كان الوجه أول ما يستقبل وهو أشرف ما في ظاهر البدن استعمل في مستقبل كل شيء وفي مبدئه وفي إشراقه فقيل وجه النهار وقيل وجه كذا أي ظاهره، وربما أطلق الوجه على الذات كقولهم كرم الله وجهه وكذا قوله تعالى: {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ *} [(167)]، وقوله: {...كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ...} [(168)] وقيل: إن لفظ الوجه صلة، والمعنى كل شيء هالك إلا هو، وكذا: ويبقى وجه ربك، وقيل: المراد بالوجه القصد أي يبقى ما أريد به وجهه. قلت: وهذا الأخير نقل عن سفيان وغيره، وقد تقدم ما ورد فيه في أول تفسير سورة القصص، وقال الكرمانى: قيل المراد بالوجه في الآية والحديث الذات أو الوجود أو لفظه زائد أو الوجه الذي لا كالوجوه لاستحالة حمله على العضو المعروف فتعين التأويل أو التفويض .

وقال البيهقي: تكرر ذكر الوجه في القرآن والسنة الصحيحة وهو في بعضها صفة ذات كقوله: «إلا رداء الكبرياء على وجهه» وهو ما في صحيح البخاري عن أبي موسى، وفي بعضها بمعنى من أجل كقوله: {إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ...} [(169)] وفي بعضها بمعنى الرضا كقوله: {...يُرِيدُونَ وَجْهَهُ...} [(170)] {إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى *} [(171)] وليس المراد الجارحة جزماً والله أعلم» [(172)] اهـ.

بل أزيد فأنقل من كتاب الأسماء والصفات للبيهقي عناوين بعض الأبواب مما يؤكد المعنى الذي نحن فيه فيقول: «باب ما ذكر في الصورة، الصورة هي التركيب والمُصور هو المركَّب قال الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ * الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ *} [(173)] ولا يجوز أن يكون البارئ تعالى مصوِّراً ولا أن يكون له صورة لأن الصورة مختلفة والهيئات متضادة، ولا يجوز اتصافه تعالى بجميعها لتضادها، ولا يجوز اختصاصه ببعضها إلا بمخصِّصٍ لجواز جميعها على من جاز عليه بعضها، فإذا اختص ببعضها اقتضى مخصِّصاً خصصه به وذلك يوجب أن يكون مخلوقاً وهو محال، فاستحال أن يكون مصوِّراً وهو الخالق البارئ المصوِّر» [(174)] اهـ.

وقال: «باب ما جاء في إثبات الوجه صفة لا من حيث الصورة» [(175)] اهـ.
وقال أيضاً: «باب ما جاء في إثبات العين صفة لا من حيث الحدقة» [(176)] اهـ.

وقال: «باب ما جاء في إثبات اليدين صفتين لا من حيث الجارحة» [(177)] اهـ.

فأما أن يقال إن الله كيفاً لكن نحن لا نستطيع أن نحدد ذلك كيف فهو ضلال مبين، وهو تشبيهه الله بخلقه من بعض الوجوه، لأن كيف معناه صفات الخلق، وإنما الذي يجب اعتقاده والقطع به أن الله لا كيف له بالمرّة فهو رب كيف ورب الصور والهيئات والأشكال والألوان والأحجام.
ثم إن الله تعالى لا يتصف بصفات الأجسام من حركة وسكون وهبوط وصعود أو الانفعالات التي ترافق الرضا والغضب في الخلق، فلذلك قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه كما تجده في رسالة الفقه الأكبر: «ولكن يده صفته بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفات الله تعالى بلا كيف» [(178)] اهـ.
وهو ما فهموه من خلال الجمع بين النصوص السمعية ومنها الآية الجامعة {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ*} وهو ما نبه عليه أهل العلم بحمد الله.

قال الحافظ ابن الجوزي ما نصه: «قال ابن عقيل في قوله تعالى: {...قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي...}*» [(179)] قال: «من كفّ خلقه عن السؤال عن مخلوق فكفّهم عن الخالق وصفاته أولى» اهـ.
وقد قيل شعراً
حقيقة المرء ليس المرء يدركها

فكيف يدرك كنه الخالق الأزلي» [(180)] اهـ.
وهو قول السلف قاطبة في جوابهم عن المتشابه (وسنورد أمثلة عليها في خلال هذه الرسالة إن شاء الله) من أي القرآن والحديث «امروها كما جاءت بلا كيف».

قال الحافظ ابن الجوزي: «ثم لم يذكر الرسول صلى الله عليه وسلم الأحاديث [المتشابهة] جملة، وإنما كان يذكر الكلمة في الأحيان، فقد غلط من ألفها أبواباً على ترتيب صورة غلطاً قبيحاً، ثم هي بمجموعها يسيرة، والصحيح منها يسير،

ثم هو عربي وله التجوز، أليس هو القائل: «تأتي البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان أو فرقان من طير صاف» [(181)] و «يؤتى بالموت في صورة كبش ألح فيذبح» [(182)]، [(183)] اهـ. فإذا وقفت على ما بيناه علمت أن السلامة والنجاة في التزام التنزيه والتقديس.

وقد سئل سهل بن عبد الله عن ذات الله عز وجل، فقال: «ذات الله تعالى موصوفة بالعلم، غير مدركة بالإحاطة، ولا مرئية بالأبصار في دار الدنيا، وهي موجودة بحقائق الإيمان من غير حد ولا إحاطة ولا حلول، وتراه العيون في العقبى ظاهراً في ملكه وقدرته» [(184)]، قد حجب الخلق عن معرفة كنه ذاته، ودلهم عليه بآياته؛ فالقلوب تعرفه، والعقول لا تدركه، ينظر إليه المؤمنون بالأبصار من (غير إحاطة ولا إدراك نهائية) (أي لا حجم لله أصلاً).

وقال الجنيد: أشرف كلمة في التوحيد، ما قاله أبو بكر الصديق رضي الله عنه: «سبحان من لم يجعل لخلقه سبيلاً إلى معرفته إلا بالعجز عن معرفته» [(185)] اهـ.

132- [الأسماء والصفات للحافظ البيهقي (2/162)].

133- [رواه الحافظ في فتح الباري (383 / 13)]، وقال: « وحديث ابن عباس «تفكروا في كل شيء ولا تفكروا في ذات الله» موقوف وسنده جيد ». وقال السيوطي في الدر المنثور (7 / 662): أخرج الدارقطني في الأفراد، والبغوي في تفسيره عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: «وأن إلى ربك المنتهى» قال: «لا فكرة في الرب» وأخرج أبو الشيخ في العظمة عن سفيان الثوري في قوله وأن إلى ربك المنتهى قال: «لا فكرة في الرب»، وأخرج أبو الشيخ عن ابن عباس قال: مر النبي صلى الله عليه وسلم على قوم يتفكرون في الله فقال: «تفكروا في الخلق ولا تتفكروا في الخالق فإنكم لن تقدرونه»، وأخرج أبو الشيخ عن أبي ذر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تفكروا في خلق الله ولا تفكروا في الله فتهلكوا» ، وأخرج أبو الشيخ عن يونس بن مسيرة قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على أصحابه وهم يذكرون عظمة الله تعالى فقال: «ما كنتم تذكرون؟» قالوا: كنا نتفكر في عظمة الله تعالى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا في الله فلا تفكروا ثلاثاً ألا فتفكروا في عظم ما خلق ثلاثاً» اهـ.

[134]- رواه المقدسي في أطراف الغرائب والأفراد (1/ 397)، (615)، وفي كنز الأعمال (3/278)، (8491)، كتاب الأخلاق من قسم الأفعال، التفكير.

[135]- انظر تشنيف المسامع للإمام الزركشي (4/881).

[136]- انظر الشرح القويم على الصراط المستقيم للحافظ الكبير الشيخ عبد الله (الهري رحمه الله) (ص/106).

[137]- سورة آل عمران: جزء من الآية 191

[138]- سورة الغاشية: 17

[139]- سورة الشعراء: جزء من الآية 23

[140]- سورة الشعراء: جزء من الآية 24

[141]- سورة الشورى: جزء من الآية 11

[142]- وذلك في إقامة الحجة على قومه لا أنه كان صلوات الله وسلامه عليه

تائها شاكاً كما هلك في هذا الوهم بعض الناس وكان عليهم أن يردوا ذلك إلى المحكم كقول الله فيه: {مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا [وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ *] [سورة آل عمران

[143]- في الإنصاف (ص/41-43)

[144]- انظر طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي: (9/45)، خلال رسالة أحمد بن يحيى بن إسماعيل الشيخ شهاب الدين ابن جهيل الكلابي الحلبي (الأصل والتي أولها في (9/34).

[145]- سورة النجم: 42

[146]- كما نقله شيخنا الحافظ العبدري رحمه الله في الدليل القويم على

(الصراط المستقيم (ص/113).

[147]- تفسير القرطبي (17/115).

[148]- ذكره ملا علي القاري في شرحه للفقهاء الأكبر، أي أن الإنسان إذا عرف الله بأنه موجود لا كالموجودات واعتقد أنه لا يمكن تصويره في النفس واقتصر على هذا واعترف بالعجز عن إدراكه أي عن معرفة حقيقته ولم يبحث عن ذات الله للوصول إلى حقيقته تعالى فهذا إيمان، هذا يقال عنه سلم من التشبيه والتعطيل، أما الذي لا يكتفي بهذا العجز فيتصوره كالإنسان أو ككتلة نورانية أو نحو ذلك فهذا كفر.

- [149]-) حكم السيد أحمد الرفاعي (ص/15).
- [150]- تفسير النسفي (1/3)، مقدمة تفسيره. [151]- الرسالة القشيرية في علم (التصوف لأبي القاسم القشيري (ص/9).
- [152]- سورة الحشر: 22 .
- [153]- سورة الرحمن: جزء من الآية 29، أي يغير في الخلق من غير أن يتغير وفيها قال ابن عباس رضي الله عنه: «يرفع قومًا ويضع آخرين ويغني قومًا ويفقر آخرين». [154]- انظر كتاب الأسماء والصفات للحافظ البيهقي (2/21)).
- [155]- الرسالة القشيرية في علم التصوف لأبي القاسم القشيري (ص/36).
- [156]- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول (للبيضاوي (1/10).
- [157]- انظر الرسالة القشيرية (ص/6).
- [158]- تمهيد الأوائل (ص/300).
- [159]- طالبه أي تطلبه من تعليقات الشيخ زكريا الأنصاري على الرسالة (القشيرية (ص/6).
- [160]- قال الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقاته على الرسالة القشيرية (ص/6): مكيف أي له لأن الجنس تحته أنواع تتميز عنه بفصول وهذه كلها من صفات المخلوق، والخالق ميزه عنها.
- [161]- باينهم أي خالفهم فلم يشابههم، وباينوه فلم يشابهوه.
- [162]- انظر الرسالة القشيرية (6-7).
- [163]- كما في تبين كذب المفتري (ص/50).
- [164]- سورة القصص: جزء من الآية 88 .
- [165]- سورة الأنعام: 65 .
- [166]- سورة الرحمن: 27 .
- [167]- سورة القصص: جزء من الآية 88 .
- [168]- سورة الإنسان: جزء من الآية 9 .
- [169]- سورة الأنعام: جزء من الآية 52 .
- [170]- سورة الليل: 20 .
- [171]- فتح الباري (388/13-389).

- [172]- سورة الإنفطار: 6 - 7 - 8 .
- [173]- الأسماء والصفات للحافظ البيهقي (2/15)
- [174]- المصدر السابق (2/25)
- [175]- المصدر السابق (2/40)
- [176]- المصدر السابق (2/43)
- [177]- رسالة الفقه الأكبر (ص/27)
- [178]- سورة الإسراء: جزء من الآية 85
- [179]- الباز الأشهب (ص/141)
- [180]- رواه مسلم في صحيحه (1/553)، (804)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة
- [181]- رواه النسائي في السنن الكبرى (6/393)، (11317)، كتاب التفسير، سورة مريم
- [182]- مقدمة الباز الأشهب (ص/108)
- [183]- قال الشيخ زكريا الأنصاري تعقيباً على هذه الجملة: لا بالإحاطة فلا يرى رؤية الأشباح وإنما يرى على ما هو عليه من جلاله وعظمته وتنزهه عن مشابهة الغير
- [184]- المصدر السابق (ص/233)
- [185]- أنظر أساس التقديس للفخر الرازي صحيفة [24] وما بعدها، بتصرف الفصل الثاني: في تقدير الدلائل السمعية على أنه تعالى منزّه عن الجسمية والحيز والجهة
- الباب الأول: في تقدير الدلائل السمعية على أنه تعالى منزّه عن الجسمية والحيز
- [: (والجهة) 186]
- وهي مأخوذة في الغالب من كتاب الفخر الرازي أساس التقديس في الصحائف (24-34) مع تصرف في بعض المواضع إما تسهيلاً للعبارة أو اختصاراً، ثم أنا أستعين أحياناً بكلامه في التفسير الكبير، وكذا بكلام غيره من أئمة الهدى وأبين ذلك في محله إن شاء الله، وحيث زدت حجة من غير كتاب أساس التقديس جعلتها بين عاكفتين [...] وهذا أوان الشروع ببيان هذه الحجج بعون الله
- الحجة الأولى: قوله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ *} [187]

واعلم أنه قد اشتهر في التفسير أن النبي سئل عن ماهية ربه، وعن نعتة وصفته، فانتظر الجواب من الله تعالى فأنزل هذه السورة

إذا عرفت ذلك فنقول : هذه السورة يجب أن تكون من المحكمات لا من المتشابهات، لأنه تعالى جعلها جواباً عن سؤال المتشابه، بل وأنزلها عند الحاجة، وذلك يقتضي كونها من المحكمات لا من المتشابهات، وإذا ثبت هذا وجب الجزم بأن كل مذهب يخالف هذه السورة يكون باطلاً

فنقول: إن قوله تعالى (أحد) يدل على نفي الجسمية ونفي الحيّز والجهة أما دلالاته على أنه تعالى ليس بجسم ، فذلك لأن الجسم أقله أن يكون مركّباً من جوهرين، وذلك ينافي الوحدة، وقوله (أحد) مبالغة في الواحدية، فكان قوله (أحد) . منافياً للجسمية

وأما دلالاته على أنه ليس بجوهر فنقول: أما الذين ينكرون الجوهر الفرد [(188)] فإنهم يقولون: إن كل متحيّز فلا بدّ وأن يتميّز أحد جانبيه عن الثاني، وذلك لأنه لا بدّ من أن يتميّز يمينه عن يساره وقّدامه عن خلفه وفوقه عن تحته، وكل ما تميّز فيه شيء عن شيء فهو منقسم، لأن يمينه موصوف بأنه يمين لا يسار، ويساره موصوف بأنه يسار لا يمين، فلو كان يمينه عين يساره لاجتمع في الشيء الواحد أنه يمين وليس بيمين، ويسار وليس بيسار فيلزم اجتماع النفي والإثبات في الشيء الواحد وهو محال. قالوا: فثبت أن كل متحيّز فهو منقسم، وثبت أن كل منقسم فهو ليس بأحد، فلما كان الله تعالى موصوفاً بأنه أحد وجب أن لا يكون متحيّزاً أصلاً، وذلك ينفي كونه جوهرًا

وأما الذين يثبتون الجوهر الفرد فإنهم لا يمكنهم الاستدلال على نفي كونه تعالى جوهرًا من هذا الاعتبار ويمكنهم أن يحتجّوا بهذه الآية على نفي كونه جوهرًا من وجه آخر. وبيانه: هو أن الأحد كما يراد به نفي التركيب والتأليف في الذات فقد يراد به الضد والند، ولو كان تعالى جوهرًا فردًا لكان كل جوهر فرد مثلاً له، وذلك ينفي كونه أحدًا، ثم أكّدوا هذا الوجه بقوله تعالى: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ *} ولو كان جوهرًا لكان كل جوهر فرد كفوًا له

فدلّت هذه السورة من الوجه الذي قررناه على أنه تعالى ليس بجسم ولا بجوهر وإذا ثبت أنه تعالى ليس بجسم ولا بجوهر وجب ألا يكون في شيء من الأحياء والجهات ، لأن كل ما كان مختصاً بحيّز وجهة

فإن كان منقسمًا كان جسمًا وقد بيّنا إبطال ذلك.
وإن لم يكن منقسمًا كان جوهرًا فردًا، وقد بيّنا أنه باطل.
ولما بطل القسمان ثبت أنه يمتنع أن يكون في جهة أصلاً.
فثبت أن قوله تعالى (أحد) يدل دلالة قطعية على أنه تعالى ليس بجسم ولا بجوهر.
ولا في حيّز وجهة أصلاً.

واعلم أنه تعالى كما نصّ على أنه تعالى واحد فقد نصّ على البرهان الذي لأجله
يجب الحكم بأنه أحد، وذلك أنه قال: {...هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} وكونه إلهاً يقتضي كونه
غنيًا عما سواه، وكل مركب فإنه مفتقر إلى كل واحد من أجزائه، وكل واحد من
أجزائه غيره، فكل مركب فهو مفتقر إلى غيره وكونه إلهاً يمنع من كونه مفتقرًا
إلى غيره، وذلك يوجب القطع بكونه أحدًا، وكونه أحدًا يوجب القطع بأنه ليس
بجسم ولا جوهر ولا في حيّز وجهة، فثبت أن قوله تعالى: {...هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}
برهان قاطع على ثبوت هذه المطالب

قال البيضاوي: «وهو يدل على مجامع صفات الجلال كما دل الله على جميع
صفات الكمال، إذ الواحد الحقيقي ما يكون منزّه الذات عن أنحاء التركيب
والتعدد وما يستلزم أحدهما كالجسمية والتحيز والمشاركة في الحقيقة وخواصها
كوجوب الوجود والقدرة الذاتية والحكمة التامة المقتضية للألوهية» [(189)]
[أهـ]

وأما قوله: {اللَّهُ الصَّمَدُ*} فالصمد هو السيد المصمود إليه في الحوائج، وذلك يدل
على أنه ليس بجسم، وعلى أنه غير مختص بالحيّز والجهة.
: أما بيان دلالاته على نفي الجسمية فمن وجوه

الأول : أن كل جسم فهو مركّب، وكل مركب فهو محتاج إلى كل واحد من
أجزائه، وكل واحد من أجزائه غيره، فكل مركب فهو محتاج إلى غيره والمحتاج
إلى الغير لا يكون غنيًا بل يكون محتاجًا إلى غيره، فلم يكن صمدًا مطلقًا
الثاني : لو كان مركبًا من الجوارح والأعضاء لاحتاج في الإبصار إلى العين
(الجارحة)، وفي الفعل إلى اليد (الجارحة)، وفي المشي إلى الرجل، وذلك ينافي
بكونه صمدًا مطلقًا

وأما بيان دلالاته على أنه تعالى منزّه عن الحيّز والجهة : فهو أنه تعالى لو كان
مختصًا بالحيّز والجهة لكان إما أن يكون حصوله في الحيّز المعيّن واجبًا أو
جائزًا

فإن كان واجباً فحينئذ يكون ذاته تعالى مفتقراً في الوجود والتحقق إلى ذلك الحيز المعين، وأما ذلك الحيز المعين فإنه يكون غنياً عن ذاته المخصوص، لأننا لو فرضنا عدم حصول ذات الله تعالى في ذلك الحيز المعين لم يبطل ذلك الحيز أصلاً، وعلى هذا التقدير يكون تعالى محتاجاً إلى ذلك الحيز فلم يكن صمداً على الإطلاق.

أما إن كان حصوله في الحيز المعين جائزاً لا واجباً فحينئذ يفتقر إلى مخصص يخصه بالحيز المعين، وذلك يوجب كونه محتاجاً وينافي كونه صمداً قال أبو المظفر الأسفراييني : «واعلم أن الله تعالى ذكر في سورة الإخلاص ما يتضمن إثبات جميع صفات المدح والكمال ونفي جميع النقائص عنه، وذلك قوله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ *} في هذه السورة بيان ما ينفي عنه من نقائص الصفات وما يستحيل عليه من الآفات، بل في كلمة من كلمات هذه . { * السورة، وهو قوله: {لِلَّهِ الصَّمَدُ

:والصمد في اللغة على معنيين

أحدهما: أنه لا جوف له ، وهذا يوجب أن لا يكون جسماً ولا جوهرًا، لأن ما لا يكون بهذه الصفة جاز أن يكون له جوف

والمعنى الثاني: للصمد هو السيد الذي يرجع إليه في الحوائج ، وهذا يتضمن إثبات كل صفة لولاها لم يصح منه الفعل، كما نذكره فيما بعد، لأن من لا تصح منه الأفعال المختلفة لم يصح الرجوع إليه في الحوائج المتباينة، وقد جمع الله سبحانه وتعالى في هذه السورة بين صفات النفي والإثبات [(190)] اهـ. [قال الحسن البصري رضي الله عنه في تفسير الصمد: «الذي لم يزل ولا يزال ولا يجوز عليه الزوال» [(191)]، كان ولا مكان ولا أين ولا أوان ولا عرش ولا . [(كرسي ولا جني ولا إنسي، وهو الآن كما كان» [(192)]

وأما قوله تعالى: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ *} فهذا أيضاً يدل على أنه ليس بجسم ولا جوهر : فلو كان تعالى جوهرًا لكان مثلاً لجميع الجواهر فكان كل واحد من الجواهر كفوًا له، ولو كان جسمًا لكان مؤلفًا من الجواهر، لأن الجسم يكون كذلك وحينئذ يعود الإلزام المذكور، فثبت أن هذه السورة من أظهر الدلائل على أنه تعالى ليس بجسم ولا بجوهر ولا حاصل في مكان وحيز

وقال الفخر الرازي: «فهو سبحانه فرد منزّه عن جميع جهات التركيب، فإن كل مركب مفتقر إلى كل واحد من أجزائه وكل واحد من أجزائه غيره فهو مركب

فهو مفتقر إلى غيره ممكن لذاته فإن كل مركب فهو ممكن لذاته، وكل ما ليس ممكنًا لذاته بل كان واجبا لذاته امتنع أن يكون مركبا بوجه من الوجوه، بل كان فردا مطلقا وإذا كان فردا في ذاته لزم أن لا يكون متحيزا ولا جسما ولا جوهرًا ولا في مكان ولا حالا ولا في محل ولا متغيرا ولا محتاجا بوجه من الوجوه
[.ألبتة»(193)] اهـ

واعلم أنه كما أن الكفار لما سألوا الرسول عن صفة ربّه فأجاب الله بهذه السورة الدالة على كونه تعالى منزهاً عن أن يكون جسماً أو جوهرًا أو مختصاً بالمكان فكذلك فرعون سأل موسى عليه السلام عن صفة الله تعالى، فقال: {... وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ} [(194)] ثم إن موسى لم يذكر الجواب عن هذا السؤال إلا بكونه تعالى خالقاً للناس ومدبراً لهم وخالق السموات والأرض ومدبراً لهما، وهذا أيضاً من أقوى الدلائل على أنه تعالى ليس بمتحيز ولا في جهة

ذلك أن لفظة «ما» سؤال عن الماهية وطلب للحقيقة، ولكن موسى أجاب بكونه تعالى خالقاً للأشياء ومدبراً لها فهو صفة، فلو كان تعالى متحيزاً لكان الجواب عن قوله: {... وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ} بذكر كونه متحيزاً أولى من الجواب منه بذكر كونه خالقاً، ولو كان كذلك كان جواب موسى عليه السلام خطأ، ولكن طعن فرعون بأنه مجنون لا يفهم السؤال ولا يذكر في مقابلة السؤال ما يصلح أن يكون جواباً متجهاً لازماً، ولما بطل ذلك علمنا أنه تعالى ما كان متحيزاً فلا جرم ما كان يمكن تعريف حقيقته سبحانه وتعالى إلا بأنه خالق مدبر، فلا جرم كان جواب موسى عليه السلام صحيحاً، وكان سؤال فرعون ساقطاً فاسداً فثبت أنه كما أن جواب محمد عن سؤال الكفار عن صفة الله تعالى يدل على تنزيه الله تعالى عن التحيز، فكان جواب موسى عليه السلام

أما الخليل صلى الله عليه وسلم فقد حكى الله تعالى عنه في كتابه بأنه استدلل بحصول التغير في أحوال الكواكب على حدوثها [(195)]، ثم قال عند تمام الاستدلال: {... وَجْهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا ... *} [.(196)]

واعلم أن هذه الواقعة تدلّ على تنزيه الله تعالى وتقديسه عن التحيز والجهة، أما : دلالتها على تنزيه الله تعالى عن التحيز فمن وجوه

أحدها: أن الأجسام متماثلة [(197)] فإذا ثبت ذلك فنقول: ما صح على أحد المثليين وجب أن يصح على المثل الآخر، فلو كان تعالى جسماً أو جوهرًا وجب

أن يصح عليه كل ما صح على غيره، وأن يصح على غيره كل ما صح عليه وذلك يقتضي جواز التغير عليه، ولما حكم الخليل عليه السلام بأن المتغير من حال إلى حال لا يصلح للإلهية، وثبت أنه لو كان جسمًا لصح عليه التغير فلزم . القطع بأنه تعالى ليس بمتحيز أصلاً

قال ابن جزى الغرناطي: «قوله لا أحب الآفلين أي لا أحب عبادة المتغيرين، لأن التغير دليل على الحدوث والحدوث ليس من صفة الإله، ثم استمر على ذلك المنهاج في القمر وفي الشمس، فلما أوضح البرهان وأقام عليهم الحجة جاهرهم بالبراءة من باطلهم فقال: إني بريء مما تشركون، ثم أعلن لعبادته لله وتوحيده له ، فقال: {إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ...} * [(198)]، ووصف الله تعالى بوصف يقتضي توحيده وانفراده بالملك. فإن قيل: لم احتج بالأقول دون الطلوع وكلاهما دليل على الحدوث لأنهما انتقال من حال إلى حال؟ فالجواب أنه أظهر في الدلالة لأنه انتقال مع اختفاء واحتجاب» [(199)] اهـ وفي تفسير الجلالين: «واذكر {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزرَ...} * [(200)] هو لقبه واسمه تارخ، {...أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً...} تعبدها استفهام توبيخ، {...إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} عن الحق {...إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} بين وكذلك نري إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين * {كما أريناه إضلال أبيه وقومه {وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ} * [(201)] ملك {وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ} * ليستدل به على وحدانيتنا، {وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ} * بها، وجملة وكذلك وما بعدها اعتراض وعطف على قال

فَلَمَّا جَنَّ... {أَظْلَمَ...} عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا... [(202)] قيل: هو الزهرة، {...قَالَ هَذَا رَبِّي...} لقومه وكانوا نجامين: {...قَالَ هَذَا رَبِّي...} في زعمكم، {...فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ} غاب {...فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ} أن أتخذهم أربابا، لأن الرب لا يجوز عليه التغير والانتقال لأنهما من شأن الحوادث فلم ينجع فيهم ذلك

فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا... [(203)] طالعا {...قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي...} لهم {...قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي...} يشبثني

على الهدى {...لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ} تعريض لقومه بأنهم على ضلال فلم ينجع فيهم ذلك

فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا {...} [(204)] ذكره لتذكير خبره {...رَبِّي هَذَا} أَكْبَرُ {...} من الكوكب والقمر {...فَلَمَّا أَفَلَتْ...} وقويت عليهم الحجة ولم يرجعوا، {...قَالَ يَاقَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ} بالله من الأصنام والأجرام المحدثه المحتاجة إلى محدث ، فقالوا له: ما تعبد؟ قال {...إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ...} [(205)] قصدت بعبادتي {...لِلَّذِي فَطَرَ...} خلق {...السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ} أي الله {...السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ} مائلا إلى الدين القيم {...السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ [...] (الْمُشْرِكِينَ} به [(206)]

الثاني: أنه عليه السلام قال عند تمام الاستدلال {...وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ...} فلم يذكر من صفات الله تعالى إلا كونه خالقاً للعالم، والله تعالى مدحه على هذا الكلام وعظمه، فقال: {...وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ...} [(207)] ولو كان إله العالم جسماً موصوفاً بمقدار مخصوص وشكل مخصوص لما كمل العلم به تعالى إلا بعد العلم بكونه جسماً متحيزاً، ولو كان كذلك لما كان مستحقاً للمدح والتعظيم بمجرد معرفة كونه خالقاً للعالم، فلما كان هذا القدر من المعرفة كافياً في كمال معرفة الله تعالى دل ذلك على أنه تعالى ليس بمتحيز

قال أبو المظفر الإسفرايني : «وأن تعلم أن الحوادث لا يجوز حلولها في ذاته] وصفاته، لأن ما كان محلاً للحوادث لم يخل منها، وإذا لم يخل كان محدثاً مثلها، ولهذا قال الخليل عليه الصلاة والسلام: {...فَلَمَّا أَفَلَّ قَالَ لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ} بين به أن من حل به من المعاني ما يغيره من حال إلى حال كان محدثاً لا يصح أن يكون إلها .

وأن تعلم أن كل ما دل على حدوث شيء من الحد والنهاية والمكان والجهة والسكون والحركة فهو مستحيل عليه سبحانه وتعالى، لأن ما لا يكون محدثاً لا يجوز عليه ما هو دليل على الحدوث، وعليه يدل ما ذكرناها قبل في قصة الخليل عليه السلام» [(208)] اهـ

وقال أبو بكر الجصاص عند كلامه عن احتجاج نبي الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام على نمرود العنيد وهو قوله تعالى: {...أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي

رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ
قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي
كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * } [(209)] وتدل على أن الله تعالى لا يشبهه
شيء وأن طريق معرفته ما نصب من الدلائل على توحيده، لأن أنبياء الله عليهم
السلام إنما حاجوا الكفار بمثل ذلك ولم يصفوا الله تعالى بصفة توجب التشبيه
[وإنما وصفوه بأفعاله] « [(210)] اهـ

: [(الحجة الثانية: من القرآن قوله تعالى: {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} [(211)]
قال الفخر الرازي: قوله: {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} الآية يتناول نفي المساواة من
جميع الوجوه بدليل صحة الاستثناء فإنه يحسن أن يقال ليس كمثل شئ إلا في
الجلوس وإلا في المقدار وإلا في اللون وصحة الاستثناء تقتضي دخول جميع هذه
الأمور تحته فلو كان جالسا لحصل من يماثله في الجلوس فحينئذ يبطل معنى
الآية] « [(212)] اهـ

وقال أيضاً: «ولو كان جسماً لكان مثلاً للأجسام» [(213)] اهـ
قال الحافظ ابن الجوزي: «قوله تعالى: {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} قال ابن قتيبة:
أي ليس كهو شيء ، والعرب تقيم المثل مقام النفس فتقول: مثلي لا يقال له هذا،
أي أنا لا يقال لي هذا، وقال الزجاج: الكاف مؤكدة والمعنى ليس مثله
شيء» [(214)] اهـ

سبحانه قصرته عنه العبارات، وخرست عنه الألسنة بقوله: {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ
[...شَيْءٌ...} {تعالى الله وتقدس عن المجانسة والمماثلة} [(215)]

فإن قيل: لم لا يجوز أن يقال إنه تعالى وإن كان جسماً إلا أنه مخالف لغيره من
الأجسام كما أن الإنسان والفرس وإن اشتركا في الجسمية لكنهما مختلفان في
الأحوال والصفات، ولا يجوز أن يقال الفرس مثل الإنسان فكذا هنا ؟ والجواب
: من جهتين

الأول: أن الأجسام كلها متماثلة في تمام الماهية، فلو كان تعالى جسماً لكان ذاته
مثلاً لسائر الأجسام وذلك يخالف هذا النص، والإنسان والفرس ذات كل واحد
منهما مماثلة لذات الآخر والاختلاف إنما وقع في الصفات والأعراض، والذاتان
إذا كانتا متماثلتين كان اختصاص كل واحدة منهما بصفاته المخصوصة من
الجائزات لا من الواجبات، لأن الأشياء المتماثلة في تمام الذات والماهية لا يجوز
اختلافها في اللوازم ، فلو كان البارئ تعالى جسماً لوجب أن يكون اختصاصه

بصفاته المخصوصة من الجائزات، ولو كان كذلك لزم افتقاره إلى المدبر والمخصص، وذلك يبطل القول بكونه تعالى إله العالم الثاني: لو كان الله تعالى مشاركاً لسائر الأجسام في الجسمية ومخالفاً لها في الماهية المخصوصة لكان له سبحانه أمثال لا تحصى ... وذلك يقتضي وقوع التركيب في ذاته المخصوصة، وكل مركب ممكن لا واجب على ما بيناه، فثبت أن هذا السؤال ساقط» [(216)] اهـ بتصرف

الحجة الثالثة: قوله تعالى: {... وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ...} [(217)] وقوله: [(218)] {وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ...}:

دلت هاتين الآيتين على كونه تعالى غنياً

لأن كل جسم مركب، وكل مركب محتاج إلى كل واحد من أجزائه وأيضاً لو وجب اختصاصه بالجهة لكان محتاجاً إلى الجهة، وذلك يقدح في كونه غنياً على الإطلاق

وقال الفخر الرازي : «والغني لا يكون مركباً وما لا يكون مركباً لا يكون [جسماً، وأيضاً الأجسام متماثلة في تمام الماهية فلو كان جسماً لحصل له مثل وذلك باطل لقوله: {... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} [(219)] فأما الدلائل العقلية فكثيرة [ظاهرة باهرة قوية جلية والحمد لله عليه» [(220)] اهـ

[(221)] (الحجة الرابعة: قوله تعالى: {... لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ...} [(221)] والقيوم من يكون قائماً بنفسه مقوماً لغيره

فكونه تعالى قائماً بنفسه عبارة عن كونه غنياً عن كل ما سواه، وكونه مقوماً لغيره عبارة عن احتياج كل ما سواه إليه، فلو كان جسماً لكان هو مفقراً إلى غيره .

وقال الإمام الرازي: «ذلك أن كل مركب فإنه مفتقر في تحققه إلى تحقق كل واحد من أجزائه وجزؤه غيره، وكل مركب فهو متقوم بغيره، والمتقوم بغيره لا يكون متقوماً بذاته، فلا يكون قيوماً

ثم إن واجب الوجود واحد بمعنى أنه ليس في الوجود شيئان كل واحد منهما واجب لذاته، إذ لو فرض ذلك لاشتراكا في الوجوب وتباينا في التعين، وما به المشاركة غير ما به المباينة فيلزم كون كل واحد منهما في ذاته مركباً من جزأين وقد بينا أنه محال. ولما امتنع في حقيقته أن تكون مركبة من جزأين امتنع كونه متحيزاً لأن كل متحيز فهو منقسم، وقد ثبت أن التركيب عليه ممتنع وإذا ثبت أنه

ليس بمتحيز امتنع كونه في الجهة، لأنه لا معنى للمتحيز إلا ما يمكن أن يشار إليه إشارة حسية، وإذا ثبت أنه ليس بمتحيز وليس في الجهة امتنع أن يكون له أعضاء وحركة وسكون .

ولما كان قيوماً كان قائماً بذاته، وكونه قائماً بذاته يستلزم أن لا يكون عرضاً في موضوع ولا صورة في مادة ولا حالاً في محل أصلاً، لأن الحال مفقور إلى [المحل والمفقور إلى الغير لا يكون قيوماً بذاته] (222) اهـ

وأيضاً لو وجب حصوله في شيء من الأحياز لكان مفقوراً محتاجاً إلى ذلك الحيز، فلم يكن قيوماً على الإطلاق... لأنه بتقدير أن لا يكون حاصلًا في ذلك الحيز لم يلزم بطلان ذلك ولا عدمه فكان الحيز غنياً عنه، وكان هو مفقوراً إلى ذلك الحيز فظهر الفرق، والله أعلم

:(الحجة الخامسة: قوله تعالى: {... هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا *} [(223)

قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: {... هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا *} أي [(شبيهاً، ولو كان جسماً متحيزاً لكان مشابهاً للأجسام في الجسمية)] (224) الحجة السادسة: قوله تعالى: {هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ... *} [(225)]: وجه الاستدلال به أن الخالق في اللغة هو المقدر، ولو كان تعالى جسماً لكان متناهياً، ولو كان متناهياً لكان مخصوصاً بمقدار معين، ولما وصف نفسه بكونه خالقاً وجب أن يكون تعالى هو المقدر لجميع المقدرات بمقاديرها المخصوصة، فإذا كان هو مقدرًا في ذاته بمقدار مخصوص لزم كونه مقدرًا لنفسه، وذلك محال. وأيضاً لو كان جسماً لكان متناهياً، وكل متناه فإنه محيط به حد أو حدود مختلفة، وكل ما كان كذلك فهو مشكل، وكل مشكل فله صورة، فلو كان جسماً لكان له صورة، ثم إنه تعالى وصف نفسه بكونه مصوراً فيلزم كونه مصوراً لنفسه، وذلك محال، فيلزم أن يكون منزهاً عن الصورة والجسمية حتى لا يلزم هذا المحال

قال الإمام أبو المظفر الإسفرايني : «وأن تعلم أن كل ما تصور في الوهم من طول وعرض وعمق وألوان وهيئات مختلفة ينبغي أن تعتقد أن صانع العالم بخلافه، وأنه قادر على خلق مثله ، وإلى هذا المعنى أشار الصديق رضي الله عنه بقوله: العجز عن درك الإدراك إدراك، ومعناه إذا صح عندك أن الصانع لا يمكن معرفته بالتصوير والتركيب والقياس على الخلق صح عندك أنه خلاف المخلوقات ، وتحقيقه أنك إذا عجزت عن معرفته بالقياس على أفعاله صح

معرفتكَ له بدلالة الأفعال على ذاته وصفاته، وقد وصف الله سبحانه وتعالى نفسه بقوله: {هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِيءُ الْمُصَوِّرُ... *} وما كان مصورا لم يكن مصورا كما أن من كان مخلوقا لم يكن خالقا» [(226)]. الحجة السابعة: قوله تعالى: [(227)]: {هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ... *} [(227)]

وصف نفسه بكونه ظاهراً وباطناً، ولو كان جسماً لكان ظاهره غير باطنه فلم يكن الشيء الواحد موصوفاً بأنه ظاهر وبأنه باطن لأنه على تقدير كونه جسماً يكون الظاهر منه سطحه والباطن منه عمقه فلم يكن الشيء الواحد ظاهراً وباطناً، وأيضاً المفسرون قالوا إنه ظاهر بحسب الدلائل باطن بحسب أنه لا يدركه الحس، ولا يصل إليه الخيال، ولو كان جسماً لما أمكن وصفه بأنه لا يدركه الحس ولا يصل إليه الخيال.

بل كيف يحيط به علم وقد اتفقت فيه الأضداد بقوله سبحانه وتعالى: {هُوَ الْأَوَّلُ} [(228)]: {وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ...} أي عبارة تخبر عنه حقيقة الألفاظ... [(228)] الحجة الثامنة: قوله تعالى: {... وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً} [(229)] وقوله تعالى: {لَا} [(230)]: {تُدرِكُهُ الْأَبْصَارُ...} [(230)]

وذلك يدلّ على كونه تعالى منزّهاً عن المقدار والشكل والصورة، وإلا لكان الإدراك والعلم محيطين به وذلك على خلاف هذين النصين. فإن قيل: لم لا يجوز أن يقال إنه وإن كان جسماً لكنه جسم كبير فلهذا المعنى لا يحيط به الإدراك والعلم؟ قلنا: لو كان الأمر كذلك لصح أن يقال بأن علوم الخلق وأبصارهم لا تحيط بالسموات ولا بالجبال ولا بالبحار ولا بالمفاوز، فإن هذه الأشياء أجسام كبيرة، والأبصار لا تحيط بأطرافها، والعلوم لا تصل إلى تمام أجزائها، ولو كان الأمر كذلك لما كان في تخصيص ذات الله تعالى بهذا الوصف فائدة.

الحجة التاسعة: قوله تعالى: {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ} [(231)]: {الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ *} [(231)] ولو كان تعالى في السماء أو في العرش لما صح القول بأنه تعالى قريب من عباده.

الحجة العاشرة: لو كان تعالى في جهة فوق لكان سماء، ولو كان سماء لكان مخلوقاً لنفسه وذلك محال، فكونه في جهة فوق محال: وإنما قلنا إنه لو كان ذاته سماء لكان ذاته مخلوقاً لوجهين

الأول: أن السماء مشتق من السمو وكل شيء سماك فهو سماء، فهذا هو الاشتقاق الأصلي اللغوي، وعرف القرآن أيضا متقرر عليه، بدليل أنهم ذكروا في تفسير قوله تعالى: {... وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ... *} [(232)] أنه السحاب، قالوا: وتسمية السحاب بالسماء جائز لأنه حصل فيه معنى السمو، وذكروا أيضا في تفسير قوله تعالى: {... وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا *} [(233)] أنه من السحاب فثبت أن الاشتقاق اللغوي والعرف القرآني متطابقان . على تسمية كل ما كان موصوفا بالسمو والعلو سماء

الثاني: أنه تعالى لو كان فوق العرش لكان من جلس في العرش ونظر إلى فوق لم ير إلا نهاية ذات الله تعالى فكانت نسبة نهاية السطح الأخير من ذات الله تعالى إلى سكان العرش كنسبة السطح الأخير من السموات إلى سكان الأرض، يقتضي بالقطع بأنه لو كان فوق العرش لكان ذاته كالسماء لسكان العرش فثبت أنه تعالى لو كان مختصا بجهة فوق لكان ذاته سماء وإنما قلنا إنه لو كان ذاته سماء لكان ذاته مخلوقا لقوله تعالى: {تَنْزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى *} [(234)]، ولفظة السموات لفظة جمع مقرونة بالآلف واللام، وهذا يقتضي كون كل السموات مخلوقة لله تعالى، فلو كان هو تعالى سماء لزم كونه خالقاً لنفسه، وكذلك أيضا قوله تعالى: {إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ... *} [(235)] يدل على ما ذكرناه، فثبت أنه تعالى لو كان مختصاً بجهة فوق لكان سماء، ولو كان سماء لكان مخلوقاً لنفسه وهذا محال، فوجب أن لا يكون مختصاً بجهة فوق

فإن قيل: لفظ السماء مختص في العرف بهذه الأجرام المستديرة، وأيضا فهب أن هذا اللفظ في أصل الوضع يتناول ذات الله تعالى إلا أن هذا الفرق ممنوع، وكيف لا نقول ذلك وقد دللنا على أنه بتقدير أن يكون الله تعالى مختصاً بجهة فوق، فإن نسبة ذاته تعالى إلى سكان العرش كنسبة السماء إلى سكان الأرض فوجب القطع بأنه لو كان مختصاً بجهة فوق لكان سماء

وأما الجواب عن الثاني: فهو أن تخصيص العموم إنما يصار إليه عند الضرورة، فلو قام دليل قاطع عقلي على كونه تعالى مختصاً بجهة فوق لزمنا المصير إلى هذا التخصيص، أما ما لم يقم شيء من الدلائل على ذلك بل قامت القواطع العقلية والنقلية على امتناع كونه تعالى في الجهة فلم يكن بنا إلى التزام هذا التخصيص .«ضرورة فسقط هذا الكلام

الحجة الحادية عشرة: قوله تعالى: {قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ...
:}} (*) [236]

وهذا مشعر بأن المكان وكل ما فيه ملك لله تعالى، وقوله: {وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ
وَالنَّهَارِ... *} [(237)] وذلك يدل على أن الزمان وكل ما فيه لله تعالى،
ومجموع الآيتين يدلان على أن المكان والمكانيات والزمان والزمانيات كلها ملك
لله تعالى، وذلك يدل على تنزيهه عن المكان والزمان، وهذا الوجه ذكره أبو مسلم
الأصفهاني رحمه الله في تفسيره

الحجة الثانية عشرة: قوله تعالى: {...وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ *}
:}} (*) [238]

ولو كان الخالق في العرش لكان حامل العرش حاملاً لمن في العرش، فيلزم
احتياج الخالق إلى المخلوق، ويقرب منه قوله تعالى: {الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ...
*} [(239)]. الحجة الثالثة عشرة: قوله تعالى: {...كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ...
:}} (*) [240]

ظاهر الآية يقتضي فناء العرش [(241)] وفناء جميع الأحياز والجهات، وحينئذ
يبقى الحق سبحانه وتعالى منزهاً عن الحيّز والجهة، وإذا ثبت ذلك امتنع أن
يكون الآن في جهة وإلا لزم وقوع التغير في الذات
فإن قيل: الحيّز والجهة ليس شيئاً موجوداً حتى يصير هالكاً فانياً

قلنا : الأحياز والجهات أمور مختلفة بحقائقها متباينة بماهيتها بدليل أنكم قلتم إنه
يجب حصول ذات الله تعالى في جهة فوق ويمتنع حصول ذاته في سائر الجهات،
فلولا أن جهة فوق مخالفة بالماهية لسائر الجهات لما كانت جهة فوق مخالفة
لسائر الجهات في هذه الخاصية، وهذا الحكم. وأيضاً فلأنا نقول هذا الجسم حصل
في هذا الحيّز بعد أن كان حاصلاً في حيّز آخر، فهذه الأحياز معدودة متباينة
متعاقبة، والعدم المحض لا يكون كذلك ، فثبت أن هذه الأحياز أمور متخالفة
بالحقائق متباينة بالعدد، وكل ما كان كذلك امتنع أن يكون عدماً محضاً فكان أمراً
موجوداً، وإذا ثبت هذا دخل تحت قوله تعالى : {...كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ...
*} وإذا هلك الحيّز والجهة بقي ذات الله تعالى منزهاً عن الحيّز. الحجة الرابعة
:}} (*) [242]

فهذا يقتضي أن يكون ذاته متقدماً في الوجود على كل ما سواه، وأن يكون متأخراً في الوجود عن كل ما سواه، وذلك يقتضي أنه كان موجوداً قبل الحيز والجهة، ويكون موجوداً بعد الحيز والجهة

:(الحجة الخامسة عشرة: قوله تعالى: {...وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ *} [243] ولو كان في جهة فوق لكانت السجدة تفيد البعد من الله تعالى لا القرب منه، وذلك خلاف الأصل

و قال الإمام المتولي رضي الله عنه : «فإن استدلوا -أي المشبهة- بعرف الناس] ورفع أيديهم إلى السماء عند الدعاء، فرفع اليد إلى السماء ليس لأن الله تعالى في مكان، ولكن لأن السماء قبلة الدعاء، كما أن الكعبة قبلة الصلاة في حال القيام والأرض قبلة في حال الركوع والسجود وليعلم أن الله تعالى ليس في الكعبة ولا في الأرض

وإن استدلوا بقصة المعراج وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حمل إلى جهة فوق وبقوله تعالى: {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى *} [244]] فليس فيها حجة لأن موسى عليه السلام سمع الكلام على الطور وكان ميعاده الطور، ولم يدل على أن الله تعالى على الطور . وقال في قصة إبراهيم: {...إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي ... *} [245]] وكانت هجرته إلى الشام ولم يكن الباري تعالى في الشام فبطل قولهم، وأما قوله تعالى: {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى *} فذلك دنو كرامة لا مجاورة .كقوله: {...وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ *} [246]] اهـ

:(الحجة السادسة عشرة: قوله تعالى: {...فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا ... *} [247] والند المثل، ولو كان تعالى جسماً لكان مثلاً لكل واحد من الأجسام.. لأن الأجسام كلها متماثلة فحينئذ يكون الند موجوداً على هذا التقدير، وذلك على مضادة هذا النص

الحجة السابعة عشر: قوله تعالى: {وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ... *} [248]

قال المفسر ابن عطية: «والمشرق موضع الشروق، والمغرب موضع الغروب، أي هما له ملك وما بينهما من الجهات والمخلوقات وخصهما بالذكر وإن كانت جملة المخلوقات كذلك» [249] اهـ

وقال المفسر اللغوي أبو حيان الأندلسي ما نصه: «وفي قوله تعالى: {...فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ... *} ردُّ على من يقول إنه في حيز وجهة، لأنه لما خيّر في

استقبال جميع الجهات دلّ على أنه ليس في جهة ولا حيّز، ولو كان في حيّز لكان استقباله والتوجه إليه أحق من جميع الأماكن، فحيث لم يُخصّص مكاناً علمنا أنه لا في جهة ولا حيّز، بل جميع الجهات في ملكه وتحت ملكه، فأيّ جهة توجهنا إليه فيها على وجه الخضوع كنا معظمين له ممتثلين لأمره» [(250)] اهـ

وقال البيضاوي: «{وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ...} يريد بهما ناحيتي الأرض أي له الأرض كلها لا يختص به مكان دون مكان، فإن منعم أن تصلوا في المسجد الحرام أو الأقصى فقد جعلت لكم الأرض مسجداً، {...فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا...} ففي أي مكان فعلتم التولية شطر القبلة، {...فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ...} أي جهته التي أمر بها، فإن إمكان التولية لا يختص بمسجد أو مكان أو {...فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ...} أي هو عالم مطلع بما يفعل فيه، {...إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ} بإحاطته بالأشياء أو برحمته يريد التوسعة على عبادته، {...إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ} بمصالحهم وأعمالهم في الأماكن كلها، وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنها نزلت في صلاة المسافرين على الراحلة، وقيل: في قوم عميت عليهم القبلة فصلوا إلى أنحاء مختلفة، فلما أصبحوا تبينوا خطأهم، وعلى هذا لو أخطأ المجتهد ثم تبين له الخطأ لم يلزمه التدارك، وقيل: [(هي توطئة لنسخ القبلة، وتنزيه للمعبود أن يكون في حيّز وجهة» [(251) الحجة الثامنة عشرة: قوله تعالى: {هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ *}]]:

قال الإمام أبو المظفر الإسفرايني: «وأن تعلم أنه سبحانه لا يجوز عليه النقص والآفة لأن الآفة نوع من المنع، والمنع يقتضي مانعاً وممنوعاً، وليس فوقه سبحانه مانع، وقد نبه الله تعالى عليه بقوله: {هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ *} والسلام هو الذي سلم من الآفات والنقائص، والقدوس هو المنزه عن النقائص والموانع، ويعلم بذلك أن لا طريق للآفات والنقائص والموانع إليه، وقد وصف الله تعالى ذاته بقوله: {ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ *} [(253)] والمجد في كلام العرب كمال الشرف، ومن كان لنوع من النقص إليه طريق لم يكمل شرفه، ولم يجز وصفه بقوله: «مجيد» فلما اتصف به سبحانه علمنا أنه لا طريق للنقص إليه» [(254)] اهـ

[(الحجة التاسعة عشرة: قوله تعالى: {...وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ *} [(255)]]:

قال ابن حزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل عند كلامه عن إثبات حدوث العالم بعد أن لم يكن، وتحقيق أن له محدثاً لم يزل لا إله إلا هو، ما نصه: «إن كل شخص في العالم، وكل عرض في شخص، وكل زمان، وكل ذلك متناهٍ ذو أول نشاهد ذلك حساً وعياناً، لأن تناهي الشخص ظاهر بمساحته بأول جرمه وآخره ، وأيضاً بزمان وجوده

وتناهي الزمان موجود باستئناف ما يأتي منه بعد الماضي، وفناء كل وقت بعد وجوده، واستئناف آخر يأتي بعده، إذ كل زمانٍ نهايته الآن، وهو حد الزمانين فهو نهاية الماضي، وما بعده ابتداء للمستقبل، وهكذا أبداً يفنى زمان ويأتي آخر. وكل جملة من جمل الزمان فهي مركبة من أزمنة متناهية، ذات أوائل كما قدمنا وكل جملة أشخاص فهي مركبة من أشخاص متناهية بعددها ، وذوات أوائل كما قدمنا، وكل مركب من أجزاء متناهية ذات أوائل فليس هو شيئاً غير أجزائه ، إذ الكل ليس هو شيئاً غير الأجزاء التي ينحل إليها، وأجزاؤه متناهية كما بينا ذات أوائل ، فالجمل كلها بلا شك متناهية ذات أوائل، والعالم كله إنما هو أشخاصه، ومكانه، وأزمانها، ومحمولاتها، ليس العالم كله شيئاً غير ما ذكرناه، فالعالم كله...متناهٍ ذو أول ولا بدَّ

ثم استدلّ بدليل آخر.. إلى أن قال: وهذان الدليلان قد نبه الله تعالى عليهما وحصرهما بحجته البالغة إذ يقول: {...وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ *}» [(256)] اهـ.

[(الحجة العشرون: قوله تعالى: {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ... *}] (257)
أخرج الواحدي عن علقمة عن عبد الله قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل من أهل الكتاب، فقال: يا أبا القاسم بلغك أن الله يحمل الخلائق على أصبع والأرضين على أصبع والشجر على أصبع والثرى على أصبع فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه، فأنزل الله تعالى: {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ... *} الآية

قال الواحدي: ومعنى هذا أن الله تعالى يقدر على قبض الأرض وجميع ما فيها من الخلائق والشجر قدرة أحدا ما يحمله بأصبعه، فخطبنا بما نتخاطب فيما بيننا لنفهم ، ألا ترى أن الله تعالى قال: {...وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ... *} أي يقبضها بقدرته» [(258)] اهـ

وقال الأصفهاني : «وقوله {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ... *} أي ما عرفوا كنهه، تنبيهها أنه كيف يمكنهم أن يدركوا كنهه وهذا وصفه، وهو قوله: {...وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ... *}» [(259)] اهـ

وذكر العلامة تقي الدين الحصني رحمه الله عن بعض أهل العلم قوله: «قد نفى الله تعالى التشبيه عنه في قوله تعالى : {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى}، دفعا لما يتبادر إليه الفهم باعتبار المحسوسات

قال الأئمة: معناه ما عرفوه حق معرفته، وقال المبرد: ما عظموه حق عظمته ، وقبضة الله عز وجل عبارة عن قدرته وإحاطته بجميع مخلوقاته، واليمين في كلام العرب بمعنى الملك والقدرة، كما قال تعالى: {لَا خِزْيَ لَهُمَا بِيَمِينِهِ *} [(260)] أي بالقوة والقدرة، وأشعار العرب في ذلك أكثر جدا من أن تذكر وأشهر من أن تنشد وتبرز وتظهر. وفي الحديث: «الحجر الأسود يمين الله . [(تعالى)]» [(261)]، وقال تعالى: {...يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ... *} [(262)] وقال أبو الوفاء بن عقيل من أصحاب الإمام أحمد: «ما قدروا الله حق قدره» إذ جعلوا صفاته تتساعد وتتعاقد على حمل مخلوقاته، وإنما ذكر الشرك في الآية ردا عليهم

وفي معنى هذا الحديث قوله: «إن قلوب بني آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف شاء» [(263)] وفي ذلك إشارة إلى أن القلوب مقهورة لمقلبيها

قال الخطابي: واليهود مشبهة ونزول الآية دليل على إنكار الرسول عليهم، ولهذا ضحك على وجه الإنكار، وليس معنى الأصابع معنى الجارحة لعدم ثبوته، بل يطلق الاسم في ذلك على ما جاء به الكتاب من غير تكييف ولا تشبيه

وقال غيره: من حمل الأصابع على الجارحة فقد رد على الله سبحانه وتعالى في قوله سبحانه، وأدخل نفسه في أهل الشرك، لقوله تعالى: {...سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ *} [(264)] وهو عز وجل يذكر في كتابه المبين التحرز عما لا يليق دفعا وردا لأعداءه، كقوله تعالى: {وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ... *} [(265)]، وقال تعالى: {...وَحَرِّقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ... *} [(266)] ونحو، وأكد من ذلك قوله: {وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا *} [(267)]، قدم تنزيهه عز وجل أولا في هذه الآية، والقرآن طافح بذلك» [(268)] اهـ

قال العيني: «وقد قلنا: إن الحديث من المتشابهات، والأمر فيه إما التفويض وإما التأويل، والمقصود: بيان استحقار العالم عند قدرته إذ يستعمل الحمل بالإصبع عند القدرة بالسهولة وحقارة المحمول كما تقول لمن استقل شيئا أنا أحمله بخنصري، قوله: «ثم يهزهن» وفيه إشارة أيضا إلى حقارتها أي لا يثقل عليه لا إمساكها ولا تحريكها ولا قبضها ولا بسطها» [(269)] اهـ

الحجة الواحدة والعشرون: قوله سبحانه: {سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ *} [(270)] وقوله: {سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى *} [(271)]

قال تقي الدين الحصني: «ولهذا نزه سبحانه نفسه بقوله: {سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ *} وفي هذا غاية الحث على كثرة التنزيه ودوامه مع أمره لأكمل خلقه في قوله تعالى: {سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى *} مع غير ذلك مما في أشرف الكتب مما أذكر بعضه

فقوله: {سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى *} أي قل سبحان ربي الأعلى، والمعنى نزه اسم ربك واذكره وأنت له معظم، وقيل: نزهه عن المعاني المفضية إلى نقصه، وقيل: نزه اسمه عن الكذب إذا أقسمت به، وقيل: لفظ اسم زائد، وفي الكلام حذف المعنى نزه مسمى ربك الذي خلق فسوى أي مخلوقه، بأن خلقه مستويا بلا تفاوت فيه وفي أعضائه وغير ذلك من مخلوقاته، فإن من هذا بعض مصنوعات يستحق التنزيه، فكيف بمخلوقات آخر يعجز الخلق عن إدراكها لعظمها، وكلها على اختلاف أجناسها وأنواعها كل يسبحه بلغته وبما يليق بجلاله قال تعالى: {تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ... *} [(272)]، وقال: {... وَالطَّيْرُ صَاقَاتٍ كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ . {وَتُسَبِّحُهُ

قال مجاهد: تسبيح المخلوقات هو تنزيه خالقها وتوحيده بما يستحقه من كمال صفات عظم ذاته، قيل: يفقه تسبيحهم العلماء الربانيون الذين انفتحت أسماع بصائرهم، والمنورون البصائر الذين يشاهدون كل شيء مرقوما عليه بقلم القدرة هو الملك القدوس. وقال مجاهد: كل الأشياء تسبح حيوانا وجمادا، وتسبيحها: سبحان الله وبحمده» [(273)] اهـ

الحجة الثانية والعشرون: ومما يدل على ما قدمنا أيضا قول الله تعالى: {فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ... *} [(274)]، أي لا تجعلوا لله الشبيه والمثل فإن الله تعالى لا شبيه له ولا مثل له، فلا ذاته يشبه الذوات ولا صفاته تشبه الصفات

قال النسفي في تفسيره: «{فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ} ، فلا تجعلوا لله مثلاً، فإنه لا مثل له أي فلا تجعلوا له شركاء إن الله يعلم أنه لا مثل له من الخلق وأنتم لا تعلمون ذلك، أو أن الله يعلم كيف يضرب الأمثال وأنتم لا تعلمون ذلك» [(275)] اهـ.

الحجة الثالثة والعشرون: قال الله تعالى: {...وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى...} [(276)] أي الوصف الذي لا يشبه وصف غيره، فلا يوصف ربنا عز وجل بصفات المخلوقين من التغير والتطور والحلول في الأماكن والسكنى فوق العرش، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً

قال المفسر اللغوي أبو حيان الأندلسي في تفسيره: «أي الصفة العليا من تنزيهه تعالى عن الولد والصاحبة، وجميع ما تنسب الكفرة إليه مما لا يليق به تعالى كالتشبيه والانتقال وظهوره تعالى في صورة» [(277)] اهـ

وقال القرطبي في تفسيره: «فإن قيل: كيف أضاف المثل هنا إلى نفسه وقد قال: {فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ} فالجواب أن قوله: {فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ} أي الأمثال التي توجب الأشباه والنقائص، أي لا تضربوا لله مثلاً يقتضى نقصاً وتشبيهاً بالخلق

والمثل الأعلى وصفه بما لا شبيه له ولا نظير، جل وتعالى عما يقول الظالمون [والجاحدون علواً كبيراً]» [(278)] اهـ

الحجة الرابعة والعشرون: ومما يؤيد ذلك من الأحاديث الحديث المشهور وهو ما روي أن عمران بن الحصين قال: يا رسول الله أخبرنا عن أول هذا الأمر، فقال: [(«كان الله ولم يكن شيء معه» [(279)]

والحديث رواه البخاري والبيهقي وابن الجارود، وقد دللنا مراراً كثيرة على أنه تعالى لو كان مختصاً بالحيّز والجهة لكان ذلك الحيّز شيئاً موجوداً معه وذلك على نقيض هذا النص

ومعنى الحديث أن الله لم يزل موجوداً في الأزل، ليس معه غيره لا ماء ولا هواء ولا أرض ولا سماء ولا كرسي ولا عرش ولا إنس ولا جن ولا ملائكة ولا زمان ولا مكان ولا جهات، فهو تعالى موجود قبل المكان بلا مكان وهو الذي خلق المكان فليس بحاجة إليه، وهذا يستفاد من الحديث المذكور [(280)].

ولا يوصف سبحانه بالتغير لأن التغير صفة المخلوقين، فلا يقال كما تقول المشبهة إن الله كان في الأزل ولا مكان ثم بعد أن خلق المكان صار هو في مكان

وجهة فوق والعياذ بالله تعالى. وما أحسن قول المسلمين المنزهين في لبنان: «سبحان الذي يُغَيَّر ولا يتغَيَّر» ، وهذه عبارة سليمة عند أهل السنة، غير أن المشبهة المجسمة أدعياء السلفية تشمئز نفوسهم منها لأنها تهدم عليهم عقيدة «التشبيه»، وتقول العامة أيضاً: «لا يبقى على ما هو إلا هو».

الحجة الخامسة العشرون: والحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أقرب ما يكون العبد من [ربه وهو ساجد فأكثر] الدعاء» [281]

فلو كان الأمر كما تقول المشبهة إن الله ساكن فوق ما كان النبي قال: «أقرب ما يكون العبد إلى ربه وهو ساجد».

قال الحافظ جلال الدين السيوطي الشافعي: «قال القرطبي: هذا أقرب بالرتبة والكرامة لا بالمسافة لأنه منزّه عن المكان والمساحة والزمان ، وقال البدر بن صاحب في تذكرته: في الحديث إشارة إلى نفي الجهة عن الله تعالى، وأن العبد في انخفاضه غاية الانخفاض يكون أقرب ما يكون إلى الله تعالى» [282] اهـ

الحجة السادسة والعشرون: والحديث الذي أخرجه ابن حبان من طريق ابن مسعود «أقرب ما تكون المرأة من وجه ربها إذا كانت في قعر بيتها» [283] ورواه البيهقي من حديث عائشة بلفظ «ولأن تصلي في الدار خير لها من أن تصلي في المسجد» [284] وإسناده حسن، ولابن حبان من حديث أم حميد [نحوه] [285]

وعند الحافظ الهيثمي عن ابن مسعود قال: «ما صلت امرأة في موضع خير لها من قعر بيتها إلا أن يكون المسجد الحرام أو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم إلا امرأة تخرج في منقلبيها» [286]، يعني: خفيها، رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح

وعن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المرأة عورة وإنها إذا خرجت استشرفها الشيطان وإنها أقرب ما تكون إلى الله وهي في قعر بيتها» [287] (رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون)

قال شيخنا الحافظ العلامة عبد الله الهرري رحمه الله رحمة واسعة: وماذا تقول الوهابية في هذا الحديث هل يؤولون الوجه أم يتركونه على الظاهر، فإن أولوا بما أول به السلف كان ذلك موافقة للسلف ونقضا لمذهبهم بمنع التأويل، وإن

أولوه بالذات فقد نقضوا اعتقادهم بأن الله فوق العرش لأنه يلزم على هذا بأن الله قريب إلى المرأة بالمسافة .

فماذا يصنعون؟! هل يتركون مذهبهم الذي هو التجسيم وجعل الله على ظهر العرش؟

فإن المسافة ما بين العرش إلى حيث تكون المرأة في الأرض معلوم أنها لفي غاية البعد أم ماذا يصنعون

فإن قالوا: قرب معنوي فقد نقضوا مذهبهم أيضاً، وهذا إلزام لا مهرب لهم منه .والحديث ثابت رواه ابن حبان وغيره «(288) اهـ

الحجة السابعة العشرون: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك

..(شئ، وأنت الباطن فليس دونك شيء» رواه مسلم وأبو داود والبيهقي[(289)

قال الطبري – الذي هو من السلف – في تفسيره : «فلا شيء أقرب إلى شيء منه ، كما قال {...وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ *} [(290)][(291)] اهـ.

أي أن الإمام الطبري نفى القُربَ الحسيّ الذي تفتريه المجسمة، أما القرب المعنوي فلا ينفيه، وهذا دليل على تنزيه الله عن المكان والجهة

فإنه تعالى هو الأول أي الأزلي الذي لا ابتداء لوجوده، كان ولم يكن مكان ولا زمان ثم خلق الأماكن والأزمنة ولا يزال موجوداً بلا مكان، ولا يطرأ عليه تغيير لا في ذاته ولا في صفاته

قال الحافظ البيهقي ما نصه: «استدل بعض أصحابنا في نفي المكان عنه أي عن الله بقول النبي صلوات ربي وسلامه عليه: «أنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت

الباطن فليس دونك شيء» [(292)] وإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان» [(293)] اهـ

وهذا شيء ظاهرٌ جداً في هذا الحديث. فإذا قال المشبه: فليس دونك شيء ليس المراد أنه ليس هناك شيء تحت الله حساً وإنما المراد شيء آخر

نقول له: تأولت وهذا خلاف الظاهر، لماذا تأولت هنا بغير دليل؟ إذا نحن أولنا بدليل تُنكر علينا، أنت هنا تريد أن تؤول من غير دليل لأن الحديث يشهد عليك.

هذا الحديث فيه رد ظاهر على الذين ينسبون الجهة إلى الله

وقال الإمام النووي: «وأما معنى الظاهر من أسماء الله فقليل: هو من الظهور بمعنى القهر والغلبة وكمال القدرة، ومنه ظهر فلان على فلان، وقيل: الظاهر

بالدلائل القطعية. والباطن المحتجب عن خلقه، وقيل: العالم بالخفيات» [(294)] اهـ.

وقال شيخنا العبدري رحمه الله لبعض تلاميذه موجهاً إياه لمناظرة بعض مشبهة . هذا العصر كفانا الله شرهم: احصره عند هذا الحديث يختنق الحجة الثامنة والعشرون: ومن الدليل على ما نحن فيه ما جاء عن أبي موسى رضي الله عنه قال: «كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة، فجعلنا لا نصعد شرفاً ولا نهبط وادياً إلا رفعنا أصواتنا بالتكبير ، والتفت إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «يا أيها الناس، ضعوا من أصواتكم فإنكم لا تدعون: [(أصم ولا غائباً، إن الذي تدعون دون ركابكم)] (295) روى الحافظ البيهقي عند كلامه على اسم الله القريب: «وقال جل وعلا: {... إِنَّهُ [(سَمِيعٌ قَرِيبٌ *)] (296).

ثم ساق سند حديث – عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: كنا مع – النبي صلى الله عليه وسلم كلما أشرفنا على واد هللنا وسبحنا وارتفعت أصواتنا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «يا أيها الناس، اربعوا على أنفسكم إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً، إنه معكم سميع قريب» . رواه البخاري في «الصحیح» [(297)]، عن محمد بن يوسف الفريابي، وأخرجاه من وجه آخر ورواه خالد الحذاء، عن أبي عثمان، وزاد فيه: «إن الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته» . قال الحلبي: « ومعناه أنه لا مسافة بين العبد وبينه فلا يسمع دعاءه أو يخفى عليه حاله، كيف ما تصرفت به، فإن ذلك يوجب أن يكون له نهاية، وحاشا له من النهاية

وقال الخطابي: معناه أنه قريب بعلمه من خلقه قريب ممن يدعو به بالإجابة كقوله: {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ... * } [(298)] [(299)] اهـ.

وروى: «عن مجاهد في قوله تعالى: {إِذْ يَغْشَى السُّدْرَةَ مَا يَغْشَى * } [(300)] قال: كان أغصان السدرة من لؤلؤ وياقوت وزبرجد، فرآه محمد صلى الله عليه وسلم بقلبه، ورأى ربه، وعن مجاهد في قوله عز وجل: {فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى * } [(301)] يعني: حيث الوتر من القوس، يعني ربه تبارك وتعالى من جبريل عليه السلام.

قلت (الحافظ البيهقي): فعلى هذه الطريقة المراد بالقرب المذكور في الآية قرب من حيث الكرامة لا من حيث المكان ، ألا تراه قال: { ...أَوْ أَدْنَى } ، وإنما يتصور الأدنى من قاب قوسين في الكرامة، وهو كقوله عز وجل: {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ} يعني: بالإجابة، ألا تراه قال: { ...أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ } ، وقد قال: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ ... * } [(302)]

وقال: { ...وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ * } [(303)]، وإنما أراد بالعلم والقدرة لا قرب البقعة ، ونظيره من الحديث: ... عن أبي موسى رضي الله عنه، قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة، فجعلنا لا نصعد شرفا ولا نهبط واديا إلا رفعنا أصواتنا بالتكبير، والتفت إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «يا أيها الناس، ضعوا من أصواتكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا، إن الذي تدعون دون ركابكم» [(304)] اهـ

وفي شرح البخاري للحافظ ابن حجر عند الكلام على حديث جابر: «كُنَّا إِذَا صَعَدْنَا كَبَّرْنَا إِذَا نَزَلْنَا سَبَّحْنَا»، من كتاب الجهاد ما نصه
قال المهلب: تكبيره صلى الله عليه وسلم عند الارتفاع استشعار لكبرياء الله عز وجل وعند ما يقع عليه العين من عظيم خلقه أنه أكبر من كل شيء. وتسبيحه في بطون الأودية مستنبط من قصة يونس، فإن بتسبيحه في بطن الحوت نجاه الله من الظلمات، فسبح النبي صلى الله عليه وسلم في بطون الأودية لينجيها الله منها، وقيل مناسبة التسبيح في الأماكن المنخفضة من جهة أن التسبيح هو التنزيه فناسب تنزيه الله عن صفات الانخفاض كما ناسب تكبيره عند الأماكن المرتفعة. ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محالا على الله أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى، والمستحيل كون ذلك من جهة الحس . وكذلك في صفة تعالى: العالي والعلِّي والمتعالي، ولم يرد ضد ذلك وإن كان قد أحاط بكل شيء علما جل وعز» [(305)] اهـ

الحجة التاسعة والعشرون: ومما يدل أيضا على ذلك ما رواه مسلم عن أنس بن مالك: «أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء» [(306)] أي أن النبي جعل بطون كفيه إلى جهة الأرض
قال الحافظ النووي: «قوله إن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء، قال جماعة من أصحابنا وغيرهم: السنة في كل دعاء لرفع بلاء

كالقحط ونحوه أن يرفع يديه ويجعل ظهر كفيه إلى السماء، وإذا دعا لسؤال شيء وتحصيله جعل بطن كفيه إلى السماء» [(307)] اهـ
وفي ذلك إشارة إلى أن الله عز وجل ليس متحيزاً في جهة العلو كما أنه ليس في جهة السفلى.

الحجة الثلاثون: ويدل أيضاً على ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما ينبغي لعبد أن يقول: إني خير من يونس بن متى» [(308)] اهـ واللفظ للبخاري
قال المفسر أبو عبد الله القرطبي في تفسيره ما نصه: «قال أبو المعالي: قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تفضلوني على يونس بن متى» المعنى فإني لم أكن وأنا في سدره المنتهى بأقرب إلى الله منه وهو في قعر البحر في بطن الحوت، وهذا يدل على أن البارئ سبحانه وتعالى ليس في جهة» [(309)] اهـ
وقال العلامة المحدث الفقيه عبد الله الهرري رحمه الله رحمة واسعة ما نصه: «ومما استدل به أهل السنة على أن العروج بالنبي إلى ذلك المستوى الذي لمّا وصل إليه سمع كلام الله لم يكن لأن الله تعالى متحيزاً في تلك الجهة، أن موسى لم يسمع كلامه وهو عارج في السموات إلى محل كالمحل الذي وصل إليه الرسول محمد، بل سمع وهو في الطور، والطور من هذه الأرض؛ فيعلم من هذا أن الله موجود بلا مكان، وأن سماع كلامه ليس مشروطاً بالمكان، وأن صفاته ليست متحيزة بالمكان، جعل سماع محمد لكلامه الأزلي الأبدي في وقت كان فيه محمد في مستوى فوق السموات السبع حيث يعلم الله، وموسى كان سماعه في الطور، وأن نبينا صلى الله عليه وسلم صار مشرقاً بجميع أقسام التكليم الإلهي المذكور في تلك الآية، ولم يجتمع هذا لنبي سواه» [(310)] اهـ

فإذا استوفينا هذه الدلائل والحجج والبراهين فما أحسن أن نختم بكلام جامع يجمع : ما تفرق هناك، وهي الطريقة التي أشرت لها في المقدمة

قال أبو نصر القشيري في التذكرة الشرقية: فإن قيل: أليس الله يقول: {الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى *} [(311)] فيجب الأخذ بظاهره

قلنا: الله يقول أيضاً: {... وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ... *} [(312)] ويقول: {... أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ *} [(313)] فينبغي أيضاً (أي على مقتضى اتباع المشبهة للظاهر وتركهم للتأويل) أن نأخذ بظاهر هذه الآيات حتى يكون على العرش

وعندنا ومعنا ومحيطا بالعالم محدقًا به بالذات في حالة واحدة، والواحد يستحيل أن يكون بذاته في حالة بكل مكان

قالوا: قوله تعالى: {... وَهُوَ مَعَكُمْ} يعني بالعلم و {... بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ} إحاطة العلم.

قلنا: وقوله: {... عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} قهر وحفظ وأبقى» [(314)] اهـ
يعني أنهم قد أولوا هذه الآيات ولم يحملوها على ظواهرها فكيف يعيرون على
!غيرهم تأويل آية الاستواء بالقهر فما هذا التحكم؟
قال الإمام علم الهدى أبو منصور الماتريدي السمرقندي: «وجملة ذلك أن إضافة
كلية الأشياء إليه، وإضافته عز وجل إليها يخرج مخرج الوصف له بالعلو
والرفعة ومخرج التعظيم له والجلال

كقوله: {... لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ... *} [(315)] {... رَبُّ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ ... *} [(316)]، إله الخلق (يريد قوله تعالى في الأنعام: {... ذَلِكَُمُ اللَّهُ
رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ... *} [(317)] رب العالمين، وفوق كل شيء
(يريد قوله تعالى في الأنعام: {... وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ... *} [(318)]، ونحوه
وإضافة الخاص إليه يخرج مخرج الاختصاص له بالكرامة والمنزلة والتفضيل
له على من هو بجوهره: نحو قوله: {... إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا ... *} [(319)]،
وقوله: {... وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ... *} [(320)] {... نَاقَةَ اللَّهِ ... *} [(321)]، بيت الله،
وغير ذلك، ولا يخرج شيء من ذلك على مثل المفهوم من إضافة الخلق بعضهم
إلى بعض، لا قطع احتمال مثله في الخلق، إذ قد تخرج أيضا إضافة التخصيص
[... (مخرج التفضيل، والعموم مخرج فضل السلطان والولاية)] [(322)]

وقال عند كلامه على الاستواء: «وبعد، فإنه ليس في الارتفاع إلى ما يعلو من
المكان للجلوس أو القيام شرف ولا علو ولا وصف بالعظمة والكبرياء كمن يعلو
السطوح أو الجبال إنه لا يستحق الرفعة على من دونه عند استواء الجوهر، فلا
يجوز صرف تأويل الآية إليه مع ما فيها ذكر العظمة والجلال إذ ذكر في قوله
تعالى: {... إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ... *} [(323)] فذلك على
تعظيم العرش أي شيء كان من نور أو جوهر لا يبلغه علم الخلق، وقد روي عن
نبي الله صلى الله عليه وسلم أنه وصف الشمس أن جبريل يأتيها بكف من ضوء
العرش فيلبسها كما يلبس أحدكم قميصه كل يوم تطلع، وذكر في القمر كفا من
نور العرش

فإضافة الاستواء إليه لوجهين

أحدهما: على تعظيمه بما ذكره على أثر ذكر سلطانه في ربوبيته وخلقه ما ذكر والثاني: على تخصيصه بالذكر بما هو أعظم الخلق وأجله على المعروف من إضافة الأمور العظيمة إلى أعظم الأشياء، كما يقال: تم لفلان ملك بلد كذا واستوى ، على موضع كذا لا على خصوص ذلك في الحق، ولكن معلوم أن من له ملك ذلك فما دونه أحق» [(324)] اهـ

إلى أن قال: «فأشار إليه ليعلم علوه عن الأمكنة وتعالیه عن الحاجة ، وعلى ذلك قوله: {... مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ...} *» [(325)] والنجوى ليس من نوع ما يضاف إلى المكان، ولكن يضاف إلى الأفراد، فأخبر بعلوه عن الأمكنة وتعالیه عن أن يخفى عليه شيء، ثم بقدرته بقوله: {... وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ} *» [(326)] أي بالسلطان والقوة، وبألوهيته في البقاع كلها، لأنها أمكنة العبادة، وبقوله: {... وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ...} *» [(327)] ويملك كل شيء بقوله: {... لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ...} *» [(328)]، ثم بعلوه وجلاله بقوله: {... وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ...} *» [(329)]، وقوله: {... وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} *» [(330)] وقوله: {... وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} *» [(331)]، فجمع في هذه الأحرف ما فرّق في تلك ليعلم أنه بكل ما سمى به ووصف كان، كان ذلك بذاته لا بشيء من خلقه، وكذلك عزّه وشرفه ومجده، جلّ ثناؤه عن الأشباه ولا إله غيره» اهـ

ثم قال بعد أن ذكر بعض التاويلات في تفسير الاستواء أغفلت نقلها هنا عمدا طلبا للاختصار، ما نصه: «وأما الأصل عندنا في ذلك أن الله تعالى قال: {... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} *» [(332)]، فنفى عن نفسه شبه خلقه، وقد بينا أنه في فعله وصفته متعال عن الأشباه ، فيجب القول بالرحمن على العرش استوى على ما جاء به التنزيل وثبت ذلك في العقل، ثم لا نقطع تأويله على شيء لاحتماله غيره مما ذكرنا واحتماله أيضا، ما لم يبلغنا مما يعلم أنه غير محتمل شبه الخلق ، ونؤمن بما أراد الله به، وكذلك في كل أمر ثبت التنزيل فيه نحو الرؤية وغير ذلك يجب نفى الشبه عنه، والإيمان بما أراده من غير تحقيق على شيء دون شيء والله الموفق

الأصل في هذا أن الأمر يضيق على السامع بما يقدره من المفهوم عن الخلق في الوجود ، وإذ لزم القول في الله بالتعالى عن الأشباه ذاتا وفعلًا لم يجز أن يفهم من

الإضافة إليه المفهوم من غيره في الوجود مع ما كان الوقوف على المعنى يصرف إليه الكلام في الخلق بما هو علمه به قبل سمع ذلك الكلام، والله سبحانه عرف قبل سمع ذلك الكلام على غير الذي عرف عليه الخلق لم يجز صرف التأويل إلى ما فهمه من الخلق إذ سببه العلم المتقدم منه على احتمال ذلك المعنى معنى قد يفهم من الشاهد، من (على) ومن (العرش) ومن (الاستواء) معان مختلفة، لم يجز صرف ذلك إلى أوحش وجه وثمة لأحسن ذلك مساغ، مع ما كان الله يمتحن بالوقوف في أشياء كما جاء من نعوت الوعد والوعيد وما جاء من الحروف المقطعة وغير ذلك مما يؤمن المرء أن يكون ذا مما المحنة فيه الوقف . لا القطع، والله أعلم» [(333)] اهـ

يصدق ذلك ما نقله الإمام الأصولي أبو منصور البغدادي الإسفرايني التميمي حيث قال ما نصه: «وأجمعوا - يريد أهل السنة والجماعة - على أنه لا يحويه مكان ولا يجرى عليه زمان، على خلاف قول من زعم من الهشامية والكرامية أنه مماس لعرشه، وقد قال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: «إن الله خلق العرش إظهاراً لقدرته ولم يتخذه مكاناً لذاته»، وقال أيضاً: «قد كان ولا مكان وهو الآن على ما كان» [(334)] اهـ

وقال أبو بكر الباقلاني: «مسألة: ويجب أن يعلم أن كل ما يدل على الحدوث أو على سمة النقص فالرب تعالى يتقدس عنه. فمن ذلك: أنه تعالى متقدس عن الاختصاص بالجهات، والاتصاف بصفات المحدثات، وكذلك لا يوصف بالتحول والانتقال، ولا القيام والقعود، لقوله تعالى: {... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} * وقوله: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} * ، ولأن هذه الصفات تدل على الحدوث، والله تعالى يتقدس عن ذلك

. {فَإِنْ قِيلَ أَلَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} قلنا: بلى، قد قال ذلك، ونحن نطلق ذلك وأمثاله على ما جاء في الكتاب والسنة، لكن ننفي عنه أمارة الحدوث، ونقول: استواءه لا يشبه استواء الخلق، ولا نقول إن العرش له قرار، ولا مكان، لأن الله تعالى كان ولا مكان، فلما خلق المكان لم . [(يتغير عما كان (335)]

وقال أبو عثمان المغربي يوماً لخادمه محمد المحبوب: لو قال لك قائل: أين معبودك؟ ماذا كنت تقول له؟ فقال: أقول حيث لم يزل ولا يزول. قال: فإن قال:

فأين كان في الأزل؟ ماذا تقول؟ فقال: أقول حيث هو الآن. يعني: إنه كما كان ولا مكان.

وقال أبو عثمان: كنت أعتقد شيئاً من حديث الجهة، فلما قدمت بغداد وزال ذلك عن قلبي، فكتبت إلى أصحابنا: إني قد أسلمت جديداً.
وقد سئل الشبلي عن قوله تعالى: {الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى *} فقال:
الرحمن لم يزل ولا يزول، والعرش محدث، والعرش بالرحمن
[استوى](336).

وقال جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: من زعم أن الله تعالى في شيء أو من شيء، أو على شيء، فقد أشرك؛ لأنه لو كان على شيء لكان محمولاً، ولو كان في شيء لكان محصوراً، ولو كان من شيء لكان محدثاً، والله يتعالى عن جميع ذلك» [(337)] اهـ.

ثم يتابع الإمام أبو منصور الماتريدي رحمات الله عليه: «وأما رفع الأيدي إلى السماء فعلى العبادة، والله أن يتعبد عباده بما شاء، ويوجههم إلى حيث شاء، وإن ظن من يظن أن رفع الأبصار إلى السماء لأن الله من ذلك الوجه، إنما هو كظن من يزعم أنه إلى جهة أسفل الأرض بما يضع عليها وجهه متوجهاً في الصلاة ونحوها، وكظن من يزعم أنه في شرق الأرض وغربها بما يتوجه إلى ذلك في الصلاة أو نحو مكة لخروجه إلى الحج، وفي المشاعر بالسعي فيها ضالة أو ناحية العدو ويقصدون قصد من يغلب على شيء يستنفذ منه جل الله عن ذلك، ثم الله سبحانه إذ ليس وجه أقرب إليه من وجه، ولا أحق أن يعلمه من وجه ولا في وسع الخلق وجه الوصول إليه من وجه دون وجه، ولا طمع العقول بما هو عالم بذاته غنى عن عبادة خلقه، فتعبدهم لأنفسهم أن يقوموا بشكر نعمه، له المحنة كيف شاء لا يسبق إلى وهم أحد الوصول إليه في جهة دون جهة إلا من يعرف الله حق المعرفة.

وقد بينا فيما تقدم وصف قربه وذلك بالإجابة كقوله تعالى: {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ... *} [(338)] وبالنصر والمعونة كقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ *} [(339)] والتقرب إلى المنزل والمحل كقوله تعالى: {...وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ *} [(340)]، وما روى أن من تقرب إلي شبرا تقربت إليه ذراعاً إلى آخر ذلك وقوله: {...وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ... *} [(341)]، وفي الكلاءة والحفظ كقوله: {...وَرُبُّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيزٌ *} [(342)]

{...وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ*} [(343)]، وقوله: {أَقَمَّنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ...*} [(344)]، وبالعلم بقوله: {...يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ...*} [(345)]، وغير ذلك، فعلى مثل بعض هذه الوجوه المجيء والذهاب مع ما كان مجيء الأجسام يفهم منه الانتقال ثم مجيء الحق يفهم منه الظهور كقوله: {وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ...*} [(346)]، وعلى ذلك ذهاب الباطل بطلانه، وذهاب الجسم انتقاله، فهذا محل المجيء والذهاب في المعروف من الأعراض والأجسام، والله يتعالى عن المعنيين جميعاً لم يجر أن يفهم من المضاف إليه ذلك ولا قوة إلا بالله للمسألة عبارة أخرى أنه ما من جهة ولا حالة إلا الله على عباده فيها نعم لا تحصى، فجعل عليهم بها وفيها عبادات، كما جعل في الجوارح والأموال بها له. فيهما من النعم ولا قوة إلا بالله.

على أن السماء هي محل ومهبط الوحي ومنها أصول بركات الدنيا فرفع إليها البصر لذلك ولا قوة إلا بالله» [(347)] اهـ

قال أبو حامد الغزالي : «فانظر كيف تلتطف الشرع بقلوب الخلق وجوارحهم في سياقهم إلى تعظيم الله، وكيف جهل من قلت بصيرته ولم يلتفت إلا إلى ظواهر الجوارح والأجسام، وغفل عن أسرار القلوب واستغنائها في التعظيم عن تقدير الجهات، وظن أن الأصل ما يشار إليه بالجوارح ولم يعرف أن المظنة الأولى لتعظيم القلب ، وأن تعظيمه باعتقاد علو الرتبة لا باعتقاد علو المكان ، وأن الجوارح في ذلك خدم وأتباع يخدمون القلب على الموافقة في التعظيم بقدر الممكن فيها، ولا يمكن في الجوارح إلا الإشارة إلى الجهات، فهذا هو السر في رفع الوجوه إلى السماء عند قصد التعظيم، ويضاف إليه عند الدعاء أمر آخر وهو أن الدعاء لا ينفك عن سؤال نعمة من نعم الله تعالى، وخزائن نعمه السموات، وخزان أرزاقه الملائكة ومقرهم ملكوت السموات وهم الموكلون بالأرزاق. وقد قال الله تعالى: {وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ*} [(348)] والطبع يتقاضى الإقبال بالوجه على الخزانة التي هي مقر الرزق المطلوب، فطلاب الأرزاق من الملوك إذا أخبروا بتفرقة الأرزاق على باب الخزانة مالت وجوههم وقلوبهم إلى جهة الخزانة، وإن لم يعتقدوا أن الملك في الخزانة فهذا هو محرك وجوه أرباب الدين إلى جهة السماء طبعاً وشرعاً» [(349)] اهـ

وقال الإمام العارف الشيخ السيد محمد مهدي الصيادي الرفاعي الحسيني الشهير بالرواس رضي الله عنه في معراج القلوب (23-24): «أيها الوارث الروحي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، تحقق بالتوحيد الخالص، نزه الله في ذاته وصفاته، طهر قلبك من لوث رؤية الأغيار، أثبت في لوح سرك حكم حكمة التوحيد، بأن لا تشهد لغير الواحد سبحانه وتعالى قدرة في فعل من الأفعال... واحفظ نظرك من مصيبة التجسيم والتشبيه والفوقية والتحتية، وأجر الصفات مجراها، حكم النص في اعتقادك، ورد تأويله إلى الله تعالى إلى رسوله صلى الله عليه وسلم.

واعلم أن الحدث لا يحيط إلا بالحدث، وقد عرفنا القرآن العظيم حقيقة التوحيد، ففي كتاب الله تعالى قال الله وهو أصدق القائلين {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} * وقال سبحانه {...أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ *} [(350)] وقال جلّت عظمتة {...وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ *} [(351)] وقال تبارك اسمه {...كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ...} * [(352)].

فنفي المثلية قطع الأفكار عن الخوض بلجة التشبيه –

وإثبات الإحاطة المطلقة بالأشياء قطع وهم الفوقية والتحتية –

والتفرد بالقدرة محق قدرة الغير –

والبقاء المطلق قطع مجانسة الحدث الهالك بحال من الأحوال، وشأن من –

الشؤون {...أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ *} [(353)] وهذا هو التوحيد

فقد ورد على لسان سيدنا ومولانا الإمام الأكبر السيد أحمد الرفاعي رضي الله

عنه: «التوحيد وجدان تعظيم في القلب يمنع عن التعطيل والتشبيه» [(354)]

اهـ

وقال القرطبي في تفسيره قول الله تعالى: {أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ...} * [(355)]

ما نصه: «والمراد بها توقيره وتنزيهه عن السفلى والتحت، ووصفه بالعلو

والعظمة لا بالأماكن والجهات والحدود لأنها صفات الأجسام، وإنما ترفع الأيدي

بالدعاء إلى السماء لأن السماء مهبط الوحي ومنزل القطر ومحل القدس ومعدن

المطهرين من الملائكة، وإليها ترفع أعمال العباد، وفوقها عرشه وجنته، كما

جعل الله الكعبة قبلة للدعاء والصلاة، ولأنه خلق الأمكنة وهو غير محتاج إليها،

وكان في أزله قبل أن خلق المكان والزمان ولا مكان له ولا زمان وهو الآن على

ما عليه كان» [(356)] اهـ

[(تعالى الله عن أن يقال: كيف هو؟ أو أين)] [(357)] هو؟ [(358)]

فالله تعالى لا يجوز عليه الأينية لأن من لا مكان الله لا يقال فيه أين كان، ولا تجوز عليه الكيفية لأن من لا مثل له لا يجوز أن يقال فيه كيف، هو الذي أين الأين فلا يقال له أين، والكيفية هي الصفات التي تقوم بالجزم أي الحجم قال الحافظ ابن الجوزي: «إنما يقع الإشكال في وصف من له أشكال، وإنما تضرب الأمثال لمن له أمثال، فأما من لم يزل ولا يزال فما للحس معه مجال، عظمته عظمت عن نيل كف الخيال

كيف يقال له كيف والكيف في حقه محال، أنى تتخيله الأوهام وهي صنعه، كيف تحده العقول وهي فعله، كيف تحويه الأماكن وهي وضعه، انقطع سير الفكر، وقف سلوك الذهن، بطلت إشارة الوهم، عجز لطف الوصف، عشت عين العقل، خرس لسان الحس...، جادة التسليم سليمة، وادي النقل بلا نفع، انزل عن علو غلو التشبيه، ولا تعل قلل أباطيل التعطيل، فالوادي بين جبلين، المشبه متلوث بفرث التجسيم، والمعطل نجس بدم الجحود، ونصيب المحق لبن خالص هو التنزيه، تخمر في نفوس الكفار حب الأصنام فجاء محمد فمحا ذلك بالتوحيد، وتخمر في قلوب المشبهة حب صورة وشكل، حييت فمحوتها بالتنزيه، والعلماء ورثة الأنبياء، ما عرفه من كيّفه، ولا وحّده من مثله، ولا عبّده من شبّهه، المشبه أعشى والمعطل أعمى

تعالى عن بعضية من، وتقّس عن ظرفية في، وتنزّه عن شبه كان، وتعظم.. عن نقص لو أن، وعز عن عيب إلا أن، وسما كماله عن تدارك لكن سبحان من أقام من كل موجود دليلاً على عزته، ونصب علم الهدى على باب.. حجته، الأكوان كلها تنطق بالدليل على وحدانيته، وكل موافق ومخالف يمشي تحت مشيئته، إن رفعت بصر الفكر ترى دائرة الفلك في قبضته، وتبصر شمس النهار وبدر الدجى يجريان في بحر قدرته، والكواكب قد اصطفت كالمواكب على مناكب تسخير سطوته، فمنها رجوم للشياطين ترميهم فترميهم عن حمى حمايته، ومنها (النجوم) سطور في المهامة [(359)] يقرؤها المسافر في سفر سفرته، وإن خفضت البصر رأيت الأرض ممسكة بحكمة حكّمته» [(360)] اهـ. بتصرف خفيف

وقال في مقدمة كتابه اللطف في الوعظ: «لا بصفة الأول يحكم له مبدأ، ولا بالآخر صار له منتهى، ولا من الظاهر فهم له شبح، ولا من الباطن تعطل له وصف، خرست في (حق الله سبحانه) صولة لم؟ وكفّت لهيبة الحق كف كيف؟

وغشيت لأنوار العزة عين عين الفكرة، فأقدام الطلب واقفة على حمى التسليم،
جل عن أشباه وأمثال، وتقّس عن أن تضرب له الأمثال، وإنما يقع الاشتباه
والإشكال، في حق من له أنداد وأشكال، المشبه ملوث بفرث التجسيم، والمعطل
نجس بدم الجحود، ونصيب المحق من بين فرث ودم لبن خالص، هو المنزه لا
يقال: لم لفعله؟ ولا متى لكونه؟ ولا فيم لذاته؟ ولا كيف لوصفه؟ ليس في صفاته
أين؟ ولا مما يدخل في أحديثه من، (فمتى عرف العبد أن مولاه قديم لا بداية له
فقد دلّه ذلك) على التنزيه، وعلم أنه لا ينطبع فيها شبح الشريك، ولا خيال
التشبيه «تفكروا في آلاء الله ولا تتفكروا في ذات الله فتهلكوا» إذا استقبل الرمد
الريح فقد تعرض لزيادة الرمد.

جاء البعوض إلى سليمان عليه السلام يشكو من الريح، فاستحضر سليمان الريح،
فذهب البعوض، فقال سليمان: إلى أين؟ فقال: لو كان لي قوة الثبوت معها ما
شكوت منها» [(361)] اهـ

وهو معنى قول جده الحبيب أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «العجز عن درك
الإدراك إدراك» [(362)] اهـ

قال أبو المظفر الإسفرايني: «وأن تعلم أنه لا يجوز عليه الكيفية والكمية
والأينية، لأن من لا مثل له لا يمكن أن يقال فيه كيف هو، ومن لا عدد له لا يقال
فيه كم هو، ومن لا أول له لا يقال له مم كان، ومن لا مكان له لا يقال فيه أين
كان، وقد ذكرنا من كتاب الله تعالى ما يدل على التوحيد ونفي التشبيه ونفي
المكان والجهة ونفي الابتداء والأولية، وقد جاء فيه عن أمير المؤمنين علي
رضي الله عنه أشفى البيان حين قيل له: أين الله؟ فقال: إن الذي أين الأين لا يقال
له أين. فقيل له: كيف الله؟ فقال إن الذي كيف الكيف لا يقال له كيف» [(363)]
[.اهـ]

سبحانه ما أثنى عليه حق ثنائه غيره، ولا وصفه بما يليق به سواه، عجز الأنبياء
والمرسلون عن ذلك، قال أجلمهم قدرا وأرفعهم محلا وأبلغهم نطقا مع ما أعطى
[(من جوامع الكلم: «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» [(364)
ومن تأمل كلام الله عز وجل وجده محشوا بتنزيهه تارة بالتصريح وتارة بالتلويح
[(وتارة بالإشارات [(365)

فقد ثبت أن في القرآن والأخبار دلائل كثيرة تدل على تنزيه الله تعالى عن
الحجمية والجسمية والحيز والجهة.

- [186]- سورة الإخلاص: 1 - 4 .
- [187]- الجوهر الفرد: هو اصطلاح يطلقه علماء التوحيد على الجزء الذي لا يتجزأ .
- [188]- تفسير البيضاوي (5/547)
- [189]- التبصير في الدين (ص/162)، الباب الخامس عشر في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة وبيان مفاخرهم .
- [190]- يريد رضي الله عنه نفي التغير عن الله سبحانه .
- [191]- التفسير الكبير للفخر الرازي (32/182)
- [192]- التفسير الكبير (7/114)
- [193]- سورة الشعراء: جزء من الآية 23 .
- [194]- أي على قومه ليهديهم إلى سبيل الحق، لا أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام كان كافرا أو مشركا ويكفي لكف ذلك الوهم قوله تعالى: {...وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ *} [سورة آل عمران]
- [195]- سورة الأنعام: جزء من الآية 79 .
- [196]- بمعنى أن المتشابهات يجوز عليها ما يجوز على بعضها .
- [197]- سورة الأنعام، الآية: 79 .
- [198]- التسهيل لعلوم التنزيل (2/14)
- [199]- سورة الأنعام: 74 .
- [200]- سورة الأنعام: 75 .
- [201]- سورة الأنعام: 76 .
- [202]- سورة الأنعام: 77 .
- [203]- سورة الأنعام: 78 .
- [204]- سورة الأنعام: 79 .
- [205]- تفسير الحلالين: (1/174-175)
- [206]- سورة الأنعام: 83 .
- [207]- التبصير في الدين (ص/160)
- [208]- سورة البقرة: 258 .
- [209]- أحكام القرآن (2/172)
- [210]- سورة الشورى: جزء من الآية 11 .

- [211]-). التفسير الكبير (22/6)
- [212]-). التفسير الكبير (5/181)
- [213]-). زاد المسير (7/276)
- [214]- دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد ((ص/19).
- [215]-). أساس التقديس (ص/28 – 29)
- [216]- . سورة محمد: جزء من الآية 38
- [217]- . سورة الأنعام: جزء من الآية 133
- [218]- . سورة الشورى: جزء من الآية 11
- [219]-). التفسير الكبير: (4/13)
- [220]- . سورة البقرة: جزء من الآية 255
- [221]-). في التفسير الكبير (ج7/ص5)
- [222]- . سورة مريم: جزء من الآية 65
- [223]-). التفسير الكبير للفخر الرازي (5/181)
- [224]- . سورة الحشر: جزء من الآية 24
- [225]-). التبصير في الدين (ص/160)
- [226]- . سورة الحديد: جزء من الآية 3
- [227]- دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد ((ص/19).
- [228]- . سورة طه: جزء من الآية 110
- [229]- . سورة الأنعام: جزء من الآية 103
- [230]- . سورة البقرة: 186
- [231]- . سورة النور: جزء من الآية 43
- [232]- . سورة الفرقان: جزء من الآية 48
- [233]- . سورة طه: 4
- [234]- . سورة الأعراف: جزء من الآية 54
- [235]- . سورة الأنعام: جزء من الآية 12
- [236]- . سورة الأنعام: جزء من الآية 13
- [237]- . سورة الحاقة: جزء من الآية 17

- [238]- سورة غافر: جزء من الآية 7 .
- [239]- سورة القصص: جزء من الآية 88 .
- [240]- لكن ورد استثناء العرش وأشياء في بعض الآثار، وهو إنما يورد ذلك من باب الفرض لا أن ذلك واقع .
- [241]- سورة الحديد: جزء من الآية 3 .
- [242]- سورة العلق: جزء من الآية 19 .
- [243]- سورة النجم: 8 – 9 .
- [244]- سورة العنكبوت: جزء من الآية 26 .
- [245]- الغنية في أصول الدين (1/79) .
- [246]- سورة البقرة: جزء من الآية 22 .
- [247]- سورة البقرة: 115 .
- [248]- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (1/199) .
- [249]- تفسير البحر المحيط (1/163) .
- [250]- تفسير البيضاوي (1/387) .
- [251]- سورة الحشر: 23 .
- [252]- سورة البروج: 15 .
- [253]- التبصير في الدين (ص/161) .
- [254]- سورة الرعد: جزء من الآية 8 .
- [255]- الفصل في الملل والأهواء والنحل: (1/19) .
- [256]- سورة الزمر: جزء من الآية 67 .
- [257]- أسباب النزول للواحدي (1/280) .
- [258]- غريب القرآن للأصفهاني (1/396) .
- [259]- سورة الحاقة: 45 .
- [260]- رواه العراقي في المغني عن حمل الأسفار (1/64)، (244) .
- [261]- سورة الفتح: جزء من الآية 10 .
- [262]- رواه مسلم في صحيحه (4/2045)، (2654)، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء .
- [263]- سورة يونس: جزء من الآية 18 .
- [264]- سورة البقرة: جزء من الآية 116 .

- [265]- سورة الأنعام: جزء من الآية 100
- [266]- سورة الجن الآية: 3
- [267]- أنظر دفع شبه من شبه وتمرد للحصني (1/15)
- [268]- عمدة القاري للعيني: (25/168)
- [269]- سورة الصافات: 180
- [270]- سورة الأعلى: 1
- [271]- سورة الإسراء: جزء من الآية 44
- [272]- دفع شبه من شبه وتمرد (1/52)
- [273]- سورة النحل: جزء من الآية 74
- [274]- تفسير النسفي: (2/264)
- [275]- سورة النحل: جزء من الآية 60
- [276]- النهر الماد: (ج2/ق1/ص352)
- [277]- تفسير القرطبي (10/119)
- [278]- رواه البخاري في صحيحه «بلفظ: كان الله ولم يكن شيء غيره»
(3/1166)، (3019)، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى {وَهُوَ
الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ}
- [279]- الشرح القويم لشيخنا العبدري رحمه الله (ص/109)
- [280]- رواه مسلم في صحيحه (1/350)، (482)، كتاب الصلاة، باب ما
يقال في الركوع والسجود
- [281]- شرح السيوطي لسنن النسائي (2/226)
- [282]- رواه ابن حبان في صحيحه (12/412)، (5598)
- [283]- رواه البيهقي في السنن الكبرى (3/132)، (5148)، جماع أبواب
إثبات إمامة المرأة وغيرها، باب خير مساجد النساء قعر بيوتهن
- [284]- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من
الأخبار في هامش إحياء علوم الدين للغزالي (2/58)
- [285]- رواه الطبراني في المعجم الكبير (9/293)، (9472)، عبد الله بن
مسعود الهذلي يكنى أبا عبد الرحمن
- [286]- مجمع الزوائد للحافظ الهيثمي (2/156)، باب خروج النساء إلى
المساجد وغير ذلك وصلاتهن في بيوتهن وصلاتهن في المسجد

- [287]- التعاون على النهي عن المنكر (ص/43).
- [288]- صحيح مسلم (8/78)، سنن أبي داود (2/732)، الأسماء والصفات للحافظ البيهقي (1/36)، صحيح ابن حبان (3/246)، السنن الكبرى للنسائي (4/395)).
- [289]- سورة ق: 16.
- [290]- جامع البيان وهو تفسير القرآن للحافظ الكبير ابن جرير الطبري (27/215)).
- [291]- رواه مسلم في صحيحه (4/2084)، (2713)، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع.
- [292]- الأسماء والصفات: (2/144)، باب ما جاء في العرش و الكرسي.
- [293]- شرح النووي على مسلم (17/36).
- [294]- رواه البخاري في صحيحه (3/1091)، (2830)، باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير، باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير.
- [295]- سورة سبأ: جزء من الآية 50.
- [296]- رواه البخاري في صحيحه (3/1091)، (2830)، كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير.
- [297]- سورة البقرة: جزء من الآية 186.
- [298]- الأسماء والصفات للبيهقي (1/111).
- [299]- سورة النجم: 16.
- [300]- سورة النجم: 9.
- [301]- سورة الواقعة: جزء من الآية 85.
- [302]- سورة ق: جزء من الآية 16.
- [303]- الأسماء والصفات للبيهقي (2/353).
- [304]- فتح الباري (6/136)، كتاب الجهاد.
- [305]- رواه مسلم في صحيحه (2/612)، (896)، كتاب صلاة الاستسقاء، باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء.
- [306]- شرح النووي على صحيح مسلم (6/190).
- [307]- رواه البخاري في صحيحه (3/1244)، (3215)، كتاب أحاديث الأنبياء: باب قول الله تعالى: {وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ *} [سورة الصافات]،

رواه مسلم في صحيحه (4/1846)، (2376)، كتاب الفضائل: باب في ذكر
يونس عليه السلام

[308]-). الجامع لأحكام القرآن (11/333 – 334

[309]-). إظهار العقيدة السنية (ص/118-119

[310]- . سورة طه: 5

[311]- . سورة الحديد: جزء من الآية 4

[312]- . سورة فصلت: جزء من الآية 54

[313]- إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين للحافظ الزبيدي
(2/107)).

[314]- . سورة البقرة: جزء من الآية 107

[315]- . سورة الرعد: جزء من الآية 16

[316]- . سورة الأنعام: جزء من الآية 102

[317]- . سورة الأنعام: جزء من الآية 18

[318]- . سورة النحل: جزء من الآية 128

[319]- . سورة الجن: جزء من الآية 18

[320]- . سورة الشمس: جزء من الآية 13

[321]-. كتاب التوحيد (ص/68)، وما بعدها

[322]- . سورة الأعراف: جزء من الآية 54

[323]-). كتاب التوحيد (ص/70

[324]- . سورة المجادلة: جزء من الآية 7

[325]- . سورة ق: جزء من الآية 16

[326]- . سورة الزخرف: جزء من الآية 84

[327]- . سورة الفرقان: جزء من الآية 2

[328]- . سورة الأنعام: جزء من الآية 18

[329]- . سورة الأنعام: جزء من الآية 101

[330]- . سورة هود: جزء من الآية 4

[331]- . سورة الشورى: جزء من الآية 11

[332]-). كتاب التوحيد (ص/74

[333]-). الفرق بين الفرق (356)

[334]- وهذا يشرح كلامه في تمهيد الأوائل (ص/300 – 301): «فإن قال قائل: أين هو؟ قيل له: الأين سؤال عن المكان، وليس هو ممن يجوز أن يحويه مكان ولا تحيط به أقطار. غير أنا نقول: إنه على عرشه، لا على معنى كون الجسم بالملاصقة والمجاورة تعالى عن ذلك علواً كبيراً!» وهو ما تحاول المشبهة به التمويه والتلبيس. وتتمته: «فإن قال قائل: فمتى كان؟ قيل له: سؤالك عن هذا يقتضي كونه في زمان لم يكن قبله، لأن (متى) سؤال عن الزمان. وقد عرفناك أنه قديم كائن قبل الزمان، وأنه الخالق للمكان والزمان وموجود قبلهما. وتوقيت وجود الشيء بعام أو مائة ألف عام يفيد أن الموقت وجوده معدوم قبل «الزمان الذي وقت به، وذلك مما يستحيل عليه تعالى».

[335]- معنى قوله: العرش بالرحمن استوى أن العرش بإيجاد الله تم

[336]- الإنصاف (ص/64 – 66)

[337]- سورة البقرة: جزء من الآية 186

[338]- سورة النحل: جزء من الآية 128

[339]- سورة العلق: جزء من الآية 19

[340]- سورة المائدة: جزء من الآية 35

[341]- سورة سبأ: جزء من الآية 21

[342]- سورة الأنعام: جزء من الآية 102

[343]- سورة الرعد: جزء من الآية 33

[344]- سورة الأنعام: جزء من الآية 3

[345]- سورة سبأ: جزء من الآية 49

[346]- كتاب التوحيد (ص/75 – 77)

[347]- سورة الذاريات: 22

[348]- في الاقتصاد في الاعتقاد (ص/61 – 62)

[349]- سورة فصلت: جزء من الآية 54

[350]- سورة المائدة: جزء من الآية 120

[351]- سورة القصص: جزء من الآية 88

[352]- سورة الشورى: جزء من الآية 53

- [353]- البرهان المؤيد (1/136)، لا تكن فضوليا حكم السيد أحمد الرفاعي (ص/15)، الإمام السيد الشيخ أحمد الرفاعي المتوفي سنة 578هـ. تحقيق عبد الغني نكومي، دار الكتاب النفيس بيروت / لبنان 14080
- [354]- سورة الملك: جزء من الآية 16
- [355]- تفسير القرطبي (18/216)
- [356]- الأين حالة تعرض للشئ بسبب حصوله في المكان، ذكره ابن الكمال، وقال: لفظ يبحث به عن المكان ، كما أن متى يبحث به عن الزمان. التعاريف (للمناوي: (ص/107)
- [357]- من مقدمة الإمام أبي القاسم القشيري للرسالة القشيرية: (ص/3)
- [358]- المهمة: جمع المهمة، وهي المفازة البعيدة (أي الصحراء الواسعة)، (يراجع لسان العرب (13/542)
- [359]- المدهش (ص/137 – 139
- [360]- بتصرف لطيف من اللطف في الوعظ (ص/5)
- [361]- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي (9/45) خلال رسالة أحمد بن يحيى بن إسماعيل الشيخ شهاب الدين ابن جهل الكلابي الحلبي الأصل والتي (أولها في (ج/9 ص34
- [362]- التبصير في الدين (ص/161
- [363]- رواه مسلم في صحيحه (1/352)، (486)، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود
- [364]- دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد ((ص/23
- [365]- الأسماء والصفات للحافظ البيهقي (2/150 – 151). عن عبد الله بن وهب، يقول: كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل، فقال: يا أبا عبد الله {الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى *} كيف استواؤه؟ قال: فأطرق مالك وأخذته الرحضاء، ثم رفع رأسه فقال: {الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى *} كما وصف نفسه، ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة، أخرجوه. قال : فأخرج الرجل
- وفي رواية عن يحيى بن يحيى، يقول: كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال: يا أبا عبد الله {الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى *} فكيف استوى؟ قال: فأطرق مالك

برأسه حتى علاه الرخصاء ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعاً. فأمر به أن يخرج» اهـ

الباب الثاني: التمييز بين المعقول والموهوم
تمهيد:

مما تقدم يفهم أن النصوص المتشابهة الواردة في القرآن والحديث لا يجوز حملها على الظاهر الذي يتبادر إلى أوهام المشبهة أو تخيلات الحلولية، لأن الله لا يقاس بخلقه، وإلا لم يكن للنهي عن التفكير في ذات الله سبحانه معنى، ولم يكن لانزعاج مالك حين سئل عن الاستواء حتى أخذته الرخصاء وإطراقه معنى، بل كان جوابه رضي الله عنه ساطعاً كالشمس: «استوى كما وصف نفسه ولا كيف، وكيف عنه مرفوع» [(366)] ففيه نفي الجلوس والاستقرار والتحيز، لأن كل هذه كيفيات والله منزّه عنها، لأن الكيف من صفات الحدث، وكل ما كان من صفات الحدث فانه عز وجل منزّه عنه.

وذلك صريح كلام الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه حيث قال في الوصية ما نصه: «ونقر بأن الله على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة إليه واستقرار عليه، وهو الحافظ للعرش وغير العرش من غير احتياج، فلو كان محتاجاً إلى الجلوس لما قدر على إيجاد العالم وتدبيره كالمخلوقين، ولو كان محتاجاً إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان الله تعالى، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً» [(367)] اهـ

وهو ما أجمله وأجزه الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه فقال: «استوى كما أخبر لا كما يخطر للبشر» [(368)] اهـ

والجلوس والاستقرار والتحيز والتمكن والحلول والجهة صفات وكيفيات تخطر للبشر، وأحمد هنا يقول: «لا كما يخطر للبشر» فلم يبق إلا التزام قول الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه وهو قوله: «آمنت بلا تشبيه وصدقت بلا تمثيل واتهمت نفسي في الإدراك وأمسكت عن الخوض فيه» [(كل الإمساك) 369]

وهذا شأن الأئمة يمسون أعنة الخوض في هذا الشأن مع أنهم أعلم الناس به ولا يخوض فيه إلا أجهل الناس به، وسئل الإمام أبو حنيفة قدس الله روحه عن ذلك،

فقال: «من قال لا أعرف الله أفي السماء أم في الأرض فقد كفر»، لأن هذا القول يؤذن أن الله سبحانه وتعالى مكانا، ومن توهم أن الله مكانا فهو مشبه فهو لاء الأئمة التي مدار الأمة عليهم في دينهم متفقون في العقيدة، فمن زعم أن بينهم اختلافا في ذلك فقد افترى على أئمة الإسلام والمسلمين، والله حسيبه وسيجزي الله المفتريين.

وسئل بعض أئمة السلف عن قوله تعالى: {الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى *} [(370)]، فقال: الرحمن جل وعلا لم يزل، والعرش محدث بالرحمن استوى، ثم قال: كل ما ميزتموه بأذهانكم وأدركتموه في أتم عقولكم فهو مصروف إليكم ومردود عليكم، محدث ومصنوع مثلكم، لأن حقيقته عالية عن أن تلحقه عبارة أو يدركه وهم أو يحيط به علم، كلا كيف يحيط به علم وقد اتفق فيه الأضداد بقوله سبحانه وتعالى: {هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ... *} [(371)] أي عبارة تخبر عنه حقيقة الألفاظ، كلا قصرت عنه العبارات وخرست عنه الألسنة بقوله: {... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ... *} [(372)]، تعالى الله وتقدس عن المجانسة والمماثلة. قال ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآية: معناها ليس له نظير.

وقال أهل التحقيق: ذكر العرش إظهارا لقدرته لا مكانا لذاته، إذ الذات ممتنع عن الإحاطة بها – يريد لا نحيط علما بالله – والوقوف عليها، كما أشار إلى ذلك في قوله تعالى: {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ *} [(373)]، فسبحانه هو المنزه عن الشبيه القدوس المبرأ عن الآفات، والمسبح له بجميع اللغات، السلام السالم من نقائص المخلوقات، الصمد السيد الذي لا يشبهه شيء من المصنوعات والمخلوقات، الغني عن الأغيار، تبارك وتعالى عن أن تحويه الجهات، الفرد الذي لا نظير له، المنفرد بصفات الكمال والقدرة، ومن بعض مقدوراته الكرسي والعرش والأرضون والسموات، شهد لنفسه بالوحدانية ونزهها بالآيات البينات، فصفاته لا يوصف بها غيره، ومن تعرض لذلك فقد طعن في كلامه وضاهى أهل العناد فاستوجب اللعن وأشد العقوبات.

قال البغداديون في قوله تعالى: {بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ *} [(374)]، كل صنع صنعه ولا علة لصنعه، ليس لذاته مكان لأنه قبل الكون والمكان، وأوجد الأكوان بقوله (كن) [(375)]، أزال العلل عن ذاته بالدرك وبالعبارة عنه وبالإشارة فلا يبلغ أحد شيئا من كنه معرفته، لأنه لا يعلم أحد ما هو إلا هو، حي قيوم لا أول لحياته، ولا أمد لبقائه، احتجب عن

العقول والأفهام كما احتجب عن الأبصار فعجز العقل عن الدرك، والدرك عن الاستنباط، وانتهى المخلوق إلى مثله، وأسنده الطلب إلى شكله، أهو قولهم: كل صنع عبروا بالمصدر عن اسم المفعول كقوله تعالى: {هَذَا خَلْقُ اللَّهِ... *} [(376)]، ومن الجهل البين أن يطلب العبد المقهور بكن درك ما لا يدرك، كيف وقد تنزه عن أن يدرك بالحواس أو يتصور بالعقل الحادث والقياس، من لا يدركه العقل من جهة التمثيل ويدركه من جهة الدليل، فكل ما يتوهمه العقل لنفسه فهو جسم وله نهاية في جسمه وجنسه ونوعه وحركته وسكونه مع ما يلزمه من الحدود والمساحة من الطول والعرض وغير ذلك من صفات الحدث، تعالى عن ذلك فهو الكائن قبل الزمان والمكان، وهو الأول قبل سوابق العدم الأبدي بعد لواحق القدم ليس كذاته ذات ولا كصفاته صفات.

جلت ذاته القديمة التي لم تسبق بعدم أن يكون لها صفة حادثة، كما يستحيل أن يكون للذات الحادثة صفة قديمة، قال تعالى: {أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا *} [(377)] [(378)] اهـ.

قال الحافظ البيهقي: «والقديم سبحانه عال على عرشه لا قاعد ولا قائم ولا مماس ولا مباين عن العرش، يريد به: مباينة الذات التي هي بمعنى الاعتزال أو التباعد، لأن المماساة والمباينة التي هي ضدها، والقيام والقعود من أوصاف الأجسام، والله عز وجل أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، فلا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام تبارك وتعالى. وحكى الأستاذ أبو بكر بن فورك هذه الطريقة عن بعض أصحابنا أنه قال: استوى بمعنى: علا، ثم قال: ولا يريد بذلك علوا بالمسافة والتحيز والكون في مكان متمكنا فيه» [(379)] اهـ. تنبيه: من لم يحترز بعقله هلك بعقله –

وهو تمامًا ما نبه إليه الحافظ ابن الجوزي: «سألني سائل: قد قال بعض الحكماء: «من لم يحترز بعقله هلك بعقله» فما معنى هذا؟ فبقيت مدة لا ينكشف لي المعنى ثم اتضح، وذلك أنه إذا طلبت معرفة ذات الخالق سبحانه من العقل فزرع إلى الحس فوق التشبيه، فالاحتراز من العقل بالعقل، هو أن ينظر فيعلم أنه لا يجوز أن يكون جسمًا ولا شبهًا لشيء» [(380)] اهـ.

وقال: «فمن المستصعب النظر والاستدلال الموصولان إلى معرفة الخالق، فهذا صعب عند من غلبت عليه أمور الحس، سهل عند أهل العقل» [(381)] اهـ.

وقد مرت بك طريقة الجمع بين الآيات الواردة في كتاب الله المجيد من كلام إمام الهدى أبي منصور الماتريدي وغيره في تنزيه الله عن الجهة والمكان فلا نعيدها هنا.

: وعلى هذه الطريقة يحمل معنى العلي العظيم من أسماء الله : قال فخر الدين الرازي (606هـ) ما نصه: «قوله تعالى: {...وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ} * [(382)] لا يجوز أن يكون المراد بكونه عليا العلو في الجهة والمكان لما ثبتت الدلالة على فساد، ولا يجوز أن يكون المراد من العظيم العظمة بالجثة وكبر الجسم، لأن ذلك يقتضي كونه مؤلفا من الأجزاء والأبعاد وذلك ضد قوله {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} * فوجب أن يكون المراد من العلي المتعالي عن مشابهة الممكنات ومناسبة المحدثات، ومن العظيم العظمة بالقدرة والقهر والاستعلاء وكمال الإلهية» [(383)] اهـ. وقال الحافظ الشيخ عبد الله الهرري رضي الله عنه في الرد على المشبهة المجسمة الذين يقولون بالعلو الحسي في حق الله ما نصه: «والعلو على وجهين : علو مكان، وعلو معنى أي علو قدر، والذي يليق بالله هو علو القدر لا علو المكان، لأنه لا شأن في علو المكان إنما الشأن في علو القدر ، ألا ترون أن حملة العرش والحافين حوله هم أعلى مكانا من سائر عبادته وليسوا أفضل خلق الله، بل الأنبياء الذين مكانهم تحت أفضل منهم، ولو كان علو المكان يستلزم علو القدر لكان الكتاب الذي وضعه الله فوق العرش وكتب فيه: «إن رحمتي سبقت غضبي» [(384)] مساويا لله في الدرجة على قول أولئك - أي على قول من قال إن الله فوق العرش بذاته -، ولكن اللوح المحفوظ على قول بعض العلماء إنه فوق العرش ليس دونه، مساويا لله في الدرجة بحسب ما يقتضيه زعمهم، فعلى هذا المعنى يحمل تفسير مجاهد لقول الله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} * [(385)] بعلا على العرش كما رواه البخاري [(386)] [(387)] اهـ. وهو نفيس جدًا، وسيأتي إن شاء الله مزيد بيان لهذا في محله.

وكذلك معنى قولنا «الله أكبر» أي أكبر من كل شيء قدرا وعلما وقدرة، ولا يتبادر إلى فهم السامع لهذه الكلمة الشريفة كبر الحجم في حق الله سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

[-366] شرح الفقه الأكبر لأبي حنيفة لملا علي القاري الحنفي: (ص/61)

- [367]- دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد ((ص/17).
- [368]- ذكره في الفواكه الدواني (1/51).
- [369]- سورة طه: 5
- [370]- سورة الحديد: جزء من الآية 3
- [371]- سورة الشورى: جزء من الآية 11
- [372]- سورة النمل: 26
- [373]- سورة البقرة: 117
- [374]- وهو تعبير عن سرعة الإيجاد بلا مشقة ولا احتياج لغيره، لا أن الله تكلم بالحرف والصوت بلفظ (كن)، حاشاه، فإن كلامه بلا حرف ولا صوت ولا لغة، وإلا لأشبه كلام الخلق، وهو مستحيل
- [375]- سورة لقمان: جزء من الآية 11
- [376]- سورة مريم: 67
- [377]- مختارات من المصدر السابق دفع شبه من شبه وتمرد (ص/18-20).
- [378]- الأسماء والصفات للبيهقي (2/412)
- [379]- صيد الخاطر (ص/380)، فصل حدود العقل
- [380]- صيد الخاطر (ص/21)، فصل ما يطيقه البشر وما لا يطيقونه من التكليف
- [381]- سورة البقرة: جزء من الآية 255
- [382]- تفسير الرازي المسمى التفسير الكبير (27/144)
- [383]- رواه البخاري في صحيحه: (6/2745)، (7115)، كتاب التوحيد: [باب قول الله تعالى: {بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ *} [سورة البروج
- [384]- سورة طه: 5
- [385]- رواه البخاري في صحيحه معلقاً: (6/2698)، كتاب التوحيد، باب {...وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ... *} [سورة هود
- [386]- إظهار العقيدة السنية بشرح العقيدة الطحاوية (ص/165)
- [387]- الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي (ص/333)

ليس محور الاعتقاد على الوهم
بل على ما يقتضيه العقل الصحيح السليم
العقل شاهد للشرع، أي هو يدل على صحة ما جاء به الشرع، وذلك أن المحدود
(وهو ما كان له حجم صغيرا كان أم كبيرا) محتاج إلى من حده بذلك الحد فلا
يكون إلها .

فكما صح وجود الله تعالى بلا مكان وجهة قبل خلق الأماكن والجهات، فكذلك
يصح وجوده بعد خلق الأماكن بلا مكان وجهة، وهذا لا يكون نفيا لوجوده تعالى
كما لم يكن قولنا «كما صح وجود الله تعالى بلا مكان وجهة قبل خلق الأماكن
والجهات» نفيا لوجوده سبحانه

قال الصحابي الجليل والخليفة الراشد سيدنا علي رضي الله عنه ما نصه: «كان
— الله — ولا مكان، وهو الآن على ما — عليه — كان» [(388)] اهـ. أي بلا
مكان.

وقال أبو منصور الماتريدي رحمه الله: «الأصل فيه أن الله سبحانه كان ولا
مكان، وجائز ارتفاع الأمكنة وبقاؤه على ما كان، فهو على ما كان، وكان على
ما عليه الآن، جل عن التغير والزوال والاستحالة والبطلان إذ ذلك أمارات
الحدوث التي بها عرف حدث العالم ودلالة احتمال الفناء» [(389)] اهـ

ونقل البيضاوي في إشارات المرام نقلا عن الفقه الأبي حنيفة رضي الله
عنه ما نصه: «كان الله تعالى ولا مكان، كان قبل أن يخلق الخلق، كان ولم يكن
أين» أي مكان «ولا خلق ولا شيء، وهو خالق كل شيء» اهـ. موجد له بعد
العدم فلا يكون شيء من المكان والجهة قديما

ثم قال البيضاوي: وفيه إشارات: الأولى: بأنه تعالى لو كان في مكان وجهة لزم
قدمهما، وأن يكون تعالى جسما، لأن المكان هو الفراغ الذي يشغله الجسم، و
الجهة اسم لمنتهى مأخذ الإشارة ومقصد المتحرك فلا يكونان إلا للجسم
والجسماني، وكل ذلك مستحيل» [(390)] اهـ

وروى الحافظ اللغوي محمد مرتضى الزبيدي في شرح الإحياء بالإسناد المتصل
أن الإمام عليا زين العابدين كان يقول: «سبحانك أنت الله لا إله إلا أنت لا
يحويك مكان لا تحس ولا تمس ولا تجس» [(391)] اهـ. وزين العابدين كان
أفضل أهل البيت في زمانه

وقد قرر هذه العبارة من لا يحصى من علماء الإسلام كأبي حنيفة وابن جرير الطبري والماتريدي والأشعري وغيرهم
بل نقل أبو منصور البغدادي التميمي إجماع أهل السنة على أن الله موجود بلا مكان ، ذكره في كتابه الفرق بين الفرق، فلا عبرة بعد ذلك بمشبهه يعترض على هذه الكلمة الجلية، فإن من خالف ذلك وأثبت لله تعالى المكان فقد شبهه بالمخلوقات وجعله عديلاً لها، وخالف صريح القراءان وصحيح الحديث والإجماع والعقل.

قال الشيخ إسماعيل بن إبراهيم الشيباني الحنفي (629هـ) ما نصه: «فكان القول بالمكان والتمكن ردا لهذا النص المحكم : {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} * {الذي لا احتمال فيه، وردّ مثله يكون كفرا

. ومن حيث المعقول : إن الله تعالى كان ولا مكان لأن المكان حادث بالإجماع فعلم يقينا أنه لم يكن متمكنا في الأزل في مكان، فلو صار متمكنا بعد وجود المكان لصار متمكنا بعد أن لم يكن متمكنا ، ولا شك أن هذا المعنى حادث وحدوث المعنى في الذات أماراة الحدث ، وذات الله القديم يستحيل أن يكون محل الحوادث على ما مرّ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا» [(392)] اهـ

وقال أبو الثناء محمود بن زيد اللامشي الحنفي الماتريدي من علماء ما وراء النهر (كان حيا سنة 539هـ) ما نصه: «ثم إن الصانع جل وعلا وعزّ لا يوصف بالمكان لما مر أنه لا مشابهة بينه تعالى وبين شيء من أجزاء العالم، فلو كان متمكنا بمكان لوقعت المشابهة بينه وبين المكان من حيث المقدار لأن المكان كل متمكن قدر ما يتمكن فيه. والمشابهة منتفية بين الله تعالى وبين شيء من أجزاء العالم لما ذكرنا من الدليل السمعي والعقلي، لأن في القول بالمكان قولاً بقديم : المكان أو بحدوث البارئ تعالى وكل ذلك محال

لأنه لو كان لم يزل في المكان لكان المكان قديما أزليا ولو كان ولا مكان ثم خلق المكان وتمكن فيه لتغير عن حاله ولحدثت فيه صفة التمكن بعد أن لم تكن، وقبول الحوادث من أمارات الحدوث، وهو على القدير محال» [(393)] اهـ

وللشيخ ابن جَهْلٍ الحلبي الشافعي رسالة أَلَفَهَا في نفي الجهة ردّ بها على ابن تيمية الحرّاني، قال ابن جَهْلٍ فيها ما نصه: «وها نحن نذكر عقيدة أهل السنة،

فنقول: عقيدتنا أن الله قديم أزلي، لا يُشَبَّهُ شَيْئًا ولا يشبهه شيء، ليس له جهة ولا مكان» [(394)] اهـ

قال شيخنا الحافظ العلامة اللغوي النحوي عبد الله بن محمد الهرري رحمه الله في العقيدة المنجية: «فإن قال الحشوية المجسمة المثبتون لله الحد» [(395)]: هذا نفي لوجود الله.

يقال لهم: أنتم بنيتم اعتقادكم على ما يصل إليه الوهم ولا عبرة بالوهم، إنما العبرة بالدليل الشرعي والعقل، وهذا الذي قررناه هو ما يقتضيه النقل والعقل فإن قلتم: لا نؤمن بما لا يصل إليه وهمنا فقد أنكرتم مخلوقا لا يصل إليه وهمكم مما أثبتته القرءان كقوله تعالى: {...وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} ، فالنور والظلام مخلوقان حادثان بشهادة القرءان، فهل يفهم تصوركهم وقتا (مخلوقا) لم يكن فيه نور ولا ظلام وقد ثبت ذلك بهذه الآية {...وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} أي أن الله خلق الظلمات والنور بعد أن لم يكونا، أوجدهما بعد أن كانا معدومين، وهذا لا تصل إليه أو هاما ولا أو هامكم ولا يتطرق إليه تصورنا ولا تصوركهم، من يستطيع أن يتصور وقتا لم يكن فيه نور ولا ظلام ومع ذلك يجب أن نؤمن أنه كان وقت (أي مخلوق) لم يكن فيه نور ولا ظلام، لأنه بعد خلق الماء والعرش خلق الله النور والظلام، فأول ما خلق الله الماء ثم العرش فإذا النور والظلام ما كانا إلا بعد وجود الماء والعرش، وليعلم أن ما جاز عليه الدخول والخروج فهو مخلوق لله الواحد الذي ليس كمثله شيء» [(396)] اهـ

وقد مر الحديث الذي رواه مسلم وأبو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «وأنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء» [(397)]. وقول الحافظ البيهقي: «قال أصحابنا: فلما لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان» [(398)] اهـ

فلا يقاس سبحانه بخلقه أبداً ، قال الإمام أبو القاسم سليمان الأنصاري النيسابوري (512هـ) شارح كتاب الإرشاد لإمام الحرمين بعد كلام في الاستدلال على نفي التحيز في الجهة عن الله تعالى ما نصه: «ثم نقول: سبيل التوصل إلى درك المعلومات الأدلة دون الأوهام ، ورُبَّ أمر يتوصل العقل إلى ثبوته مع تقاعد الوهم عنه ، وكيف يدرك العقل موجوداً يحاذي العرش مع استحالة أن يكون مثل العرش في القدر أو دونه أو أكبر منه، وهذا حكم كل مختص بجهة» [(399)] اهـ

ولذلك قال سيف الدين الأمدي ما نصه: «منشأ الخطب ههنا إنما هو من الوهم لإعطاء الحق (أي الله سبحانه) حكم الشاهد (أي المشاهدات المحسوسات) والحكم على غير المحسوس (وهو الله) بما حكم به على المحسوس، وهو كاذب غير صادق»... إلى أن قال - وهنا انتبه -: «بل قد يشتد وهم بعض الناس بحيث يقضي به على العقل ، وذلك كمن ينفر عن المبيت في بيت فيه ميت لتوهمه أنه . يتحرك أو يقوم وإن كان عقله يقضي بانتفاء ذلك

. فإذا اللبيب من ترك الوهم جانباً ولم يتخذ غير البرهان والدليل صاحباً وإذا عرف أن مستند ذلك ليس إلا مجرد الوهم فطريق كشف الخيال إنما هو بالنظر في البرهان ، فإننا قد بينا أنه لا بد من موجود هو مبدأ (خالق) الكائنات، وبيننا أنه لا جائز أن يكون له مثل من الموجودات شاهداً ولا غائباً، ومع تسليم هاتين القاعدتين يتبين أن ما يفضى به الوهم لا حاصل له» [(400)] اهـ
قال أبو حامد الغزالي: «فوالله ما عرف الله غير الله في الدنيا والآخرة، يعني على سبيل الإحاطة والكمال، فهو الله المنزه عن الماهية، الأحد المقدس عن الكمية، الصمد المتعالي عن الكيفية، الذي لم يلد، بل هو المبدع ولم يولد، بل هو قديم الوجود، ولم يكن له كفواً أحد في ذاته وصفاته وأفعاله» [(401)] اهـ

[-388] كتاب التوحيد (ص/69)

[-389] نقلاً عن إشارات المرام من عبارات الإمام للبياضى (ص/197)

[-390] إتحاف السادة المتقين (4/380)

[-391] شرحه على العقيدة الطحاوية المسمى ببيان اعتقاد أهل السنة ((ص/45))

[-392] التمهيد لقواعد التوحيد (ص/62 - 63)

[-393] طبقات الشافعية الكبرى: ترجمة أحمد بن يحيى بن إسماعيل (9/35)

[-394] وهو ما له حجم كبيراً كان أو صغيراً

[-395] كتاب شرح الصفات الثلاث عشرة الواجبة لله تعالى ويليها العقيدة

(المنجية لشيخنا العبدري رحمه الله (ص/62))

[-396] رواه مسلم في صحيحه (4/2084)، (2713)، كتاب الذكر والدعاء

والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع

[-397] الأسماء والصفات (2/144)، باب ما جاء في العرش والكرسي

[-398] شرح الإرشاد (ق/58 - 59)، مخطوط

[399]- كتاب غاية المرام (1/186)، القانون الرابع، القاعدة الثانية في ابطال

التشبيه وبيان ما لا يجوز على الله تعالى

.[400]- معارج القدس (ص/180)

[401]- في الأصل كتبت كلمة (و الانفصال) لكن لم أفهم معناها في هذا السياق، وأظنها دخيلة

المبحث الثاني

الموجود قسمان

قال القاضي الشيخ بدر الدين محمد بن إبراهيم المعروف بابن جماعة الشافعي

الأشعري (733هـ) ما نصه: «فإن قيل: نفي الجهة عن الموجود يوجب نفيه

لاستحالة موجود في غير جهة ؟

:قلنا الموجود قسمان

[موجود لا يتصرف فيه الوهم والحس والخيال...](402) –

وموجود يتصرف فيه ويقبله –

فالأول: ممنوع، والرب لا يتصرف فيه ذلك، إذ ليس بجسم ولا عرض ولا

جوهر فصح وجوده عقلا من غير جهة ولا حيز، كما دلّ الدليل العقلي فيه،

فوجب تصديقه عقلا وكما دلّ الدليل العقلي على وجوده مع نفي الجسمية

والعرضية مع بعد الفهم الحسي له فكذلك دلّ على نفي الجهة والحيز مع بعد فهم

الحس له «(403)» اهـ

قال شيخنا الحافظ الهرري العبدري رضي الله عنه في الرد على المجسمة ما

نصه: «وأشد شبهة لهم -أي للمجسمة- قولهم إنه يلزم من نفي التحيز في المكان

عن الله تعالى كالتحيز في جهة فوق أنه نفي لوجوده تعالى

يقال لهم : ليس من شرط الوجود التحيز في المكان ، لأن الله تبارك وتعالى كان

قبل المكان والزمان والجهات والأجرام الكثيفة واللطيفة، وقد قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم: «كان الله ولم يكن شئ غير» [404] فأفهمنا أن الله

تعالى كان قبل المكان والزمان والنور والظلام والجهات، فإذا صح وجوده قبل

هؤلاء وقبل كل مخلوق صح وجوده بلا تحيز في جهة ومكان بعد وجود الخلق.

وهذا الحديث الذي رواه البخاري وغيره تفسير لقول الله تعالى: {هُوَ الْأَوَّلُ ... *}

[405] فقد وصف ربنا نفسه بالأولية المطلقة، فلا أول على الإطلاق إلا الله،

أما أولية بعض المخلوقات بالنسبة لبعض فهي أولية نسبية. وأنتم أيها المجسمة

لما حصرتم الموجود فيما يدركه ويتصوره الوهم ، وهو ما يكون متحيزاً في جهة ومكان، فهذا قياس منكم للخالق بالمخلوق، لأن المخلوق لما كان لا يخرج عن كونه جرمًا كثيفًا أو لطيفًا أو صفة تابعة للجرم كالحركة والسكون قطعتم بعدم صحة ما ليس كذلك، فبهذا التقرير بطلت شبهتهم وتمويههم» [(406)] اهـ وقال الشيخ عبد الكريم الرفاعي الدمشقي (1393هـ) أحد خواص تلاميذ الشيخ المحدث بدر الدين الحسني ما نصه: «ويستحيل أن يكون الإله في جهة، لأن الجهة التي هي فوق والتحت والأمام والوراء واليمين والشمال لا تتصور ولا تعقل إلا ملازمة للجرم (الحجم) ، وقد تقدم استحالة الجريمة عليه، فإذا لا يتصور أن يكون له جهة أو يكون في جهة» [(407)] اهـ

وقال الشيخ عبد الغني الغنيمي الميداني الحنفي الدمشقي (1298هـ) ما نصه: «والله تعالى ليس بجسم فليست رؤيته كرؤية الأجسام، فإن الرؤية تابعة للشيء على ما هو عليه ، فمن كان في مكان وجهة لا يرى إلا في مكان وجهة كما هو كذلك.. ثم قال: ومن لم يكن في مكان ولا جهة وليس بجسم فرويته كذلك ليس في مكان ولا جهة» [(408)] اهـ

وقال الشيخ العلامة الفقيه أبو المحاسن محمد القاوقجي الطرابلسي طرابلس الشام الحنفي (1305هـ) ما نصه: «ولا يقال لا يعلم مكانه إلا هو ، ومن قال لا أعرف الله في السماء أم في الأرض كفر-لأنه جعل أحدهما له مكانا- فإن قال لك : ما دليلك على ذلك؟ فقل لأنه لو كان له جهة أو هو في جهة لكان متحيزا، وكل متحيز حادث (مخلوق)، والحدوث عليه محال» [(409)] اهـ

وقال الشيخ عبد الغني النابلسي ما نصه: «الجهات جمع جهة وهي ست فوق وتحت ويمين وشمال وقدام وخلف، والجهة عند المتكلمين هي نفس المكان باعتبار إضافة جسم آخر إليه ، ومعنى كون الجسم في جهة كونه مضافاً إلى جسم آخر، حتى لو انعدمت الأجسام كلها لزم من ذلك انعدام الجهات كلها، لأن الجهات من توابع الأجسام وإضافاتها كما قدمنا في المكان والزمان ، وحيث انتفى عن الله الزمان والمكان انتفت الجهات كلها عنه تعالى أيضاً، لأن جميع ذلك من لوازم الجسمية وهي مستحيلة في حقه تعالى» [(410)] اهـ وقال الغزالي : «فإن قيل: اختص بجهة فوق لأنه أشرف الجهات

قلنا: أي إنما صارت الجهة جهة فوق بخلقه العالم في هذا الحيز الذي خلقه فيه، فقبل خلق العالم لم يكن فوق ولا تحت أصلاً ، إذ هما مشتقان من الرأس والرجل. ولم يكن إذ ذاك حيوان فتسمى الجهة التي تلي رأسه فوق والمقابل له تحت والوجه الثاني: أنه لو كان بجهة لكان محاذياً لجسم العالم، وكل محاذ فإما أصغر منه وإما أكبر وإما مساو، وكل ذلك يوجب التقدير بمقدار ، وذلك المقدار يجوز في العقل أن يفرض أصغر منه أو أكبر فيحتاج إلى مقدار ومخصص» [(411)] اهـ.

وقال مفتي ولاية بيروت الأسبق الشيخ عبد الباسط الفاخوري الشافعي (1323هـ) عن الله ما نصه: «ليس بجِرم يأخذ قدرًا من الفراغ، فلا مكان له، وليس بعَرَض يقوم بالجِرم، وليس في جهة من الجهات، ولا يوصف بالكِبَر ولا بالصغر، وكل ما قام ببالك فالله بخلاف ذلك» [(412)] اهـ.

وقال الشيخ المتكلم عبد العزيز بن عبد الرحمن السكندري (كان حيًّا سنة 1317هـ) ما نصه: «وكذا يستحيل عليه تعالى أن يكون في مكان أو زمان، لأن الحلول في المكان من لوازم الجرم والحلول في الزمان من لوازم الجرم والعرض» [(413)] اهـ.

فإذا الوهم لا يدرك الأشياء التي لا تُدرك بالحواس على ما هي عليه، وذلك كحكمه على الواحد الحق الذي لا جهة له ولا بعض في قضية العقل بأنه لا بُدَّ أن يكون له حركة وسكون واجتماع وافتراق ومقدار ومكان قريب وبعُد إلى ما سوى ذلك من سائر عوارض الأجسام التي ألفها وأنس بها، فيحكم على ما لم يشاهده بحكم ما شاهده من المحسوسات فيها، والتخلص من غلط الوهم عزيز يختص به الأحاد ، فهذا وجه الغلط في هذه المسألة وهو أن الوهم يحكم على الله بحكم ما تعود عليه من الأجسام والمكان والزمان، والعقل يحكم بإحالاته في حق الله لقيام الدليل القاطع على استحالة اتصاف الخالق بصفات المخلوق [(414)] عِلَّة هؤلاء المشبهة أنهم يجرون خلف الوهم ليس خلف حكم العقل، هؤلاء لا عبرة بكلامهم، كلامهم مبني على الوهم، والوهم ليس دليلاً، الدليل حكم العقل، الذي يتمسك بالوهم متمسكه أوهى من بيت العنكبوت

[-402] إيضاح الدليل (ص/103 - 104)

[-403] رواه البخاري في صحيحه: (3/1166)، (3019)، كتاب بدء الخلق، {باب ما جاء في قول الله تعالى {وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ

- [404]- سورة الحديد: جزء من الآية 3
- [405]- صريح البيان لشيخنا الحافظ الهرري العبدري رحمه الله (ص/117)
- [406]- كتابه المعرفة في بيان عقيدة المسلم (ص/65)
- [407]- شرحه العقيدة الطحاوية (ص/69)
- [408]- الاعتماد في الاعتقاد (ص/5)
- [409]- رائحة الجنة شرح إضاءة الدجنة (ص/48 – 49)
- [410]- الاقتصاد في الاعتقاد (ص/59)
- [411]- الكفاية لذوي العناية (ص/13)
- [412]- الدليل الصادق على وجود الخالق (1/94)
- [413]- تصنيف المسامع للإمام الزركشي (4/881)، بتصرف يناسب السياق
- [414]- سورة الأنعام: 103

المبحث الثالث

الأوهام دخلت على النفوس في معرفة الله سبحانه
من تعلق القلوب بالزمان والمكان والأجسام
فالشأن لحكم العقل، في ديننا أمر حكم العقل معتبر، وما جاء في الشرع معتبر،
أما حكم الوهم لا عبرة به، أهل السنه كلامهم معتمد على القواعد الشرعية ليس
معتمداً على الهوى ولا على الوهم إنما على ما يقتضيه حكم الشرع وحكم العقل ،
وقد عرفنا أن الله تعالى كان قبل الزمان والمكان والأجسام وقبل كل حادث،
«فكما أنه لا مدخل للأوهام في إدراك حقيقة قدمه وبقائه سبحانه كذلك لا تدرك
حقيقة كنه ذاته وصفاته ، {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ
الْخَبِيرُ}* [(415)] {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ...}* [(416)] إنما دخات الأوهام
على النفوس في معرفته سبحانه وتعالى من تعلق القلوب بالزمان والمكان في
وجوده تعالى ، وقد عرفت أنه كان قبلهما وقبل كل حادث، فالكل في قبضة قهره:
{وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ...}* [(417)]، فهو فوق كل شيء بقهره وعظمته،
محيط بكل شيء {وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ}* [(418)] {...وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ...}
{* [(419)] {...وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا}* [(420)]، غاية ما بلغه الكاملون في
معرفته تعالى أنه ذات لا تدرك، وأن العجز عن إدراكه هو عين المعرفة، تفكروا
في آلائه ولا تفكروا في ذاته» [(421)] اهـ

ومعنى ذلك أن الله خالق الأمكنة والجهات كلها، وكان قبلها موجودا مستغن عنها، فكما صح وجود الله تعالى بلا مكان وجهة قبل خلق الأماكن والجهات فكذلك يصح وجوده سبحانه بعد خلق الأماكن بلا مكان ولا جهة، وهو غني عنها. أزلا وأبدا.

وهو معنى ما جاء في الحديث الذي رواه البخاري وغيره: «كان الله ولم يكن شئ غيرَه» [(422)] ومعنى قول الله تعالى: {...وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ... *} [(423)] أي أنه سبحانه لا بداية له أما الماء والهواء والنور أي الضوء والظلام والمكان والجهة، فكلها خلقت بعد أن لم تكن، بل إن النور والظلام خلقا بعد الماء والعرش والقلم واللوح كما دلّ عليه حديث البخاري، ومع ذلك فإن الوهم لا يتصور عدم النور والظلام معًا في آن واحد قبل أن يخلقا، فأى عقل يفهم حقيقة ذلك، ومع أنه غير مفهوم للإنسان نؤمن به لأن الله أخبر بذلك في قوله: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ... *} [(424)] فالله تعالى لا تبلغه الأوهام أي لا تبلغه تصورات العباد لأن الإنسان وهمه يدور حول ما ألفه من الشئ المحسوس الذي له حجم وشكل وهيأة والله ليس كذلك، لذلك نهينا عن التفكير في ذات الله وأمرنا بالتفكر في مخلوقاته [(425)] كما مر، لأن التفكير في مخلوقاته يقوي اليقين

ومما يؤيد ما ذكرناه ما قاله الشيخ الفقيه شيث بن إبراهيم المالكي ونصه: «واعلم بعد ذلك كله أن المعتزلة إنما تلقوا اعتقادهم في كلام الله تعالى من العقل المحض، والحشوية تلقوا اعتقادهم في كلام الله تعالى من ظاهر الشرع» [(426)]... وسبب ذلك كله عدم ممارستهم للعلماء بل لطلبة العلم من أهل الكلام، فهو لاء فرطوا وأولئك أفرطوا، وأهل الحق جمعوا بين المعقول والمنقول أي بين العقل والشرع، واستعانوا في درك الحقائق بمجموعهما فسلكوا طريقًا بين طريقي الإفراط والتفريط، وسنضرب لك مثالًا يقرب من أفهام القاصرين ذكره العلماء كما أن الله تعالى يضرب الأمثال للناس لعلمهم يتذكرون، فنقول لذوي العقول: مثال العقل العين الباصرة، ومثال الشرع الشمس المضيئة، فمن استعمل العقل دون الشرع كان بمنزلة من خرج في الليل الأسود البهيم وفتح بصره يريد أن يدرك المرئيات ويفرق بين المبصرات فيعرف الخيط الأبيض من الخيط الأسود، والأحمر من الأخضر والأصفر، ويجتهد في تحديق البصر فلا يدرك ما أراد أبدًا مع عدم الشمس المنيرة وإن كان ذا بصر وبصيرة،

ومثال من استعمل الشرع دون العقل، مثال من خرج نهاراً جهاراً وهو أعمى أو مغمض العينين، يريد أن يدرك الألوان ويفرق بين الأعراض، فلا يدرك الآخر شيئاً أبداً، ومثال من استعمل العقل والشرع جميعاً مثال من خرج بالنهار وهو سالم البصر، مفتوح العينين والشمس ظاهرة مضيئة، فما أجدره وأحقه أن يدرك الألوان على حقائقها، ويفرق بين أسودها وأحمرها وأبيضها وأصفرها فنحن بحمد الله السالكون لهذه الطريق وهو الطريق المستقيم، وصراط الله المبين، ومن زل عنها وحاد وقع في طريق الشيطان المتشعبة عن اليمين والشمال، قال تعالى: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ... *} [(427)][(428)] اهـ.

:وأنا أؤكد هذا المعنى للتمييز بين المعقول والموهوم من خلال هذا التقريب أهل الإيمان والإسلام يجزمون بأن الله عالم بما لا نهاية له من المعلومات (1) على التفصيل بعلم أزلي أبدي واحد من غير أن يحصل فيه اشتباه والتباس ، وهذا على خلاف مقتضى الوهم والخيال ، مع أنا إذا جربنا أنفسنا وجدناها متى اشتغلت باستحضار معلوم معين امتنع عليها في تلك الحالة استحضار معلوم آخر.

فكان كونه تعالى عالماً بجميع المعلومات أمراً على خلاف مقتضى الوهم [(والخيال)](429).

ثم [إن علم الله لا يزداد ولا ينقص بل علمه كامل كما سائر صفاته يعلم به كل شيء، فالتغير يحصل في المعلوم الحادث لا في علم الله الأزلي، فالله يعلم ما كان في الماضي وما يكون في الوقت الحاضر وما سيكون في المستقبل حتى الأشياء التي تتجدد في الآخرة الله علم بها في الأزل، حتى أنفاس أهل الجنة وأهل النار التي تتجدد بلا انقطاع الله تعالى يعلم بتفصيلها، هنا يختار العقل، فإذا أجرى الشخص قلبه في هذه المسئلة الوهم ينهار، هنا يقول كيف يكون علمه محيطاً بما لا نهاية له، وأنفاسهم جارية لا انقطاع لها][(430)]. ولما عظم عند الفلاسفة في العادة الإحاطة بكل شيء قالوا: إن الله يعلم الجمل لا التفاصيل][(431)]، وتبعهم على ذلك من كتب الله عليه الشقاوة ممن انتسب للإسلام، أحسن الله ختامنا ... آمين

ومن تفكر في عظمة الله عز وجل طاش عقله، لأنه يحتاج أن يثبت موجوداً (2) لا أول لوجوده، هذا شيء لا يعرفه الحس وإنما يقر به العقل ضرورة][(432)]،

لأننا إذا نظرنا في ذات الخالق حار العقل، وبهت الحس فهو لا يعرف شيئا لا بداية له، إنه لا يعلم إلا الجسم والجوهر والعرض فإثبات ما يخرج عن ذاك لا يفهمه.

ومتى قام العقل فنظر في دليل وجود الخالق بمصنوعاته، وأجاز بعثه نبي .]](واستدل بمعجزاته، كفاه ذلك أن يتعرض لما قد أغنى عنه]](433)

. ثم إنا نعتقد أنه يسمع أصوات الخلق (3)

. ويرى الصغير والكبير فوق أطباق السموات العلى وتحت الأرضين السفلى (4) ومعلوم أن الوهم البشري والخيال الإنساني قاصران عن معرفة أفعال الله (5) سبحانه تعالى وصفاته، ومع ذلك فإننا نثبت الأفعال والصفات على مخالفة الوهم . والخيال .

وقد ثبت أن معرفة كنه الذات أعلى وأجل وأغمض من معرفة كنه الصفات، فلما عزلنا الوهم والخيال في معرفة الصفات والأفعال فلأن نعزلهما في معرفة الذات أولى وأحرى]](434)]. وكل من قاس صفة الخالق على صفات المخلوقين خرج إلى الكفر، فإن المجسمة دخلوا في ذلك لأنهم حملوا أوصافه على ما يعقلون .]](435)]

إذ ما يُشاهد في المحسوسات كلها محدث، وارتفاع دلالة الحدث عن المحدث محال، والحق تعالى لا يجوز أن يتصف بصفات المحدثات. وليس من ضرورة الارتفاع عن الوهم العدم لما ثبت من الدلائل العقلية على الحدوث، وظهور التفرقة بين المعقول والموهوم على ما تقدم ذكره على وجه لا يبقى للمنصف فيه .]](ريية]](436)

وإذا كان الله قد نهى خلقه عن الخوض في القدر فكيف يجوز الخوض في – صفات المقدر، وما ذاك إلا لأحد أمرين إما لخوف إثارة شبهة تزلزل العقائد، أو لأن قوى البشر تعجز عن إدراك الحقائق]](437)] نسأل الله عز وجل توفيقا .]](للتسليم وتسليما للحكيم {رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا...} *]](438)

سئل علي رضي الله عنه عن التوحيد والعدل، فقال: «التوحيد أن لا تتوهمه، والعدل أن لا تنتهمه» . وقال يحيى بن معاذ التوحيد في كلمة واحدة: «ما تصور .]](في الأوهام فهو بخلافه]](439)

وقال الحافظ ابن الجوزي: «تأملت سبب تخليط العقائد فإذا هو الميل إلى الحس وقياس الغائبات على الحاضر، فإن أقواما غلب عليهم الحس فلما لم يشاهدوا

الصانع جحدوا وجوده ونسوا أنه قد ظهر بأفعاله، وأن هذه الأفعال لا بد لها من فاعل، فإن العاقل إذا مر على صحراء خالية ثم عاد وفيها غرس وبناء علم أنه لا بد من غارس، إذ الغرس لا يكون بنفسه ولا البناء

ثم جاء قوم فأثبتوا وجود الصانع ثم قاسوه على أحوالهم فشبهوا حتى إن قائلهم يقول: في قوله: «ينزل إلى السماء» ينتقل، ويستدل بأن العرب لا تعرف .- النزول إلا بالانتقال – بوجههم الباطل

وضل خلق كثير في صفاته كما ضل خلق في ذاته، فظن أقوام أنه يتأثر حين سمعوا أنه يغضب ويرضى، ونسوا أن صفته تعالى قديمة لا يحدث منها شيء وضل خلق في أفعاله، فأخذوا يعللون فلم يقنعوا بشيء فخرج منهم قوم إلى أن نسبوا فعله إلى ضد الحكمة تعالى عن ذلك

:ومن رزق التوفيق فليحضر قلبه لما أقول
اعلم أن ذاته[(440)] سبحانه لا تشبه الذوات وصفاته ليست كالصفات، وأفعاله لا تقاس بأفعال الخلق

واعلم أيضًا أنا لا نعرف ذاتا إلا أن تكون جسما، وذاك يستدعي سابقة تأليف وهو منزّه عن ذلك لأنه المؤلف، أو أن يكون جوهرًا فالجوهر متحيز وله أمثال وقد جل عن ذلك، أو عرضا فالعرض لا يقوم بنفسه بل بغيره وقد تعالى على ذلك

فإذا أثبتنا ذاتا قديمة خارجة عما يعرف فليعلم أن الصفات تابعة لتلك الذات، فلا يجوز لنا أن نقيس شيئا منها على ما نفعله ونفهمه بل نؤمن به ونسلم به وكذلك أفعاله فإن أحدا لو فعل فعلا لا يجتلب به نفعا، ولا يدفع عنه ضرا عد عابثا، وهو سبحانه أوجد الخلق لا لنفع يعود إليه ولا لرفع ضرر، إذ المنافع لا تصل إليه والمضار لا تتطرق عليه

فإن قال قائل: إنما خلق الخلق لينفعهم، قلنا: يبطله أنه خلق خلقا منهم للكفر وعذبهم، ونراه يؤلم الحيوان والأطفال وهو قادر على ألا يفعل ذلك
فإن قال قائل: إنه يثيب على ذلك. قلنا: وهو قادر أن يثيب بلا هذه الأشياء، فإن السلطان لو أراد أن يغني فقيرا فجرحه ثم أغناه ليم على ذلك، لأنه قادر أن يغنيه بلا جراح

ثم من يرى ما جرى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه من الجوع والقتل مع قدرة الناصر، ثم يسأل في أمه فلا يجاب، ولو كان المسؤول بعضنا

قلنا لم تمنع ما لا يضررك، غير أن الحق سبحانه لا تقاس أفعاله على أفعالنا ولا
تعلل .

الذي يوجب علينا التسليم أن حكمته فوق العقل، فهي تقضي على العقول،
والعقول لا تقضي عليها

ومن قاس فعله على أفعالنا غلط الغلط الفاحش، وإنما هلكت المعتزلة من هذا الفن
فإنهم قالوا: كيف يأمر بشيء ويقضي بامتناعه؟ ولو أن إنسانا دعانا إلى داره ثم
أقام من يصد الداخل لعب، ولقد صدقوا فيما يتعلق بالشاهد، فأما من أفعاله لا
تعلل ولا تقاس بشاهد فإننا لا نصل إلى معرفة حكمته

فإن قال قائل: فكيف يمكنني أن أقود عقلي إلى ما ينافيه؟
قلنا: لا منافاة لأن العقل قد قطع بالدليل الجلي أنه حكيم وأنه مالك، والحكيم لا
يفعل شيئا إلا لحكمة غير أن تلك الحكمة لا يبلغها العقل
ألا ترى أن الخضر خرق سفينة وقتل شخصا، فأنكر عليه موسى عليهما السلام
بحكم العلم، ولم يطلع على حكمة فعله فلما أظهر له الحكمة أذعن؟ والله المثل
الأعلى.

فإياك أن تقيس شيئا من أفعاله على أفعال الخلق أو شيئا من صفاته سبحانه
وتعالى، فإنك إن حفظت هذا سلمت من التشبيه الذي وقع فيه من رأى الاستواء
اعتمادا والنزول نقلة، ونجوت من الاعتراض الذي أخرج قوما إلى الكفر حتى
طعنوا في الحكمة

وأول القوم إبليس فإنه رأى تقديم الطين على النار ليس بحكمة، فنسى أنه إنما
علم ذلك بزعمه بالفهم الذي وهب له والعقل الذي منحه، فَنَسِيَ أن الواهب أعلم
{...أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً... *} [(441)][(442)] اهـ.

:- وكذلك فإن ما شاهدناه في المخلوقات هو

تغيّر الصفات مثل انقلاب الماء والتراب نباتًا -

وانقلاب النبات جزء من بدن الإنسان -

فأما حدوث الذوات ابتداء من غير سبق مادة فهذا شيء ما شاهدناه ألبتة، ولا
يقضي بجوازه وهمنا وخیالنا مع أننا سلّمنا أنه تعالى هو المحدث للذوات ابتداء
من غير سبق مادة [(443)]. ولذلك ترى أن الفلاسفة لما رأوا إيجاد شيء لا من
[(شيء كالمستحيل في العادات قالوا بقدم العالم) (444)]

...والأمثلة على ذلك كثيرة -

فدل على أننا نجزم بأمور هي على خلاف حكم الحس والخيال ، وإذا كان الأمر كذلك فأى استبعاد في وجود موجود غير حال في العالم ولا متحيز في جهة أو مكان[(445)]، ذلك أن التحيز في المكان والجهة يدل على الاحتياج، وشرط الألوهية الاستغناء عن كل شيء {...فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ*} [(446)]، ويوضح هذا أنك لو قلت: كل موجود لا يخلو أن يكون عالماً أو جاهلاً، قلنا: إن كان ذلك الموجود يقبل الضدين فنعم، فأما إذا لم يقبلهما كالحائط مثلاً فإنه لا يقبل العلم ولا الجهل، ونحن ننزه الذي ليس كمثله شيء سبحانه وتعالى كما ننزه نفسه عن كل ما يدل على الحدث، وما ليس كمثله شيء لا يتصوره وهم ولا يتخيله خيال ، والتصور والخيال إنما هما من نتائج المحسوسات والمخلوقات تعالى عن ذلك، ومن هنا وقع الغلط واستدراج العدو فأهلك خلقاً، وقد تنبه خلق لهذه الغائلة [(فسلموا وصرفوا عنه عقولهم إلى تنزيهه سبحانه وتعالى فسلموا)](447). فثبت أنه لا يجوز قياس الخالق بمخلوقاته، وأنه يجب عزل حكم الوهم والخيال عند كلامنا عن ذات الله أو صفاته سبحانه ، ذلك أن أصل كل محنة في العقائد [(قياس أمر الخالق على أحوال الخلق)](448). فثبت أنه لا يجوز قياس الخالق بمخلوقاته، ولذلك أنقل لك كلاماً للحافظ ابن الجوزي لتقف على مغزى مهم، فقد قال رحمه الله: [عجبت من أقوام يدعون العلم، ويميلون إلى التشبيه بحملهم الأحاديث على ظواهرها، فلو أنهم أمروها كما جاءت سلموا، لأن من أمر ما جاء ومر من غير اعتراض، فما قال شيئاً لا له ولا عليه، ولكن أقواماً قصرت علومهم، فرأت أن حمل الكلام على غير ظاهره نوع تعطيل، ولو فهموا سعة اللغة لم يظنوا هذا، وما هم إلا بمثابة قول الحجاج لكاتبه وقد مدحته الخنساء[(449)] فقالت إذا هبط الحجاج أرضاً مريضة

تتبع أقصى دائها فشفاهها
شفاهها من الداء العضال الذي بها

[(غلام إذا هزّ القناة شفاهها)](450)

فلما أتمت القصيدة قال لكاتبه: اقطع لسانها[(451)]، فجاء ذاك الكاتب المغفل بالموسى، فقالت له: ويلك إنما قال أجزل لها العطاء، ثم ذهبت إلى الحجاج فقالت: كاد والله يقطع مقولي

فكذلك الظاهرية الذين لم يسلموا بالتسليم، فإنه من قرأ الآيات والأحاديث ولم يزد لم أَلْمُهُ، وهذه طريقة السلف، فأما من قال: الحديث يقتضي كذا، ويحمل على كذا، مثل أن يقول: استوى على العرش بذاته، وينزل إلى السماء الدنيا بذاته، فهذه [(زيادة فهمها قائلها من الحس لا من النقل)](452)

ثم قال بعد كلام: «وهذا كلام جاهل بمعرفة الله عز وجل، لأن هذا استسلف من حسه ما يعرفه من نزول الأجسام، ففاس صفة الحق عليه، فأين هؤلاء واتباع». الأثر؟

ثم قال: «واعلم أيها الطالب للرشاد أنه سبق إلينا من العقل والنقل أصلاً: راسخان عليهما مر الأحاديث كلها

أما النقل فقولُه سبحانه وتعالى: {... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ... *} [(453)] ومن فهم هذا لم يحمل وصفاً له على ما يوجبُه الحس

وأما العقل فإنه قد علم مباينة الصانع للمصنوعات، واستدل على حدوثها بتغيرها ودخول الانفعال عليها، فثبت له قدم الصانع

واعجباً كل العجب من رادٍّ لم يفهم طبيعة الكلام! أليس في الحديث الصحيح أن الموت يذبح بين الجنة والنار؟ أليس العقل إذا استغنى في هذا صرف الأمر عن حقيقته، لما ثبت عند من يفهم ماهية الموت أنه لا يذبح؟ هب أن رجلاً تأوّل فقال: الموت عرض يوجب بطلان الحياة، فكيف يمات الموت؟ فإذا قيل له فما تصنع بالحديث؟ قال: هذا ضربٌ مثَلٌ ليعلم بتلك الصورة الحسية فوات ذلك المعنى، قلنا له: فقد روي في الصحيح: تأتي البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان، فقال: الكلام لا يكون غمامة ولا يتشبهه، قلنا له أفتعطل النقل؟ قال: لا، ولكن أقول يأتي ثوابهما، قلنا فما الدليل الصارف لك عن هذه الحقائق؟ فقال: علمي بأن الكلام لا يتشبه بالأجسام، والموت لا يذبح ذبح الأنعام. ولقد علمتم سعة لغة العرب

إن أحداً لو صرف الكلام على هذا النحو ما ضاقت أعطانكم من سماع مثل هذا منه، وإن لقال له العلماء: صدقت. هكذا نقول في تفسير مجيء البقرة، وفي ذبح الموت، أليس من حقه أن يقول: واعجباً لكم، صرفتم عن الموت والكلام ما لا

يليق بهما، حفظاً لما علمتم من حقائقهما فكيف لم تصرفوا عن الإله القديم ما
يوجب التشبيه له بخلقه، بما قد دلّ الدليل على تنزيهه عنه؟ فما زال يجادل
الخصوم بهذه الأدلة ويقول: لا أقطع حتى أقطع، فما قطع حتى قطع» [(454)]
اهـ.

وقال رحمه الله أيضاً: وجاء آخرون فلم يقفوا على ما حدّ الشرع، بل عملوا فيه
بآرائهم فقالوا: الله على العرش، ولم يقنعوا بقوله: {... ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ...
[(*)] 455].

ودفن لهم أقوام من سلفهم دفائن، ووضعت لهم الملاحدة أحاديث، فلم يعلموا ما
يجوز عليه مما لا يجوز، فأثبتوا بها صفات – جمهور الصحيح منها – على
توسع العرب – فأخذوه على الظاهر، فكانوا في ضرب المثل كجُحّا، فإن أمه
قالت له: احفظ الباب، فقلعه ومشى به، فأخذ ما في الدار، فلامته أمه، فقال: إنما
قلت احفظ الباب، وما قلت احفظ الدار.

ولما تخايلوا صورة عزيمة على العرش أخذوا يتأولون ما ينافي وجودها على
العرش، مثل قوله: «ومن أتاني يمشي أتيته هرولة» فقالوا: ليس المراد دنو
الاقتراب وإنما المراد قرب المنزل والحظ، وقالوا في قوله تعالى: {... إِلَّا أَنْ
يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ ... *} [(456)] هو محمول على ظاهرها في مجيء الذات،
فهم يحلونه عاماً ويحرّمونه عاماً.

ويسمون الإضافات إلى الله تعالى صفات، فإنه قد أضاف إليه النفخ والروح،
وأثبتوا خلقه باليد، فلو قالوا خلقه بقدرته لم يكن إنكار هذا بل قالوا هي صفة تولى
بها خلق آدم دون غيره، فأى مزية كانت تكون لآدم؟ فشغلهم النظر في فضيلة
آدم عن النظر إلى ما هو يليق بالحق مما لا يليق به، فإنه لا يجوز عليه المس
ولا العمل بالآلات، وإنما آدم أضافه إليه. فقالوا: نطلق على الله اسم الصورة
لقوله: خلق آدم على صورته. وفهموا هذا الحديث وهو قوله عليه السلام: «إذا
ضرب أحدكم فليجتنب الوجه، ولا يقل قبح الله وجهك ولا وجهاً أشبه وجهك، فإن
الله خلق آدم على صورته» فلو كان المراد به الله عز وجل لكان وجه الله
- سبحانه يشبه وجه هذا المخاصم لأن الحديث كذا جاء - ولا وجهاً أشبه وجهك
وروا حديث خولة بنت حكيم: وإن آخر وطئة وطئها الله بوج وما علموا النقل
ولا السير، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «اللهم اشدّد وطأتك على مُضَر»

، وأن المراد به ءاخر وقعة قاتل فيها المسلمون بوجّ، وهي غزاة حنين، فقالوا
نحمل الخبر على ظاهره وأن الله وطىء ذلك المكان
ولا شك أن عندهم أن الله تعالى كان في الأرض ثم صعد إلى السماء، وكذلك
قالوا في قوله: «إن الله لا يمل حتى تملوا» قالوا: يجوز أن الله يوصف بالمل،
فجهلوا اللغة وما علموا أنه لو كانت (حتى) ههنا للغاية لم تكن بمدح لأنه إذا ملّ
:حين يملون فأى مدح؟ وإنما هو كقول الشاعر

جلبت منى هذيل بخرق

لا يمل الشر حتى يملوا

والمعنى لا يمل وإن ملوا

وقالوا في قوله عليه الصلاة والسلام: «الرحم شجنة من الرحمن تتعلق بحقوي
الرحمن» فقالوا: الحقو صفة ذات. وذكروا أحاديث لو رويت في نقض الوضوء
ما قبلت، وعمومها وضعته الملاحدة كما يروى عن عبد الله بن عمرو، وقال:
خلق الله الملائكة من نور الذراعين والصدر، فقالوا نثبت هذا على ظاهره، ثم
أرضوا العوام بقولهم: ولا نثبت جوارح، فكأنهم يقولون: فلان قائم وما هو بقائم
فاختلف قولهم هل يطلق على الله عز وجل أنه جالس أو قائم كقوله تعالى:

...قَائِمًا بِالْقِسْطِ... * } (457)

وهؤلاء أخس فهمًا من (...) لأن قوله قائمًا بالقسط لا يراد به القيام وإنما هو كما
يقال: الأمير قائم بالعدل

وإنما ذكرت بعض أقوالهم لئلا يُسَكَّنَ إلى شيء منها فالحذر من هؤلاء فما لهم
فقه ولا عبادة» (458) اهـ

ثم رفع الأيدي في الدعاء للسماء لأن السماء قبلة الدعاء كما أن الكعبة قبلة
الصلاة، أي تنزل علينا البركة والرحمة منها، لأن السماء مهبط الرحمات، قال
تعالى: {وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ * } (459) وليس لأن الله موجود
بذاته في السماء، بل هو سبحانه خالقها فكيف يحتاج إليها ؟

:ويرد على من يعتقد أن الله متحيز في جهة العلو

بما ثبت في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى – أي طلب – 1
المطر – وجعل بطن كفيه إلى الأرض وظاهرهما إلى السماء

وبأنه صلى الله عليه وسلم نهى المصلي أن يرفع رأسه إلى السماء، ولو – 2
كان الله متحيزًا في جهة العلو ما نهينا عن رفع أبصارنا في الصلاة إلى السماء

وبأنه كان يرفع إصبعه المسبحة عند قول (إلا الله) في التحيات ويحنيها - 3
قليلاً، فلو كان الأمر كما تقول المشبهة ما كان يحنيها، بل كان يرفعها إلى
السماء، وكل هذا ثابت حديثاً عند المحدثين

ثم إننا نسمي المساجد (بيوت الله) لا لأن الله يسكنها، بل لأنها أماكن معدة - 4
لذكر الله وعبادته. ويقال في العرش إنه جرم أعده الله ليطوف به الملائكة كما
يطوف المؤمنون في الأرض بالكعبة

وليس المقصود بالمعراج وصول الرسول إلى مكان ينتهي إليه وجود الله تعالى،
إنما القصد من المعراج هو تشريف النبي صلى الله عليه وسلم بإطلاعه على
عجائب في العالم العلوي وتعظيم مكانته ورؤيته لله تعالى بفؤاده من غير أن
يكون الله في مكان، وإنما المكان للرسول صلى الله عليه وسلم، ولا يخفى أن
موسى كان في الأرض حين قال: {... رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ... *} [(460)].
وإليك أجوبة من القراءان وكلام بعض الأئمة على بعض ما يثيره أهل البدع من
الشبه التي داروا حولها متوهمين أن الله في جهة فوق

أولاً - الآيات التي فيها {... ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ... *} [(461)] وهي ست
آيات فاعلم أنه يوجد أيضاً في كتاب الله ست آيات فيها وصف الله بأنه {... رَبُّ
الْعَرْشِ ... *} [(462)] فتد إلى تلك الآيات المتشابهة التي تعلق بها من
وصفهم الله بقوله: {... فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ
الْفِتْنَةِ ... *} [(463)] فابتعد عن الفتنة

وليس الشأن في علو المكان والجهة بل الشأن في علو القدر، والفوقية في لغة
العرب تأتي على معنيين: فوقية المكان والجهة، وفوقية القدر أي الشأن، قال
تعالى إخباراً عن فرعون: {... وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ} أي نحن فوقهم بالقوة والغلبة
والسيطرة لأنه لا يصح أن يقال إن فرعون أراد بهذا أنه فوق رقاب بني إسرائيل
إلى جهة العلو، إنما أراد أنهم مهجرون له مغلوبون

ثانياً - قوله تعالى: {... إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ... *} [(464)] أي بالسلطان
والقدرة، وكذلك القول بأنه فوق كل شيء أي بالقهر على ما قال تعالى: {... وَهُوَ
الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ... *} [(465)] وهو معنى قول الله تعالى: {... وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ
مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ *} [(466)] أي أن الله أعلم بحال المحتضر حال وجود
أقاربه حوله من هؤلاء الأقارب

ثالثًا – وإن أورد عليك بعض الناس قول الله تعالى: {...إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ... *} [(467)] فاعلم أن هذا كقول الله تعالى في حق سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام: {وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ *} [(468)] فهل يفهم أحد أن إبراهيم ذهب من بابل إلى فلسطين لمقابلة رب العزة أم معناه إنني ذاهب إلى الموضع الذي أمرني ربي أن أذهب إليه.

وكذلك {...إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ... *} [(469)] معناها أن الله جعل ديوان أعمال العباد أي أهل الصلاح في السماء وهو في قوله تعالى: {...إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ} [(470)] فمعنى (إليه) أي إلى حيث أمر الله، {...يَصْعَدُ} أي تصعد به الملائكة، فزال بحمد الله الإشكال الذي يثيره أهل التشبيه

رابعًا – قوله تعالى: {تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ... *} [(471)] أي إلى حيث [(472)]. (أمرهم الله وهو كقوله تعالى: {...وَالَّذِينَ يُرْجَعُ الْأُمُورُ كُلُّهُ... *} [(472)] خامسًا – إذا أورد عليك قول الله: {إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ... *} [(473)] فاعلم أن المراد به قرب المنزلة لا قرب المكان، وهو كقول الله في حق موسى: {...وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا *} [(474)] وأنت تعلم أن موسى عاش في الأرض ودفن فيها، وإنما هو قرب المنزلة، ولذلك قال أبو حنيفة في الفقه الأكبر: «وليس قرب الله تعالى ولا بعده طول المسافة وقصرها ولكن على معنى الكرامة والهوان» [(475)] اهـ أي الكرامة للطائع والهوان للعاصي ففتنبه.

سادسًا – إذا أورد عليك قول الله سبحانه: {أَأَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ... *} [(476)] فهو كما في قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ... *} [(477)] وهو كقوله سبحانه: {...خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ... *} [(478)] وكقوله: {إِنَّ كُلَّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا *} [(479)] وكقوله: {وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ... *} [(480)] وأيضا لا يخفى عليك قول الله: {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ... *} [(481)] وقول الله: {يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجْلِ لِلْكِتَابِ... *} [(482)] ولا يجوز أن يصعق الله أو... إلخ. وهل يكون الله طاوياً ومطوياً فيءان واحد بزعمكم؟ سابعًا – قول الله تعالى: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ *} [(483)]

[(483)] فهو كقول الله تعالى: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرٌ (رَبِّكَ ... *)} [(484)]

[(ثامناً - قوله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ ... * } [(485)] أي (جاء ثوابه)] [(486)]
تاسعاً - قول الله تعالى: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ... * } لاحظ سياق الآية
{... وَيُذْعَرُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ * } [(487)] فالمعنى: (يكشف عن شدة
[(من الأمر)] [(488)]

لطيفة مهمة: اسمع معي قول الله تعالى: {وَأَذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ
أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ * } [(489)] قال المفسرون وأئمة الهدى: أي أولو القوة
في الدين والبصارة في الأمر، ولم يفهم أحد من السلف والخلف منه الأيدي
الجارحة مع كونهم موصوفين حقيقة بالأبصار الجارحة والأيدي الجارحة، فكيف
فهمت المشبهة من قوله: {... خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ... * } [(490)] ومن قوله: {... بَلْ يَدَاهُ
مَبْسُوطَتَانِ ... * } [(491)] اليدين الجارحتين، مع أن الآية الثانية تفسيرها في
. {... يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ

والعجب كذلك كيف فهمت المشبهة من قوله: {... وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي * }
[(492)] العين الجارحة حتى قالوا له عيان اثنتان، وبعضهم قال كبيرتان، تنزه
الرحمن عن المثل والنظير سبحانه، ثم لاحظ كل ذلك مع قول الله تعالى:
{... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ... * } [(493)] وقوله: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ * } [(494)]
وقوله: {... سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ * } [(495)] وقوله: {... إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ
الْعَالَمِينَ * } [(496)] فما فهم أهل التشبيه من تلك الآيات المتشابهات إثبات
الجسم والجوارح والصورة إلا لخبث عقيدتهم وسوء سريرتهم واعتمادهم على
الأحاديث الضعيفة والموضوعة وحملهم للمتشابه على ما يقتضيه الحس والوهم،
وبالله العصمة من الخذلان

أما الأحاديث المتشابهة فأقدم إليك أولاً قول بعض العلماء فيها ثم أعرج على
بعضها تدليلاً على غيرها

أما القول فهو لأبي حامد الغزالي حيث قال في الأحاديث المتشابهة: «وما ذكر
صلى الله عليه وسلم كلمة منها إلا مع قرائن وإشارات يزول معها إيهام التشبيه،
وقد أدركها الحاضرون المشاهدون، فإذا نقلت الألفاظ مجردة عن تلك القرائن
ظهر الإيهام، وأعظم القرائن في زوال الإيهام المعرفة السابقة بتقديس الله تعالى
:عن قبول هذه الظواهر» [(497)] اهـ ومن ذلك

حديث النزول وهو أشهرها على ألسنة أولئك القوم لكنهم لو التفتوا للروايات – 1
المفسرة له لكان أولى لأن خير ما فسرته بالوارد، وهو ما رواه النسائي عن أبي
هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما قالاً: قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم: «إن الله عز وجل يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول ثم يأمر منادياً
فيقول: هل من داع يستجاب له، هل من مستغفر يُغفر له، هل من سائل يُعطى»
صححه أبو محمد عبد الحق كما قال القرطبي في تفسيره عند قوله تعالى:
{...وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ*} [(498)]. وهو ما أكدّه الحافظ ابن حجر
العسقلاني بلفظ[(499)]: «تفتح أبواب السماء نصف الليل فينادي مناد هل من
داع فيستجاب له؟ هل من سائل فيعطى؟ هل من مكروب فيفرج عنه» الحديث.
قال الحافظ الهيثمي عقبه[(500)]: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح،
ومثله نقل الحافظ ابن الجوزي في تفسيره[(501)]، فتحمل رواية «ينزل الله
». على معنى أنه نزول المنادي وهو الملك بأمر الله.

وكذلك الحديث المشهور: «ارحموا من في الأرض يرحمكم من في – 2
السماء» فله رواية أخرى فيها[(502)]: «يرحمكم أهل السماء»، قال ولي الدين
العراقي: «واستدل بهذه الرواية (أهل السماء) على أن المراد بقوله من في
السماء الملائكة»[(503)] اهـ لأنه لا يقال عن الله: (أهل السماء)، وخير ما
يفسّر الوارد بالوارد

وأما حديث الجارية فإن للأئمة الأعلام كلاماً وافياً فيه، وتجدر الإشارة إلى – 3
أن لهذا الحديث روايات متعددة ففي الموطأ ومسند أحمد أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال: «أتشهدين أن لا إله إلا الله؟ قالت: نعم. إلى آخره» ، وفي رواية
. «ابن حبان قال لها: «من ربك؟ قالت: الله. إلى آخرها

ومعلوم أن كلمة أين تأتي في لغة العرب للسؤال عن المكان، وتأتي للسؤال عن
المكانة، فاللائق أن يكون معنى رواية مسلم ما اعتقذك من التعظيم في حق الله؟
فقالت: في السماء، معناه أنه أعلى من كل شيء قدرًا

وإذا علمت هذا فاعلم أن كل آية أو حديث متشابه تسمعهما فردها دومًا إلى قوله
تعالى: {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} [(504)] وإياك أن تقيس شيئاً من أفعاله
سبحانه على أفعال الخلق صفات على صفاته من ذوات على ذاته سبحانه
وتعالى، فإنك إن حفظت هذا سلمت من التشبيه الذي وقع فيه من رأى الاستواء

اعتمادًا والنزول نقلة ونجوت من الاعتراض الذي أخرج قومًا إلى الكفر حتى طعنوا في الحكمة

ثم إن لفظة (في) للظرفية وتعالى الله أن يكون مظروفا أي محصورا في خلق من خلقه وأيضا فقد قال: {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ} والجمع بينهما متناقض، ثم إن المشبه يعتقد أن الله تعالى على العرش والآية تضاد ذلك:

1 – لأن من هو في السماء ليس هو على ما هو أعلى منها بطبقات وآلاف

سنين.

وكذلك لا يصح أن يقال لمن هو فوق سطح واسع يسع لدار عظيمة تحته، – 2 في وسطه من أسفل بيت صغير جدًا إنه في ذلك البيت بقصد أنه فوقه، مع أن نسبة العرش إلى السماء أضعاف أضعاف ذلك السطح بالنسبة إلى ذلك

[(البيت)].(505)

تنبيه مهم: هذا الحديث من الأحاد ، وقد صيّر من يتبع المتشابه كالماتر لكثرة ما يتكلمون به ونسوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيضا: «وأنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء» وقال: «كان الله ولم يكن شيء غيره» وقد مرّ بك شرحهما، والنصوص الشرعية كما مرّ بك يبني بعضها على بعض

فإذا عقلت ما بيناه واتضح لديك معناه فإن ما ورد في الحديث الذي شهر بحديث الجارية هذا هو معناه ، ومع ذلك سنعرض لهذا الحديث من جوانب

بيان أن (أين) تأتي للسؤال عن المكان أي علو الشأن والمرتبة (1)

الكشف عن وجه اضطراب الحديث (2)

أصغ لأهل السنة لا للمشبهة لتسلم عقيدتك (3)

وهذا تفصيل الكلام عليها

: بيان أن (أين) تأتي للسؤال عن المكانة أي علو الشأن والمرتبة (1)

وهو مستعمل في لهجتنا العامية اليوم، مثاله: ما لو جرى حديث بين صديقين يستخبر أحدهما من الثاني عن صديق مشترك بينهما فيسأله: أين فلان هذه الأيام ؟ (مع أنه يعرف محل سكنه) فيجيبه: في السماء أو فوق الريح أي مكانته لا مكانه، وقد يرد السؤال بصيغة: ما هي أخبار فلان؟... إلخ

وقال الإمام النحرير القاضي بدر الدين بن جماعة رضي الله عنه (727هـ) ما نصه: «ويقول الإنسان لصاحبه: أين محلي منك؟ فيقول: في السماء. يريد أعلى محل» اهـ.

:وإنما قدمت هذا المستعمل في لساننا اليوم تذكيرا ليتضح الآتي
قال أحد أعلام أهل السنة والجماعة وهو الإمام ابن فورك رضي الله عنه: «فإذا كان ذلك مشهوراً في اللغة احتمل أن يقال: إن معنى قوله صلى الله عليه وسلم «أين الله» استعلام لمنزلته وقدره عندها، وفي قلبها، وأشارت إلى السماء ودلت بإشارتها إلى السماء على أنه في السماء عندها، على قول القائل إذا أراد أن يخبر عن رفعة وعلو منزلة: فلان في السماء، أي هو رفيع الشأن عظيم
[المقدار.... إلخ] اهـ (506)

قال أبو عبد الله الأبي عند كلامه على حديث الجارية ما نصه [(507)]: «أراد – الرسول صلى الله عليه وسلم – معرفة ما يدل على إيمانها، لأن معبودات الكفار من صنم ونار بالأرض، وكل منهم يسأل حاجته من معبوده، والسماء قبله دعاء الموحدين، فأراد كشف معتقدها، وخاطبها بما تفهم فأشارت إلى الجهة التي يقصدها الموحدون، ولا يدل ذلك على جهة، ولا انحصاره في السماء، كما لا يدل التوجه إلى القبلة على انحصاره في الكعبة، وقيل إنما سألها بأين عما تعتقده من عظمة الله، وإشارتها إلى السماء إخبار عن جلاله في نفسها... وقد أطلق الشرع أنه القاهر فوق عباده، وأنه استوى على العرش، فالتمسك بالآية الجامعة للتنزيه الكلي الذي لا يصح في العقل غيره، وهي قوله تعالى: {... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} * . عصمة لمن وفقه الله تعالى» اهـ.

وقال الغزالي في الاقتصاد في الاعتقاد [(508)]: «وأما حكمه صلوات الله عليه بالإيمان للجارية لما أشارت إلى السماء، فقد انكشف به أيضاً إذ ظهر أن لا سبيل للأخرس إلى تفهم علو المرتبة إلا بالإشارة إلى جهة العلو، فقد كانت خرساء كما حكى» اهـ. فاللائق أن يكون معنى رواية مسلم ما اعتقداك من التعظيم في حق الله؟ فقالت: في السماء، معناه أنه أعلى من كل شيء قدراً

وقد بين ذلك غيرهم انظر أساس التقديس للفخر والقبس في شرح موطأ مالك لأبي بكر بن العربي وكذا شرحه على صحيح الترمذي، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير

: الكشف عن وجه اضطراب الحديث (2)

قال الشيخ محمد زاهد الكوثري وكيل المشيخة العثمانية سابقا في تعليقه على حديث الجارية في الأسماء والصفات [(509)]: «انفرد برواية حديث القوم عن معاوية بن الحكم – يعني عطاء ابن يسار – وقد وقع في لفظ له كما في كتاب (العلو) للذهبي ما يدل على أن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الجارية لم يكن إلا بالإشارة، وسبك الراوي ما فهمه من الإشارة في لفظ اختاره فلفظ عطاء الذي يدل على ما قلنا هو (حدثني صاحب الجارية نفسه الحديث) وفيه: فمد النبي صلى الله عليه وسلم يده إليها مستقهما من في السماء؟ وقالت: الله، قال: «فمن أنا»..... وهذا من الدليل على أن «أين الله» لم يكن من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم اهـ.

يؤكد هذا ما ذكره ملا علي القاري في مرقاة المفاتيح ما نصه [(510)]: «وقد جاء في بعض الأحاديث أن هذه الجارية كانت خرساء، ولهذا جوز الشافعي الأخرس في العتق، فقوله: فقالت: (في السماء) بمعنى أشارت إلى السماء كما في رواية» اهـ.

لاحظ قوله ولهذا جوز الشافعي الأخرس في العتق لتعرف أن الشافعي صحح تلك الرواية وعمل بمقتضاها في الأحكام ، فهل يُتهم الشافعي في التصحيح أو التضعيف؟ أم يدعون أنه اختلط عليه الأمر

ولذلك قال الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات ما نصه [(511)]: «وهذا صحيح قد أخرجه مسلم مقطعا من حديث الأوزاعي وحجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير دون قصة الجارية وأظنه إنما تركها من الحديث لاختلاف الرواة في لفظه، وقد ذكرت في كتاب الظهار من السنن مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث» اهـ.

وهالك رواية الجارية الخرساء كما أوردها الحافظ البيهقي في السنن الكبرى [(512)] «(أخبرنا) أبو علي الروذباري أنا أبو بكر بن داسة نا أبو داود نا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني نا يزيد بن هارون أنا المسعودي عن عون بن عبد الله عن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجارية سوداء فقال يا رسول الله إن علي عتق رقبة مؤمنة فقال لها: أين الله؟ فأشارت إلى السماء بإصبعها.... الخ» اهـ.

فلا يهولنك ما حاول أن يُلبس به الألباني في مختصر العلو [(513)] في محاولة نقضه لما نبه إليه الكوثري فقد رأيت أن الشافعي صحح رواية الجارية الخرساء،

أما اختيار الألباني لرواية سعيد ابن زيد التي فيها أيضا قصة الخرساء هذه فإنما هو لأنه وجد من ضعف سعيد بن زيد، ثم حاول أن يُلبس على القارئ بأنه تفرد برواية الخرساء ليسقطها لتخلو له الساحة بعد ذلك في الطعن على الكوثري وأنه يدلّس إلى غير ذلك من كلامه ليصل إلى إثبات رواية أين الله، ليبث بعد ذلك تشبيهه بأن الله في جهة فوق، فيظهر لك بهذا أن الألباني هو المدلس والمموه والمشبّه.

ثم يورد الألباني عن عبد الرزاق في مصنفه وأحمد في مسنده وابن الجارود والبيهقي في السنن الكبرى طريقاً للحديث فيه عن عبد الله بن عتبة عن رجل من الأنصار.... يُعقب عليها بقوله وهذا الإسناد معلول بجهالة صحابيه قال فإن قيل ما وجه إعلاله بذلك والصحابة كلهم عدول فالجواب: أنه لم يرد في طريق من طرق الحديث ما يدل على أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قد سمعه من هذا الأنصاري فلعله لم يسمع منه» اهـ كلام الألباني

وهو بذلك يتغافل عمداً أو جهلاً عن رواية عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة كما رأيت وما ذلك إلا ليرد رواية الخرساء كما أسلفنا، فإن كان إغفاله لهذه الرواية عمداً فالقارئ يدرك معنى ذلك، وإن كان إغفاله لها جهلاً منه فهو مما يؤكد ما قاله فيه علماء الحديث «إنه مدعي الحديثية وما هو إلا رجل ساعاتي لا دراية له بعلم الحديث». فتنبه

قال الكوثري في تعليقه على (السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل) للشيخ تقي الدين السبكي عند حديث الجارية ما نصه[(514)]: «ومثل هذا الحديث يصح الأخذ به فيما يتعلق بالعمل دون الاعتقاد، ولذا أخرجه مسلم في باب (تحريم الكلام في الصلاة) دون الإيمان حيث اشتمل على تشميت العاطس في الصلاة ومنع النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك، ولم يخرج البخاري في صحيحه وأخرج في جزء (خلق الأفعال) ما يتعلق بتشميت العاطس من هذا الحديث مقتصرًا عليه دون ما يتعلق بكون الله في السماء بدون أي إشارة إلى أنه اختصر الحديث» اهـ

إلى أن قال: «ولأن الحديث فيه اضطراب سندًا وامتناً رغم تصحيح الذهبي وتهويله، راجع طرقه في كتاب العلو للذهبي وشروح الموطأ وتوحيد ابن خزيمة حتى تعلم مبلغ الاضطراب فيه سندًا وامتناً

وحمل ذلك على تعدد القصة لا يرضاه أهل الغوص في الحديث والنظر معاً في هذا المطلب. فالروايات على رجل مبهم محمولة على ابن الحكم، ولم يصح حديث كعب بن مالك ولا حديث يروى عن امرأة. فمالك يرويه عن عمر بن الحكم غير مقر بأن يكون غلط فيه. ومسلم عن معاوية بن الحكم ولفظهما كما سبقت الإشارة إليه مع نقص لفظ «فإنها مؤمنة» في رواية مالك. ولفظ ابن شهاب في موطأ مالك عن أنصاري - وهو صاحب القصة في الرواية الأولى - «فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتشهدين ألا إله إلا الله؟ قالت: نعم، قال: أتشهدين أن محمداً رسول الله؟ قالت: نعم، وأين هذا من ذاك؟» اهـ إلى أن قال: «فيكون معنى (أين الله) ما هي مكانة الله عندك، ومعنى (في السماء) أنه تعالى في غاية من علو الشأن. يتحد هذا المعنى مع معنى «أتشهدين أن لا إله إلا الله قالت: نعم».

فإن قيل : فليكن لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم هو (أين الله) ولفظ الراوي هو (أتشهدين) رواية بالمعنى على الصورة السابقة ؟
فالجواب : أنه لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في تلقين الإيمان طول أداء رسالته السؤال بأين أو ذكر ما يوهم المكان ولا مرة واحدة في غير هذه القصة المضطربة بل الثابت هو تلقين كلمة الشهادة فاللفظ الجاري على الجادة أجدر بأن يكون لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم» اهـ

قال شيخنا الحافظ عبد الله الهرري رحمه الله [(515)]: «وأما ما في مسلم من أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن جارية له قال: قلت: يا رسول الله أفلا أعتقها، قال: انتني بها، فأتاه بها فقال لها: أين الله، قالت: في السماء، قال: من أنا، قالت: أنت رسول الله، قال: أعتقها فإنها مؤمنة. فليس : بصحيح لأمرين

للاضطراب لأنه روي بهذا اللفظ وبلفظ: من ربك، فقالت: الله، وبلفظ: أين الله، فأشارت إلى السماء. وبلفظ: أتشهدين أن لا إله إلا الله. قالت: نعم، قال: أتشهدين أني رسول الله، قالت: نعم

والأمر الثاني : أن رواية أين الله مخالفة للأصول لأن من أصول الشريعة أن الشخص لا يحكم له بقول (الله في السماء) بالإسلام لأن هذا القول مشترك بين اليهود والنصارى وغيرهم وإنما الأصل المعروف في شريعة الله ما جاء في

الحديث المتواتر: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله» [(516)]. ولفظ رواية مالك: «أتشهدين» موافق للأصول فإن قيل: كيف تكون رواية مسلم: أين الله. فقالت: في السماء. إلى آخره مردودة مع إخراج مسلم له في كتابه وكل ما رواه مسلم موسوم بالصحة فالجواب: أن عددًا من أحاديث مسلم ردها علماء الحديث وذكرها المحدثون في كتبهم كحديث أن الرسول قال لرجل: إن أبي وأباك في النار، وحديث إنه يعطى كل مسلم يوم القيامة فداءً له من اليهود والنصارى، وكذلك حديث أنس: صليت خلف رسول الله وأبي بكر وعمر فكانوا لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم. فأما الأول ضعفه الحافظ السيوطي، والثاني رده البخاري والثالث ضعفه الشافعي وعدد من الحفاظ.

فهذا الحديث على ظاهره باطل لمعارضته الحديث المتواتر المذكور وما خالف المتواتر فهو باطل إن لم يقبل التأويل. اتفق على ذلك المحدثون والأصوليون لكن بعض العلماء أولوه على هذا الوجه قالوا: معنى أين الله سؤال عن تعظيمها لله وقولها في السماء عالي القدر جدًا أما أخذه على ظاهره من أن الله ساكن السماء فهو باطل مردود وقد تقرر في علم مصطلح الحديث أن ما خالف المتواتر باطل إن لم يقبل التأويل فإن ظاهره ظاهر الفساد فإن ظاهره أن الكافر إذا قال الله في السماء يحكم له بالإيمان.

وحمل المشبهة رواية مسلم على ظاهرها فضلوا ولا ينجيهم من الضلال قولهم إنما نحمل كلمة في السماء بمعنى إنه فوق العرش لأنهم يكونون بذلك أثبتوا له مثلاً وهو الكتاب الذي كتب الله فيه «إن رحمتي سبقت غضبي» فوق العرش فيكونون أثبتوا المماثلة بين الله وبين ذلك الكتاب لأنهم جعلوا الله وذلك الكتاب مستقرين فوق العرش فيكونون كذبوا قول الله تعالى: {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} وهذا الحديث رواه ابن حبان بلفظ مرفوع «فوق العرش»، وأما رواية البخاري فهي «موضوع فوق العرش» وقد حمل بعض الناس فوق بمعنى تحت وهو مردود برواية ابن حبان «مرفوع فوق العرش» فإنه لا يصح تأويل فوق فيه بتحت ثم على اعتقادهم هذا يلزم أن يكون الله محاذيًا للعرش بقدر العرش أو أوسع منه أو أصغر، وكل ما جرى عليه التقدير حادث محتاج إلى من جعله على ذلك المقدار. والعرش لا مناسبة بينه وبين الله كما أنه لا مناسبة بينه وبين شيء من خلقه. ولا يتشرف الله بشيء من خلقه ولا ينتفع بشيء من خلقه» اهـ

وقد بيّنا فيما سبق بطلان قول المشبهة بما يدحض أو هامهم وتخيلااتهم بحمد الله.
قال الحافظ ابن الجوزي (ص/59) من الباز الأشهب

فإن قيل: أنتم تلزموننا أن نقر بما لا يدخل تحت الفهم، قلنا: إن أردت بالفهم التخيّل والتصور فإن الخالق لا يدخل تحت ذلك إذ ليس بمحس ولا يدخل تحت ذلك إلا جسم له لون وقدر، فإن الخيال قد أنس بالمبصرات فهو لا يتوهم شيئاً إلا على وفق ما رءاه، لأن الوهم من نتائج الحس.

وإن أردت أنه لا يعلم بالعقل فقد دللنا أنه ثابت بالعقل لأن العقل مضطر إلى التصديق بموجب الدليل.

واعلم أنك لما لم تجد إلا حساً أو عرضاً وعلمت تنزيه الخالق عن ذلك بدليل العقل الذي صرفك عن ذلك فينبغي أن يصرفك عن كونه متحيزاً أو متحرّكاً أو منتقلاً، ولما كان مثل هذا الكلام لا يفهمه العامي قلنا: لا تسمعوه ما لا يفهمه، ودعوا اعتقاده لا تحركوه بل يسروه أن يساكن الجبال ويقال إن الله استوى على عرشه كما يليق به. اهـ

وقال علي رضي الله عنه: «حدّثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله» ثم عقّب الحافظ على ذلك بقوله: «وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة» [(517)] اهـ

وقال الحافظ ابن الجوزي: قال ابن عقيل الحنبلي أحد أساطين المذهب الحنبلي: «هلك الإسلام بين طائفتين من الباطنية والظاهرية فأما أهل البواطن فإنهم عطلوا ظواهر الشرع بما ادعوا من تفاسيرهم التي لا برهان لهم عليها حتى لم يبق في الشرع شيء إلا وقد وضعوا وراءه معنى حتى أسقطوا إيجاب الواجب والنهي عن المنهي، وأما أهل الظاهر فإنهم أخذوا بكل ما ظهر مما لا بد من تأويله فحملوا الأسماء والصفات على ما عقّلوه

والحق بين المنزلتين وهو أن نأخذ بالظاهر مالم يصرفنا عنه دليل ونرفض كل باطن لا يشهد به دليل من أدلة الشرع» [(518)] اهـ

وقال الشيخ أبو نصر القشيري (514هـ) ما نصه: «وقد نبغت نابغة من الرعاع لولا استنزاهم العوام بما يقرب إلى أفهامهم ويُتصور في أوهامهم لأجللت هذا الكتاب عن تلطيخه بذكرهم، يقولون نحن نأخذ بالظاهر ونجري الآيات الموهمة تشبيهاً والأخبار المقتضية حدّاً وعضواً على الظاهر، ولا يجوز أن نطرق التأويل إلى شيء من ذلك، ويتمسكون بقول الله تعالى: {...وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا

الله... * { (519) } وهؤلاء - والذي أرواحنا بيده - أضر على الإسلام من اليهود والنصارى والمجوس وعبدة الأوثان، لأن ضلالات الكفار ظاهرة يتجنبها المسلمون، وهؤلاء أتوا الدين والعوام من طريق يغتر به المستضعفون فأوحوا إلى أوليائهم بهذه البدع وأحلوا في قلوبهم وصف المعبود سبحانه بالأعضاء والجوارح والركوب والنزول والاتكاء والاستلقاء والاستواء بالذات والتردد في الجهات، فمن أصغى إلى ظاهرهم يبادر بوهمه إلى تخيل المحسوسات فاعتقد الفضائح فسال به السيل وهو لا يدري» { (520) } اهـ

وقال ابن الجوزي: «ومنها - أي من المتشابه - قوله تعالى: {...فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا...} * { (521) } قال المفسرون: أي من رحمتنا وإنما نسب الروح إليه لأنه بأمره كان، ومنها قوله تعالى: {...يُؤْذُونَ اللَّهَ...} * { (522) } قلت: أي يؤذون أوليائه كقوله تعالى: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ...} * { (523) } أي أهلها» اهـ وهل يقول عاقل أن الله يتأذى، فمن يحمل المتشابه على ظاهره ماذا يقول! { (524) }؟

وفي (ص/124) منه تعقيباً على نسبة القعود إلى الله في تفسيرهم المقام المحمود قال ابن الجوزي: «قلت هذا حديث مكذوب لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم» وهو شاهد على استدلالهم بالمكذوب في العقيدة التي يحتاط فيها ما لا يحتاط بغيرها ثم عقب على استشهادهم بقوله: {فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى} * { (525) } فقال: «هذا عن جبريل لا عن الله سبحانه، ومن أجاز القرب بالمسافة من الذات أجاز الملاصقة، وما ذهب إليه - أهل الزيغ - صريح في التجسيم» اهـ

ذلك أن المشبهة لا يعترفون بموجود غير متحيز في جهة ومكان غير متحرك ولا ساكن لأنهم يقيسون الخالق على المخلوق يظنون أن الوجود لا يصح إلا بالمكان مع ثبوت وجود الله قبل المكان بلا مكان، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كان الله ولم يكن شئ غير» رواه البخاري وغيره. أي كان الله موجوداً قبل المكان والزمان وقبل الجهات الست والعرش، فالله الذي هو موجود قبل المكان بلا مكان هو موجود بعد وجود المكان بلا مكان لأنه سبحانه لا يتغير. وفي (ص/132) الحديث الثامن والأربعون وهو نموذج من أحاديث كثيرة من التي افتراها أهل الزيغ قال ما نصه حديث العباس رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: فوق السماء السابعة بحر بين أعلاه وأسفله كما بين

السماء والأرض والله تعالى فوق ذلك «هذا حديث لا يصح تفرد به يحيى بن العلاء، قال أحمد: هو كذاب يضع الحديث، وقال يحيى بن معين: ليس بثقة، وقال ابن عدي: أحاديثه موضوعة» - يحتجون براو كذاب فلا حول ولا قوة إلا بالله -.

قال ابن الجوزي - بعد كلام-: أما لفظة القعود فقد رواها عن ابن عباس ولا يصح، وأما القيام فيرويه عيسى عن جابر عن عمر بن الصبح. قال البخاري: قال عمر بن الصبح: أنا وضعت خطبة رسول الله وقال ابن حبان: وكان الحديث على الثقات لا يصح كتب حديثه إلا على التعجب، ثم قال: قلت وبمثل هذه يثبت لله صفة، أين العقول؟ تعالى الحق أن يوصف بقيام وهو انتصاب القامة، إنما هو قائم بالقسط، ولا يوصف بقعود ولأنها حالة الجسماني.

وفي (ص134) تعقيباً على حديث الأعور الدجال، نقل قول ابن عقيل وهو: «يحسب بعض الجهلة أنه لما نفى العور عن الله عز وجل أثبت من دليل الخطاب أنه ذو عينين وهذا بعيد من الفهم، إنما نفى العور من حيث نفى النقائص كأنه قال ربكم ليس بذي جوارح تتسلط عليه النقائص، وهذا مثل نفى الولد عنه لأنه يستحيل عليه التجزئ، ولو كانت الإشارة إلى صورة كاملة لم يكن في ذلك دليل على الألوهية ولا القدم فإن الكامل في الصورة كثير» اهـ فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وتعقيباً على حديث مكذوب يُنقل عن بعض التابعين قال ابن الجوزي (ص88): «والعجب من إثبات صفات الحق سبحانه وتعالى بأقوال التابعين وما تصح عنهم ولو صحت فإنما يذكرونها عن أهل الكتاب كما يذكر وهب ابن منبه». ثم بعد كلام قال: «وهل يجوز لعاقل أن يثبت لله خلفاً وأماماً وفخداً.....؟ ما ينبغي أن يحدث هؤلاء. ثم قال: ومثل هؤلاء لا يحدثون فإنهم يكابرون العقول وكأنهم يحدثون الأطفال» اهـ.

ثم يعقب (ص89) على حديث: «يضحك الله من رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة» قال ابن الجوزي: «اعلم أن الضحك له معان ترجع إلى معنى البيان والظهور وكل من أبدى من أمر كان مستوراً قيل قد ضحك، يقال: ضحكت الأرض بالنبات إذا ظهر ما فيها وانفتحت عن زهره، كما يقال: بكت السماء قال الشاعر:

كل يوم بالأقحوان جديد
تضحك الأرض من بكاء السماء

وكذلك الضحك الذي يعتري البشر إنما هو انفتاح الفم عن الأسنان، (وهذا يستحيل على الله تعالى فوجب حمله على إبداء الله كرمه وإبانة فضله). اهـ
وقد أول البخاري الضحك الوارد في الحديث: «ضحك الله الليلة» بالرحمة. نقله عنه الحافظ البيهقي، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (7/120): «ونسبة الضحك والتعجب إلى الله تعالى مجازية والمراد بهما الرضا بصنيعهما» اهـ
وفي (ص128) يذكر الحديث المكذوب الذي تعتمده المشبهة، وهو أن الله لما كلم موسى يوم الطور، وفيه أن الله قال لموسى: يا موسى إني كلمتك بقوة عشرة آلاف لسان. ثم يذكرون فيه أن موسى قرّب إلى بني إسرائيل على زعمهم صوت الله فقال: ألم تسمعوا صوت الصواعق بأحلى كلام سمعتموه قط قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، يرويه علي بن عاصم عن الفضل بن عيسى، قال يحيى: (ليس بشيء) وقال النسائي: علي بن عاصم متروك الحديث، وقال يزيد بن هارون، ما زلنا نعرفه بالكذب
وأما الفضل بن عيسى فقال أبو أيوب السخثياني: لو خلق أخرسًا كان خيرًا له، وقال ابن عيينة: الفضل بن عيسى لا شيء، وقال يحيى: هو رجل سوء اهـ
وإنما نقلت لك كلامه في هؤلاء الرواة لتعلم كذب ما يدعيه أولئك الناس في تحريفهم لديننا حيث يرفضون أحاديث التبرك بالنبي صلى الله عليه وسلم مع ثبوتها في الصحيحين وغيرهما بينما يقبلون على الأحاديث المكذوبة في الصفات. إفاي عقل هذا

قال الإمام أبو حنيفة النعمان رضي الله عنه: «والله تعالى يتكلم بكلام ليس ككلامنا، نحن نتكلم بالآلات والحروف والله يتكلم بلا آلة ولا حروف» اهـ
وكذلك سائر صفاته سبحانه نثبتها لله لا على ما يقتضيه الحس والوهم فهو موصوف بأنه عالم بكل شيء لا على ما يقتضيه الحس، وكذلك سمعه وبصره وسائر صفات الله.

قال أئمة السلف ومنهم مالك والليث بن سعد والأوزاعي وسفيان الثوري وغيرهم في بعض النصوص التي يتوهم بعض الناس من ظواهرها الجسمية في حق الله أو صفات الجسمية كحديث النزول: (أمرّوها كما جاءت بلا كيف) ومعناه أرووا هذا اللفظ ولا تعتقدوا تلك الظواهر التي هي من صفات الجسم، فالأئمة مرادهم

نفي الجسمية وصفاتها عن الله أي أن هذه النصوص ليس معانيها الجسمية وصفاتها من حركة وسكون لأن الله تعالى نفى الجسمية وصفاتها عن نفسه بقوله: {...أَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} * [(526)] وأراد الأئمة رحمهم الله رد تلك النصوص إلى هذه الآية المحكمة، أما المشبهة فيريدون بذلك إثبات كيف الله لكن يموهون على الناس بقولهم إن هذه النصوص محمولة على الجسمية وصفات الجسمية من حركة وسكون لكن لا نعرف كيفية تلك الكيفية حتى قال بعض قدماء المشبهة في قوله تعالى: {...كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ...} * [(527)] إن الله يفنى كله ويبقى منه الوجه فقط الذي هو الجزء المركب على أعلى البدن لأنه فسر الوجه على الظاهر، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً

بينما جاء في تفسير الثوري المطبوع في الهند سنة 1358هـ، عند قوله تعالى: {...كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ...} * [(528)] قال: (إلا ما أريد به وجهه) اهـ يعني الحسنات، ومثله قال البخاري في صحيحه حتى إن بعض الدكاترة من مشبهة العصر لما عُرض عليه كلام للبخاري في تفسير هذه الآية أجاب بقوله: «البخاري في إيمانه شك» اهـ ذلك أنهم يعتقدون الوجه جسمًا صفة وهذا الغاية! في الجهل كيف يسمى الجسم صفة ؟

ثم ماذا يقولون في حديث: «أقرب ما تكون المرأة إلى وجه الله إذا كانت في قعر بيتها» فهل يحملونه على الظاهر الذي تعودوا أن يحملوا عليه الآيات وهو الجسم فينقضون بذلك مذهبهم وهو اعتقادهم أن الله على العرش بذاته، ولا يخفى بُعد المسافة بين العرش والأرض، أم يقولون له معنى يناسب سياق الحديث كما قاله السلف الصالح، فإن قالوا: هو قرب معنوي فقد نقضوا مذهبهم، وهذا إلزام لا مهرب لهم منه، والحديث ثابت رواه ابن حبان [(529)] وغيره

فأما أهل السنة والجماعة فيقولون: لله وجه لا كوجوهنا على معنى الصفة لا على معنى الجسم، وكذلك يثبتون لله صفة اليد وصفة العين لا على معنى الجارحة والأعضاء، وهذه الكلمات الثلاث الوجه واليد والعين لها استعمالات في لسان العرب على معان تقتضي الجسمية ومعان لا تقتضي الجسمية وهذا الأخير هو ما حمّله عليه أئمة الهدى ولذلك جاء في القراءان وصف الله بها

فعليك بالتمسك بكلام الإمام السلفي المحدث ذو النون المصري الذي هو تلميذ الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه: «مهما تصورت ببالك فالله بخلاف ذلك» أي

لا يشبه ذلك. والحمد لله أولاً وءاخراً على وضوح وظهور مذهب أهل السنة والجماعة

- [415] سورة الزمر: جزء من الآية 67
- [416] سورة الأنعام: جزء من الآية 18
- [417] سورة البروج: 20
- [418] سورة الجن: جزء من الآية 28
- [419] سورة طه: جزء من الآية 110
- [420] العقيدة الفائقة وهي الرسالة الثالثة من رسائل في عقائد أهل السنة والجماعة للشيخ قدوة المحققين المحدث محمد بن درويش الحوت (ص/103)، بتصرف يناسب السياق
- [421] رواه البخاري في صحيحه (3/1166)، (3019)، كتاب بدء الخلق، {باب ما جاء في قول الله تعالى {وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ
- [422] سورة الأنعام: جزء من الآية 101
- [423] سورة الأنعام: جزء من الآية 1
- [424] من الشرح القويم في حل الصراط المستقيم لشيخنا الحافظ عبد الله الهرري الحبشي رضي الله عنه (ص/106 – 111 – 112)، بتصرف
- [425] تنمة كلامه: «من ظاهر الشرع المحض، ومن العرف الجاري به العادة فيما يتخاطب به الخلق، فظنوا أن كلام الله مثل كلامهم، فحكموا على الغائب عنهم بالشاهد عندهم، ومن قاس الغائب على الشاهد فقد أخطأ عند جماعة المتكلمين وأهل العقل أجمعين، فلا يحمل علم العالم على جهل الجاهل ، وكونهم يقولون لا يفهم كلاماً إلا صوتاً وحرفاً فكلام العوام ومن لا يدري شيئاً ولا يعرف أحقيقة لا ولا مجازاً» اهـ
- [426] سورة الأنعام: جزء من الآية 153
- [427] حَز الغلاصم في إفحام المخاصم (ص/93 – 94)
- [428] باختصار وتصرف من أساس التقديس صحيفة (20 – 21)
- [429] من الشرح القويم في حل ألفاظ الصراط المستقيم لشيخنا الحافظ (الهرري رحمه الله (ص/168)
- [430] صيد الخاطر للحافظ ابن الجوزي (ص/265)
- [431] صيد الخاطر (ص/369)

- [432]-). صيد الخاطر (ص/264
- [433]-). باختصار وتصرف من أساس التقديس (ص/20 – 21
- [434]-). صيد الخاطر للحافظ ابن الجوزي (ص/265
- [435]-). تبصرة الأدلة في أصول الدين (1/182
- [436]-). صيد الخاطر للحافظ ابن الجوزي (ص/183
- [437]- . سورة آل عمران: جزء من الآية 8
- [438]- دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد: ((ص/49
- [439]- الذات تذكر بصفة التذكير، وأما الذين ذكروه بصيغة التأنيث كما هو هنا، فهو من باب ما يسمى في اللغة بالمشاكلة والمقابلة، وهو جائز
- [440]- . سورة فصلت: جزء من الآية 15
- [441]- صيد الخاطر للحافظ ابن الجوزي (ص/326). صيد الخاطر ((1/272
- وها أنا أنقل من موضع آخر من نفس الكتاب (ص/272) ما يرجى أن ينتفع به :أهل الغفلة تحت عنوان: هل يرد الاعتراض بالأقدار ؟ ما نصه
- رأيت كثيرا من المغفلين يظهر عليهم السخط بالأقدار وفيهم من قل إيمانه فأخذ» يعترض، وفيهم من خرج إلى الكفر ورأى أن ما يجري كالعبث، وقال: ما فائدة الإعدام بعد الإيجاد والابتلاء ممن هو غني عن أذانا؟
- فقلت لبعض من كان يرمز إلى هذا: إن حضر عقلك و قلبك حدثتك، وإن كنت تتكلم بمجرد واقعك من غير نظر وإنصاف فالحديث معك ضائع، ويحك أحضر عقلك واسمع ما أقول
- أليس قد ثبت أن الحق سبحانه مالك وللمالك أن يتصرف كيف يشاء؟
- أليس قد ثبت أنه حكيم والحكيم لا يعبث؟
- وأنا أعلم أن في نفسك من هذه الكلمة شيئا فإنه قد سمعنا عن جالينوس أنه قال: ما أدري؟ أحكيم هو أم لا؟ والسبب في قوله هذا أنه رأى نقضا بعد إحكام فقام الحال على أحوال الخلق وهو أن من بنى ثم نقض لا لمعنى فليس بحكيم وجوابه لو كان حاضرا أن يقال: بماذا بان لك أن النقض ليس بحكمة؟ أليس بعقلك الذي وهبه الصانع لك؟
- =وكيف يهب لك الذهن الكامل ويفوته هو الكمال؟

وهذه هي المحنة التي جرت لإبليس فإنه أخذ يعيب الحكمة بعقله فلو تفكر على =
أن واهب العقل أعلى من العقل وأن حكمته أوفى من كل حكيم لأنه بحكمته التامة
أنشأ العقول

فهذا إذا تأمله المنصف زال عنه الشك، وقد أشار سبحانه إلى نحو هذا في قوله
تعالى: {أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ *} [سورة الطور] أي أجعل لنفسه الناقصات
وأعطاكم الكاملين؟ فلم يبق إلا أن نضيف العجز عن فهم ما يجري إلى أنفسنا،
ونقول هذا فعل عالم حكيم ولكن ما يبين لنا معناه

وليس هذا بعجب فإن موسى عليه السلام خفي عليه وجه الحكمة في نقض
... السفينة الصحيحة وقتل الغلام الجميل فلما بين له الخضر وجه الحكمة أذعن
أو لسا نرى المائدة المستحسنة بما عليها من فنون الطعام النظيف الطريف يقطع
ويمضغ ويصير إلى ما نعلم ولسنا نملك ترك تلك الأفعال ولا ننكر الإفساد له
لعلنا بالمصلحة الباطنة فيه

... فما المانع أن يكون فعل الحق سبحانه له باطن لا نعلمه؟
و لو لم يكن في الابتلاء بما تنكره الطباع إلا أن يقصد إذعان العقل و تسليمه
لكفى

ولقد تأملت حالة عجيبة يجوز أن يكون المقصود بالموت هي وذلك أن الخالق
سبحانه في غيب لا يدركه الإحساس فلو أنه لم ينقض هذه البنية لتخايل للإنسان
أنه صنع لا بصانع، فإذا وقع الموت عرفت النفس نفسها التي كانت لا تعرفها
لكونها في الجسد وتذكر عجائب الأمور بعد رحيلها، فإذا ردت إلى البدن عرفت
ضرورة أنها مخلوقة لمن أعادها وتذكرت حالها في الدنيا -الأفكار تعاد كما تعاد
الأبدان فيقول قائلهم: {...إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِي أَهْلِنَا مُشْفِقِينَ *} [سورة الطور]. ومتى
رأيت ما قد وعدت به من أمور الآخرة أيقنت يقينا لا شك معه، ولا يحصل هذا
بإعادة ميت سواها وإنما يحصل برؤية هذا الأمر فيها، فتبنى بنية تقبل البقاء
وتسكن جنة لا ينقضي دوامها، فيصلح بذلك اليقين أن تجاور الحق -يريد القرب
المعنوي لا الحسي لأنها آمنت بما وعد وصبرت بما ابتلى وسلمت لأقداره فلم
تعترض، ورأت في غيرها العبر ثم في نفسها فهذه هي التي يقال لها: {ارْجِعِي
[إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً *فَادْخُلِي فِي عِبَادِي *وَادْخُلِي جَنَّتِي *} [سورة الفجر

فأما الشاك والكافر فيحق عليهما الدخول إلى النار واللبث فيها، لأنهما رأيا الأدلة ولم يستفيدا ونازعا الحكيم واعترضا عليه، فعاد شؤم كفرهما يطمس قلوبهما = فبقيت على ما كانت عليه

فلما لم تنتفع بالدليل في الدنيا لم تنتفع بالموت والإعادة، ودليل بقاء الخبث في = القلوب قوله تعالى: {... وَلَوْ رُتُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ}. فنسأل الله عز وجل عقلا مسلما يقف على حده ولا يعترض على خالقه وموجده، ثم الويل للمعترض أيرد اعتراضه الأقدار؟ فما يستفيد إلا الخزي نعوذ بالله ممن خذل. وقال (ص339): «فالفقيه من علل بما يمكن فإذا عجز استطرح للتسليم هذا شأن العبيد. فأما من يقول: لم فعل كذا وما معنى كذا فإنه يطلب الاطلاع على سر الملك وما يجد إلى ذلك سبيلا لوجهين

أحدهما: أن الله تعالى ستر كثيرا من حكمه عن الخلق والثاني: أن ليس في قوى البشر إداراك حكم الله تعالى كلها، فلا يبقى مع المعترض سوى الإعراض المخرج إلى الكفر: {... فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ} والمعنى من رضي بأفعالي وإلا فليخنق نفسه فما أفعل إلا ما أريد « اهـ

[442]- باختصار وتصرف من أساس التقديس (ص/20 - 21

[443]- صيد الخاطر للحافظ ابن الجوزي (ص/265

[444]- باختصار وتصرف من أساس التقديس (ص/20 - 21

[445]- سورة آل عمران: جزء من الآية 97

[446]- دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد (ص/11)

[447]- صيد الخاطر للحافظ ابن الجوزي (ص/265

[448]- هكذا في المطبوع، لكن الخنساء ماتت في خلافة سيدنا عثمان رضي الله عنه، سنة أربعة وعشرين للهجرة، والحجاج توفي سنة خمس وتسعين هجرية، والصحيح أنها ليلي الأخيلية، يراجع كتاب الأمالي في لغة العرب: (1/87)، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي

[449]- هكذا في النسخ المطبوعة من صيد الخاطر، لكنها في كتب اللغة

والأدب: «سقاها»، يراجع: ديوان ليلي الأخيلية (ص/65)، زالعقد الفريد:

(1/264)، وجمهرة خطب العرب: (1/408)

[450]- وذلك خشية أن تهجوه إن لم يجزل لها العطاء وقد دل مدحها إياه على
!ذلك، فلم يأمر بقطع لسانها؟

451]-

[452]- سورة الشورى: 11

453]-

[454]- سورة الأعراف: 54

[455]- سورة البقرة: 210

[456]- سورة آل عمران: 18

457]-

[458]- سورة الذاريات: 22

[459]- سورة الأعراف: 143

[460]- سورة الأعراف: 54

[461]- سورة التوبة: 129

[462]- سورة آل عمران: 7

[463]- سورة فاطر: 10

[464]- سورة الأنعام: 18

[465]- سورة الواقعة: 85

[466]- سورة فاطر: 10

[467]- سورة الصافات: 99

[468]- سورة فاطر: 10

[469]- سورة المطفين: 18

[470]- سورة المعارج: 4

[471]- سورة هود: 123

[472]- سورة الأعراف: 206

[473]- سورة الأحزاب: 69

474]-

[475]- سورة الملك: 16

[476]- سورة الزخرف: 84

[477]- سورة يونس: 7

- [478]- سورة مريم: 93 .
- [479]- سورة آل عمران: 189 .
- [480]- سورة الزمر: 68 .
- [481]- سورة الأنبياء: 104 .
- [482]- سورة البقرة: 210 .
- [483]- سورة النحل: 33 .
- [484]- سورة الفجر: 22 .
- [485]- قاله الإمام أحمد بن حنبل فيما رواه عنه الحافظ البيهقي في مناقب
(/) أحمد وابن كثير في البداية والنهاية
- [486]- سورة القلم: 42 .
- [487]- كما قال ابن عباس فيما رواه الحافظ البيهقي بسندين جيدين في الأسماء
والصفات ولا يصح تفسيره بالعضو الجارحة أبدًا ولا كشف الساق عند ذكرها
- [488]- سورة ص: 45 .
- [489]- سورة ص: 75 .
- [490]- سورة المائدة: 64 .
- [491]- سورة طه: 39 .
- [492]- سورة الشورى: 11 .
- [493]- سورة الإخلاص: 4 .
- [494]- سورة المؤمنون: 91 .
- [495]- سورة العنكبوت: 6 .
- [496]-
- [497]- سورة آل عمران: 17 .
- [498]- فتح الباري (3/30) وأخرجه أحمد في مسنده (4/22) وكذا الطبراني
(في المعجم الكبير) 9/51 .
- [499]- مجمع الزوائد (10/153) .
- [500]- زاد المسير (1/225) .
- [501]- انظر مسند أحمد (2/160) ومسند ابن المبارك (ص165)
- [502]-
- [503]- سورة الشورى: 11 .

- [504]-). بتصرف من إيضاح الدليل لبدر الدين بن جماعة (ص114 – 115
- [505]-). مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (ص/61
- [506]-). شرح مسلم (ج2/241
- [507]-). الاقتصاد في الاعتقاد (ص/62
- [508]-). الأسماء والصفات (ص/421
- [509]-). مرقاة المفاتيح (ج454/6
- [510]-). الأسماء والصفات (ص/422
- [511]-). السنن الكبرى (ج388/7
- [512]-). مختصر العلو (ص/82
- [513]-). السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل (ص/94
- [514]-). الشرح القويم في حل ألفاظ الصراط المستقيم (ص/117، وما بعدها
- [515]-). رواية خمسة عشر صحابياً
- [516]- فتح الباري شرح صحيح البخاري (1/199)، باب من خص بالعلم
- قوماً دون قوم كراهية ألا يفهموه
- [517]-). تلبیس إبليس: (ص/162
- [518]-. سورة ءال عمران: 7
- [519]-). إتحاف السادة المتقين (2/107 – 109
- [520]-. سورة التحريم: 12
- [521]-. سورة الأحزاب: 57
- [522]-. سورة يوسف: 82
- [523]-). الباز الأشهب (ص/60
- [524]-. سورة النجم: 9
- [525]-. سورة الشورى: 11
- [526]-. سورة القصص: 88
- [527]-). تفسير الثوري: (ص/194
- [528]- رواه ابن حبان: (7/446)، ذكر الأخبار عما يجب على المرأة من
- لزوم قعر بيتها، والهيثمى في موارد الضمان: (1/103)، باب دخول النساء
- المسجد، وصلاتهن فيه، وفي بيوتهن، وغيرهما
- [529]-). من شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري (ص/121

المبحث الرابع

حكم مسائل العقلیات والمحسوسات أن یرد كل شيء من ذلك إلى بابه، ولا تخطط العقلیات بالسمعیات ولا السمعیات بالعقلیات، والوهم في غير المحسوسات ليس بمقبول

:وهو يتضمن الآتي

- سائر الكلام في تفصيل فروع التوحيد والعدل إنما هو مأخوذ من القراءان -
 - وأهل السنة تحققوا أن لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول -
 - لا يعرف الله بالحواس ولا يقاس بالناس، ولا مدخل في ذاته وصفاته للقياس -
 - الاعتراف بوجود شيء على خلاف حكم الحس والخيال -
 - قال أبو حنيفة في كتابه الوصية: «ولقاء الله لأهل الجنة بلا كيف ولا تشبيه ولا -
- [(جهة حق)] (530)

إن قال قائل: لم أنكرتم أن يكون القديم سبحانه جسمًا؟ -

!فإن قال الخصم: إن مثل هذا الموجود الذي ساق دليلكم إلى إثباته غير مفهوم -

وأستعين بالله على إنجاز تفصيلها، وهو كما يلي : سائر الكلام في تفصيل فروع :

التوحيد والعدل إنما هو مأخوذ من القراءان

قال العلامة كمال الدين البياضي الحنفي: «ونقل السبكي عن أبي القاسم القشيري أنه قال في رسالة الرد على الكرامية: العجب ممن يقول ليس في القراءان علم الكلام، وآيات الأحكام الشرعية تجدها محصورة، والآيات المنبهة على علم الأصول تربو على ذلك بكثير فلا يجحد علم الكلام إلا مقلد أو ذو مذهب فاسد ... ثم نقل عن ابن حجر الهيتمي قوله: وما الأمر إلا ما جاء به القراءان، فإنه جاء فيه إشارات إلى النظر في أدلة اليقين وآيات منبهة على أصول الدين، كما قال عليّ كرم الله وجهه: «جميع العلم في القراءان لكن تقاصر عنه أفهام الرجال» [(531)] اهـ

وقال الإمام أبو الحسن الأشعري : «فأما حوادث تحدث في الأصول في تعيين مسائل فينبغي لكل عاقل مسلم أن یرد حكمها إلى جملة الأصول المتفق عليها بالعقل والحس والبديهة وغير ذلك، لأن حكم مسائل الشرع التي طريقها السمع أن تكون مردودة إلى أصول الشرع التي طريقها السمع، وحكم مسائل العقلیات والمحسوسات أن یرد كل شيء من ذلك إلى بابه، ولا تخطط العقلیات بالسمعیات ولا السمعیات بالعقلیات» [(532)] اهـ

ويساعد على إيضاح كلام إمامنا أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه هذا قوله: «الجواب الثاني: أن يقال لهم: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجهل شيئاً مما ذكرتموه من الكلام في الجسم والعرض والحركة والسكون والجزء والطفرة، وإن لم يتكلم في كل واحد من ذلك معينا ، وكذلك الفقهاء والعلماء من الصحابة، غير أن هذه الأشياء التي ذكرتموها معينة أصولها موجودة في القرآن والسنة . جملة غير مفصلة

فأما الحركة والسكون والكلام فيهما فأصلهما موجود في القرآن، وهما يدلان على التوحيد، وكذلك الاجتماع والافتراق، قال الله تعالى مخبرا عن خليله إبراهيم صلوات الله عليه وسلامه: {...فَلَمَّا أَفْلَحَ قَالَ لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ *} [(533)] في قصة أفول الكوكب والشمس والقمر وتحريكها من مكان إلى مكان ما دلّ على أن ربه عزّ وجل لا يجوز عليه شيء من ذلك، وأن من جاز عليه الأفول والانتقال من مكان إلى مكان فليس بآله» [(534)] اهـ

قال أبو المظفر الإسفرايني : «وأن تعلم أن الحركة والسكون والذهاب والمجيء والكون في المكان والاجتماع والافتراق والقرب والبعد من طريق المسافة والاتصال والانفصال والحجم والجرم والجمّة والصورة والحيز والمقدار والنواحي والأقطار والجوانب والجهات كلها لا تجوز عليه تعالى، لأن جميعها يوجب الحد والنهاية، وقد دللنا على استحالة ذلك على البارئ سبحانه وتعالى، وأصل هذا في كتاب الله تعالى، وذلك أن إبراهيم عليه السلام لما رأى هذه العلامات على الكواكب والشمس والقمر قال: {...لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ} فبين أن ما جاز عليه تلك الصفات لا يكون خالقا» [(535)] اهـ

ومما يدل على هذا المعنى قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ *} [إِنَّ فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَّقُونَ *} [(536)]

وكذا قوله: {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ *} [(537)]

(ويقول الإمام أبو الحسن الأشعري في رسالته المذكورة أنفا (ص/40 – 44

: وأما الكلام في أصول التوحيد فمأخوذ أيضا من الكتاب
قال الله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا...} * [(538)] وهذا الكلام – 1
موجز منبه على الحجة بأنه واحد لا شريك له، وكلام المتكلمين في التوحيد
بالتمانع والتغالب فإنما مرجعه إلى هذه الآية، وقوله عز وجل: {مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ
وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ...} * [(539)]، وإلى قوله عز وجل: {...أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ
[[الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ...} * [(540)]

وكلام المتكلمين في الحجاج في توحيد الله إنما مرجعه إلى هذه الآيات التي
ذكرناها، وكذلك سائر الكلام في تفصيل فروع التوحيد والعدل إنما هو مأخوذ من
القرآن .

فكذلك الكلام في جواز البعث واستحالاته الذي قد اختلف عقلاء العرب ومن – 2
قبلهم من غيرهم فيه حتى تعجبوا من جواز ذلك، فقالوا: {إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ
رَجْعٌ بَعِيدٌ} * [(541)] {هَيَّاهَاتَ هَيَّاهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ} * [(542)]، وقولهم:
{...مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ} * [(543)]، وقوله: {أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ
تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ} * [(544)]، وفي نحو هذا الكلام منهم إنما ورد
بالحجاج في جواز البعث بعد الموت في القرآن تأكيداً لجواز ذلك في العقول
وعلم نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ولقنه الحجاج عليهم في إنكارهم البعث من
وجهين على طائفتين

منهم طائفة أقرت بالخلق الأول وأنكرت الثاني
وطائفة جحدت ذلك بقدوم العالم

فاحتج على المقر منها بالخلق الأول بقوله: {قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ...} * [(545)]، وبقوله: {وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ...} * [(546)]، وبقوله: {...كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ} * [(547)]، فنبههم بهذه الآيات على
أن من قدر أن يفعل فعلاً على غير مثال سابق فهو أقدر أن يفعل فعلاً محدثاً فهو
أهون عليه فيما بينكم وتعارفكم، وأما الباري جل ثناؤه وتقدست أسماؤه فليس
خلق شيء أهون عليه من الآخر [(548)]، وقد قيل: إن الهاء في «عليه» إنما
هي كناية للخلق بقدرته، إن البعث والإعادة أهون على أحدكم وأخف عليه من
ابتداء خلقه، لأن ابتداء خلقه إنما يكون بالولادة والتربية وقطع السرة والقماط
 وخروج الأسنان وغير ذلك من الآيات الموجهة المؤلمة، وإعادته إنما تكون دفعة

واحدة ليس فيها من ذلك شيء فهي أهون عليه من ابتدائه، فهذا ما احتج به على الطائفة المقررة بالخلق

وأما الطائفة التي أنكرت الخلق الأول والثاني وقالوا بقدم العالم فإنما دخلت - 3 عليهم شبهة بأن قالوا: وجدنا الحياة رطبة حارة والموت بارداً يابساً، وهو من طبع التراب، فكيف يجوز أن يجمع بين الحياة والتراب والعظام النخرة فيصير خلقاً سوياً، والضدان لا يجتمعان، فأنكروا البعث من هذه الجهة

ولعمري إن الضدين لا يجتمعان في محل واحد ولا في جهة واحدة ولا في الموجود في المحل، ولكنه يصح وجودهما في محلين على سبيل المجاورة، فاحتج الله عليهم بأن قال: {الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقَدُونَ *} [(549)] فردهم الله عز وجل إلى ما يعرفونه ويشاهدونه من خروج النار على حرها ويبسها من الشجر الأخضر على بردها ورطوبتها، فجعل جواز [(النشأة الأولى دليلاً على جواز النشأة الأخرى)] (550)

وأما ما يتكلم به المتكلمون من أن للحوادث أولاً وردد لهم على - 4 الدهرية [(551)] القائلين ما من حركة إلا وقبلها حركة، ولا يوم إلا وقبلة يوم، والكلام على من قال: ما من جزء إلا وله نصف لا إلى غاية فقد وجدنا ذلك في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين قال: « لا عدوى ولا طيرة »، فقال أعرابي: فما بال الإبل كأنها الظباء تدخل في الإبل الجربى فتجرب؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «فمن أعدى الأول» [(552)] فسكت الأعرابي لما أفحمه بالحجة المعقولة وكذلك نقول لمن زعم أنه لا حركة إلا وقبلها حركة، لو كان الأمر هكذا لم تحدث منها واحدة لأن ما لا نهاية له لا حدث له

وكذلك لما قال الرجل: يا نبي الله إن امرأتي ولدت غلاماً أسود وعرض بنفيه، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «هل لك من إبل؟» فقال: نعم، قال: «فما ألوانها؟» قال حمر، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «هل فيها من أورك؟» قال: نعم إن فيها أورك، قال: «فأنى ذلك؟» قال: لعل عرقاً نزعته، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ولعل ولدك نزعته عرق» [(553)] فهذا ما علم الله نبيه من رد الشيء إلى شكله ونظيره، وهو أصل لنا في سائر ما نحكم به من الشبيه والنظير

وبذلك نحتج على من قال: إن الله تعالى وتقدس يشبه المخلوقات وهو جسم[(554)] بأن نقول له : لو كان يشبه شيئاً من الأشياء لكان لا يخلو من أن يكون يشبهه من كل جهاته، أو يشبهه من بعض جهاته. فإن كان يشبهه من كل جهاته وجب أن يكون محدثاً من كل جهاته وإن كان يشبهه من بعض جهاته وجب أن يكون محدثاً مثله من حيث أشبهه، لأن كل مشتبهين حكمهما واحد فيما اشتبها به ، ويستحيل أن يكون المحدث قديماً والقديم محدثاً. وقد قال تعالى وتقدس: {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} [(555)]، [(وقال تعالى وتقدس: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} * [(556) 556] وأما الأصل في أن للجسم نهاية وأن الجزء ينقسم فقوله عز وجل اسمه: - 5 {...وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ} * [(557)] «ومحال إحصاء ما لانهاية له» اهـ. بتصرف يسير

وذكر القاضي العلامة البياضي الحنفي الماتريدي في كتابه إشارات المرام أربعة وجوه في الاستدلال على وجود الخالق بالعقول مع بيان أصل الدليل من النقول: وهي

أولاً: إمكان الجواهر : والجواهر جمع جوهر، وهو الجزء الفرد الذي لا يتجزأ، وهو قابل للتحيز[(558)]، وما تتركب من جوهرين فأكثر يقال له الجسم[(559)]، وقيل: الجسم ما كان له طول وعرض وسمك وتركيب [(وتأليف[(560) 560]

والمقصود أن الأجسام ممكنة الوجود أي أن العقل يجوز وجودها وعدمها، وما كان كذلك دل على حدوثه أي وجوده بعد عدم، ودليله أنها قابلة للزوال، وكل ما كان كذلك فهو حادث، وإذا كانت حادثة مخلوقة افتقرت إلى محدث خالق [(أوجدتها[(561) 561]

والأدلة على هذا المعنى كثيرة منها في قوله تعالى: {...أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ} * [(562)]، وقوله: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ} * وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ} * [(563)]، وقوله: {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ} * وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ} * وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعَدُّوا

نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوها إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ * [(564)]، وقوله: {لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ * أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاءً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ * [(565)]، والآيات بهذا المعنى كثيرة.

ثانيا: حدوث الجواهر: والدليل على حدوثها اتصافها بالأعراض [(566)] المتغيرة من عدم إلى وجود ومن وجود إلى عدم، وكل متغير حادث، ولو حدثت بنفسها لزم ترجيح المرجوح، وهو الوجود بلا مرجح وهو باطل، والممكن أي الجائز الوجود لا يكون إلا حادثا مخلوقا لاحتياجه إلى مرجح يرجح وجوده على عدمه [(567)].

والأدلة على هذا المعنى كثيرة منها في قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ * يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ * [(568)]، وقوله: {يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ ... * [(569)]، وقوله: {خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ * [(570)]، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

ثالثا: إمكان الأعراض: وهو جمع عرض وهو صفة الجسم من حركة وسكون واجتماع وافتراق ونحو ذلك، وهو ما يقوم بغيره، هذه حقيقة العرض أنه لا يقوم بنفسه وأنه لا ينتقل، قال أبو البقاء: «العرض بفتحيتين عبارة عن معنى زائد على الذات أي ذات الجوهر، يجمع على أعراض، وهذا الأمر عرض أي عارض أي زائل يزول وعرض لفلان أمر أي معنى لا قرار له ولا دوام، ومنه العارضة على الأجسام - لعدم بقاءه -» [(571)] اهـ.

لأن الجسم إما متحرك وإما ساكن، ولا يجوز أن يكون في حال حركته سكونه كما في الجرم ساكنا في حال حركته لاجتماع الضدان واجتماعهما محال. ولا يمكن ثبوت جسم ليس بمتحرك ولا ساكن ولا مفترق ولا مجتمع، ولا يمكن خلو الأجسام عن بعض الأعراض - كالحركة والسكون وهذا أمر ظاهر مدرك بالبديهة - لأنه لو جاز خلوها عن بعضها لجاز عن جميعها وهو

باطل[(572)]. قال أبو البقاء: والعرض العام هو إما لازم كالتنفس والتحريك للإنسان، أو مفارق وهو إما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل أو بطيء كالشيب والشباب[(573)] اهـ

والأدلة على هذا المعنى كثيرة منها قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا} * ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا * [(574)]، وقوله: {وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ} * [(575)]].

رابعاً: حدوث الأعراض: والحركة والسكون حادثان لأنه بحدوث أحدهما ينعدم الآخر، فما من ساكن إلا والعقل قاضٍ بحواز حركته، وما من متحرك إلا والعقل قاضٍ بجواز سكونه، فالطارئ منهما حادث بطرياقه، والسابق حادث لعدمه، لأنه لو ثبت قِدْمُهُ لاستحال عدمه فالأعراض حادثه

ومن أدلتها قوله تعالى إخباراً عن سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام: {الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ} * وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ * وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ} * [(576)]

قال أبو البقاء: «الاستدلال بحدوث الجواهر طريقة الخليل حيث قال: {... لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ} [(577)]»، والاستدلال بإمكان الأعراض مقيسة إلى محالها طريقة سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام حيث قال: {قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى} * [(578)][(579)] اهـ

وإنما قدمت هذه المقدمة مع تدعيمها وتوضيحها ليقع معنى كلام البياضي موقعه من النفس لأهميته في استكمال ما شرعت بالتأكيد عليه، وهو أن أهل السنة والجماعة يستندون إلى الدلائل الساطعة والقاطعة من الشرع والعقل، فلا يهملون حكم العقل ولا يستقلون به عن الشرع

قال العلامة البياضي: «وأصل الدليل – على حدوث السموات والأرض وأجزاء العالم – مأخوذ من قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ...} * [(580)]، وقوله: {سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ...} * [(581)]، وقوله: {...أَوَلَمْ نَعْمَرْكُمْ مَا يَنْذَكُرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ...} * [(582)]، حيث دلت على توبيخ الكفار بترك النظر والاستدلال على وجود الصانع المتعال واتصافه بصفات الكمال بعد تعميرهم مدة يتمكنون فيها بعقولهم من الاستدلال،

وقد أشير إلى الاستدلال في ثمانين آية ، وظاهر الكل الاستدلال بحدوث
[الموجودات لكفايته في مقام التصديق وظهوره ، وهو مراد المتكلمين] (583)

وقال [(584)]: «(وكما يحيل العقل) [(585)] ويجزم بالاستحالة (في سفينة
مشحونة بالأحمال احتوتها) أي أحاطت بها من كل جهة، يقال احتوش القوم
بالصيد واحتوشوه (في لجة البحر) ومعظمه (أمواج متلاطمة) يضرب بعضها
بعضا (ورياح مختلفة) تهب من كل جهة (أن تجري) بنفسها (مستوية) لا تميل
إلى طرف ولا تقف وقفة مع تصادم الرياح المختلفة (و) الحال أنه (ليس أحد
يجريها ويقودها) مستوية، (فكذلك يستحيل) في العقل (قيام هذا العالم) من
السموات والأرض وما فيهما بنفسه (على اختلاف أحواله) من حركات السموات
والسيارات وسكون الأرض واختلافها في الكيفيات، وما خص به الإنسان من
الهيئات واستجماع أنواع الكمالات، وما يختص به سائر الموجودات (وتغير
أمره) من تعاقب الضوء والظلمات، وتغير أحوال الحيوانات والمعادن والنبات
(من غير صانع) واجب بالذات واحد موصوف بصفات الكمال منزّه عن سمات
التغير والزوال (ومحدث) يحدث العالم وما اختلف فيه من الأحوال وتغير من
الأعمال (وحافظ) يحفظه عن الاختلال

يعني أن الممكنات من الأرض والسموات وما فيهما حادثة لأنها متغيرة، وكل
حادث فله محدث. وتقريره على طريقة الإمكان: أن الممكنات موجودة فلا بد لها
... من موجد لاستحالة وجود الممكنات من نفسها وقيامها بلا موجد

إلى أن قال: فثبت الانتهاء إلى مؤثر واجب قديم يحدثه ويحفظه، وهذا برهان
لطيف جليل مأخوذ من مسلك الخليل عليه التحية والتسليم بالتبجيل حيث استدل
قبل أن يجري عليه القلم بالظهور بعد أن لم يكن، والأقول بعد الطلوع، وآثار
العجز عن التدبير كما قال الإمام أبو منصور، مستفهما على سبيل الإنكار في
قوله: هذا ربي، فإن حذف أدواته مشهور قائلا: لا أحب الآفلين أي لا أثني على
الذي تتعاقب عليه الأحوال ويعتريه التغير والزوال باستحقاق الربوبية ولا أعطيه
المحبة التي تجب لله الواجب الوجود الذي يستحيل عليه الزيادة والنقصان
... والذهاب والإتيان

وأصل الدليل مأخوذ من قوله تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ* إِنَّ
يَشَأْ يُسْكِنَ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ
*} [(586)]، وقوله تعالى: {صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ} [(587)]، وقوله

تعالى: {...وَلَا يُؤُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ *} [(588)]، وفيه إشارات إلى مسائل:

الأولى: أن الموجودات مفتقرة إلى الصانع ابتداء وبقاء من حيث يستتبع حدوثها كافتقارها من حيث إمكانها الذي لا ينفك عنها، فإن الموجودات إما جواهر يستحيل خلوها عن الأكوان [(589)] المتجددة المتغيرة، أو أعراض متجددة. بتعاقب الأمثال متغيرة، فهي محتاجة إليه تعالى دائما عند المتكلمين الثانية: أن جزم العقل باستحالة جريان سفينة محمولة بنفسها على الاستواء مع تصادم الأمواج والرياح مما لم يختلف فيه الآراء وأجمع عليه العقلاء، وهو قدر يسير بالنسبة إلى ما في العالم من اختلاف أحوال وتغير الأمور والأعمال، فكيف يوجد ويقوم بنفسه من غير صانع واجب وإليه أشار بجعله المقيس عليه. الثالثة: أن العالم حادث، والاستدلال على حدوثه بجميع أقسامه، وكونه مسبوقا بالعدم بوجوه:

الأول: أن الجسم يقوم به الحادث، وهو ضروري لما نشاهده من الحركات وتجدد الأعراض، ولا شيء من القديم كذلك، وإليه أشار بقوله: (في سفينة مشحونة بالأحمال احتوشتها في لجة البحر أمواج متلاطمة). الثاني: أن الأجسام لا تخلو عن الحوادث من الأكوان والتأليف وما يتبعهما من الأعراض، ولا توجد بدون التمايز، وهو بالأعراض لتماثل الجواهر الفردة التي يتألف منها الأجسام، والأعراض لا تبقى زمانين، وكل ما لا يخلو عن الحادث فهو حادث بذاته وصفاته وأحواله، وأشار بقوله: (قيام هذا العالم على اختلاف أحواله وتغير أموره وأعماله).

الثالث: أن كل جسم ممكن لأنه مركب وكل ممكن وجد مسبوق بالعدم، إذ لا يتصور الإيجاد إلا عن عدم، وإليه أشار بقوله: صانع ومحدث مع قوله في الدليل «السابق» لما يرى من خلق السموات والأرض.

وقال [(590)]: «(وكذا خروج الجنين) الولد المستبين الخلقة (من بطن أمه) ملابسا (بصورة حسنة) من استواء القامة وتناسب الأعضاء، واعتدال التخطيطات المقدارية والأوضاع المتلائمة والإتقان والإحكام البالغ أقصى الغاية، والحكم والمصالح البالغة فيما عرف خمسة آلاف (ليس) بالضرورة (من) تأثير (نجم) من السيارات عديم الشعور كما زعمه المنجمون والصابئون من أن الكواكب المتحركة بحركات الأفلاك هي العلل لحدوث الحوادث الواقعة في العالم

من الجواهر والأعراض، متمسكين بدوران الحوادث السفلية والتغيرات الواقعة في جوف فلك القمر وجودا وعدما مع ما لتلك الكواكب من الأوضاع في البروج، كما يشاهد في الفصول الأربعة وتأثيرات الطوالع، (ولا) من (طبع) من القوى البسطة والمركبة العديمة الشعور بالضرورة، وإليه أشار بعدم التعرض للاستدلال للإحالة إلى الضرورة، فليس التأثير من الطبع كما زعمه الطبيعيون من أن الطبائع هي العلل للحوادث متمسكين بأنه يكون من اجتماع الماء والأرض النبات ولا بد فيه من هواء يتخلل بين أجزائه ومن حرارة طابخة، إذ لو فقد أحدهما أو لم يكن على ما ينبغي فسد الزرع، كما إذا التقى البذر في موضع لا يصل إليه الهواء وحر الشمس، ومن النبات يحصل بعض الحيوان لأنه غذاؤه، ومنهما يحصل الإنسان لأنه متولد من المني المتكون من الغذاء الذي هو نبات أو حيوان، وكذا يحصل منهما بعض الحيوان الذي غذاؤه منهما، والطبيعة المصورة التي في الرحم تقيد الأجزاء المتخالفة الحقيقة بالصور والقوى والأشكال والمقادير التي بها يصير مثلا بالفعل لمن فصلت منه البذر (بل من تقدير صانع) متقن للأفعال، فإن الصنع إجادة الفعل كما في المفردات، والتقدير بمعنى التخصيص الذي هو نتيجة الإرادة أو نتيجة الحكمة كما في التعديل وغيره (حكيم عالم) بالأشياء على ما هي عليه الآتي بالأفعال على ما ينبغي. يعني أن اختصاص كل واحد من الأجسام بصفته وصورته جائز ممكن فلا بد له من مخصص حكيم. وتقديره أن اختصاص كل واحد من الأجسام بصفته المعينة وصورته المشخصة، والإحكام إلى الغاية لا بد وأن يكون من الجائزات ولا بد... للجائز من مرجح

وأصل الدليل مأخوذ من قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ... *} [(591)] حيث دل إيراده في معرض الاستدلال على أنه يعلم علما ضروريا، ويستدل به على غيره كما في شرح المواقف، وفيه إشارات إلى مسائل:

الأولى: أن من تأمل في عجائب الأفعال الحادثة في عالم الطبيعة البالغة من الإتقان والاحكام أقصى الغايات، وكان راجعا إلى فطنة ولم يعم بصيرته التقليد علم بالضرورة أنها لا يمكن أن تستند إلى قوى بسيطة أو مركبة عديمة الشعور، سيما ما يحدث في الحيوانات من الصور النوعية والقوى التابعة لها على تلك المادة المتشابهة الأجزاء، وما يراعى فيها من حكم ومصالح قد تحيرت فيها

الأوهام وعجزت عن إدراكها العقول والأفهام، مما قد بلغ المعروف منها في كتب منافع الأعضاء وأشكالها ومقاديرها، وأوضاعها خمسة آلاف وما لم يعلم... منها أكثر مما علم، كما في المواقف وأوائل التفسير الكبير للرازي ثم قال بعد كلام: (والعالم) أي ما يُعلم به الصانع وصفاته من الجواهر والأعراض (يتغير من حال إلى حال) في الأكوان والأمثال المتجددات (والتغير لا بد له من مغير) لا يتغير كما هو المتبادر، والاحتياج إلى المغير المرجح ضروري في الممكن المتغير (فدل تغيره على وجود مغير له غالب) على أمره (هو الصانع) الواجب المتقن لفعاله، يعني أن كل موجود من العالم يشاهد تغير حاله انقلابه من العناصر والحيوان والمعادن والنبات، ولا بد له من مغير صانع وتقديره: أن كل موجود من العالم كانت حقيقته قابلة للتغير والعدم فإنه يكون نسبة حقيقته إلى الوجود وإلى العدم على السوية، وكل ما كان كذلك لم يكن وجوده راجحا على عدمه إلا لمرجح وهو لا بد وأن يكون موجودا، فإن كان ممكنا عاد الكلام فيه ولزم الدور أو التسلسل، وكلاهما باطل لما مر، فثبت الانتهاء إلى مرجح واجب الوجود غالب لذاته.

وتقريره على طريقة الحدوث: أنه لا شك في تغير العالم وحدوث أحواله، وكل حادث ممكن، وإلا لم يعدم ولم يوجد فله مؤثر، وذلك المؤثر يكون لا محالة واجبا غالبا، أو منتهيا إليه لاستحالة الدور أو التسلسل وأصل الدليل مأخوذ من قوله تعالى: {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ} * [(592)]، وبين المقام تنبيهها على ضرورة دلالة الموجود المحدث بقوله فيه (كوجود بناء مشيد) أي محكم (في عَرَصَةٍ بعد أن لم يكن) فيها مادته وصورته كما دل الإطلاق (يدل على وجود بان بنائه) بالضرورة» اهـ. بتصرف يسير

قال الفخر الرازي: «وهذا الكلام موافق للوحي والنبوة، فإنه ذكر مراتب تكون الجسد في قوله تعالى: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ} * [(593)] فلما آل الأمر إلى تعلق الروح بالبدن قال: {... ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ} * [(594)] وذلك كالتنبيه على أن كيفية تعلق الروح بالبدن ليس مثل انقلاب النطفة من حال إلى حال، بل هذا نوع آخر مخالف لتلك الأنواع المتقدمة فلهذا السبب قال: {... ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ} ، فكذلك الإنسان إذا تأمل في أحوال الأجرام السفلية والعلوية وتأمل في صفاتها فذلك له قانون، فإذا أراد أن ينتقل منها إلى معرفة الربوبية

وجب أن يستحدث لنفسه فطرة أخرى وعقلاً آخر بخلاف العقل الذي به اهتدى إلى معرفة الجسمانيات» [(595)] اهـ

: وأهل السنة تحققوا أن لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول] – وعرفوا أن من ظن من الحشوية وجوب الجمود على التقليد، واتباع الظواهر ما أتوا به إلا من ضعف العقول وقلة البصائر، وأن من تغلغل من الفلاسفة وغلاة المعتزلة في تصرف العقل حتى صادموا به قواطع الشرع، ما أتوا به إلا من خبث الضمائر. فميل أولئك إلى التفريط وميل هؤلاء إلى الإفراط، وكلاهما بعيد عن الحزم والاحتياط

بل الواجب المحتوم في قواعد الاعتقاد ملازمة الاقتصاد والاعتماد على الصراط المستقيم ، هيهات قد خاب على القطع والبتات وتعثر بأذيال الضلالات من لم يجمع بتأليف الشرع والعقل هذا الشتات

فمثال العقل البصر السليم عن الآفات، ومثال القرآن الشمس المنتشرة الضياء. فأخلق بأن يكون طالب الاهتداء، المستغني إذا استغنى بأحدهما عن الآخر في غمار الأغبياء، فالمعرض عن العقل مكتفياً بنور القرآن، مثاله المتعرض لنور الشمس مغمضاً للأجفان، فلا فرق بينه وبين العميان

فالعقل مع الشرع نور على نور ، والملاحظ بالعين العور لأحدهما على الخصوص متدل بحبل غرور. وسيوضح لك أيها المشوق إلى الاطلاع على قواعد عقائد أهل السنة، المقترح تحقيقها بقواطع الأدلة، أنه لم يستأثر بالتوفيق للجمع بين الشرع والتحقيق فريق سوى هذا الفريق وهو فريق أهل السنة والجماعة

فاشكر الله تعالى على اقتفائك لآثارهم وانخراطك في سلك نظامهم وعيارهم واختلاطك بفرقتهم، فعساك أن تحشر يوم القيامة في زمريتهم. نسأل الله تعالى أن يصفى أسرارنا عن كدورات الضلال، ويغمرها بنور الحقيقة، وأن يخرس ألسنتنا عن النطق بالباطل، وينطقها بالحق والحكمة إنه الكريم الفائض المنة الواسع [(الرحمة)] (596)

: لا يعرف الله بالحواس ولا يقاس بالناس، ولا مدخل في ذاته وصفاته للقياس – قال الإمام محمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي الحنبلي (1006-1083هـ) ما نصه: «يجب الجزم بأنه سبحانه وتعالى ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض، لا تحله الحوادث ولا يحل في حادث ولا ينحصر فيه، فمن اعتقد أو قال إن الله بذاته

في كل مكان أو في مكان فكافر، فيجب الجزم بأنه سبحانه بائن من خلقه، فالله تعالى كان ولا مكان ثم خلق المكان وهو كما كان قبل خلق المكان، ولا يعرف بالحواس ولا يقاس بالناس، ولا مدخل في ذاته وصفاته للقياس، لم يتخذ صاحبة ولا ولدا فهو الغني عن كل شيء، ولا يستغني عنه شيء، ولا يشبه شيئا ولا يشبهه شيء، فمن شبهه بشيء من خلقه فقد كفر، كمن اعتقده جسما أو قال إنه جسم لا كالأجسام، فلا تبلغه سبحانه الأوهام ولا تدركه الأفهام، ولا تضرب له الأمثال، ولا يعرف بالقليل والقال، وبكل حال مهما خطر بالبال وتوهمه الخيال فهو بخلاف ذي الإكرام والجلال» [(597)] اهـ

وقال صاحب كتاب بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشرعية نبوية: «(ولا يتمكّن بمكان) لأنّ التّمكّن عبارة عن نفوذ بعدٍ في بعدٍ آخر متوهمٍ أو متحقّقٍ يسمّونه المكان

والبعد عبارة عن امتدادٍ قائمٍ بالجسم أو بنفسه عند القائلين بوجود الخلاء، والله تعالى منزّه عن المقدار والامتداد لاستلزامه التجزّي، ولأنّه لو كان في مكان لزم قدم المكان، وأيضا يلزم افتقاره إليه، وكلّ مفتقرٍ ممكن، فيلزم كون الواجب ممكنا، وأيضا يلزم كونه جوهرًا وقد أبطلناه

وأورد عليه بأنّ كلّ موجودٍ متحيّزٌ ببداهة العقل، ودفع بأنّه بداهة الوهم لا بداهة العقل لأنّ الوهم في غير المحسوسات ليس بمقبولٍ، وأمّا النصوص الظواهر في التّجسّم المستلزم للمكان نحو قوله تعالى: {الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى *} [(598)] {وَجَاءَ رَبُّكَ ... *} [(599)] {...إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ... *} [(600)]].

قال صاحب المواقف [(601)]: إنّها ظواهر ظنيّة لا تعارض اليقينيّات الدّالة على نفي المكان، فلزم أنّها متشابهاتٌ فنفوّض علمها إلى الله تعالى كما هو مذهب السلف أو نؤولها بنحو

الاستيلاء على العرش –

وَجَاءَ رَبُّكَ { أي أمر ربك } –

و...إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ { أي يرتضيه –

ولا يجري عليه زمانٌ) لأنّ الزّمان متجدّد، يقدر به متجدّد آخر كما هو عند المتكلّمين أو مقدار الحركة والله منزّه عنهما، لأنّ التّجدّد لا يتصوّر في القديم وكذا المقدار

وليس له جهة من الجهات الستّ ولا هو في جهةٍ منها) وهي فوق تحت ويمين ويسار وقدام وخلف، والجهة عند المتكلّمين نفس المكان بإضافة جسمٍ آخر إليه، فإذا انتفت الجسميّة والمكانيّة تنتفي الجهة لأنّها من خواصّ الأجسام، ولأنّّه تعالى لو كان في جهةٍ أو زمانٍ لزم قدم المكان أو الزّمان ولأنّّه أمارّة الإمكان للافتقار إليه» اهـ.

وعليه فإن القول الفصل أن (الله موجود بلا مكان) وهو سبحانه عالم بكل شيء لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، ومهيمن على كل شيء، لكن لا يقال «هو في كل مكان» أو «هو الكل» أو «موجود في كل الوجود»، كما يقوله جهلة المتصوفة، أو «لا يعلم مكانه إلا هو» كما تتاور به أحيانا المشبهة، بل ذلك مخالف لما مر بيانه فيجب نبذه وبيان الصواب. – الاعتراف بوجود شيء على : خلاف حكم الحس والخيال

:وقد أوضحت ذلك بما تقدم لكني هنا أخلص إلى النتيجة المقصودة
سئل الإمام العلامة أبو الحسن الدينوري عن الاستدلال بالشاهد على الغائب ؟
فقال: «كيف يستدل بصفات من يشاهد ويعاين وذو مثل على من لا يشاهد ولا يعاين في الدنيا، ولا نظير له ولا مثل

.هذا من جهل الجاهلين بالآيات التي قلبوا بها حقائق الأمور»[(602)] اهـ.
وقال الفخر الرازي ما نصه[(603)]: «خصومنا لا بد لهم من الاعتراف بوجود شيء على خلاف حكم الحس والخيال ، وذلك لأن خصومنا في هذا الباب إما .[(الكرامية وإما الحنابلة)](604)

أما الكرامية فإننا إذا قلنا لهم: لو كان الله تعالى مشاراً إليه بالحس لكان ذلك :الشيء

.إما أن يكون منقسماً فيكون مركباً وأنتم لا تقولون بذلك
وإما أن يكون غير منقسم فيكون في الصغر والحقارة مثل النقطة التي لا تنقسم،
ومثل الجزء الذي لا يتجزأ وأنتم لا تقولون بذلك
فعند هذا الكلام قالوا: إنه واحد منزّه عن التركيب والتأليف، ومع هذا فإنه فليس
بصغير ولا حقير
ومعلوم أن هذا الذي التزموه مما لا يقبله الحس والخيال، بل لا يقبله العقل أيضاً،
:لأن المشار إليه بحسب الحس

إن حصل له امتداد في الجهات والأحياز كان أحد جانبيه مغايراً للجانب –
الثاني، وذلك يوجب الانقسام في بديهة العقل
وإن لم يحصل له امتداد في شيء من الجهات لا في اليمين ولا في اليسار ولا –
في الفوق ولا في التحت كان نقطة غير منقسمة، وكان في غاية الصغر
والحقارة

فإذا لم يبعد عندهم التزام كونه غير قابل القسمة مع كونه عظيمًا غير متناه في
الامتداد كان هذا جمعًا بين النفي والإثبات، ومدفوعًا في بداية العقول
وأما الحنابلة الذين التزموا الأجزاء والأبعاض فهم أيضًا معترفون بأن ذاته تعالى
مخالف لذوات هذه المحسوسات، فإنه تعالى لا يساوي هذه الذوات في قبول
الاجتماع والافتراق والتغير والفناء والصحة والمرض والحياة والموت، إذ لو
كانت ذاته تعالى مساوية لسائر الذوات في هذه الصفات لزم إما افتقاره إلى خالق
آخر ولزم التسلسل، أو لزم القول بأن الإمكان والحدوث غير محوج إلى الخالق
وذلك يلزم منه نفي الصانع[(605)] فثبت أنه لا بد لهم من الاعتراف بأن
خصوصية ذاته التي بها امتازت عن سائر الذوات ما لا يصل الوهم والخيال إلى
كنهها، وذلك اعتراف بثبوت أمر على خلاف ما يحكم به الوهم ويقضي به
الخيال.

وإذا كان الأمر كذلك فأَيُّ استبعاد في وجود موجود غير حالّ في العالم، ولا
مباين بالجهة للعالم، وإن كان الوهم والخيال لا يمكنهما إدراك هذا الموجود
وأيضًا فعمدة مذهب الحنابلة أنهم متى تمسكوا بآية أو بخبر يوهم ظاهره شيئًا من
الأعضاء والجوارح صرّحوا بأننا نثبت هذا المعنى لله تعالى على خلاف ما هو
ثابت للخلق، فأثبتوا لله تعالى وجهًا بخلاف وجوه الخلق، ويدّأ بخلاف أيدي
الخلق، ومعلوم أن اليد والوجه بالمعنى الذي ذكره مما لا يقبله الخيال والوهم،
فإذا عقل إثبات ذلك على خلاف الوهم والخيال فأَيُّ استبعاد في القول بأنه تعالى
موجود، وليس داخل العالم ولا خارج العالم، وإن كان الوهم والخيال قاصرين
«عن إدراك هذا الوجود

ثم قال: «... أهل التشبيه قالوا: العالم والبارئ موجودان، وكل موجودين فإما أن
يكون أحدهما حالًا في الآخر أو مباينًا عنه. قالوا والقول بوجوب هذا الحصر
معلوم بالضرورة. قالوا: والقول بالحلول محال، فتعيّن كونه مباينًا للعالم بالجهة
فبهذا الطريق احتجوا بكونه تعالى مختصًا بالحيّز والجهة

وأهل الدهر قالوا: العالم والبارئ موجودان، وكل موجودين فإما أن يكون وجودهما معاً أو أحدهما قبل الآخر، ومحال أن يوجد العالم والبارئ معاً وإلا لزم إما قدم العالم أو حدوث البارئ وهما محالان، فثبت أن البارئ قبل العالم ثم قالوا: والعلم الضروري حاصل بأن هذه القبلية لا تكون إلا بالزمان والمدة، وإذا ثبت هذا فتقدم البارئ إن كان بمدة متناهية لزم حدوث البارئ، وإن كان بمدة لا أول لها لزم كون المدة قديمة فأنتجوا بهذه الطريق قدم المدة والزمن فنقول : حاصل هذا الكلام أن المشبهة زعمت أن مباينة البارئ تعالى عن العالم لا يعقل حصولها إلا بالجهة، وانتخبوا منه كون الإله في الجهة، وزعمت الدهرية أن تقدم البارئ على العالم لا يعقل حصوله إلا بالزمان، وأنتجوا منه قدم المدة : وإذا ثبت هذا فنقول

: حكم الخيال في حق الله تعالى إما أن يكون مقبولا أو غير مقبول : فإن كان مقبولا –

فالمشبهة يلزم عليهم القول بكون الزمان أزلياً، والمشبهة لا يقولون بذلك –
والدهرية يلزم عليهم مذهب المشبهة وهو مباينة البارئ عن العالم بالجهة –
والمكان فيلزمهم القول بكون البارئ مكانياً، وهم لا يقولون به
فصار هذا النقد وارداً على الفريقين

أما إن قلنا حكم الوهم والخيال غير مقبول ألبتة في ذات الله تعالى وفي صفاته : فحينئذ نقول

قول المشبهة : إن كل موجودين فلا بد وأن يكون أحدهما حالاً في الآخر أو مبايناً عنه بالجهة قول خيالي باطل

وقول الدهري: بأن تقدم البارئ على العالم لا بد وأن يكون بالمدة والزمان قول خيالي باطل

وذلك هو قول أصحابنا أهل التوحيد والتنزيه الذين عزلوا حكم الوهم والخيال عن ذات الله تعالى وصفاته وذلك هو المنهج القويم والصراط المستقيم

: ثم قال: المقدمة الثانية : في أنه ليس كل موجود يجب أن يكون له شبيه ونظير إنه ليس كل موجود يجب أن يكون له نظير وشبيه، وإنه ليس يلزم من نفي النظر والشبيه نفي ذلك الشيء ، ويدل عليه وجوه

الحجة الأولى : أن بديهية العقل لا تستبعد وجود موصوف بصفات مخصوصة بحيث يكون كل ما سواه مخالفاً له في تلك الخصوصية، وإذا لم يكن هذا مدفوعاً . في بداية العقول علمنا أنه لا يلزم من عدم نظير الشيء عدم ذلك الشيء . الحجة الثانية : هي أن وجود الشيء إما أن يتوقف على وجود ما شابهه أو لا يتوقف، والأول باطل، لأن الشئيين لو كانا متشابهين وجب استواءهما في جميع اللوازم فيلزم من توقف وجود هذا على وجود الثاني توقف وجود الثاني على وجود الأول، بل توقف كل واحد منهما على نفسه، وذلك محال في بداية العقول، فثبت أنه لا يتوقف وجود الشيء على وجود نظير له فلا يلزم من نفي النظير نفيه .

فظهر فساد قول من يقول إنه لا يمكننا أن نعقل وجود موجود لا يكون ... متصلاً بالعالم ولا منفصلاً عنه إلا إذا وجدنا له نظيراً، فإن الموصوف عندنا بهذه الصفة ليس إلا الله تعالى، وبينا أنه لا يلزم من عدم النظير والشبيه عدم الشيء، فثبت أن هذا الكلام ساقط بالكلية وبالله التوفيق . المقدمة الثالثة : في بيان قول القائلين بأنه تعالى جسم : اعلم أن القائلين بأنه تعالى جسم اختلفوا . فمنهم من يقول إنه على صورة الإنسان – ثم المنقول عن مشبهة الأمة أنه على صورة الإنسان الشاب – وعن مشبهة اليهود أنه على صورة إنسان شيخ، وهم لا يجوزون الانتقال – والذهاب والمجيء على الله تعالى . وأما المحققون من المشبهة [(606)] فالمنقول عنهم أنه تعالى على صورة نور – من الأنوار» اهـ .

فانظر رحمك الله إلى جسامة هذا الخطر الخطير أعاذنا الله من هذه العقائد السخيفة .

إن قال قائل: لم أنكرتم أن يكون القديم سبحانه جسمًا؟ – قلنا: لأن هذا ما تفيده الآيات المحكمات في كتاب الله كقوله: {... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} وهذا هو ما فهمه سلف الأمة دلنا عليه قولهم: «أمروها كما جاءت بلا كيف»، وفي نفهم للكيف دلالة على نفي صفات الحدث عن الله، وإلا فلم كانوا ينهون عن الخوض في ذلك، بل لماذا كانوا يحرصون على هذه الكلمة لو كان الإله جسمًا؟

قال الإمام أبو حنيفة في الفقه الأكبر : «والله واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق أنه لا شريك له. {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ} [(كُفُوا أَحَدٌ *) ، لا يشبه شيئاً من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه» (607)

وقال: «وصفاته كلها بخلاف صفات المخلوقين ، يعلم لا كعلمنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويسمع لا كسمعنا، ويتكلم لا ككلامنا، نحن نتكلم بالآلات من المخرج والحروف والله تعالى يتكلم بلا آلة ولا حروف، والحروف مخلوقة، وكلام الله غير مخلوق ، وهو شيء لا كالأشياء. ومعنى الشيء إثباته بلا جسم ولا جوهر ولا عرض ولا حد له -أي لا حجم له بالمرة- ولا ضد ولا نِدَّ ولا مثل [(«) (608)]

وقال رحمه الله تعالى : «باب في الصفات: لا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف، وهو قول أهل السنة والجماعة، وهو يغضب ويرضى، ولا يقال غضبه عقوبته، ورضاه ثوابه، ونصفه كما وصف نفسه: أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد حي قيوم قادر سميع بصير عالم، يد الله فوق أيديهم ليست كأيدي خلقه، وليست جارحة ، وهو خالق الأيدي» [(609)] اهـ

روى أبو الفضل التميمي عن الإمام أحمد أنه قال: «أنكر الإمام أحمد على من قال بالجسم (أي في حق الله) وقال -أي الإمام أحمد- إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم لما له طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف، والله خارج عن ذلك كله، فلم يجز أن يسمى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية ولم يجز في الشريعة ذلك فبطل» [(610)] وهو قول موجز وجامع لما نجده في أقوال غيره من أهل العلم

لذلك لا يجوز أن يقال إن الله تعالى جسم لا كالأجسام، لأن الجسم لم يجز في الشرع نسبته إلى الله، والجسم لا يأتي إلا بمعنى المخلوق الذي له حجم، وهذا لا يليق بالله، ويشرح كلام الإمام أحمد رضي الله عنه ما قاله الإمام أبو سعيد المتولي الشافعي رضي الله عنه، ونصه: «وذهبت الكرامية إلى أن الله تعالى جسم، والدليل على فساد قولهم: أن الجسم في اللغة بمعنى التأليف واجتماع الأجزاء ، والدليل عليه أن نقول عند زيادة الأجزاء وكثرة التأليف جسم وأجسم، كما يقال عند زيادة العلم عليم وأعلم، وقال تعالى: {...وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ...} [(611)]، فلما كان وصف المبالغة كزيادة التأليف دل على أن

أصل الاسم للتأليف، فإذا ثبت ما ذكرنا بطل مذهبهم، لأن الله تعالى لا يجوز عليه التأليف.

فإن قالوا: نحن نريد بقولنا جسم أنه موجود ولا نريد به التأليف. قلنا: هذه التسمية في اللغة ليس لها ذكر، ثم هي مبنية على المستحيل، فلم أطلقتم ذلك من غير ورود السمع به؟! وما الفصل بينكم وبين من يسميه جسدا ويريد به الموجود، وإن!! كان يخالف مقتضى اللغة

فإن قيل: أليس يسمى نفسا؟ قلنا: اتبعنا فيه السمع، وهو قوله تعالى: {...تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ...} * [(612)] ولم يرد السمع بالجسم» [(613)] اهـ

وقال أبو بكر الباقلاني [(614)]: «(باب الكلام على المجسمة) إن قال قائل: لم أنكرتم أن يكون القديم سبحانه جسماً؟ قيل له: لما قدمناه من قبل وهو أن حقيقة الجسم أنه مؤلف مجتمع، بدليل قولهم: رجل جسيم وزيد أجسم من عمرو، وعلمنا بأنهم يقصرون هذه المبالغة على ضرب من ضروب التأليف في جهة العرض والطول، ولا يوقعونها بزيادة شيء من صفات الجسم سوى التأليف، فلما لم يجر أن يكون القديم مجتمعاً مؤلفاً وكان شيئاً واحداً ثبت أنه تعالى ليس بجسم».

إلى أن قال: «فإن قالوا: ولم أنكرتم أن يكون الباري سبحانه جسماً لا كالأجسام كما أنه عندكم شيء لا كالأشياء؟ قيل له: لأن قولنا «شيء» لم يُبَيَّنْ لجنس دون جنس ولا لإفادة التأليف، فجاز وجود شيء ليس بجنس من أجناس الحوادث وليس بمؤلف، ولم يكن ذلك نقضاً لمعنى تسميته بأنه شيء، وقولنا «جسم» موضوع في اللغة للمؤلف دون ما ليس بمؤلف، كما أن قولنا «إنسان» و«محدث» اسم لما وجد عن عدم ولما له هذه الصورة دون غيرها، فكما لم يجر أن نثبت القديم سبحانه محدثاً لا كالمحدثات وإنساناً لا كالناس قياساً على أنه شيء لا كالأشياء لم يجر أن نثبت جسمًا لا كالأجسام، لأنه نقض لمعنى الكلام وإخراج له عن موضوعه وفائدته

فإن قالوا: فما أنكرتم من جواز تسميته جسماً وإن لم يكن بحقيقة ما وضع له هذا الاسم في اللغة؟ قيل لهم: أنكرنا ذلك لأن هذه التسمية لو ثبتت لم تثبت له إلا شرعاً لأن العقل لا يقتضيها بل ينفى عنها إن لم يكن القديم سبحانه مؤلفاً، وليس في

شيء من دلائل السمع من الكتاب والسنة وإجماع الأمة وما يستخرج من ذلك ما يدل على وجوب هذه التسمية ولا على جوازها أيضاً فبطل ما قلتموه فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون جسمًا على معنى أنه قائم بنفسه، أو بمعنى أنه شيء، أو بمعنى أنه حامل للصفات، أو بمعنى أنه غير محتاج في الوجود إلى شيء يقوم به؟

قيل له: لا ننكر أن يكون البارئ سبحانه حاصلاً على جميع هذه الأحكام والأوصاف، وإنما ننكر تسميتكم لمن حصلت له بأنه جسم وإن لم يكن مؤلفاً، فهذا عندنا خطأ في التسمية دون المعنى، لأن معنى الجسم أنه المؤلف على ما بيناه، ومعنى الشيء أنه الثابت الموجود، وقد يكون جسماً إذا كان مؤلفاً، ويكون جوهرًا إذا كان جزءاً منفرداً، ويكون عرضاً إذا كان مما يقوم بالجواهر، ومعنى القائم بنفسه هو أنه غير محتاج في الوجود إلى شيء يوجد به، ومعنى ذلك أنه مما يصح له الوجود وإن لم يفعل صانعه شيئاً غيره إذا كان محدثاً، ويصح وجوده وإن لم يوجد قائم بنفسه سواء إذا كان قديماً، وليس هذا من معنى قولنا «جسم ومؤلف بسبيل فبطل ما قلتم

وقال ما نصه[(615)]: «ويقال لهم: ما الدليل على أن صانع العالم جسم؟ فإن قالوا: لأننا لم نجد في الشاهد والمعقول فاعلاً إلا جسماً فوجب القضاء بذلك على الغائب، قيل لهم: فيجب على موضوع استدلالكم هذا أن يكون القديم سبحانه مؤلفاً محدثاً مصوراً ذا حيز وقبول للأعراض، لأنكم لم تجدوا في الشاهد وتعقلوا فاعلاً إلا كذلك، فإن مروا على ذلك تركوا قولهم وفارقوا التوحيد، وأن أبوه نقضوا استدلالهم» اهـ.

وقال الغزالي: «الدعوى الخامسة: ندعي أن صانع العالم ليس بجسم، لأن كل جسم فهو متألف من جوهريين متحيزين، وإذا استحال أن يكون جوهرًا استحال أن يكون جسمًا، ونحن لا نعني بالجسم إلا هذا

فإن سماه جسمًا ولم يرد هذا المعنى كانت المضايقة معه بحق اللغة أو بحق الشرع لا بحق العقل، فإن العقل لا يحكم في إطلاق الألفاظ ونظم الحروف والأصوات التي هي اصطلاحات، ولأنه لو كان جسمًا لكان مقدارًا بمقدار مخصوص ويجوز أن يكون أصغر منه أو أكبر، ولا يترجح أحد الجائزين عن الآخر إلا بمخصص ومرجح، كما سبق، فيفتقر إلى مخصص يتصرف فيه

فيقدره بمقدار مخصوص، فيكون مصنوعاً لا صانعاً ومخلوقاً لا خالقاً» [(616)] اهـ.

وقال أيضاً: «الأصل الخامس العلم بأنه تعالى ليس بجسم مؤلف من جواهر، إذ الجسم عبارة عن المؤلف من الجواهر، وإذا بطل كونه جوهرًا مخصوصًا بحيز بطل كونه جسمًا، لأن كل جسم مختص بحيز ومركب من جوهر، فالجوهر يستحيل خلوه عن الافتراق والاجتماع والحركة والسكون والهيئة والمقدار وهذه سمات الحدوث. ولو جاز أن يُعتقد أن صانع العالم جسم لجاز أن يُعتقد الألوهية للشمس والقمر أو لشيء آخر من أقسام الأجسام» [(617)] اهـ.

معناه: لو كانت الألوهية والربوبية تصحُّ لجسم لكانت الشمس مستحقة للألوهية والربوبية، الذين يقولون: الله جسم متحيز فوق العرش إذا قيل لهم: كيف تصح الألوهية لجسم له مكان وجهة وهذه الشمس التي نشاهدها ونشاهدُ منافعها الكثيرة لا تستحق أن تعبد مع أنها في جهة فوق؟ فكيف تصح الألوهية لما تظنون أنه متحيز فوق العرش قاعد عليه أو واقف في الهواء؟ وكيف تصح الألوهية لهذا الجسم الذي لم نشاهده ولا رأينا له منفعة؟ والشمس نشاهدها ونشاهد منافعها الكثيرة، ومع هذا لا يجوز أن تكون إلهاً؟ أولئك ليس عندهم جواب، الذين يقولون الله جسم قاعد فوق العرش ليس عندهم جواب، إذا أورد عليهم هذا السؤال، ليس عندهم دليل، يقولون قال الله تعالى، يذكرون بعض الآيات التي يفسرونها على هواهم ما عندهم دليل.

وقال الباقلاني ما نصه: «فإن قال قائل: فما أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة، إذ كنتم لم تعقلوا يدا صفة ووجها صفة لا جارحة؟

يقال له: لا يجب ذلك، كما لا يجب أنا إذا لم نعقل حيًا عالمًا قادرًا إلا جسمًا، أن نقضي نحن وأنتم على الله تعالى بذلك. وكما لا يجب متى كان قائمًا بذاته، أن يكون جوهرًا أو جسمًا، لأننا وإياكم لم نجد قائمًا بنفسه في شأهنا إلا كذلك وكذلك الجواب لهم إن قالوا: فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسائر صفاته لذاته أعراضًا أو أجناسًا أو حوادث أو أغيارًا له أو حالة فيه أو محتاجة له إلى «قلب، واعتلوا بالوجود

إلى أن قال: «والمعتمد في هذا أنه سبحانه ذكر السنة والنوم [في قوله سبحانه: {... لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ}] [تنبيهًا على أن جميع الأعراض ودلالات الحدوث لا تجوز عليه، ولم يرد نفي السنة والنوم فقط]» [(618)] اهـ.

وقال الإمام الكبير فخر الدين الرازي: «اعلم أن المشهور عن قدماء الكرامية إطلاق لفظ الجسم على الله تعالى. إلا أنهم يقولون لا نريد به كونه تعالى مؤلفاً من الأجزاء ومركباً من الأبعاد، بل نريد كونه تعالى غنياً عن المحل قائماً بالنفس، وعلى هذا التقدير فإنه يصير النزاع في أنه تعالى جسم أو لا نزاعاً لفظياً، هذا حاصل ما قيل في هذا الباب. إلا أنا نقول كل ما كان مختصاً بحدّ أو جهة يمكن أن يشار إليه بالحس بذلك المشار إليه إما أن لا يبقى منه شيء في جوانبه الست، وإما أن يبقى، فإن لم يبق منه شيء في جوانبه الست فهذا يكون كالجوهر الفرد، والنقطة التي لا تتجزأ، ويكون في غاية الصغر والحقارة، ولا أظن أن عاقلاً يرضى أن يقول إن إله العالم كذلك، وإما إن بقي شيء في جوانبه الست أو في أحد هذه الجوانب فهذا يقتضي كونه مؤلفاً مركباً من الجزأين أو أكثر، وأقصى ما في الباب أن يقول قائل: إن تلك الأجزاء لا تقبل التفرق والانحلال، إلا أن هذا لا يمنع من كونه في نفسه مركباً مؤلفاً، كما أن الفيلسوف يقول الفلك جسم، إلا أنه لا يقبل الخرق والالتئام، فإن ذلك لا يمنعه من اعتقاد كونه جسماً طويلاً عريضاً عميقاً، فثبت أن هؤلاء الكرامية لما اعتقدوا كونه تعالى مختصاً بالحدّ والجهة ومشاراً إليه بحسب الحسّ، واعتقدوا أنه تعالى ليس في الصغر والحقارة مثل الجوهر الفرد والنقطة التي لا تتجزأ، أوجب أن يكونوا قد اعتقدوا أنه تعالى ممتدّ في الجوانب أو بعض الجوانب، ومن قال ذلك فقد اعتقد كونه مركباً مؤلفاً، فكان امتناعه عن إطلاق لفظ المؤلف والمركب امتناعاً عن مجرد هذا اللفظ مع كونه معتقداً لمعناه، فثبت أنهم إنما أطلقوا لفظ الجسم لأجل أنهم اعتقدوا كونه تعالى طويلاً عريضاً عميقاً ممتدّاً في الجهات، فثبت أن امتناعهم عن هذا الكلام لمحض النقية والخوف، وإلا فهم يعتقدون كونه تعالى مركباً مؤلفاً» [(619)] اهـ

قال أبو حنيفة في كتابه الوصية: «ولقاء الله لأهل الجنة بلا كيف ولا تشبيه ولا - : جهة حق» [(620)]، وعلى هذا صلاح الدين الأيوبي والسلطان محمد الفاتح وفي ذلك ردٌّ على ما قد تذهب إليه بعض الأوهام أن الله تعالى يرى في جهة أو مقابلة، وهو ما يجب دفعه عن القلب كما هو واضح في كلام هذا الإمام وإنما عنونت بكلام هذا الإمام لأنه من زمن السلف الصالح ولشهرته وعلو مقامه وانتشار مذهبه وتلاميذه، وهو مبني على ما تقدم من الأدلة والشواهد من القرآن والسنة. وقال أيضاً في الفقه الأكبر: «والله تعالى يرى في الآخرة يراه المؤمنون

وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كمية ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة» [(621)] اهـ

وقال الحافظ النووي في شرح مسلم: «ثم مذهب أهل الحق أن الرؤية قوة يجعلها الله تعالى في خلقه، ولا يشترط فيها اتصال الأشعة ولا مقابلة المرئي ولا غير ذلك، لكن جرت العادة في رؤية بعضنا بعضا بوجود ذلك على جهة الاتفاق لا على سبيل الاشتراط، وقد قرر أئمتنا المتكلمون ذلك بدلائله الجلية، ولا يلزم من رؤية الله تعالى إثبات جهة، تعالى عن ذلك، بل يراه المؤمنون لا في جهة كما يعلمونه لا في جهة والله أعلم» [(622)] اهـ

وقال فيه أيضاً: «إن الله ليس كمثله شيء وإنه منزّه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق» [(623)] اهـ

وقال الغزالي: «أما الحشوية فإنهم لم يتمكنوا من فهم موجود لا في جهة، فأثبتوا الجهة حتى لزمته بالضرورة الجسمية والتقدير والاختصاص بصفات الحدوث .

وأما المعتزلة فإنهم نفوا الجهة ولم يتمكنوا من إثبات الرؤية دونها، وخالفوا به قواطع الشرع، وظنوا أن في إثباتها (الرؤية) إثبات الجهة، فهؤلاء تغلغلوا في التنزيه محترزين من التشبيه، فأفراطوا. والحشوية أثبتوا الجهة احترازاً من التعطيل فشبهاوا

فوفق الله سبحانه أهل السنة للقيام بالحق، فتفطنوا للمسلك القصد وعرفوا أن الجهة منفية لأنها للجسمية تابعة وتنتمى، وأن الرؤية ثابتة لأنها رديف العلم وفريقه، وهي تكملة له؛ فانتفاء الجسمية أوجب انتفاء الجهة التي من لوازمها. وثبوت العلم أوجب ثبوت الرؤية التي هي من روافده وتكملاته ومشاركة له في خاصيته، وهي أنها لا توجب تغييراً في ذات المرئي، بل تتعلق به على ما هو عليه كالعلم» [(624)] اهـ

وعلى هذا الاعتقاد مئات الملايين من المسلمين في الشرق والغرب تدریساً وتعلیماً، ويكفي في حقبة هذا الاعتقاد كون أكابر العلماء من الحفاظ وغيرهم عليه ، ومنهم: أبو بكر الإسماعيلي والخطابي والحافظ أبو نعيم الأصبهاني والبيهقي والنووي وابن عساكر الدمشقي، وكذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني أبو الفضل ، وأبو الحسن الباهلي وأبو اسحق الأسفراييني والشيرازي الشافعي، والقاضي عياض وأبو حامد الغزالي وفخر الدين الرازي والسيد أحمد الرفاعي وابن دقيق

العيد والشهرستاني صاحب كتاب «الملل والنحل»، والحافظ مرتضى الزبيدي
والشيخ زكريا الأنصاري ومفتي مصر الشيخ محمد عlish المالكي وشيخ الجامع
الأزهر عبد الله الشرقاوي والشيخ سليم البشري، وغيرهم من أئمة الدين كثير
كثير ممن لا يحصيهم إلا الله سبحانه

بل هذه هي العقيدة التي تدرس في أزهر مصر وجامعة الزيتونة في تونس
ومختلف بلاد المسلمين وجامعاتها ومعاهدها، قديما وحديثا

وكان على هذا المعتقد السلطان المجاهد صلاح الدين الأيوبي رحمه الله
(589هـ) كما وصفه أصحاب التراجم «شافعي المذهب أشعري الاعتقاد» وقد
كان له اعتناء خاص بنشر عقيدة أهل السنة كما شرحها الإمام الأشعري رحمه
الله، فقد قال السيوطي ما نصه : «فلما ولي صلاح الدين بن أيوب أمر المؤذنين
في وقت التسبيح أن يعلنوا بذكر العقيدة الأشعرية، فوظف المؤذنين على ذكرها
كل ليلة إلى وقتنا هذا» [(625)] اهـ. أي إلى وقت السيوطي المتوفى سنة
(911هـ) رحمه الله

ولما كان للسلطان المذكور الاهتمام بعقيدة الأشعري ألف الشيخ الفقيه النحوي
محمد ابن هبة الله رسالة في العقيدة وأسمائها «حدائق الفصول وجواهر
الأصول» وأهداها للسلطان فأقبل عليها وأمر بتعليمها حتى للصبيان في
المكاتب، وصارت تسمى فيما بعد «بالعقيدة الصلاحية ، ومما جاء في هذه
الرسالة» [(626)]

وصانع العالم لا يحويه
قطر تعالى الله عن تشبيهه
قد كان موجودا ولا مكانا
وحكمه الآن على ما كانا
سبحانه جل عن المكان
وعز عن تغير الزمان
فقد غلا وزاد في الغلو
من خصه بجهة العلو
وحصر الصانع في السماء
مبدعها والعرش فوق الماء
وأثبتوا لذاته التحيزا

قد ضل ذو التشبيه فيما جوزا

وعلى هذا كان السلطان محمد الفاتح الذي كان ينزه الله تبارك وتعالى عن المكان والجهة والكيفية، ويعتقد جواز زيارة قبور الأنبياء والصالحين والتبرك بآثارهم والتوسل إلى الله بذواتهم الفاضلة، شأنه في ذلك شأن الكثير من الملوك والأمراء. وقد مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا السلطان حين قال: «لَتُفْتَحَنَّ

[(القسطنطينية ولنعم الأمير أميرها ولنعم الجيش ذلك الجيش) (627)]

وقد فُتحت القسطنطينية على يد السلطان محمد الفاتح، وما امتداح النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه لفتح القسطنطينية ولجيشه إلا بشرى عظيمة للأشاعرة . والماتريديّة الذي كان الفاتح منهم ويعتقد معتقدهم

: وقد نقل جمهرة من أكابر الأعلام الإجماع على هذا الاعتقاد، وممن نقل ذلك

الإمام أبو جعفر الطحاوي المولود سنة 227هـ في عقيدته التي ذكر أنها (1)

عقيدة أهل السنة والجماعة حيث قال فيها: «تعالى (الله) عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، ولا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات» اهـ.

وممن نقل إجماع أهل الحق على تنزيه الله عن المكان الشيخ عبد القاهر بن (2) طاهر التميمي البغدادي فقد قال ما نصه: «وأجمعوا – أي أهل السنة والجماعة – على أنه – أي الله – لا يحويه مكان ولا يجري عليه زمان» [(628)] اهـ

وقال الشيخ إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي ما نصه: (3) «ومذهب أهل الحق قاطبة أن الله سبحانه وتعالى يتعالى عن التحيز والتخصص بالجهات» [(629)] اهـ

وقال المفسر الشيخ فخر الدين الرازي ما نصه: «انعقد الإجماع على أنه (4) سبحانه ليس معنا بالمكان والجهة والتحيز» [(630)] اهـ

وقال الشيخ إسماعيل الشيباني الحنفي ما نصه: «قال أهل الحق: إن الله تعالى (5) متعالٍ عن المكان، غير متمكّن في مكان، ولا متحيز إلى جهة خلافاً للكرامية والمجسمة» [(631)] اهـ

وقال سيف الدين الأمدي ما نصه: «وما يُروى عن السلف من ألفاظ يوهم (6) ظاهرها إثبات الجهة والمكان فهو محمول على هذا الذي ذكرنا من امتناعهم عن إجرائها على ظواهرها والإيمان بتنزيلها وتلاوة كل آية على ما ذكرنا عنهم، وبين السلف الاختلاف في الألفاظ التي يطلقون فيها، كل ذلك اختلاف منهم في

العبارة، مع اتفاقهم جميعاً في المعنى أنه تعالى ليس بمتكّن في مكان ولا متحيّز بجهة» [(632)] اهـ

وللشيخ ابن جَهَبَل الحلبي الشافعي رسالة ألّفها في نفي الجهة ردّاً بها على ابن (7) تيمية الحرّاني. قال ابن جَهَبَل ما نصه: «وها نحن نذكر عقيدة أهل السنة، فنقول: عقيدتنا أن الله قديم أزليّ، لا يُشَبَّه شيئاً ولا يشبهه شيء، ليس له جهة ولا مكان» [(633)] اهـ

نقل الشيخ تاج الدين السبكي الشافعي الأشعري عن الشيخ فخر الدين بن (8) عساكر أنه قال: «إن الله تعالى موجود قبل الخلق ليس له قَبْلٌ ولا بَعْدٌ، ولا فوقٌ ولا تحتٌ، ولا يمينٌ ولا شمالٌ، ولا أمامٌ ولا خَلْفٌ». ثم قال ابن السبكي بعد أن ذكر هذه العقيدة ما نصه: «هذا آخر العقيدة وليس فيها ما ينكره سُنيّ» [(634)] اهـ

ووافقه على ذلك الحافظ المحدث صلاح الدين العلائي أحد أكابر علماء (9) الحديث فقال ما نصه: «وهذه العقيدة المرشدة جرى قائلها على المنهاج القويم، والعقد المستقيم، وأصاب فيما نزه به العليّ العظيم» [(635)] اهـ

قال الشيخ محمد مَيَّارة المالكي ما نصه: «أجمع أهل الحق قاطبة على أن (10) الله تعالى لا جهة له، فلا فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال ولا أمام ولا خلف» [(636)] اهـ

وقال الشيخ أحمد بن غنيم بن سالم النَّفراويّ بلدًا، الأزهرّيّ موطنًا المالكيّ (11) مذهبًا: «ومن أسمائه تعالى التي ورد بها السَّمْع (العليّ) على عباده، و(الكبير) قال تعالى: {... فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ *}» [(637)] وانهقد عليهما إجماع الأمة، ليس علوه بجهة ولا اختصاص ببقعة ولا كبيرٌ بعظم جَنَّةٍ، بل العليّ وصفه بمعنى أن ذاته موصوفةٌ بأوصاف الجلال والعظمة والكبرياء، نعتة بصفات الجمال، ومن حقّ من عرف لربّه العظمة والكبرياء أن يذلّ ويتواضع بين خلقه، فإنّ من تدلّل الله في نفسه يرفع الله قدره على أبناء جنسه، وعلامة التّواضع قبول الحقّ ممّن قال، والتّكبر جحد الحقّ، قال تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ ... *} [(638)] [(639)] اهـ

وقال الفقيه الشافعي ابن حجر الهيتمي: «فالحاصل من الكلام فيها أن (12) المسلمين قاطبة أجمعوا على استحالة التجسيم، والحلول، والاستقرار على الله

تعالى، وحكم بذلك صريح العقل. وأجمعوا أيضاً على استحالة إرادة الحقيقة فيما ورد من ظواهر الآي والأخبار مما يوهم ذلك» [(640)] اهـ

وقال شيخ الجامع الأزهر سليم البشري ما نصه: «مذهب الفرقة الناجية وما (13) عليه أجمع السُّنِّيُّون أن الله تعالى منزّه عن مشابهة الحوادث، مخالف لها في جميع سمات الحدوث ومن ذلك تنزّهه عن الجهة والمكان» [(641)] اهـ

وقال الشيخ يوسف الدجوي المصري عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر (14) الشريف في مصر ما نصه: «واعلم أن السلف قائلون باستحالة العلو المكاني عليه تعالى، خلافاً لبعض الجهلة الذين يخطبون خطب عشواء في هذا المقام، فإن السلف والخلف متفقان على التنزيه» [(642)] اهـ

وقال أيضاً: «هذا إجماع من السلف والخلف» [(643)] اهـ (15)

وقال الشيخ سلامة القضاء العزامي الشافعي ما نصه: «أجمع أهل الحق (16) من علماء السلف والخلف على تنزّه الحق – سبحانه – عن الجهة وتقديسه عن المكان» [(644)] اهـ

وقال المحدث الشيخ محمد عربي التبان المالكي المدرس بمدرسة الفلاح (17) وبالمسجد المكي ما نصه: «اتفق العقلاء من أهل السنة الشافعية والحنفية والمالكية وفضلاء الحنابلة وغيرهم على أن الله تبارك وتعالى منزّه عن الجهة والجسمية والحد والمكان ومما يشبهه مخلوقاته» [(645)] اهـ

وممن نقل الإجماع على ذلك في مواضع كثيرة من مؤلفاته ودروسه المتكلم (18) على لسان السلف الصالح، العلامة الشيخ عبد الله الهرري المعروف بالحَبشي رحمه الله ورضي عنه، وله عناية شديدة بتعليم عقيدة أهل السنة والجماعة للناس فقال ما نصه: «قال أهل الحق نصرهم الله: إن الله سبحانه وتعالى ليس في جهة» [(646)] اهـ

وجاء في مجلة دعوة الحق ما نصه: «يتفق الجميع من علماء سلف أهل (19) السنة وخلفهم على أن ظاهر الاستواء على العرش بمعنى الجلوس على كرسي والتمكن عليه والتحيز فيه مستحيل، لأن الأدلة القطعية تنزه الله تعالى عن أن يشبه خلقه، أو أن يحتاج إلى شيء مخلوق سواء أكان مكان يحل فيه أو غيره، وكذلك لأنه سبحانه نفى عن نفسه المماثلة لخلقه في أي شيء، فأثبت لذاته الغنى المطلق فقال تعالى: {... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...}» [(647)] اهـ. وها هنا وقفة مهمة تختصر بنقل واحد ما مرّ، وهو ما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني

الشافعي الأشعري ما نصه: «ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محالا على الله أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى (أي علو القدر والشأن)، والمستحيل كون ذلك من جهة الحس، ولذلك ورد في صفته العالي والعلي والمتعالي ولم يرد ضد ذلك، وإن كان قد أحاط بكل شيء علما جل وعز» [(648)] اهـ.

قال تاج الدين السبكي ما نصه: «وهؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة والله الحمد في العقائد يد واحدة كلهم على رأي أهل السنة والجماعة، [(يدينون الله تعالى بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله)] (649) ثم قال: «وبالجملة عقيدة الأشعري هي ما تضمنته عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها علماء المذاهب بالقبول ورضوها عقيدة، وقد ختمنا كتابنا جمع الجوامع بعقيدة ذكرنا أن سلف الأمة عليها وهي عقيدة الطحاوي وعقيدة أبي القاسم القشيري والعقيدة المسماة بالمرشدة (رسالة ابن عساكر) مشتركات في أصول أهل السنة» اهـ.

فالمذهب الحق الذي كان عليه السلف الصالح هو بذاته ما عليه الأشعرية والماتريدية وهو الطريق الوسط المعتدل الذي لا إفراط فيه ولا تفريط... وهم بفضل الله مئات الملايين من المسلمين، فكيف يكون هؤلاء السواد الأعظم على ضلال، وتكون شردمة هي نحو ثلاثة ملايين على الحق، والصواب أن الرسول عليه السلام أخبر بأن جمهور أمته لا يضلون وذلك من خصائص هذه الأمة، ويدل على ذلك ما رواه الترمذي وابن ماجه وغيرهما: «إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة» وعند ابن ماجه زيادة: «فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم» [(650)]].

ولا ينافي ما قررناه من أن الجمهور معصومون من الضلالة ما صح مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قوله: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة» [(651)]. ترجمة ذلك من النظر

فقد قال الإمام الكبير أبو المظفر الإسفراييني: «سأل بعض أتباع الكرامية في مجلس محمود بن سبكتكين -سلطان زمانه رحمه الله- إمام زمانه أبا إسحاق الإسفراييني رحمه الله عن هذه المسألة (وهي قول المشبهة إن الله مماس العرش وعبر بعضهم بقوله ملاق العرش) فقال - أي السائل -: هل يجوز أن يقال إن الله سبحانه وتعالى على العرش -مراده بذاته- وأن العرش مكان له؟ فقال الإمام

رضي الله عنه: لا، وأخرج يديه ووضع إحدى كفيه على الأخرى وقال: «كون الشيء على الشيء يكون هكذا ، ثم لا يخلو أن يكون مثله أو يكون أكبر منه أو أصغر منه، فلا بدّ من مخصص خصه، وكل مخصص يتناهى (أي يكون له حجم) والمتناهى (الموصوف بالحجم) لا يكون إلها، لأنه يقتضي مخصصاً ومنتهى (حجم) وذلك علم (دليل) الحدوث». فلم يمكنهم أن يجيبوا عنه، فأغروا به رعاهم حتى دفعهم عنه السلطان بنفسه... ولما ورد عليهم هذا الإلزام تحيروا، فقال قوم منهم: «إنه أكبر من العرش، وقال قوم إنه مثل العرش» [(652)] اهـ.

وقال الحافظ المفسر عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي الحنبلي: «كل من هو في جهة يكون مقدراً محدوداً وهو يتعالى عن ذلك، وإنما الجهات للجواهر والأجسام لأنها أجرام تحتاج إلى جهة ، وإذا ثبت بطلان الجهة ثبت بطلان المكان» [(653)] اهـ.

وقال الشيخ إسماعيل بن إبراهيم الشيباني الحنفي ما نصه: «مسألة: قال أهل الحق: إن الله تعالى متعالٍ عن المكان، غير متمكّن في مكان، ولا متحيز إلى جهةٍ خلافاً للكرامية والمجسمة... والذي يدل عليه قوله تعالى: {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ *} [(654)] فالله سبحانه وتعالى نفى أن يكون له مثل من الأشياء، والمكان والمتمكن متساويان قدراً متماثلاً لاستوائهما في العدد، فكان القول بالمكان والتمكن ردّاً لهذا النص المحكم الذي لا احتمال فيه، وردّ مثله يكون كفراً

ومن حيث المعقول: أن الله تعالى كان ولا مكان ، لأن المكان حادث بالإجماع ، فعلم يقيناً أنه لم يكن متمكناً في الأزل في مكان، فلو صار متمكناً بعد وجود المكان لصار متمكناً بعد أن لم يكن متمكناً، ولا شك أن هذا المعنى حادثٌ وحدوث المعنى في الذات – ذات الله – أمانة الحدث، وذات القديم – الله – يستحيل أن يكون محل الحوادث على ما مرّ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً» [(655)] اهـ. بتصرف

وقال الشيخ مصطفى وهيب البارودي الطرابلسي ما نصه: «إن الله تعالى منزّه الذات عن الاختصاص بالأمكنة والجهات، وهذا أصل من أصول العقائد الإيمانية، لأنه لو احتاج إلى المكان لكان حادثاً، وقد قام الدليل على وجوب القدم – لله – واستحالة العدم -عليه- ولأن هذه الجهات هو الذي خلقها» [(656)] اهـ.

وقال المحدث الشيخ محمد بن درويش الحوت البيروتي : «القاعدة الرابعة
المخالفة للحوادث: مخالفته تعالى للحوادث وهي عبارة عن نفي المماثلة، فليس
بنار ولا نور ولا روح ولا ريح ولا جسم ولا عرض، ولا يتصف بمكان ولا
زمان ولا هيئة ولا حركة ولا سكون ولا قيام ولا قعود ولا جهة ولا بعلو ولا
بسفل ولا بكونه فوق العالم أو تحته، ولا يقال كيف هو ولا أين هو ولا لماذا فعل
كذا أو حكم بكذا

والعمدة في هذه العقيدة قوله تعالى : {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} ،
[({لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ *})] (657)

ومما يدللك عقلا على عدم إدراكه وعدم الإحاطة بكنهه : أنك إذا تأملت في تدبير
روحك لجسمك وأنت هي وهي أنت عجزت عن إدراك حقيقته، وعن كيفية
تصرفها في جسمك ، وأين قرارها منك حال نومك، ومن أين تأتيك عند يقظتك،
وكيف يدخلك الألم والفرح والحزن والغضب والحلم واللطف والرحمة وما شاكل
ذلك من العوارض وأنت جازم بوجودها، علمت عظمة الخالق لها والمدير
ثم إذا نظرت إلى عدد أصحاب الأرواح وتصرفه فيهم كتصرفه فيك، وتأملت في
سعة عقلك وإدراكك للأشياء، وكيف ينمو جسمك ولا تشعر بنموه، ولا تدري من
أين يأتيك الطول والعرض في أعضاء جسمك، وكذلك كل جسم نام
وتأملت في حواسك كيف اختص السمع بالأذن، والبصر بالعين، والنطق باللسان،
والذوق بالحلقة، والشم بالأنف، والإدراك بالقلب، مع أن كل جسمك فيه لحم
وعظم وعصب

وتأملت الرياح وعدم رؤيتها مع تحقق وجودها واختلاف طباعها
وتأملت الماء وإيجاده على الدوام وأين قراره وخزائنه؟ والمطر والسحاب
والبرق والرعد والنبات، وكيفية رزق الخلق وتغذيتهم وإخراج ما يضرهم من
فضلاته وغير ذلك مما لا يحيط به عقل، علمت وأيقنت بعجزك عن معرفة
حقيقته تعالى لأن العجز عن إدراك المصنوع مع مشاهدته، أو مشاهدة أثره أعظم
دليل على العجز عن إدراك من صنع ذلك، وأنه عظيم فوق جميع ذلك فسبحان
من أحاط بكل شيء علما وأحصى كل شيء عددا ربنا آتينا من لدنك رحمة
وهيئ لنا من أمرنا رشدا» [(658)] اهـ

وقال الغزالي : «الدعوى الرابعة: ندعي أن صانع العالم ليس بجوهر متحيز لأنه قد ثبت قدمه، ولو كان متحيزاً لكان لا يخلو عن الحركة في حيزه أو السكون فيه، وما لا يخلو عن الحوادث، فهو حادث كما سبق» [(659)] اهـ
ثم قال [(660)]: «الدعوى السابعة: ندعي أنه ليس في جهة مخصوصة من الجهات الست، ومن عرف معنى لفظ الجهة ومعنى لفظ الاختصاص فهم قطعاً استحالة الجهات على غير الجواهر والأعراض، إذ الحيز معقول وهو الذي يختص الجوهر به، ولكن الحيز إنما يصير جهة إذا أضيف إلى شيء آخر متحيز، فالجهات ست فوق وأسفل وقدام وخلف ويمين وشمال، فمعنى كون الشيء فوقنا هو أنه في حيز يلي جانب الرأس، ومعنى كونه تحتاً أنه في حيز يلي جانب الرجل، وكذا سائر الجهات، فكل ما قيل فيه إنه في جهة فقد قيل أنه في حيز مع زيادة إضافة، وقولنا الشيء في حيز يعقل بوجهين أحدهما: أنه يختص به بحيث يمنع مثله من أن يوجد بحيث هو، وهذا هو الجوهر.

والآخر: أن يكون حالاً في الجوهر، فإنه قد يقال إنه بجهة، ولكن بطريق التبعية للجوهر، فليس كون العرض في جهة ككون الجوهر، بل الجهة للجوهر أولى، وللعرض بطريق التبعية للجوهر.

فهذان وجهان معقولان في الاختصاص بالجهة، فإن أراد الخصم أحدهما دل على بطلانه ما دل على بطلان كونه جوهرًا أو عرضًا وإن أراد أمرًا غير هذا فهو غير مفهوم ، فيكون الحق في إطلاق لفظه لم ينفك عن معنى غير مفهوم للغة والشرع لا العقل.

فإن قال الخصم: إنما أريد بكونه بجهة معنى سوى هذا، فلم ننكره ونقول له: أما لفظك فإنما ننكره من حيث أنه يوهم المفهوم الظاهر منه وهو ما يعقل الجوهر والعرض، وذلك كذب على الله تعالى. وأما مرادك منه فلست أنكره فإن ما لا أفهمه كيف أنكره! وعساك تريد به علمه وقدرته وأنا لا أنكر كونه بجهة على معنى أنه عالم وقادر، فإنك إذا فتحت هذا الباب، وهو أن تريد باللفظ غير ما وضع اللفظ له ويدل عليه في التفاهم لم يكن لما تريد به حصر، فلا أنكره ما لم تعرب عن مرادك بما أفهمه من أمر يدل على الحدوث ، فإن كان ما يدل على الحدوث فهو في ذاته محال ويدل أيضاً على بطلان القول بالجهة، لأن ذلك

يطرق الجواز إليه (الإمكان) ويحوجه إلى مخصص يخصه بأحد وجوه

:الجواز، وذلك من وجهين

أحدهما: أن الجهة التي تختص به لا تختص به لذاته، فإن سائر الجهات متساوية بالإضافة إلى المقابل للجهة، فاختصاصه ببعض الجهات المعينة ليس بواجب لذاته بل هو جائز فيحتاج إلى مخصص يخصه، ويكون الاختصاص فيه معنى زائداً على ذاته، وما يتطرق الجواز إليه استحالة قدمه ، بل القديم عبارة عما هو . واجب الوجود من جميع الجهات

.فإن قيل: اختص بجهة فوق لأنه أشرف الجهات

قلنا: أي إنما صارت الجهة جهة فوق بخلقه العالم في هذا الحيز الذي خلقه فيه، فقبل خلق العالم لم يكن فوق ولا تحت أصلاً، إذ هما مشتقان من الرأس والرجل، ولم يكن إذ ذاك حيوان فتسمى الجهة التي تلي رأسه فوق والمقابل له تحت والوجه الثاني: أنه لو كان بجهة لكان محاذياً لجسم العالم، وكل محاذ فإما أصغر منه وإما أكبر وإما مساو، وكل ذلك يوجب التقدير بمقدار، وذلك المقدار يجوز .«في العقل أن يفرض أصغر منه أو أكبر فيحتاج إلى مقدار ومخصص إلى أن قال[(661)]: «فإن قيل: فإن لم يكن مخصوصاً بجهة فوق فما بال... الوجوه والأيدي ترفع إلى السماء في الأدعية شرعاً وطبعاً، وما باله صلى الله عليه وسلم قال للجارية التي قصد إعتاقها فأراد أن يستيقن إيمانها: أين الله؟ فأشارت إلى السماء فقال إنها مؤمنة؟

فالجواب عن الأول : أن هذا يضاهي قول القائل: إن لم يكن الله تعالى في الكعبة وهو بيته فما بالنا نحجه ونزوره، وما بالنا نستقبله في الصلاة؟ وإن لم يكن في الأرض، فما بالنا نتذلل بوضع وجوهنا على الأرض في السجود؟[(662)] وهذا هذيان

بل يقال: قصد الشرع من تعبد الخلق بالكعبة في الصلاة ملازمة الثبوت في جهة واحدة، فإن ذلك لا محالة أقرب إلى الخشوع وحضور القلب من التردد على الجهات، ثم لما كانت الجهات متساوية من حيث إمكان الاستقبال خصص الله بقعة مخصوصة بالتشريف والتعظيم وشرفها بالإضافة إلى نفسه، واستمال القلوب إليها بتشريفه ليثيب على استقبالها، فكذلك السماء قبلة الدعاء، كما أن البيت قبلة الصلاة، والمعبود بالصلاة والمقصود بالدعاء منزله عن الحلول في البيت والسماء ، ثم في الإشارة بالدعاء إلى السماء سر لطيف يعز من يتنبه

لأمثاله، وهو أن نجاه العبد وفوزه في الآخرة، بأن يتواضع لله تعالى ويعتقد التعظيم لربه، والتواضع والتعظيم عمل القلب وآله العقل، والجوارح إنما استعملت لتطهير القلب وتزكيته، فإن القلب خلق خلقه (الله) يتأثر بالمواظبة على أعمال الجوارح، كما خلقت الجوارح متأثرة لمعتقدات القلوب ولما كان المقصود أن يتواضع في نفسه بعقله وقلبه، بأن يعرف قدره ليعرف بخسة رتبته في الوجود لجلال الله تعالى وعلوه، وكان من أعظم الأدلة على خسته الموجبة لتواضعه أنه مخلوق من تراب، كلف أن يضع على التراب الذي هو أذل الأشياء وجهه الذي هو أعز الأعضاء، ليستشعر قلبه التواضع بفعل الجبهة في مماساتها الأرض، فيكون البدن متواضعاً في جسمه وشخصه وصورته بالوجه الممكن فيه وهو معانقة التراب الوضع الخسيس ويكون العقل متواضعاً لربه بما يليق به، وهو معرفة الضعة وسقوط الرتبة وخسة المنزلة عند الالتفات إلى ما خلق منه.

فكذلك التعظيم لله تعالى وضيعة على القلب فيها نجاته، وذلك أيضاً ينبغي أن تشترك فيه الجوارح، وبالقدر الذي يمكنه أن تحمل الجوارح، وتعظيم القلب بالإشارة إلى علو الرتبة على طريق المعرفة والاعتقاد وتعظيم الجوارح بالإشارة إلى جهة العلو الذي هو أعلى الجهات وأرفعها في الاعتقادات، فإن غاية تعظيم الجارحة استعمالها في الجهات، حتى إن من المعتاد المفهوم في المحاورات أن يفصح الإنسان عن علو رتبة غيره وعظيم ولايته فيقول: أمره في السماء السابعة، وهو إنما ينبه على علو الرتبة ولكن يستعير له علو المكان، وقد يشير برأسه إلى السماء في تعظيم من يريد تعظيم أمره، أي أمره في السماء، أي في العلو وتكون السماء عبارة عن العلو، فانظر كيف تلطف الشرع بقلوب الخلق وجوارحهم في سياقهم إلى تعظيم الله وكيف جهل من قلت بصيرته ولم يلتفت إلا إلى ظواهر الجوارح والأجسام، وغفل عن أسرار القلوب واستغنائها في التعظيم عن تقدير الجهات، وظن أن الأصل ما يشار إليه بالجوارح، ولم يعرف أن المظنة الأولى لتعظيم القلب وأن تعظيمه باعتقاد علو الرتبة لا باعتقاد علو المكان، وأن الجوارح في ذلك خدم وأتباع يخدمون القلب على الموافقة في التعظيم بقدر الممكن فيها، ولا يمكن في الجوارح إلا الإشارة إلى الجهات، فهذا هو السر في رفع الوجوه إلى السماء عند قصد التعظيم، ويضاف إليه عند الدعاء أمر آخر وهو أن الدعاء لا ينفك عن سؤال نعمة من نعم الله تعالى، وخزائن نعمه

السموات، وخزان أرزاقه الملائكة ومقرهم ملكوت السموات وهم الموكلون بالأرزاق، وقد قال الله تعالى: {وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ} * [(663)]. والطبع يتقاضى الإقبال بالوجه على الخزانة التي هي مقر الرزق المطلوب، فطلاب الأرزاق من الملوك إذا أخبروا بتفرقة الأرزاق على باب الخزانة مالت وجوههم وقلوبهم إلى جهة الخزانة، وإن لم يعتقدوا أن الملك في الخزانة فهذا هو محرك وجوه أرباب الدين إلى جهة السماء طبعًا وشرعًا. فأما العوام فقد يعتقدون أن معبودهم في السماء، فيكون ذلك أحد أسباب إشاراتهم، تعالى رب الأرباب . عما اعتقد الزائغون علواً كبير

وأما حكمه صلوات الله عليه بالإيمان للجارية لما أشارت إلى السماء، فقد انكشف به أيضاً إذ ظهر أن لا سبيل للأخرس إلى تفهم علو المرتبة إلا بالإشارة إلى جهة العلو، فقد كانت خرساء كما حكي، وقد كان يُظنُّ بها أنها من عبدة الأوثان، ومن يعتقد الإله في بيت الأصنام، فاستنطقت عن معتقدها فعرفت بالإشارة إلى السماء . [(أن معبودها ليس في بيوت الأصنام كما يعتقدوه أولئك)] (664)

فإن قيل: فنفي الجهة يؤدي إلى المحال، وهو إثبات موجود تخلو عنه الجهات الست ويكون لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصلاً به، ولا منفصلاً عنه، وذلك محال.

قلنا : مسلم أن كل موجود يقبل الاتصال فوجوده لا متصلاً ولا منفصلاً محال، وإن كان موجود يقبل الاختصاص بالجهة فوجوده مع خلو الجهات الست عنه محال.

فأما موجود لا يقبل الاتصال، ولا الاختصاص بالجهة فخلوه عن طرفي النقيض غير محال ، وهو كقول القائل يستحيل موجود لا يكون عاجزاً ولا قادراً ولا عالمًا ولا جاهلاً فإن أحد المتضادين لا يخلو الشيء عنه، فيقال له إن كان ذلك الشيء قابلاً للمتضادين فيستحيل خلوه عنهما، وأما الجماد الذي لا يقبل واحداً منهما لأنه فقد شرطهما وهو الحياة، فخلوه عنهما ليس بمحال. فكذاك شرط الاتصال والاختصاص بالجهات التحيز والقيام بالمتحيز. فإذا فقد هذا لم يستحل الخلق عن متضادته، فرجع النظر إذا إلى أن موجوداً ليس بمتحيز، ولا هو في متحيز، بل هو فاقد شرط الاتصال، والاختصاص هل هو محال أم لا؟ فإن زعم الخصم أن ذلك محال وجوده فقد دللنا عليه بأنه مهما بان أن كل متحيز حادث وأن كل حادث يفتقر إلى فاعل ليس بحادث فقد لزم بالضرورة من هاتين

المقدمتين ثبوت موجود ليس بمتحيز. أما الأصلان فقد أثبتناهما وأما الدعوى اللازمة منهما فلا سبيل إلى جردها مع الإقرار بالأصلين
فإن قال الخصم: إن مثل هذا الموجود الذي ساق دليلكم إلى إثباته غير مفهوم . -
فيقال له: ما الذي أردت بقولك غير مفهوم؟
فإن أردت به أنه غير متخيل ولا متصور ولا داخل في الوهم فقد صدقت، فإنه لا يدخل في الوهم والتصور والخيال إلا جسم له لون وقدر، فالمنفك عن اللون والقدر لا يتصوره الخيال ، فإن الخيال قد أنس بالمبصرات فلا يتوهم الشيء إلا على وفق ما رآه ولا يستطيع أن يتوهم ما لا يوافقه
وإن أراد الخصم أنه ليس بمعقول، أي ليس بمعلوم بدليل العقل فهو محال، إذ قدمنا الدليل على ثبوته، ولا معنى للمعقول إلا ما اضطر العقل إلى الإذعان للتصديق به بموجب الدليل الذي لا يمكن مخالفته، وقد تحقق هذا
فإن قال الخصم : فما لا يتصور في الخيال لا وجود له؟
فلنحكم بأن الخيال لا وجود له في نفسه، فإن الخيال نفسه لا يدخل في الخيال، والرؤية لا تدخل في الخيال، وكذلك العلم والقدرة، وكذلك الصوت والرائحة، ولو كلف الوهم أن يتحقق ذاتاً للصوت لقدر له لوناً ومقداراً وتصوره كذلك. وهكذا جميع أحوال النفس من الخجل والوجل والفسق والغضب والفرح والحزن والعجب، فمن يدرك بالضرورة هذه الأحوال من نفسه ويسوم خياله أن يتحقق ذات هذه الأحوال فنجده يقصر عنه إلا بتقدير خطأ ثم ينكر بعد ذلك وجود موجود لا يدخل في خياله فهذا سبيل كشف الغطاء عن المسألة..» اهـ. وهل يستطيع الخيال أن يتصور حالة لا نور ولا ظلام، وذلك حال ما قبل الظلام والنور، فكيف يتصور الخالق؟ فليتنبه
وقال الإمام الكبير فخر الدين الرازي[(665)]: «البرهان الثاني: في بيان أنه يمتنع أن يكون مختصاً بالحيّز والجهة: أنه لو كان مختصاً بالحيّز والجهة لكان محتاجاً في وجوده إلى ذلك الحيّز وتلك الجهة وهذا محال، فكونه في الحيّز والجهة محال

: بيان الملازمة أن الحيّز والجهة أمر موجود، والدليل عليه وجوه
الأول : هو أن الأحياز الفوقانية مخالفة في الحقيقة والماهية للأحياز التحتانية ،
بدليل أنهم قالوا يجب أن يكون الله تعالى مختصاً بجهة فوق ويمتنع حصوله في
سائر الجهات والأحياز يعني تحت واليمين واليسار، ولولا كونها مختلفة في

الحقائق والماهيات لامتنع القول بأنه يجب حصوله تعالى في جهة فوق ويمتنع حصوله في سائر الجهات، وإذا ثبت أن هذه الأحياز مختلفة في الماهية وجب كونها أموراً موجودة لأن عدم المحض يمتنع كونه كذلك .
الثنائي : هو أن الجهات مختلفة بحسب الإشارات، فإن جهة الفوق متميزة عن جهة التحت في الإشارة، والعدم المحض والنفي الصرف يمتنع تمييز بعضه عن بعض في الإشارة الحسية

الثالث : أن الجوهر إذا انتقل من حيّز إلى حيّز فالمتروك مغاير لا محالة للمطلوب، والمنتقل عنه مغاير للمنتقل إليه، فثبت بهذه الوجوه الثلاثة أن الحيّز والجهة أمر موجود. ثم إن المسمى بالحيّز والجهة أمر مستغن في وجوده عما يتمكن ويستقر فيه، وأما الذي يكون مختصاً بالحيّز والجهة فإنه يكون مفتقراً إلى الحيّز والجهة، فإن الشيء الذي يمكن حصوله في الحيّز مستحيل عقلاً حصوله لا مختصاً بالجهة، فثبت أنه تعالى لو كان مختصاً بالحيّز والجهة لكان مفتقراً في وجوده إلى الغير

: وإنما قلنا إن ذلك محال لوجوه

الأول : إن المفتقر في وجوده إلى الغير يكون بحيث يلزم من عدم ذلك الغير عدمه، وكل ما كان كذلك كان ممكناً لذاته، وذلك في حق واجب الوجود لذاته محال.

الثاني : أن المسمى بالحيّز والجهة أمر متركب من الأجزاء والأبعاد لما بيننا أنه يمكن تقديره بالذراع والشبر، ويمكن وصفه بالزائد والناقص ، وكل ما كان كذلك كان مفتقراً إلى غيره والمفتقر إلى غيره ممكن لذاته، فالشيء المسمى بالحيّز والجهة ممكن لذاته، فلو كان الله تعالى مفتقراً إليه لكان مفتقراً إلى الممكن، والمفتقر إلى الممكن أولى أن يكون ممكناً لذاته، فالواجب ممكن لذاته، وهو محال.

الثالث : لو كان البارئ تعالى أزلاً وأبداً مختصاً بالحيّز والجهة لكان الحيّز والجهة موجودين في الأزل ، فيلزم إثبات قديم غير الله تعالى، وذلك محال بإجماع المسلمين، فثبت بهذه الوجوه أنه لو كان في الحيّز والجهة يلزم هذه المحذورات فيلزم امتناع كونه تعالى في الحيّز والجهة

فإن قيل : لا معنى لكونه تعالى مختصاً بالحيّز والجهة إلا كونه تعالى مبايناً عن العالم منفرداً عنه ممتازاً عنه وكونه تعالى كذلك لا يقتضي أمراً آخر سوى ذات

الله تعالى، فبطل قولكم: لو كان تعالى في الجهة لكان مفتقرًا إلى الغير. والذي يدل على صحة ما ذكرناه أن العالم لا نزاع في أنه مختص بالحيّز والجهة لا معنى له إلا كون البعض منفردًا عن البعض ممتازًا عنه، فإذا عقلنا هذا المعنى ههنا لا يجوز مثله في كون البارئ تعالى مختصًا بالجهة والحيّز.

الجواب : أما قوله: الحيّز والجهة ليس أمرًا موجودًا، فجوابه أنا بيّنا بالبراهين القاطعة أنها أشياء موجودة، وبعد قيام البراهين على صحته لا يبقى في صحته شك. وأما قوله: المراد من كونه مختصًا بالحيّز والجهة كونه تعالى منفردًا عن العالم أو ممتازًا عنه أو مباينًا عنه، قلنا هذه الألفاظ كلها مجملة، فإن الانفراد والامتنياز والمباينة قد تذكر ويراد بها المخالفة في الحقيقة والماهية، وذلك مما لا نزاع فيه، ولكنه لا يقتضي الجهة، والدليل على ذلك هو أن حقيقة ذات الله تعالى مخالفة لحقيقة الحيّز والجهة، وهذه المخالفة والمباينة ليست بالجهة، فإن امتياز ذات الله تعالى عن الجهة لا تكون بجهة أخرى وإلا لزم التسلسل، وقد نذكر هذه الألفاظ ويراد بها الامتنياز في الجهة، وهو كون الشيء بحيث يصح أن يشار إليه بأنه ههنا أو هناك، وهذا هو مراد الخصم من قوله إنه مباين عن العالم أو منفرد عنه وممتاز عنه إلا أنا بيّنا بالبراهين القاطعة أن هذا يقتضي كون ذلك الحيّز أمرًا موجودًا، ويقتضي أن المتحيّز محتاج إلى الحيّز، قوله الأجسام حاصلة في الأحياز فنقول غاية ما في الباب أن يقال الأجسام تحتاج إلى شيء آخر، وهذا غير ممتنع، أما كونه تعالى محتاجًا في وجوده إلى شيء آخر فممتنع، فظهر الفرق وبالله التوفيق» اهـ. من نتائج عقيدة المجسمة

من نتائج عقيدة المجسمة: تكذيب القرءان الكريم، لأن الله تعالى قال: 1 - {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} * ، وهم يقولون: الله جسم سواء قالوا: «جسم كالأجسام»، أو قالوا: «جسم لا كالأجسام»، ففي كلا الحالين كذبوا هذه الآية الكريمة.

من نتائج عقيدة المجسمة: أنهم يعبدون جسمًا تخيلوه قاعداً فوق العرش، لا - 2 وجود له فهم في الحقيقة إنما يعبدون جسمًا تخيلوه، وهذا الجسم ليس الله لأن الله ليس جسمًا بالمرة، ولا يتخيل في البال، فيا لخبيثتهم ويا لحسرتهم

من نتائج عقيدة المجسمة: أنهم جوّزوا عبادة الأجسام، فهذا الجسم الذي - 3 تخيلوه اعتقدوا أنه الله، وفي الحقيقة ليس هو الله، إذا هم صاروا عابدين لهذا الجسم، وما الفرق بينهم وبين من يعبد الشمس، أو القمر، أو النار، أو القرد، أو

الحجر، أو الصنم، فكل هؤلاء يعبدون أجساما، لا فرق بين من يعبد جسما تخيله فوق العرش، وبين من يعبد جسما تخيله في الطائرة في الجو، أو من يعبد جسما وضعه في بطن الوادي، فعند هؤلاء المجسمة تجوز عبادة الأجسام وهذا تكذيب للإسلام.

من نتائج عقيدة المجسمة: إنكار وجود الله، لأن الله قال في القرآن الكريم: 4 - {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ *} ففي هذه الآية أثبت وجود نفسه، وأنه خالق للعالمين وربهم ومالكهم، والجسم من العالمين. وأما على مقتضى عقيدة المجسمة صار الله جسما، والجسم مخلوق وليس خالقا، وعلى قولهم فخالق العالم جسم، وبهذا أنكروا وجود الله وجعلوا هذا الجسم الذي تخيلوه خالقا للعالم على مقتضى قولهم ومن نتائج عقيدتهم: أن الله تعالى مخلوق لغيره، لأنهم اعتقدوه جسما، وأن 5 - العالم غير موجود لأن الجسم لا يستطيع أن يخلق جسما، فكيف يخلق هذا العالم بأسره، وبما أن العالم موجود فموجده لا يشبهه بوجه من الوجوه فلا يكون جسما من نتائج عقيدة المجسمة: أن الجسم أزلي، وأن الأزلي حادث، فعلى 6 - مقتضى عقيدتهم أن الخالق العظيم الذي لا شبيه له ولا مثل الأزلي الأبدي حادث مخلوق له بداية، لأنه جسم بزعمهم، وأن الجسم الذي اعتقدوه الله أزليا أبديا، وهذا جمع بين كفريتين عجيبتين، وهو تكذيب لقول الله تعالى: {هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ} قال الإمام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي رضي الله عنه في شرحه على عقيدة ابن الحاجب: «إن الذي يقول بأزلية الأجسام كافر بالإجماع، ...» لأنه إنكار للإجماع القطعي

من نتائج عقيدة المجسمة: أن الجسم الحادث المخلوق خالق للكون والعالم، 7 - لأنهم اعتقدوا الله جسما. وهذا تكذيب لقول الله عز وجل: {قَلَّا تَضُرُّوهُ} ... {الْأَمْثَالُ} ومعارض لقول الله تعالى: {أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ} من نتائج عقيدة المجسمة: أنهم لا يستطيعون إثبات حدوث العالم والأجسام، 8 - لأنهم قالوا الله جسم، والجسم مخلوق، فعلى هذا لا يستطيعون أن يثبتوا أن الأجسام حادثة ومخلوقة، لأنهم بهذا يقولون الإله حادث ومخلوق، لأنهم يعتقدونه جسما. وهذا كفر صريح بإجماع أهل الإسلام قاطبة

من نتائج عقيدة المجسمة الخبيثة: التناقض والتضارب فقولهم: «الله جسم» 9 - أي مخلوق، لأنه كل جسم مخلوق ولا يوجد جسم غير مخلوق، وقولهم: «لا كالأجسام» ليس مخلوقا، وهذا تناقض مع الأول، فيصير قولهم «الله مخلوق الله

ليس مخلوقا» ولا يقول هذا عاقل، وهذا كفر صريح كما نص عليه إمام السنة سيدنا أحمد بن حنبل رضي الله عنه، فيما رواه عنه الحافظ بدر الدين الزركشي .«في كتابه تشنيف المسامح: «من قال الله جسم لا كالأجسام كفر

من نتائج عقائد المشبهة والمجسمة: أنه يجوز على مقتضى دينهم – 10 وعقيدتهم أن يقال: «الله عاجز لا كالعاجزين» و«الله ضعيف لا كالضعفاء» و«الله جائع لا كالجائعين» و«الله محتاج لا كالمحتاجين» لأنهم قالوا: «جسم» والجسم مخلوق، وهكذا العاجز، والضعيف، والجائع، والمحتاج كلهم مخلوقون عاجزون، ولا يجوز تشبيه الله بهم، ولو قلت «جائع لا كالجائعين» لأنهم بعدما قالوا عنه جسم جعلوه مخلوقا، فلا ينفعهم قولهم بعد ذلك «لا كالمخلوقين» عندما قالوا: «لا كالأجسام

ومن نتائج عقائد المشبهة والمجسمة: أن الله تعالى كذب حيث قال: – 11 {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...}*} لأنهم قالوا: «هو جسم لا كالأجسام» و«كيفية لا كالكيفيات» و«جالس لا كجلوسنا» فعلى هذا صارت الآية كذبا، لأنهم شبهوه ببعض المخلوقات، واعتقدوه مخلوقا، والآية تنفي كل ذلك عن الله، ثم مع كل هذا يقولون: «جالس لا كجلوسنا» أو «جسم لا كالأجسام» وهذا شتم وتكذيب له، وتكذيب للإسلام، ولكل الأنبياء، فهل يرضون أن يقال لأحدهم أنت «جدار لا كالجدران» أو أنت «تيس لا كالتيس» أو أنت «بهيمة لا كالبهائم» فإنهم لا يرضون بذلك، ولو قيل «لا كالبهائم» فكيف أجازوا لأنفسهم أن يكذبوا الله، ويصفوه بصفات خلقه، ويشبهوه بهم، ثم بعد ذلك يقولون «لا كالأجسام لا كجلوسنا» وهذا تناقض مفضوح، فيا لتعاستهم، فأبئس وأسفه بهم من قوم ناقضوا العقل، وكذبوا القراءان وخرجوا بالكلية عن المعقول والمنقول

ومن فضائح وقبائح نتائج عقيدة المجسمة والمشبهة: أنهم أجازوا لأنفسهم – 12 أن يسموا الله بما لم يسم به نفسه، ولا سماه به نبي من الأنبياء، ولا كتاب من الكتب السماوية الصحيحة المنزلة على الأنبياء، ولا أجمعت عليه الأمة، فقولهم: «الله جسم» من أين جاؤوا به؟! وما هو دليلهم على زعمهم؟! ومن هو سلفهم في هذا؟! فالباحث والمطلع يعرف أن التشبيه والتجسيم جاء من اليهود، ومن الفرق الكافرة، وكتب أصحاب الأديان الباطلة، وبتسميتهم لله جسما أجازوا أن يسمى جسدا، وحما، وكمية، وقمرا، ولحما، وجبلا، وعسلا، وخبزا وزيدا، وبكرا، وعمرأ، وهذا دين جديد

وقد قال الإمام حجة الإسلام أبو جعفر الوراق الطحاوي، في عقيدته المشهورة بين المسلمين سلفا وخلفا وشرقا وغربا وتلقوها بالقبول، ما نصه: «ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر» وهذا إجماع قطعي

وقال إمام أهل السنة والجماعة سيدنا الإمام أبو الحسن علي ابن إسماعيل الأشعري رضي الله عنه: «لا يجوز تسمية الله إلا بما سمي به نفسه، أو ثبت في السنة الصحيحة، أو أجمعت عليه الأمة

.«وقال أبو بكر الباقلاني: «ما أطلق الله على نفسه أطلقناه عليه وما لا فلا

.«وقال الإمام الحافظ أبو بكر البيهقي: «أسماء الله توقيفية

فلا تثبت صفة لله تعالى بقول صحابي أو تابعي، فمن أين جاء هؤلاء بتسمية الله جسما؟! إذا هؤلاء اخترعوا لغة جديدة، وعقيدة محدثة، نسأل الله السلامة في ديننا ودينانا

ومن نتائج عقائدهم الباطلة: أن الله تعالى يجوز عليه التغير والتطور – 13 والتبدل، فقولهم: «الله جالس على العرش» معناه قبل أن يخلق العرش لم يكن جالسا عليه ثم بعد ما خلقه جلس، وهذا تغير والتغير أكبر علامات الحدوث، وعلى هذا فيكون الله مخلوقا حادثا بزعمهم، وهذا من أصرح الصريح في الكفر، وخلق الله للخلق لم يغير في صفة الله شيئا، فهو أزلي أبدي، والأزلي الأبدي لا يتغير، لأن المتغير يحتاج لمن يغيره، والاحتياجية تنافي الألوهية وقد قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه في الوصية: «من قال بحدوث صفة من صفات الله، أو شك أو توقف كفر

ومن نتائج عقائد المجسمة الخطيرة والخبيثة: أنه لا فرق بين المسلم – 14 المؤمن المنزه الموحد، وبين عابد الصنم والوثن، وهذا تكذيب للدين والقرءان، . { * } لأن الله تعالى قال: { أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ } ومن نتائج عقائدهم: أن من يعبد صنما يعبد جسما، ومن يعبد جسما تخيله – 15 فوق العرش يعبد جسما، فالنتيجة واحدة. وهذا دين الكفار وليس دين المسلمين، لأن دين الإسلام هو «الله ليس جسما بالمرة، ولا يتصف بصفات الجسم» وهم ساووا بين الإسلام والكفر

فائدة:

الوهابي الذي يثبت الحد والجهة والمكان والجلوس لله، لو حصلت بينه وبين عابد الشمس مناظرة، لكان حاله كما سنبين

الوهابي يقول لعابد الشمس: أنت دينك باطل، أما أنا ديني هو الصحيح –
عابد الشمس يقول للوهابي: أنا معبودي شيء محسوس، تعترف بوجوده، –
ويعترف الناس بوجوده، وبعضهم نفعه للأبدان، وللنبات والشجر، والأرض
والهواء والماء، أما معبودك فأنت تقول بأنه ليس مرئيا لي ولا لك، إنما أنت
!!!تزعم أنه موجود فوق العرش، فكيف يكون ديني باطلا ودينك حقا؟
. {الوهابي يقول: لأن الله قال في القرآن: {...أَفِي اللَّهِ شَكٌّ} –
عابد الشمس يقول له: أنا لا أؤمن بكتابك، أعطني دليلا حسيا يشهد به الحس، –
أو دليلا عقليا

الوهابي ينقطع ويحتار، لأنه جاهل مشبه لا يعرف بما يجيب؟ –
أما لو حصل ذلك بين مسلم منزّه الله عن الكمية والحد، لأجابه بقوله: إن معبودي
موجود لا كالموجودات، ليس له حد ولا كمية، فهو لا يحتاج إلى خالق أو جده،
وأما معبودك الذي هو الشمس، فله كمية وحد، فيحتاج إلى من جعله على هذا
الحد والكمية، فلا يصلح أن يكون إلها، بل الذي جعله على هذا الحد والكمية هو
الذي يصلح أن يكون إلها معبودا، والعقل يقضي بأن الشيء الذي له حد لا بد له
ممن جعله على هذا الحد، والمحتاج لغيره يكون عاجزا والعاجز لا يكون ربّا
فيكون السني المنزه لله عن الحد والجسمية قد غلب عابد الشمس وأفحمه
والحمد لله الذي أيد، ووفق أهل الحق للبراهين القاطعة، والحجج الدامغة
الساطعة، ونصرهم على كل الفرق الضالة، والملل الزائغة، وأظهرهم وأعلى
شرفهم وقدرهم، فله الحمد والمنة أن جعلنا من أهل الحق الدعاة إلى الجنة
ختما جنبنا الله الفتن والأهواء، وثبتنا وأحيانا على عقيدة السنة، وبعثنا عليها

[530]- إشارات المرام من عبارات الإمام (ص/48)

[531]- رسالته استحسان الخوض في علم الكلام (ص/47)

[532]- سورة الأنعام: جزء من الآية 76

[533]- رسالته استحسان الخوض في علم الكلام (ص/39 – 40)

[534]- التبصير في الدين (ص/160)

[535]- سورة يونس: 5 – 6

[536]- سورة البقرة: 164

[537]- سورة الأنبياء: جزء من الآية 22

[538]- سورة المؤمنون: جزء من الآية 91

- [539] سورة الرعد: جزء من الآية 16

- [540] سورة ق: 3

- [541] سورة المؤمنون: 36

- [542] سورة يس: جزء من الآية 78

- [543] سورة المؤمنون: 35

- [544] سورة يس: جزء من الآية 79

- [545] سورة الروم: جزء من الآية 27

- [546] سورة الأعراف: جزء من الآية 29، ومن هذه الأدلة قوله تعالى: {وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِثُّ لَسَوْفَ أَخْرَجُ حَيًّا * أَوْ لَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا *} [سورة مريم]. وقوله: {أَفَعَبِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ *} [سورة ق]، وقوله: {الْخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ *} [سورة غافر]. وقوله: {الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ *} ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ * ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ * وَقَالُوا إِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ كَافِرُونَ *} [[سورة السجدة

- [547] وهالك تفسيرها على ما يبينه أبو الحسن الأشعري من كتاب الله: {مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ *} [سورة لقمان

- [548] سورة يس: 80

- [549] ومن الأدلة على هذا المعنى قوله تعالى: {وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ *} [سورة فاطر]، وقوله: {وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ *} [سورة الزخرف

- [550] بهذا تعرف حقيقة ابن تيمية أنه من الدهرية الهلكى لقوله بأنه ما من حركة إلا وقبلها حركة كما قال في كتابه موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول (1/291، طبع دار الكتب العلمية بيروت: 1985) وهو كفر إجماعاً كما قال ابن دقيق العيد والزرخشى والنووي والقاضي عياض وغيرهم كابن حزم في مراتب الإجماع وأنكر ابن تيمية على ابن حزم ذكره الإجماع على تكفير من قال بخالق سوى الله وذلك في كتاب أسماه نقد مراتب الإجماع، وذكر ابن تيمية

عقيدته هذه أي قوله بأزلية العالم في ستة من كتبه وهي الموافقة وقد ذكر آنفًا وشرح حديث عمران بن حصين وشرح حديث النزول ومنهاج السنة النبوية والفتاوى الكبرى ونقد مراتب الإجماع فابن تيمية في الحقيقة دهري قائل بأزلية العالم ومن أراد المزيد فليُنظر في كتاب المقالات السنية في كشف ضلالات ابن تيمية لشيخنا الحافظ عبد الله الهرري رحمه الله. قال الله تعالى: {هُوَ الْأَوَّلُ}، فإن علماء البيان قالوا: مما يفيد الحصر كون المبتدأ والخبر معرفة = وفي هذه الآية المبتدأ مضمّر أي (هو) والخبر (الأول) وكلاهما معرفة فدل على أنه لا أول بمعنى لا بداية لوجوده أحد سوى الله جل وعلا. ومن اعتقد أن شيئاً من العالم بنوعه أو بأفراده لا بداية لوجوده فقد كذب هذه الآية وفارق الإسلام، ولحق بالفلاسفة والدهرية بإجماع علماء المسلمين

قال السبكي في حق ابن تيمية
يحاولُ الحشَوَ أنى سارَ فهو له
حنيثٌ سيرٌ بشرقٍ أو بمغربه
يرى حوادثٍ لا مبداً لأولها
في الله سبحانه عما يظن به

-[551] رواه البخاري في صحيحه: (5/2161)، (5387)، كتاب الطب، باب لا صفر وهو داء يأخذ البطن. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا عدوى ولا صفر ولا هامة» فقال أعرابي: يا رسول الله فما بال إبلي تكون في الرّمل كأنّها الطّباء، فيأتي البعير الأجرب فيدخل بينها فيجربها، فقال: «فمن أعدى الأول» اهـ

-[552] رواه البخاري في صحيحه: (6/2511)، (6455)، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، باب ما جاء في التعريض

-[553] وقد قال بعض الجامدين المتبعين لابن تيمية في التشبيه والتجسيم في كتاب له أسماه (تنبيهات هامة على ما كتبه الشيخ محمد علي الصابوني في صفات الله): «إن تنزيه الله عن الجسم والحدقة والصماخ واللسان والحجرة ليس بمذهب أهل السنة بل هو من أقوال أهل الكلام المذموم وتكلفهم» اهـ. (ص/22، (طبع ما يسمى بجمعية إحياء التراث الإسلامي الكويت

-[554] سورة الشورى: جزء من الآية 11

-[555] سورة الإخلاص: 4

- [556]- سورة يس: جزء من الآية 12 .
- [557]- الحدود الأنيفة للشيخ زكريا الأنصاري: (ص/71)
- [558]- التعريفات للجرجاني: (ص/103)
- [559]- كما عرفه الإمام أحمد رضي الله عنه، كتاب اعتقاد الإمام أحمد لأبي (الفضل التميمي: (ص/45)
- [560]- باختصار من تهذيب كتاب الاعتماد في الاعتقاد للمحدث أبي المحاسن (القاوقجي الطرابلسي: (ص/11)
- [561]- سورة الرعد: جزء من الآية 16 .
- [562]- سورة إبراهيم: 19 – 20 .
- [563]- سورة إبراهيم: 32 – 34 .
- [564]- سورة الشورى: 49 – 50 .
- [565]- والأعراض جمع عرض وهو صفة الجسم، وفي اصطلاح المتكلمين ما لا يقوم بنفسه ولا يوجد إلا في محل يقوم به، وهو خلاف الجوهر، وذلك نحو (حمرة الخجل وصفرة الوجل. المصباح المنير: (ص/153)
- [566]- باختصار من تهذيب كتاب الاعتماد في الاعتقاد للمحدث أبي المحاسن (القاوقجي الطرابلسي: (ص/12)
- [567]- سورة النور: 43 – 44 .
- [568]- سورة فاطر: جزء من الآية 13 .
- [569]- سورة الزمر: 5 .
- [570]- الكليات لأبي البقاء (1/624)
- [571]- كتاب الاعتماد في الاعتقاد (ص/12-13)
- [572]- الكليات لأبي البقاء (1/627)
- [573]- سورة الفرقان: 45 – 46 .
- [574]- سورة الأنعام: 13 .
- [575]- سورة الشعراء: 78 – 81 .
- [576]- سورة الأنعام: جزء من الآية 76 .
- [577]- سورة طه: 50 .
- [578]- الكليات لأبي البقاء (1/401)
- [579]- سورة الأعراف: 185 .

- [580]- سورة فصلت: 53 .
- [581]- سورة فاطر: 37 .
- [582]- إشارات المرام (ص/82-83).
- [583]- إشارات المرام (ص/85).
- [584]- ما بين قوسين منقول عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، والشرح من كلام العلامة كمال الدين البياضي
- [585]- سورة الشورى: 32 – 33 .
- [586]- سورة النمل: جزء من الآية 88 .
- [587]- سورة البقرة: جزء من الآية 255 .
- [588]- الأكوان هي عبارة عن الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وهي (معان حادثة، الكليات لأبي البقاء (1/345).
- [589]- إشارات المرام (ص/91-92).
- [590]- سورة آل عمران: جزء من الآية 6 .
- [591]- سورة آل عمران: جزء من الآية 190 .
- [592]- سورة المؤمنون: 12 .
- [593]- سورة المؤمنون: جزء من الآية 14 .
- [594]- أساس التقديس (ص/21 – 22).
- [595]- بتصرف من مقدمة الغزالي في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد (ص/20).
- [596]- مختصر الإفادات في ربع العبادات والآداب وزيادات (ص/489 – 490).
- [597]- سورة طه: 5 .
- [598]- سورة الفجر: جزء من الآية 22 .
- [599]- سورة فاطر: جزء من الآية 10 .
- [600]- يراجع المواقف (3/32)، المقصد الأول
- [601]- دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد ((ص/50).
- [602]- في أساس التقديس (ص/18).
- [603]- الذين يزعمون الانتساب إلى الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله وإلا فالإمام أحمد منهم بريء

- [604]- وفي ذلك نفي دلالة الحدث، وفتح باب الإلحاد المقيت
- [605]- لعله يريد بوصفه لهم بالمحققين أي المبرزين فيهم
- [606]- شرح ملا علي القاري (ص/23 – 24
- [607]- شرح ملا علي القاري (ص/49 – 57
- [608]- الشرح الميسر على الفقهاء الأيسر والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة،
(تأليف: محمد بن عبد الرحمن الخميس (ص/159
- [609]- اعتقاد الإمام أحمد (ص/45
- [610]- سورة البقرة: جزء من الآية 247
- [611]- سورة المائدة: جزء من الآية 116
- [612]- الغنية في أصول الدين (ص/81
- [613]- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص/220
- [614]- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص/225
- [615]- الاقتصاد في الاعتقاد (ص/56
- [616]- إحياء علوم الدين (1/107
- [617]- في تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص/298
- [618]- أساس التقديس (ص/65
- [619]- شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري (ص/121
- [620]- شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري (ص/119
- [621]- شرح النووي على صحيح مسلم (3/16
- [622]- شرح النووي على صحيح مسلم (3/19
- [623]- الاقتصاد في الاعتقاد (ص/80
- [624]- ذكر ذلك السيوطي في الوسائل إلى مسامرة الأوائل: (ص/15)، ومثله
(ذكر الشيخ محمد بن علان الصديقي الشافعي في الفتوحات الربانية: (2/113
- [625]- حقائق الفصول (ص/10). [626]- رواه الحاكم في المستدرك
(4/468)، (8300)، كتاب الفتن والملاحم، ورواه الطبراني في المعجم الكبير
(38/2)، (1217)، بشر الغنوي، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم
يخرجاه، قال في مجمع الزوائد (6/218): رواه أحمد والبزار والطبراني
ورجاله ثقات
- [627]- الفرق بين الفرق (ص/333

- [628]-). الإرشاد (ص/58).
- [629]-). تفسير الرازي المسمى بالتفسير الكبير (29/216).
- [630]- شرحه على العقيدة الطحاوية المسمى ببيان اعتقاد أهل السنة ((ص/45).
- [631]-). غاية المرام في علم الكلام (ص/194).
- [632]-). طبقات الشافعية الكبرى (9/35)، ترجمة أحمد بن يحيى بن إسماعيل.
- [633]-). طبقات الشافعية الكبرى (8/186)، ترجمة عبد الرحمن بن محمد بن الحسن.
- [634]-). طبقات الشافعية الكبرى (8/185).
- [635]-). الدر الثمين (ص/30).
- [636]-). سورة غافر: جزء من الآية 12.
- [637]-). سورة البقرة: جزء من الآية 206.
- [638]-). الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (1/47).
- [639]-). الفتاوى الحديثية، لابن حجر الهيتمي (ص/80).
- [640]-). فرقان القرآن للقضاي (مطبوع مع كتاب الأسماء والصفات للبيهقي) (ص/74).
- [641]-). مجلة الأزهر: (مجلد 9/جزء 1/ص 17 – المحرم سنة: 1357 هـ).
- [642]-). المصدر السابق (ص/17).
- [643]-). فرقان القرآن (مطبوع مع كتاب الأسماء والصفات للبيهقي) ((ص/93).
- [644]-). براءة الأشعريين (1/79).
- [645]-). إظهار العقيدة السنية (ص/127).
- [646]-). مجلة دورية تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية العددان (305 – 306)، (ص 65 سنة 1415 – 1994 م).
- [647]-). فتح الباري (6/136).
- [648]-). في كتابه معيد النعم ومبيد النقم (ص/62).
- [649]-). المقاصد الحسنة للسخاوي (1/ص 716) حديث: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»: أحمد في مسنده والطبراني في الكبير وابن أبي خيثمة في تاريخه عن أبي بصرة الغفاري مرفوعا في حديث «سألت ربي أن لا تجتمع أمتي على

ضلالة فأعطانيها»، والطبراني وحده وابن أبي عاصم في السنة له عن أبي مالك الأشعري رفعه «إن الله أجاركم من ثلاث» وذكر منها «وإن لا تجتمعوا على ضلالة». وأبو نعيم في الحلية والحاكم في مستدركه وأعله واللالكائي في السنة وابن مسنده ومن طريقه الضياء في المختارة عن ابن عمر رفعه «إن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة أبدا وإن يد الله مع الجماعة فاتبعوا السواد الأعظم فإنه من شذ شذ في النار» وهكذا هو عند الترمذي لكن بلفظ «هذه الأمة» أو قال «أمتي» وابن ماجه وعبد في مسنده عن أنس مرفوعا «إن أمتي لا تجتمع على ضلالة فإذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم» والحاكم في مستدركه عن ابن عباس رفعه بلفظ «لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة ويد الله مع الجماعة» والجملة الثانية منه عند الترمذي وابن أبي عاصم وغيره عن أبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري موقوفا في حديث «وعليكم بالجماعة فإن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة» زاد غيره «فإياكم والتلون في دين الله» والطبري في تفسيره . عن الحسن البصري مرسل بلفظ أبي بصرة

وبالجملة فهو حديث مشهور المتن ذو أسانيد كثيرة وشواهد متعددة في المرفوع وغيره فمن الأول «أنتم شهداء الله في الأرض» ومن الثاني قول ابن مسعود: «إذا سئل أحدكم فليُنظر في كتاب الله فإن لم يجده ففي سنة رسول الله فإن لم يجده فيها فليُنظر فيما اجتمع عليه المسلمون وإلا فليجتهد» اهـ

[650]- شرح النووي على مسلم: (13/67)

[651]- كتابه التبصير في الدين (ص/112)

[652]- الباز الأشهب (ص/57)

[653]- سورة الشورى: جزء من الآية 11

[654]- شرحه على العقيدة الطحاوية المسمى بيان اعتقاد أهل السنة

(ص/45)

[655]- كتابه الفوز الأبدي في الهدى المحمدي (ص/73)

[656]- سورة الأنبياء: جزء من الآية 23

[657]- رسائل في بيان عقائد أهل السنة والجماعة (ص/49 – 50)

[658]- الاقتصاد في الاعتقاد: (ص/54 وما بعدها)

[659]- الاقتصاد في الاعتقاد (58)

[660]- الاقتصاد في الاعتقاد (60)

-[661] وهذا أدلة نقلية وإن ذكرت مختصرة من غير بيان الآيات الدالة على المقصود، وقد مر معناه في كلام إمام الهدى أبي منصور الماتريدي وأبي نصر القشيري وغيرهما

-[662] سورة الذاريات: 22

-[663] ولنا عودة إلى هذا الحديث المتشابه وغيره من المتشابهات إن شاء الله في غير هذا الموضع

-[664] أساس التقديس (ص/44)

-[665] وأصل الكفر الستر والجحد لأن الكافر جاحد نعم ربه عليه وسائر لها بكفره. مشارق الأنوار (1/345)، ولسان العرب (5/144)، والقاموس المحيط ((ص/605)، ومختار الصحاح (ص/239)

الباب الثالث

حقية القول بتكفير المجسم والجهوي

وهذا المبحث مهم لبيان إشكال وقع فيه بعض الناس، إما بسبب التحريفات والدسائس التي دخلت على كتب بعض العلماء، وإما بسبب اعتمادهم على مجرد الاطلاع أي أنهم لا يحصلون العلم بالتلقي والسماع كما هو شأن طلبة العلم وفي التأسيس لهذا المبحث أحب أولاً أن أبين المنهج الذي اخترته في استعراض هذا الموضوع، وهو في أربعة مقدمات تمهيدية وخمسة مطالب وخاتمة

: أما المقدمات الأربع فهي على التالي

بيان أن الكفر إما صريح وإما ضمني –

بيان أن الألفاظ إما صريحة وإما ظاهرة –

تحقيق حول من هم أهل القبلة –

تحقيق في مسألة لازم المذهب –

: وأما المطالب الخمسة فهي على التالي

تذكير بماهية الجسم والمكان والجهة –

تحرير مسألة المنع من تسمية الله بالجسم أو إطلاق الجهة في حقه سبحانه –

بيان أن الإجماع قائم على تكفير المجسم والجهوي –

التمييز بين المسلم المنزه والمثبه المجسم الجهوي –

مدار الحكم على من وصف الله بالجسم أو الجهة –

وخاتمة تتضمن تحذيرا من خطورة التسرع بالتكفير بلا حجة شرعية، ومن خطورة ادعاء عدم جواز التكفير مطلقا. وهذا شروع بالمقدمات إن شاء الله لتكون كالتأسيس لما بعدها من المطالب

المقدمة الأولى

بيان أن الكفر إما صريح وإما ضمني

الكفر في اللغة: يطلق على الجحود وعلى الستر [(666)]، ويقال: (إن الكافر إنما سُمي كافرا لأن الكُفر غطى قلبه كله، وإيضاحه: أن الكفر في اللغة معناه التغطية، والكافر ذو كفر أي ذو تغطية لقلبه بكفره، كما يقال للابس السلاح: كافر، وهو الذي غطاه السلاح، ومثله: رجلٌ كاس أي ذو كسوة، وماءٌ دافقٌ أي ذو دفق. وفيه قولٌ آخر وهو أحسن، وذلك أن الكافر لما دعاه الله جل وعز إلى توحيده فقد دعاه إلى نعمة يُنعم بها عليه إذا قبلها، فلما رد ما دعاه إليه من توحيده [(كان كافرا نعمة الله أي مُغطيا لها بإبائه حاجبا لها عنه)] (667)

وفي الشرع: تكذيب الدين تصريحاً أو ضمناً ومعنى [(668)]، وهذا لجهة بيان مدلول اللفظ من كونه كلياً أو جزئياً كما ينكشف فيما يلي إن شاء الله تعالى. فالتصريح أو الصريح لغة: هو (الخالص مما يشوبه والواضح، وهو أن يصرح بما في نفسه تصريحاً أي يظهره) [(669)]، كأن يقول: الإسلام غير صحيح، أو يقول عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم إنه ليس رسول الله، وما أشبه ذلك. أما الضمني لغة: فإنه يقال: (ضمّنت الشيء كذا جعلته محتويا عليه فتضمنه أي فاشتمل عليه واحتواه، ويقال: تضمن الكتاب كذا حواه ودل عليه، وفي ضمن كلامه أي في مطاويه ودلالاته) [(670)]، (وضمّن الشيءَ الشيءَ إذا أودعه إياه، كما تودع الوعاء المتاع، والميت القبر، وقد تضمنه هو، قال ابن الرّقاع يصف: ناقة حاملا

أوَكَّتْ عليه مَضِيْقًا من عَوَاهِنِهَا

كما تَضَمَّنَ كَشْحُ الحَرَّةِ الحَبْلَا عليه

أي على الجنين. وكلّ ما جعلته في وعاء فقد ضمّنته إيّاه، وكلّ شيء أحرز فيه شيء فقد ضمّنته) [(671)]، ف (التضمين لغة جعل الشيء في ضمن الشيء

[(مشتملا عليه)] (672)

وعليه ف (التضمين عند علماء العربية على معان

منها إيقاع لفظ موقع غيره ومعاملته معاملته لتضمنه معناه واشتماله عليه –

ومنها أن يكون ما بعد الفاصلة متعلقا بها -

وفي علم القوافي[(673)] أن تتعلق قافية البيت بما بعده على وجه لا يستقل -
[(بالإفادة)](674)

وفي البديع[(675)] أن يأخذ الشاعر أو الناثر آية أو حديثا أو حكمة أو مثلا أو -
[(شطرا أو بيتا من شعر غيره بلفظه ومعناه)](676)

فالتضمين الذي نتحدث عنه هنا هو النوع الأول وهو أن (يستعمل اللفظ في معناه الأصلي، وهو المقصود أصالة لكن قصد تبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ أو يقدر له لفظ آخر، فهو من قبيل الحقيقة التي قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة، وليس من باب الكناية أو الإضمار

وقال بعضهم: التضمين إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه وهو نوع من المجاز. وقد قيل في تفسير قوله تعالى: {وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ...}

{*} [(677)] لا يجوز تعلقه بلفظة (الله) لكونه اسما لا صفة بل هو متعلق بالمعنى الوصفي الذي ضمنه اسم (الله) أي هو إله من في السماوات والأرض، كما في قولك: هو حاتم من طي، على تضمين معنى الجواد، وجريانه في الحرف ظاهر في قوله تعالى: {مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ...} [(678)]، فإن (ما) تضمن معنى (إن) الشرطية، ولذلك لزم جزم الفعل وكل من المعنيين مقصود لذاته في التضمين إلا أن القصد إلى أحدهما وهو المذكور بذكر متعلقه يكون تبعا للآخر، وهو المذكور بلفظه وهذه التبعية في الإرادة من الكلام، فلا ينافي كونه مقصودا [(لذاته في المقام، فجعل كأنه في ضمنه)](679)

فإذا علم ذلك تبين أن تكذيب الشرع ضمنا ومعنى مثاله كما مر كأن يقول قائل مثلا: الصلوات الخمس غير واجبة أو أن يصف الله بالجسمية، وما أشبه ذلك أو ترك تكفير الكافر الذي لا يختلف فيه كاليهود

يدل عليه (قوله جل وعز: {...وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}* [(680)]، ومعناه أن من زعم أن حكما من أحكام الله الذي أتت به الأنبياء باطل فهو كافر. وقد أجمع الفقهاء أن من قال: إن المحصنين لا يجب أن يرجموا إذا زنيا وكانا حُرَيْنِ كافر، وإنما كُفِّرَ من رد حكما من أحكام النبي عليه السلام لأنه [(مُكذِّبٌ له، ومن كذب النبي عليه السلام فهو كافر)](681)

قال الشيخ عبد الغني النابلسي: «وأما أقسام الكفر فهي بحسب الشرع ثلاثة أقسام، ترجع جميع أنواع الكفر إليها، وهي التشبيه والتعطيل والتكذيب، وهي

أصول ثلاثة من أصول الكفر لا يدخل الإنسان في مرتبة عوام المسلمين إلا بعد تبرئه منها ظاهراً وباطناً، ومن كان عنده شيء منها فليعلم أنه كافر ولا يغره بالله الغرور» [(682)] اهـ

علما أن هذه الأقسام الثلاثة في حقيقتها ترجع إلى تكذيب الدين، ف (مأخذ التكفير إنما هو في تكذيب الشارع لا مخالفته مطلقاً) [(683)]، فإن الشخص قد يرتكب المعصية من غير استحلال ولا يكون بذلك كافراً، وهو معنى ما قاله الطحاوي وغيره: «ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحلّه» [(684)]، وهو ما أفرد بيانه في المقدمة الرابعة إن شاء الله

وإنما قدمت هذا التقسيم ليكون مدخلاً إجمالياً أردنا منه بيان أن الإنسان قد يصرح بأنه لا يحب هذا الدين، أو لا يؤمن بمحمد نبياً، أو لا يقر بحقية دين الإسلام، أو أنه لا يؤمن بوجود إله لهذا الكون، ويكون قد صرح بمعارضة وتكذيب هذا الدين وهو بذلك كافر، وهو ما عددناه من التصريح بتكذيب الدين، فأما ما يجري على ألسنة بعض الناس من نحو إنكار الضروريات من أمور الدين كمن ينكر فرضية الصلوات الخمس، أو وجوب صيام رمضان ونحو ذلك فإن هذا مما لا يشك في كفره أيضاً لكن أهل العلم يعدونه ضمناً ومعنى قد كذب دين الله، وإن لم يقل صراحة أنا لا أؤمن بما جاء به محمد بن عبد الله من فرضية خمس صلوات أو وجوب صيام شهر رمضان، وإنما هذا هو مضمون وفحوى كلامه

ومما دعاني أيضاً لتقديم هذه المقدمة لتكون مدخلاً لبيان أن الألفاظ المكفرة التي تندرج تحت هذا التصنيف باعتبار النوع الثاني وهو تكذيب الدين ضمناً ومعنى تنقسم إلى صريح ومحتمل، وهو ما أخص الكلام عليه في المقدمة الثانية إن شاء الله، ثم ليكون هذا وهذا مدخلاً لبيان مسألة لازم المذهب التي أتكلم عليها في المقدمة الثالثة إن شاء الله تبارك وتعالى

-[666] بتصرف من تهذيب اللغة (10/111 – 112)، وجمهرة اللغة (2/786)).

-[667] قال الزبيدي: وَأَظْلَمُ بَعْضًا أَوْ جَمِيعًا مُؤَرَّبًا، قَالَ شَيْخُنَا: وَهُوَ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ بِالْبَاءِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْأَعْرَافِ: {...فَظَلَمُوا بِهَا} أَي بِالْآيَاتِ الَّتِي جَاءَتْهُمْ، قَالُوا: حُمِلَ عَلَى مَعْنَى الْكُفْرِ فِي التَّعَدِيَةِ لِأَنَّهُمَا مِنْ بَابِ

- واحد، ولأنه بمعنى الكفر مجازاً أو تَضْمِيناً أو لَتَضَمُّنُهُ معنى التَّكْذِيبِ، وقيل:
(الباءُ سببيةٌ والمفعول محذوفٌ أي أَنفُسَهُمْ أو النَّاسِ. تاج العروس (33/34)
[668]- مختار الصحاح (ص/151)، والمعجم الوسيط (1/512)
[669]- بتصرف من لسان العرب (13/261)، والمصباح المنير
(ص/138)).
[670]- تاج العروس (35/334 – 335)
[671]- التعاريف (ص/181)
[672]- القافية هي الكلمة الأخيرة من البيت، وقيل: هي حرف الروي، وقيل:
آخر = ساكن في البيت إلى أول ساكن يلقاه مع حركة ما قبله. التعاريف
(ص/569)، والتعريفات (ص/219)، ومعجم مقاليد العلوم (ص/115)
[673]- التضمنين في الشعر هو أن يتعلق معنى البيت بالذي قبله تعلقاً لا يصح
إلا به. التعاريف (ص/181)، والتعريفات (ص/84)، ومعجم مقاليد العلوم
(ص/116)).
[674]- علم البديع: علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية مطابقة
الكلام لمقتضى الحال، ورعاية وضوح الدلالة أي الخلو عن التعقيد المعنوي.
التعاريف (ص/524)، والتعريفات (ص/200)، ومعجم مقاليد العلوم
(ص/100)).
[675]- المعجم الوسيط (1/544)، وبمعناه في تاج العروس (35/334 –
335).
[676]- سورة الأنعام: جزء من الآية 3
[677]- سورة البقرة: جزء من الآية 106
[678]- بتصرف واختصار من كتاب الكليات لأبي البقاء (ص/266)
[679]- سورة المائدة: الآية 44
[680]- تهذيب اللغة (10/111 – 112)
[681]- الفتح الرباني والفيض الرحماني للشيخ عبد الغني النابلسي (ص/78)
[682]- كتاب الكليات (1/765)
[683]- الدرة البهية في حل ألفاظ العقيدة الطحاوية (ص/71)
[684]- إجابة السائل شرح بغية الأمل للأمير الصنعاني (ص/239)
المقدمة الثانية

بيان أن الألفاظ إما صريحة وإما غير صريحة
:وذلك بالنظر إلى أن اللفظ المنطوق به ينقسم إجمالاً إلى قسمين

.الأول: الصريح، والثاني: غير صريح

فقد (قسّم) علماء اللغة (المنطوق إلى صريح وغير صريح، وجعلوا الصريح ما
دل على معناه مطابقة أو جزئه تضمناً، وجعلوا غير الصريح ما دل
].(بالالتزام)[(685)

].(أو نقول: (الكلام المفيد ينقسم ثلاثة أقسام: نص وظاهر ومجمل)[(686)

ف (النص: هو ما يفيد بنفسه من غير احتمال، كقوله تعالى: {... تِلْكَ عَشْرَةٌ
كَامِلَةٌ... *} [(687)]، وقيل: هو الصريح في معناه ، وقد يطلق النص على ما
لا يتطرق إليه احتمال يعضده دليل، فإن تطرق إليه احتمال لا دليل عليه فلا
].(يخرجه عن كونه نصاً)[(688)

ومع أن النص هو الصريح فقد نبهوا إلى أن الصريح يختلف عنه بأمر، وهو أن
المراد من الصريح يظهر ظهوراً تاماً لكثرة الاستعمال، ولذا قالوا فيه: هو (ما
تنتهي في الوضوح وكشف الخفاء عن المراد أي ما ظهر المراد منه ظهوراً تاماً
بسبب كثرة الاستعمال حقيقة كان أو مجازاً، مثل بعت واشتريت ووهبت، فإن
هذه الألفاظ لكثرة استعمالها أقيمت مقام معناها بخلاف النص فإنه لا حاجة فيه
إلى انضمام كثرة الاستعمال إليه، وحكمه ثبوت مدلوله مطلقاً بغير حاجة للبيئة،
وقيل: كل خالص صريح، ومنه قول صريح، وهو ما لا يفتقر إلى إضمار أو
تأويل، وإنما سمي ذلك الكلام بالصريح لخلوصه عن احتمالاته في
العرف)[(689)]. فالخلاصة: أن الصريح هو (ما لا يحتمل غير المقصود،
].(كأنت زان)[(690)

ولذلك قالوا في تعريفه: (الصريح في الطلاق والعنق والقذف ونحو ذلك هو اللفظ
الموضوع له، لا يفهم منه عند الإطلاق غيره، والصريح الخالص من كل شيء،
ولذلك يقال: نسب صريح أي خالص لا خلل فيه، وهذا اللفظ لهذا المعنى أي لا
].(مشارك له فيه)[(691)

ثم الظاهر لغة: هو (الواضح، واصطلاحاً: ما دل دلالة ظنية)[(692)]، وهذا
باعتبار أنهم قالوا في تعريفه: (الظاهر ما احتمل معنيين أحدهما أظهر من
الآخر)[(693)] أي بما يتبادر للسامع عند طرؤه على سمعه، ويلاحظ بما مر

معنا في تعريف الصريح عبارة: (ظهورا تاما) وهو (احتراز عن الظاهر، إذ [(الظهور فيه ليس بتام لبقاء الاحتمال)](694)

وقد جمع كل هذه المعاني ابن قدامة في قوله: «الظاهر وهو ما يسبق إلى الفهم منه عند الإطلاق معنى مع تجويز غيره، وإن شئت قلت: ما احتمل معنيين هو في أحدهما أظهر، فحكمه أن يصار إلى معناه الظاهر ولا يجوز تركه إلا بتأويل، والتأويل صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لا اعتضاده بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر» [(695)] اهـ.

ولذلك قال الجرجاني والمناوي في تعريفه: «الظاهر ما دل على معنى دلالة راجحة بحيث يظهر منه المراد للسامع بنفس الصيغة، ويكون محتملا للتأويل والتخصيص» [(696)] اهـ.

ويساعد على التنبيه على ذلك ما جاء في بيان معنى التأويل، وأنه (في الأصل الترجيع، وفي الشرع صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله) [(697)] أي لدليل يدل عليه، وإلا كان تحكما وهوى.

وأما (المجمل: فهو ما لا يفهم منه عند الإطلاق معنى، وقيل: ما احتمل أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر، وذلك مثل الألفاظ المشتركة، كلفظة العين المشتركة بين الذهب والعين الناضرة، والقرء للحيض والطهر، والشفق للبياض والحمرة) [(698)]، و(الذي يوجب الإجمال الدلالة المشتبهة على المراد اشتباها [(لا يدرك إلا ببيان من المجمل)](699)

وحاصل هذا أن المحتمل : إما أن تكون دلالاته على كل واحد من المعاني على (السوية فهو المجمل أو لا، فإن كانت دلالاته على بعض المعاني أرجح فالطرف الراجح ظاهر، والمرجوح مؤول لأنه يؤول إلى الظهور عند مساعدة الدليل له ولا شك في اشتراك النص والظاهر في رجحان الإفادة، وإنما النص راجح لا يحتمل غيره، والظاهر راجح يحتمل غيره، ومقابلهما المجمل والمؤول فإنهما اشتركا في أن كلا منهما يفيد معناه إفادة غير راجحة، إلا أن المؤول مرجوح والمجمل ليس مرجوحا بل مساويا) [(700)]، وكلاهما يحتاجان إلى الكشف عن مقصود المتكلم.

وقد لخص سائر ما تقدم أبو عبد الله محمد بن أحمد المالكي التلمساني بقوله: «اعلم أن اللفظ: إما أن يحتمل معنيين أو لا يحتمل إلا معنى واحدا، فإن لم يحتمل

بالوضع إلا معنى واحدا فهو النص، وإن احتمل معنيين، فإما أن يكون راجحا في أحد المعنيين أو لا يكون راجحا، فإن لم يكن راجحا في أحد المعنيين فهو المجمل، وهو: غير متضح الدلالة، وإن كان راجحا في أحد المعنيين فإما أن يكون راجحانه من جهة اللفظ، أو من جهة دليل منفصل، فإن كان من جهة اللفظ فهو الظاهر، وإن كان من جهة دليل منفصل فهو المؤول. فخرج من هذا: أن اللفظ، إما نصّ، وإما مجمل، وإما ظاهر، وإما مؤول» [(701)] اهـ وعليه فيمكن أن يقال: اللفظ (المنطوق قسمان: صريح أي في دلالة اللفظ على المعنى، لأنها دلالة ناشئة عن الوضع أي وضع اللفظ له ولو تضمننا أي ولو كانت بطريق التضمن)، وقد مرت الإشارة إليها، (وغير صريح أي في دلالة اللفظ) [(702)]، كما بيّنا قريبا

لكن قال الحافظ السيوطي: «قال العلماء: الصريح اللفظ الموضوع لمعنى لا يفهم منه غيره عند الإطلاق، ويقابله الكناية». وقال: «قاعدة: الصريح لا يحتاج إلى نية، والكناية لا تلزم إلا بنية» [(703)] اهـ

وقد وقع في رسالة البدر الرشيد في بيان المكفرات والتي أسماها رسالة في الألفاظ المكفرات عنوان: (فصل في الكفر صريحا وكناية) [(704)]، وعليه فإن اللفظ المحتمل لأكثر من معنى لا يحكم على قائله بالكفر إلا إن انكشفت نية هذا القائل كما سبقت الإشارة إليه

فلم يعبر بالظاهر بل بالكناية، ولنقف على سبب ذلك نحتاج أن نفهم معنى الكناية، فما هي الكناية؟ قال ابن فارس: «كنو الكاف والنون والحرف المعتل يدل على تورية عن اسم بغيره، يقال: كنييت عن كذا، إذا تكلمت بغيره مما يستدل به عليه، وكنوت أيضا، ومما يوضح هذا قول القائل

وإني لأكنو عن قذور بغيرها

وأعرب أحيانا بها فأصارع

ألا تراه جعل الكناية مقابلة للمصارحة» [(705)] اهـ

وقال الجرجاني: «الكناية كلام استتر المراد منه بالاستعمال وإن كان معناه ظاهرا في اللغة سواء كان المراد به الحقيقة أو المجاز، فيكون تردد فيما أريد به، فلا بد من النية أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال كحال مذاكرة الطلاق ليزول التردد ويتعين ما أريد منه

والكناية عند علماء البيان هي أن يعبر عن شيء لفظا كان أو معنى بلفظ غير صريح من الدلالة عليه لغرض من الأغراض، كالإبهام على السامع نحو جاء فلان أو لنوع فصاحة نحو فلان كثير الرماد أي كثير القرى وما استتر معناه لا يعرف إلا بقريضة زائدة، ولهذا سموا التاء في قولهم: أنت، والهاء في قولهم: إنه، حرف كناية، وكذا قولهم: هو. وهو مأخوذ من قولهم: كنوت الشيء وكنيته أي سترته» [(706)] اهـ

والكناية والحقيقة تشتركان في كونهما حقيقتين، وتفرقان بالتصريح في الحقيقة [(وعدم التصريح في الكناية)] (707)

فكأنهم يعنون بالكناية والظاهر شيئا واحدا، حيث ترجح طرف في الكناية بسبب القرائن أو السياق أو أنه لما كانت الكناية محتملة فقد قابلت الصريح فشملت في طياتها الظاهر، يشهد لهذا ما نبه إليه الصنعاني في شرحه لمنظومة الشيخ محمد بن يحيى بهران في أصول الدين، وهو في هذا الشطر التالي: «أو لا فظاهر له الظنية»، فقال: «إشارة إلى القسم الثاني من قسمي المنطوق إلى دلالاته أي أو لا يدل على معنى واحد، بل تردد بين معان تحمل المقصود وغيره، فإنه يسمى الظاهر أي ما كان أحد معانيه أظهر من غيره، ولا ينافي الاحتمال والتردد، وهذا تسمى دلالاته ظنية أي تفيد الظن لدلالاته على الاحتمال الراجح من الاحتمال المرجوح» [(708)] اهـ

قال شيخنا الحافظ المحقق الشيخ عبد الله الهرري الحبشي رضي الله عنه: «اعلم أن الألفاظ قسمان: صريح ليس له إلا وجه واحد، وظاهر يحتمل معنيين أحدهما أقرب من الآخر أو هما متساويان» [(709)] اهـ

فيتلخص مما مر: أن أحكام الألفاظ المجملة وكذا ألفاظ الكناية تتبع في الحكم عليها اللفظ الظاهر أي لجهة الحكم على المتكلم بلفظ الكناية أو باللفظ المجمل لأن هذا لا ينكشف فيه المقصود إلا بمعرفة نيته، فإن محل النظر فيهما إلى إفصاح الناس عن مرادهم باعتبار المفرد من الكلمات أو المركب من الجمل بما يدل عليه سياق كلامهم أو القرائن والدلائل فيتبع اللفظ الظاهر أو يبقى مجملا فيحتاج إلى تنبيه من المتكلم على مقصوده ببيان نيته عند النطق، ولا يمكن للسامع أن يحكم إلا بذلك، ولما كان محل النظر في الأمر المخوف منه التسرع بالتكفير هو ما ترجحت الدلالة فيه بما يسبق إلى الفهم ويتبادر إلى ذهن السامع احتجنا أن

نقف على بيان الأحكام المتعلقة بالظاهر من الألفاظ، وكذا بالصريح، ويكون حكم لفظ الكناية والمجمل ملحقا بالظاهر

وعلى كل فإنه لما كان في اللفظ الظاهر طرف راجح، مما يرتب عليه تخوف، وهو تسرع السامع إلى تكفير المتكلم به أي باللفظ الظاهر، وذلك إن كان الطرف الراجح هو الكفر، كان الكلام في بيان أحكام الألفاظ الدائرة بين الصريح والظاهر مهما لأكثر من معنى وفائدة

الأول: تنبيهها للعامي حتى لا يعاجل إلى التكفير مع كونه لا يفهم لسان العرب

الثاني: أن الظاهر فيه طرف راجح، وقد يكون المعنى الكفري هو الراجح

الثالث: أن الحاجة أظهر في اللفظ الظاهر لبيان حكمه

الرابع: أن شيخنا الشيخ عبد الله الهرري رحمه الله ورضي عنه مشى عليه في كتبه لنفس المعاني المبينة في الأول والثاني والثالث

قال المحدث الشيخ عبد الله الهرري رحمه الله: «قسم العلماء اللفظ المكفر إلى

ظاهر وصريح» [(710)] وللتأكيد نعيد ترتيب وإيضاح القسمين إن شاء الله مع

: بيان ما يتبع ذلك في الحكم عند السامع، وذلك على النحو التالي

فالظاهر: ما كان له بحسب وضع اللغة وجهان فأكثر، ولكنه أقرب إلى أحدهما – دون غيره، وقد يكون هذا الأظهر أو الأقرب هو المعنى الكفري، أي أحدهما متبادر وهو الكفر، والمعنى الآخر غير متبادر، لذلك من تكلم بلفظ ظاهر، لا يحكم بكفره حتى يتبين مراده

فقلو قال شخص مثلا: الماء خير من الله، فإن هذه الكلمة تحتل معنيين

المعنى الأول: أن الماء أفضل من الله، وهو كفري بلا تردد، ومن قصده عند –

النطق بهذه الكلمة كفر، لكننا لا نحكم عليه بذلك إلا أن ينكشف لنا مراده، وذلك

بأن يلتزم هذا المعنى أي أن يعترف ويصرح بأنه يقصده

والمعنى الثاني: الذي تحتله الكلمة أيضا هو الماء نعمة من الله، ولا ريب أن –

هذا المعنى صحيح لا يعارض شرع الله

فمن نطق بهذه الكلمة أو ما يماثلها من المحتملات لا يجوز لنا أن نكفره حتى

يتبين لنا مراده منها

وأما الصريح : فليس له بحسب وضع اللغة إلا وجه واحد، فمن تكلم بلفظ –

صريح في الكفر كُفِّرَ ولا يُسأل عن مراده، ولا يقبل له تأويل إلا أن يكون لا

يعرف ذلك المعنى الصريح، بل يظن أن معناه غير ذلك، فإن هذا اللفظ بالنسبة

إليه ليس له حكم الصريح، مثال هذا قول بعض الناس: ما في الوجود إلا الله أو لا موجود إلا الله أو هو الكل، فإن هذه الألفاظ من صريح الكفر بحسب معناها [(اللغوي لأن معناها أن العالم هو الله)] (711).

فإن قال صاحب هذا الإطلاق الممنوع: أردت أنه لا موجود بذاته إلا الله أو أن الله هو الخالق لكل ما في الوجود أو هو المنعم أو هو المعطي أو أن الله مدبر كل شيء أو نحو ذلك من المعاني التي لا تخالف دين الله قيل له: قد أتيت بلفظ مطلق في موضع تقييد، فكان إطلاقك ممتنعاً، فإن كان ذلك هو ما تفهمه من هذه الإطلاقات فالمعنى الذي تضره صحيح، لكن العبارة فيها إطلاق، وأهل العلم قالوا: الإطلاق في محل التفصيل خطأ، وقد أجمع أهل السنة على منع كل إطلاق لم ترد به الشريعة سواء كان في حق الله تعالى أو في حق أنبيائه صلوات الله وسلامه عليهم أو في حق دين الله تعالى [(712)]، وحيث كان في هذه الكلمات إطلاق منعاه، وليس للمسلم أن يُجاوز ما حد له الشرع في التعبير بحيث يخرج به عما جاء في الشريعة، فيتوهم بعض الناس منها ما لا يجوز، ويتستر بها أهل الحلول والإلحاد كما حصل في الماضي ويحصل في الحاضر، وسيأتي التنبيه على هذه الحيثية أكثر عند الكلام على مسألة لازم المذهب.

قال أبو الهدي الصيادي: «من قال: أنا الله أو ما في الوجود إلا الله أو لا موجود إلا الله أو الكل هو الله أو نحو ذلك

فإن كان عاقلاً صاحياً في قيد التكليف فلا خلاف بين المسلمين جميعاً في كفره لمخالفته نص القرآن، إذ يلزم حينئذ نفي الخالق والمخلوق والرسول والمرسل إليه والجنة والنار للزوم الاتحاد من هذا القول، وهو أشد زللاً والعياذ بالله من الذين قالوا بالحلول والاتحاد وقد خصصوهما بسيدنا عيسى فقط عليه الصلاة والسلام بخلاف من قال ما تقدم فإنه يلزم من قوله الشمول لكل الموجودات، وبهذا صرح بعضهم فقال

وما الكلب والخنزير إلا إلها

وما الله إلا راهب في كنيسة

وهذا كفر وضلال تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم

وأما إن كان قائل ما تقدم غائبا عن شعوره مغمى عليه فقد سقط عنه التكليف، فلا يكفر حينئذ ولا يؤاخذ شرعا، كما أنه لا يجوز تقليده مطلقا، ولا ريب أن التفوه بمثل ذلك من كل عاقل مكلف يغضب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم واعلم أن أهل الطريق الحق لا ينحرفون في الأقوال والأفعال عن ظاهر الشرع، وكفى بالشرع والشارع قدوة وإماما والسلام» [(713)] اهـ

علما أن (الذين وضعوا هذه الكلمات لأول مرة يفهمون منها المعنى الفاسد ويتعمدونه، وهو توحيد الله والعالم، أي يجعلون الله والعالم شيئا واحداً فيكفرون، هؤلاء كانوا من ملاحدة المتصوفة من المنتسبين إلى الإسلام فَسَرَتْ منهم إلى أسماع بعض العوام من غير أن يعرفوا معناها، وهؤلاء الملاحدة من مدعي التصوف وصلت إليهم هذه الكلمة من بعض فلاسفة اليونان، ثم منذ نحو قرن ظهر من أناسٍ ينتسبون للشاذلية الإشرطية القول بهذه الكلمات مع اعتقاد معناها الذي هو كفر وهو المعنى الأصلي لها، وهؤلاء تارة يقولون الله حال في كل [شخص، وتارة يقولون باتحاد الله بالأشخاص] [(714)]

وشأن أهل (الطريقة رفاعية) كانت أو غيرها (ردُّ القول بالوحدة المطلقة والحلول، بل ورد الشطحات والدعاوى العريضة التي لا يقول بها الشرع ولا يرتضيها العقل، وحيث إن القول بالوحدة المطلقة والحلول يؤدي إلى الكفر والعياذ بالله تعالى، والشطحات والدعاوى العريضة تؤدي إلى الفتنة، وتزلق بقدم [الرجل إلى النار، فاجتتابها واجب وتركها ضربة لازب] [(715)]

قال الإمام الرفاعي رضي الله عنه: «صموا أسماعكم عن علم الوحدة وعلم الفلسفة وما شاكلهما فإن هذه العلوم مزالِق الأقدام» [(716)] اهـ وقال أيضاً: «ينقلون عن الحلاج أنه قال: أنا الحق، أخطأ بوهمه، لو كان على الحق ما قال أنا الحق، يذكرون له شعرا يوهم الوحدة كل ذلك ومثله باطل، ما أراه رجلا واصلا أبداً، ما أراه شرب، ما أراه حضر، ما أراه سمع إلا رنة أو طنيناً، فأخذة الوهم من حال إلى حال، من ازداد قربا ولم يزد خوفا فهو مكمور إياكم والقول بهذه الأقاويل، إن هي إلا أباطيل، درج السلف على الحدود بلا تجاوز، بالله عليكم هل يتجاوز الحد إلا الجاهل، هل يدوس عنوة في الحب إلا الأعمى، ما هذا التطاول» [(717)] اهـ

قال الفقهاء: إن الشخص إذا تكلم بكلمة كفر صريحة يكفر، إلا أن يكون قالها في حالة غيبة عن العقل، كما يحصل من بعض المجاذيب النطق بكلام كفري

صريح، لكن يكونون في تلك الساعة في غيبة عن العقل، أو كان من نطق بهذه الكلمة الصريحة لا يفهم معناها، أو سبق لسانه إليها بلا إرادة فلا يكفر. ومن هنا قال أبو الهدى الصيادي، شيخ الرفاعية في زمانه في شرح رسالة لبعض الصوفية في آخرها: فائدة استطردية: من قال أنا الله، أو ما في الوجود إلا الله، أو لا موجود إلا الله، أو الكل هو الله، أو نحو ذلك فإن كان عاقلاً صاحباً في قيد التكليف، فلا خلاف بين المسلمين جميعاً في كفره لمخالفته نص القرآن» اهـ. [(718)]. أي أنه مرتد فيجرب عليه أحكام المرتد وإلا فلا

هذا إن كان يفهم من قول لا موجود إلا الله، ومن قول هذه الكلمات معناها الذي هو كفر، أما إن كان يظن أن معناها غير ذلك فلا يكفر قائله، لأن من الناس من يقولون هذه الكلمات الثلاث الأخيرة، ويفهمون منها غير معناها اللغوي فلا يكفرون، ومع ذلك يجب تحذيرهم وبيان أن معناها الأصلي كفر، والظاهر من حالهم أنهم يفهمون أنه لا مدبر للعالم إلا الله

ويؤيد ما ذكر ما قاله الشيخ عبد الوهاب الشعراني في كتابه «اليواقيت والجواهر»: «قال الجنيد: لو كنت حاكماً لضربت عنق من سمعته يقول لا موجود إلا الله»، وكثير ممن يدعون التصوف اليوم بعيدون من كلام سيد الصوفية الجنيد رضي الله عنه، ومن جاء بعده من أكابر الصوفية المحققين، وقد قال ولي الله بلا خلاف سيدنا الإمام أبو العباس أحمد بن علي الرفاعي رضي الله عنه: «لفظتان ثلثتان في الدين: القول بالوحدة والشطح المجاوز حد التحدث بالنعمة» اهـ وبعض متصوفة الزمان يقرأ من مثل هذه القصيدة «فما المرءة والمرئي إلا الله» يقصد أن العالم مرءة لله والمرئي فيها هو الله، وفي معنى هذا قول النساء المنيريات أتباع منيرة قبيسي: كل ما تهواه موجود في ذات الله، وذلك في دفتر جمع فيه كلمات متفرقة من مواضع شتى تلقفناها من هنا ومن هناك سمينه مزامير داود. وفي هذا المجموع غير هذا مما يوهم الاتحاد أي اتحاد العالم [(بالله وهذه العقيدة أكفر الكفر)] (719)

فمن نطق بالكفر الصريح وهو عامد أي بغير سبق للسان، وغير مكره، وعالم بمعنى اللفظ، فهذا يكفر، سواء كان نطقه من باب السب لله أو للرسول أو لغيره من الأنبياء أو الملائكة أو سب شريعة الإسلام، أو من باب إنكار ما علم من الدين بالضرورة، ولا يدخله التأويل، لأنه لو كان يدخله التأويل لتعطل تطبيق أحكام الردة، وتلفظ من يشاء بما يشاء من الصريح ثم يقول كلامي له تأويل،

وهذا باب من الفوضى كبير، فلا ينظر بعد كون اللفظ صريحا إلى قصد الشخص ولا إلى معرفته بحكم تلك الكلمة أنها تخرج من الإسلام

أما (إن نطق -الشخص- باللفظ الصريح وهو يظنّ لجهله بالمعنى اللغوي أن الكلمة تحمل وجهين، أحدهما كفريّ والآخر ليس فيه كفرٌ، ومراده المعنى الذي ظنه غير كفري فإنه لا يكفر ، بخلاف من عرف أنّ الكلمة صريحة بحسب وضع اللغة وابتكر من عنده معنى آخر فقصده ولم يعتقد ذلك المعنى لكن تلفظ بها عمداً مع فهمه لمعنى اللفظ الأصلي، وذلك كقول بعض السفهاء: أخت ربك أو قول بعضهم لبعض: يا ابن الله، فهؤلاء يكفرون مع أنهم لا يقصدون المعنى، وهؤلاء قسم منهم يقولون: «يا ابن أُلّا» بدون هاء من لفظ الجلالة، وهم يفهمون من هذا اللفظ الله، وبعضهم يلفظ بالهاء لأن عندهم الله بالهاء وأُلّا بلا هاء واحد وعليه فمن حيث الإجمال نقول في حق المتلفظ بالصريح: إننا ننظر في حاله ، هل يفهم المعنى أم أنه يجهله، وظن أن هذه الكلمة معناها شيء آخر، فإن كان يجهله فإننا لا نكفره في هذه الحال، بل نعلمه معنى الكلام وننهاه عنه) [(720)]، وفي ذلك اعتدال وإنصاف وتوسط بين المتهاونين بالنطق بهذه الكلمات وأمثالها كما يأتي في بحثنا هذا وبين المتشددين في غير محل التشدد

أما أن الصريح لا يؤول فمما يشهد له ما نقله محمد بن يوسف العبدري: «وقال أحمد بن أبي سليمان صاحب سحنون في رجل قيل له: وحق رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: فعل الله برسول الله، وذكر كلاماً، قيل: ما تقول يا عدو الله، قال: إنما أردت برسول الله العقرب، فقال للذي سأله: اشهد عليه وأنا شريكك في قتله وثواب ذلك. قال ابن أبي الربيع: لأن ادعاءه للتأويل في لفظ صراح لا يقبل . لأنه امتهان، وهو غير معزر لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا موقر له وأفتى فقهاء الأندلس بقتل ابن حاتم وصلبه بما شهد عليه من استخفافه بحق النبي صلى الله عليه وسلم وأن زهده لم يكن قصداً» [(721)] اهـ

والإمام حبيب بن الربيع هو أحد كبار المالكية المتوسطين بين المتقدمين منهم والمتأخرين، وهو من أصحاب الوجوه الذين يستخرجون الأحكام بالاستنباط من نصوص الإمام مالك رضي الله عنه

وقد ذكر ذلك غير واحد من الأصوليين، كما نقل ذلك عنهم إمام الحرمين الجويني، في نفس الحادثة عن الأصوليين وأقرهم على ذلك أن (إضمار التورية أي فيما لا يحتملها كما هو واضح لا يفيد فيكفر باطنا أيضاً لحصول التهاون منه،

وقال الغزالي: ولو صرح بكلمة الردة وزعم تورية حكي الإمام [(722)] عن
[(الأصوليين أنه يكفر ظاهرا وباطنا للاستخفاف)] (723)

والتورية وتسمى أيضا بالإيهام والتوجيه والتخييل، والتورية أولى بالتسمية لقربها
من مطابقة المسمى، لأنها مصدر وريت الخبر تورية إذا سترته وأظهرت غيره،
فكان المتكلم يجعله وراءه بحيث لا يظهر، وهي في الاصطلاح: أن يذكر المتكلم
لفظا مفردا له حقيقتان أو حقيقة ومجاز، أحدهما قريب، ودلالة اللفظ عليه
ظاهرة، والآخر بعيد، ودلالة اللفظ عليه خفية، ويريد المتكلم المعنى البعيد،
ويوري عنه بالقریب، فيوهم السامع أول وهلة أنه يريد المعنى القريب، وليس
[(كذلك ولهذا سمي هذا النوع إيهاما)] (724)

وفي تفسير القرطبي عند تفسير قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ
الْأَسْرَى... *} [(725)]. إلى آخر الآية ما نصه: «قال علماؤنا إن تكلم الكافر
بالإيمان في قلبه ولسانه ولم يمض فيه عزيمة لم يكن مؤمنا، وإذا وجد مثل ذلك
من المؤمن كان كافرا، إلا ما كان من الوسوسة التي لا يقدر على دفعها فإن الله
قد عفا عنها وأسقطها» [(726)] اهـ

وقال أيضا عند شرح قوله تعالى: {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ
أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ *} [(727)] ما نصه: «قال القاضي أبو بكر
بن العربي: لا يخلو أن يكون ما قالوه من ذلك جدا أو هزلا، وهو كيفما كان كفر،
فإن الهزل بالكفر كفر لا خلف فيه بين الأمة» [(728)] اهـ. فهؤلاء قصدوا
اللعب ولم يقصدوا الخروج من الدين ومع ذلك

سمى الله قولهم استهزاء 1 -

قال: {لَا تَعْتَذِرُوا} أي لا عذر لكم 2 -

وقال: {...قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ} ، صرح بتكفيرهم 3 -

وقال: {...قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ} . فبعد هذا ليس لمتعسف أن يقول هو كفر 4 -
بالنعمة

وفي الفتاوى الهندية ما نصه: «رجل كفر بلسانه طائعا وقلبه مطمئن بالإيمان
يكون كافرا ولا يكون عند الله مؤمنا، كذا في فتاوى قاضيخان» [(729)] اهـ
قال شيخنا العبدري الهرري الحبشي رضي الله عنه: ولا يُغتَر بما يفعله بعض
المنتسبين إلى العلم اليوم، وذلك أنهم يؤولون الكلام الكفري الصريح، حتى إن
بعضهم قال لي: إذا قال الشخص أنا الله يؤول

وكان أحدهم - وهو من المشاهير - سئل عن هذا البيت، الذي يقوله بعض أهل الشام من المنتسبين للطريقة الشاذلية عندما يقفون في حلقة الذكر فما في الوجود سوى واحدٍ ولكن تكثر لما صفا

فأفتى بأن هذا لا يجوز وأنه كفرٌ لا تأويل له، ثم راجعه من يعز عليه، وألح عليه وكان متولعاً بهذه الحضرة، فرجع عن فتواه الأولى، مع أن هذا البيت فيه نسبة التغير إلى الله، حيث إنه مذكور فيه أن الله لما صار صافياً صار كثيراً، وفيه عقيدة الوحدة المطلقة وفيه نسبة الانتقال من الكدرة إلى الصفاء إلى الله تعالى، وكل هذا كفر صريح. والعلماء قالوا: اللفظ الصريح لا يؤول، قال حبيب بن ربيع. أحد كبار المالكية: «ادعاء التأويل في لفظ صراح لا يقبل» [(730)] اهـ وقال الأردبيلي الشافعي في كتابه «الأنوار»: «ولو قال أنا الله وهو أنا [(كفر)] (731)».

وأما إن كان اللفظ له أكثر من معنى ، وبعض معانيه كفريةً وبعضها غير كفر، لا يفتيه المفتي بالكفر إلا إذا علم أنه أراد بهذا اللفظ المعنى الكفري ، وقد قال الإمام المجتهد محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، فيمن قيل له: صلّ فقال لا أصلي: «إن أراد بقوله لا أصلي أنه لا يصلي كسلاً لا يكفر، وإن أراد لا أصلي لأجل أنك أمرتني لا يكفر، وإن أراد لأنني قد صليت لا يكفر، وإن أراد لا تجب علي الصلاة كُفّر».

هذا هو المقرر عند فقهاء الشافعية والحنفية وغيرهم، قالوا: إن أراد الشخص بلفظ المعنى الكفري لا تنفعه فتوى المفتي بغيره فتبين امرأته منه. وقال بعض الحنفية: فإذا فعل الشخص فعلاً مختلفاً في كونه كفراً عند الفقهاء، وكانت رواية عن الإمام صاحب المذهب بترك تكفيره، يؤخذ بتلك الرواية فلا يكفر قائله ومعنى ذلك أنه إذا اختلف المجتهدون أو اختلف قول مجتهد واحد في التكفير بشيء، يترك التكفير هذا فيما كان قولاً لمجتهد، ليس فيمن دون المجتهد في اصطلاح الفقهاء، لأن معنى الرواية هو ما يروى عن المجتهد، لأن المجتهد قد يقول في المسئلة قولين وثلاثة وأكثر

وأما ما يرويه بعض الناس من أنه إذا كان في الكلمة تسعة وتسعون قولاً بالتكفير وقول واحد بترك التكفير، يؤخذ بهذا القول الواحد. فلا أصل له ثابت لا عن أبي حنيفة ولا عن مالك [(732)] [(733)] اهـ

فمن لا يفهم المعنى فإنه لا يكفر كما ظهر، قال العز بن عبد السلام: «فصل فيمن أطلق لفظاً لا يعرف معناه لم يؤخذ بمقتضاه: فإذا نطق الأعجمي بكلمة كفر أو أيمان (جمع يمين) أو طلاق أو إعتاق أو بيع أو شراء أو صلح أو إبراء لم يؤخذ بشيء من ذلك، لأنه لم يلتزم مقتضاه ولم يقصد إليه، وكذلك إذا نطق العربي بما يدل على هذه المعاني بلفظ أعجمي لا يعرف معناه فإنه لا يؤخذ بشيء من ذلك لأنه لم يردده، فإن الإرادة لا تتوجه إلا إلى معلوم أو مضمون

وإن قصد العربي بنطق شيء من هذه الكلم مع معرفته بمعانيها نفذ ذلك منه، فإن كان لا يعرف معانيها مع كونه عربياً فإنه لا يؤخذ بشيء من ذلك، إذ لا شعور له بمدلوله حتى يقصد إلى اللفظ الدال عليه» [(734)] اهـ. وقال علاء الدين المرداوي قوله: «وصريح الطلاق في لسان العجم: «بهشتم بكسر الباء والهاء وسكون الشين وفتح التاء. فإن قاله العربي، وهو لا يفهمه، أو نطق الأعجمي بلفظ «الطلاق» وهو لا يفهمه: لم يقع، بلا نزاع» [(735)] اهـ

وعليه فقد تبين أنه لو قيل لأعجمي لا يفقه العربية: إن أردت أن تتحجب إلى زوجتك فقل لها: أنت طالق ثلاثاً، فقال لها ذلك، فلا يقع الطلاق، وإن فهمت زوجته معنى تلك الكلمة

ومن هنا يُعلم أنه لا ينبغي التسرع في إطلاق التكفير على شخصٍ نطق بكلامٍ ظاهرٍ -أي محتمل لأكثر من معنى- قبل العلم بمراده، ولا التسرع في إطلاق التكفير على من نطق بالصريح، وخاصة في هذا الزمان إلا بعد العلم بأنه يفهم معنى اللفظ ويعرف كونها صريحة، وعن هذا قال بعض العلماء من الحنفية وغيرهم: إذا كان للكلمة سبعون معنىً هي كفر ومعنى واحد ليس كفرًا لا يكفر المتلفظ بها إلا أن يُعلم أنه أراد معنى من المعاني التي هي كفر، ويُنسب قريب من هذا إلى بعض الأئمة المجتهدين أبي حنيفة أو مالك ولا يصح ذلك عنهما، لكن المعنى صحيح ولو لم يقله أحد من الإمامين، والتعبير المقرر عند الفقهاء المتأخرين في إثبات حكم الردة هو قولهم: إن كان للكلمة وجوه تقتضي الكفر ووجه واحد لا يقتضي الكفر لا يكفره المفتي إلا أن يقصد المعنى الكفري، ومرادهم بالوجوه المعاني، فإن الكلمة الواحدة قد يكون لها بضعة عشر معنى ككلمة اليد، فمن نسب اليد إلى الله وأراد بها العضو الذي هو من الإنسان وغيره يحكم عليه بالكفر لأنه شبه الله بخلقه. ومن نسب اليد لله وأراد به القدرة أو النعمة أو نحو ذلك من المعاني التي ليس فيها تشبيه الله بخلقه فلا يُكفر، وعلى هذا

التفصيل يحكم على من يفسّر اليد المضافة إلى الله في القرآن أو الاستواء على العرش بالمعنى الحسيّ الذي هو من صفات المخلوق. وكذلك من يفسّر المجيء الوارد في القرآن في قوله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ...} [(736)] بأنه كمجيء الإنسان والملائكة بالانتقال والحركة من جهة إلى جهة فإنه يكفر. أما لو نطق بالصريح وكان ناسياً للمعنى الذي كان يعرفه قبلاً، وعند النطق كان يفهم معنى ليس فيه كفر فلا يكفر.

ولو سمعنا مثلاً شخصاً يقول: الصلاة على النبي مكروهة، فلا ينبغي التسرع في تكفيره، بل يُسأل عن مراده لأنّ العرب يُطلقون كلمة النبي على الأرض المرتفعة المحدودة، فإن تبين أن مراده أن الصلاة على الأرض المحدودة مكروهة لكون هذه الصلاة لا خشوع فيها فكلامه صحيح، وإن تبين أن مراده بقوله هذا أن الصلاة على النبي محمد مكروهة [(737)] فهو كافر، [وحكمه أنه كفر كفرة]. [صريحاً لا يقبل التأويل لتعيّن المعنى الأول

ويتبين لنا أيضاً أمر، وهو أنه ليس للمفتي أن يفتي في هذه المسائل إلا أن يعلم لسان أهل البلد فيما يستعملون من الألفاظ، وقد قال الفقهاء: ليس للمفتي أن يفتي [(فيما يتعلق بالألفاظ إلا أن يعرف اصطلاحات أهل البلد)] (738)

وعليه فمن نطق بكلام له معنيان أحدهما كفري والآخر ليس بكفري، فهذا إذا لم يرد المعنى الكفري فلا يكفر، ومن الأمثلة على ذلك أيضاً أن يقول الشخص: هذا خير من الله إذا رأى نعمة، كأن رأى عالماً جليلاً تقياً ناصحاً للناس شفوفاً عليهم، فإنه إن أراد أنه خير من عند الله فلا يكفر ولا بأس بذلك، وهذا فهم من ينطق بها غالباً، وإن أراد به أن ذلك العالم هو أفضل من الله فيكفر.

وإن من المهم التوسط في الحكم، والله تبارك وتعالى يحب الوسط ويكره الإفراط والتفريط، لذلك فإن الحكم على شخص بالكفر أو الإسلام إن كان مستنداً إلى دليل فذاك صواب عند الله، وإن كان لا يستند إلى دليل فهو هلاك على صاحبه. قال العلماء: إدخال كافر في الملة أمر عظيم، وإخراج مسلم عنها أمر عظيم، المعنى أنه لا يحكم لشخص بأنه مسلم بدون دليل شرعي، ولا يحكم على مسلم بالكفر إلا بدليل شرعي.

فاللفظ الذي يصدر من شخص ينظر في معناه، إن كان معناه تكذيباً للدين أو استخفافاً بالله أو رسل الله أو الملائكة أو دين الإسلام أو شعائر الدين، وليس له معنى آخر يسأل الشخص ماذا فهمت؟ إن فهمت من هذا اللفظ كذا وكذا فهو كافر،

إن فهمت منه غير ذلك فاذا كره ما هو ، فإن ذكر المعنى الذي هو كفر، يقال له: كفرت تشهد، ارجع عن هذا الكفر وتشهد، وإن قال: إني أفهم منه معنى آخر وكان ذلك المعنى غير معارض للشرع، لا يقال له كفرت، فإن كان من المحرم يقال له: هذا حرام لا تعد إليه، لهذا قال الفقهاء: ينبغي للمفتي أن يعرف اصطلاح البلد الذي هو فيه، في ألفاظهم، فما يفهمه أهل ذلك البلد من معنى الكلمة فعلى موجبها يحكم المفتي، أما قبل أن يعرف اصطلاح البلد فقد يحكم فيقع حكمه على خلاف ما هو الواقع عند أهل ذلك البلد .

الكلمة الواحدة قد يكون لها عدة معان بعضها تكذيب للدين، وبعضها لا بأس به، التسرع في الحكم على من تلفظ بها قبل التأمل في الأمر خطر عظيم، المسؤول عن مسألة يتأمل فيما يفهم الشخص من هذا اللفظ ، فإن كان يفهم منه الكفر يطلب منه العودة عن الكفر إلى الإسلام بالشهادة، وإن كان يفهم منه معنى لا بأس به فلا يُكفر.

الإمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وهو يعد مجتهدا، في أول أمره كان تلميذا لأبي حنيفة، ثم بلغ إلى حد الاجتهاد، سئل عن قال: لا أصلي، فقال: إن كان يعني لأنه قد صلى فلا يُكفر، وإن كان يعني أنه لا يصلي لأجل هذا الذي يأمره فلا يُكفر، وإن كان يعني أنه متكاسل، لا يصلي لأنه متكاسل فلا يُكفر، وإن قال لأنها لا تجب عليّ كُفّر.

وفي «الفتاوى الهندية»: أن الإمام محمد بن الحسن قال في رجل، قيل: له ألا تخاف الله؟ فقال: لا، وكان على معصية ظاهرة: «إنه يكفر لأنه لا يمكن التأويل»، وأما لو قال هذه المقالة في أمر ليس فيه معصية لا يكفر، لأن مراده أنني ما عملت شيئا حرمه الله فلا أخاف أن يعاقبني على ذلك لأجل هذا لا يكفر، وعلل تكفيره في الحال الأول بأنه لا يمكن التأويل، وقال فيمن قيل له: اتق الله، ولم يكن على معصية. فقال: لا أخافه: «لا يكفر»، لأن له تأويلاً أي أنني ما

[عملت معصية فأخاف عقوبته.] [739]

فمن عوتب على معصية ظاهرة، فقيل له: اتق الله خف الله، قال: لا أخافه، كفر، كأن قيل له: لا تشرب الخمر أو لا تأكل اللحم الذي ذبح على غير الطريقة الشرعية، بأن كان ذابحه كافرا من غير اليهود والنصارى واستحل ذلك، فقال على إثر ذلك: لا أخافه كفر.

هو هكذا ينبغي التفصيل والاحتياط، ثم إن التسرع بالتكفير قد يسبب ضرراً للشخص الذي تسرع ولغيره لأنه قد يصدقه، ويقول بما قال، فيهلك كما هلك الأول.

بعض الناس أحياناً يتكلمون ببعض الكلمات الكفرية لا يفهمون معناها الذي هو كفر بل يظنون أن لها معنى غير ذلك هؤلاء عند الله مسلمون ما خرجوا من الإسلام، لأنهم لا يفهمون من ذلك اللفظ المعنى الفاسد، بل هم يفهمون منه معنى ليس به بأس لا يضر العقيدة، هؤلاء لا نكفّرهم إن علمنا أنّهم لا يفهمون من هذه الكلمة المعنى الفاسد الذي هو كفر، الذي هو مثبت للكفر، لا نكفرهم، أما إذا لم نعلم حالهم الذي هم عليه في الباطن من عدم فهمهم للمعنى الفاسد نحن ما علمنا أنهم لا يفهمون من تلك الكلمة معناها الفاسد بل سمعناهم يقولونها فنحن لنا أن نكفرهم نعتبرهم كفاراً -لاستتار بواطنهم عنّا-، لكنهم عند الله ما كفروا، لذلك كثير من الفقهاء يقولون: إذا سمعت من شخص كلمة كفر فاحكم على كلمته بأنّها كفر، أمّا هو فلا تحكم بأنّه كافر، لأنّه يجوز أن يكون سبق لسان، ويجوز أن يكون لم يفهم معنى تلك الكلمة المقترضية للكفر، فالاحتياط أن يقال: هذه الكلمة التي قلناها كفر ارجع تشهّد، بدل أن نقول له كفرت، إذا قلنا هذه الكلمة كفر تشهّد، هذا خير من أن نقول له: كفرت تشهّد لأنه يحتمل أنّه نطق على وجه سبق اللسان أو أنه أراد أن يصل تلك الكلمة بكلمة أخرى تخرجها من كونها كفراً، فحال دون أن يقول تلك الكلمة مانع من الموانع إما النسيان وإما انشغال بغير ذلك، فلم يلحق تلك الكلمة التي تخرج تلك الكلمة التي قالها عن كونها كفراً، لذلك الاحتياط أن يقال هذا الكلام كفر تشهّد بدل أن نقول له كفرت إلّا إذا تبين لنا ظهر لنا منه أنه قال تلك الكلمة عن فهم لمعناها الكفري وعن عمد عندئذ يجوز لنا أن نقول كفرت تشهّد، كما قال الشافعي لحفص الفرد: لقد كفرت بالله العظيم، لأنه ناقشه، هذا الشخص ناظر الشافعي فأقام الشافعي عليه الحجة، فلم يرجع فعندئذ الشافعي قال له: «لقد كفرت بالله العظيم» (740). فقال حفص: «إنما أراد الشافعي [قتلي]» (741).

وقد ألف غير واحد من الأئمة من المذاهب الأربعة رسائل في بيان أحكام الردة وذكر الأمثلة عليها كما لا يخفى، قال أبو بكر الدميّطي: «واعلم أنه يجري على السنة العامة جملة من أنواع الكفر من غير أن يعلموا أنها كذلك، فيجب على أهل العلم أن يبينوا لهم ذلك، لعلمهم يجتنبونه إذا علموه، لئلا تحبط أعمالهم ويخلدوا في

أعظم العذاب وأشد العقاب، ومعرفة ذلك أمر مهم جدًّا، وذلك لأن من لم يعرف الشر يقع فيه وهو لا يدري، وكل شر سببه الجهل، وكل خير سببه العلم فهو نور مبين، والجهل ببئس القرين» [(742)] اهـ

وقال تاج الدين السبكي: «ولا خلاف عند الأشعري وأصحابه بل وسائر المسلمين أن من تلفظ بالكفر، أو فعل أفعال الكفار أنه كافر بالله العظيم، مخلد في النار وإن عرف بقلبه، وأنه لا تنفعه المعرفة مع العناد، ولا تغني عنه شيئاً، ولا يختلف مسلمان في ذلك» [(743)] اهـ. وقال الملا علي القاري: «ثم اعلم أنه إذا تكلم بكلمة الكفر عالمًا بمعناها ولا يعتقد معناها، لكن صدرت عنه من غير إكراه بل مع طواعية في تأديته، فإنه يحكم عليه بالكفر» [(744)] اهـ

وكل ذلك حرصاً من أهل العلم كما بين الدمياطي وغيره على العامة لذلك قال شيخنا الحافظ الهري العبدري رضي الله عنه: «ومن الجهل الفاحش ظن بعض الناس فيمن حصل منه كفر، أنه يقال هذا الكلام كفر ولا يقال إن الشخص كفر، وهذا جهل فاحش، وقد قال الإمام الأوزاعي رضي الله عنه في أمر غيلان القدري لل خليفة هشام: «كافرٌ ورب الكعبة يا أمير [المؤمنين]» [(745)]

وقال الحافظ المجتهد ابن المنذر في كتاب «الإشراف»: «وقال شَبَابَة وأبو النضر: «المريسي كافرٌ جاحد يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه» [(746)]. وقال يزيد بن هارون: «جهم كافر قتلته سلم بنُ أحوز بأصبهان» اهـ. والمريسي كان درس الفقه على أبي يوسف القاضي ثم انحرف. وقال أبو حنيفة لشخص ينتسب إلى الإسلام وهو جهم: «كافر أخرجوه» اهـ

فالحق الذي كان عليه السلف وتبعهم الخلف عليه، أن من ثبت كفره يقال كفر، وأما من لم يثبت كفره، بأن كان اللفظ الذي خرج من لسانه محتملاً أنه صدر منه وهو لا يعلم معناه، أو كان هناك احتمال أنه خرج منه على وجه سبق اللسان، فلا بأس أن يقال فيه إن كلامه هذا كفر، لأن هذا من الاحتياط، والاحتياط مطلوب، وعلى هذا يحمل قول الغزالي: «الخطأ في ترك ألف كافر في الحياة، أهون من الخطأ في سفك دم لمسلم واحد» [(747)] اهـ

وهذه الكلمة التي قالها إمام الحرمين والغزالي، بعض المتسرعين يحتجون بها لترك تكفير من ثبتت ردة، وهذا تعطيل لشرع الله

وهذا الذي يفعله هؤلاء ليس من الورع، وإنما الورع إثبات الأمرين على حسب القواعد الشرعية، وخير الأمور الوسط» [(748)] اهـ

والحذر الحذر من كتاب سيد سابق المسمى «فقه السنة»، وكتاب «نحن دعاة لا قضاة» لحسن الهضيبي، وأمثالهما مما يحتوي على عدم تكفير من كفر إلا إذا قصد الانتقال إلى دين آخر غير الإسلام، فهؤلاء أهلهم الوهم فظنوا بأنفسهم أنهم صاروا أئمة مجتهدين لا يرون التقيد بالأئمة المجتهدين

ومما يؤيد ردنا أن أبا موسى الأشعري ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما، بعثهما الرسول صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، وكان أحدهما يعمل في الأراضي المنخفضة، والآخر في الأراضي العالية، وكانا يجتمعان كل مدة للتشاور.

وحصل مرة أن أبا موسى قيّد رجلاً أسلم ثم ارتد، فجاء معاذ بن جبل فرأى الرجل وكان راكباً بغلة فقال: ما هذا؟ قيل له: هذا رجل أسلم ثم ارتد، فقيل له: انزل، فقال: لا أنزل حتى يُقتل، فقتل فنزل عن دابته. ووجه الدليل أنه لم يقل هل سألتموه أكان قاصداً الانتقال من الإسلام الذي كان عليه إلى دين آخر بدل دين [(الإسلام أم لا). وهذا الحديث رواه البخاري وغيره (749)]

هذا دين الله وهو ما جرى عليه العمل عند الحكام، وذلك لأن حكام المسلمين إذا أتى إليهم بالشخص الذي نطق بالكفر، لا يقولون له هل أردت لما قلت هذا الكلام الخروج من دين الإسلام والانتقال إلى غيره، هذا عمل حكام المسلمين سلفاً وخلفاً، فما خالف فهو مردود. إنما كانوا يعتمدون لإجراء حكم المرتد على أمرين: إما باعترافه، وإما بقيام بيّنة أي شاهدين عدلين بأنه نطق بهذه الكلمة، ثم إن المالكية زادوا تأكيداً فقالوا: فإن ادعى أنه سبق لسان ليس بإرادة منه لا يأخذ القاضي بكلامه، بل يلزمه الرجوع بالنطق بالشهادة وإلا أجرى عليه حكم المرتد ومما يؤيد ذلك ما قاله الحافظ الكبير أبو عوانة الذي عمل مستخرجاً على

البخاري، وكان معاصراً للبخاري، قال فيما نقله الحافظ ابن حجر في فتح الباري ما نصه: «وفيه أن من المسلمين من يخرج من الدين من غير أن يقصد الخروج منه، ومن غير أن يختار ديناً على دين الإسلام» اهـ

وعبارته: «وترجم أبو عوانة في صحيحه لهذه الأحاديث – أي أحاديث الخوارج التي هي صريحة في تكفيرهم – بيان أن سبب خروج الخوارج كان بسبب الأثرة بالقسمة مع كونها صواباً فخفي عنهم ذلك، وفيه إباحة قتال الخوارج بالشروط المتقدمة، وقتلهم، وثبوت الأجر لمن قتلهم، وفيه أن من المسلمين من يخرج من

الدين من غير أن يقصد الخروج منه، ومن غير أن يختار ديناً على الإسلام، وأن الخوارج شر الفرق المبتدعة من الأمة المحمدية ومن اليهود
[والنصارى]» (750)

قال الحافظ ابن حجر: «قلت: والأخير مبني على القول بتكفيرهم مطلقاً» (751) اهـ

ثم إنه مما يجدر التذكير به أن كلام المجتهد يقدم على كلام من دونه، قال الإمام الشافعي رضي الله عنه ونفعنا الله بعلمه أمين: «فأما من تم عقله ولم يكن عالماً بما وصفنا فلا يحل له أن يقول بقياس وذلك أنه لا يعرف ما يقيس عليه كما لا يحل لفقيه عاقل أن يقول في ثمن درهم ولا خبرة له بسوقه. ومن كان عالماً بما وصفنا بالحفظ لا بحقيقة المعرفة فليس له أن يقول أيضاً بقياس لأنه قد يذهب عليه عقل المعاني. وكذلك لو كان حافظاً مقصر العقل أو مقصراً عن علم لسان العرب لم يكن له أن يقيس من قبل نقص عقله عن الآلة التي يجوز بها القياس، ولا نقول يسع هذا والله أعلم أن يقول أبداً إلا اتباعاً ولا قياساً» (752) اهـ
وعليه فينبغي التنبيه إلى أنه لا يؤخذ بكلام من ينتسب إلى المذهب الشافعي مثلاً إذا خالف كلام إمامه الإمام الشافعي، فالفقهاء الذين هم غير مجتهدين لا يلتفت لكلامهم إذا خالف أحدهم كلام المجتهد، فما لبعض الناس يتركون القاعدة الأصلية المعتمدة، لنقل كلام عالم مقلد لإمام من الأئمة المجتهدين كالشافعي، فيما خالف فيه إمامه الشافعي.

وإلى هذا أشار السيد أحمد بن محمد الحنفي الحموي أثناء رده على ما يحكى عن بعض من لا سلف له من قوله: ما ذكر في الفتاوى أنه يكفر بكذا وكذا فذلك للتخويف والتهويل لا لحقيقة الكفر، وهذا باطل، بقوله: «والحق أن ما صح عند المجتهدين فهو على حقيقته وأما ما ثبت عن غيرهم فلا يفتى به في مسألة التكفير» (753) اهـ

وقد اتفق الفقهاء على تقسيم الكفر إلى ثلاثة أنواع: كفر قولي، وكفر فعلي، وكفر اعتقادي، على أن كل واحد كفر بمفرده، فجاء بعض مدعي الاجتهاد في أيامنا يلتقطون كلمة من هنا وكلمة من هناك لتحريف ما عرف في الأمة وظهر ضرورة حيث جعلوا الكفر القولي يُشترط أن يكون معه الاعتقاد، وقصد الخروج من الإسلام إلى دين آخر، وهذا أمر انفرد به بعض شذاذ الآفاق في أيامنا هذه مخالفين بكلامهم علماء الإسلام الذين سبقوهم من السلف والخلف. ثم هؤلاء ليس

فيهم أحد وصل إلى حد المفتي، ولا إلى نصفه ولا إلى عشره، لأن المفتي شرطه أن يكون حافظاً لأغلب مسائل المذهب الذي ينتسب إليه، ولعل هؤلاء نقلوا قولهم هذا من كلام الشوكاني – الذي هو من غير أهل السنة والجماعة – من كتابه [(السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار)] (754).

وقد سبقهم إلى ما ينقض كلامهم الإمام المجتهد المطلق محمد بن جرير الطبري، في كتابه «تهذيب الآثار»، وسيأتي نقله فماذا يكون كلام هؤلاء أمام كلام هذا الإمام المجتهد المطلق، الذي هو كمالك والشافعي وغيرهما من المجتهدين، وقد كان ابن جرير صاحب مذهب متبوع ثم انقرض المنتسبون إلى مذهبه، فيجب على هؤلاء التائبين أن يرجعوا إلى ما مضى عليه علماء الإسلام، ويحذروا مما ألفوا مما ينطوي على هذا الكلام الفاسد، وإلا فعليهم وزرهم ووزر من يتبعهم بمطالعة كتبهم، فإن مؤلفاتهم ضرر على من يطالعها ويصدق ما فيها، فإنها تجرئ على التلفظ بالألفاظ الكفر لأنهم يعتقدون أنها لا تخرج من الإسلام، لأنهم لا يريدون الخروج إلى دين غير دين الإسلام، إنما يفوهون بها بالسنتهم وهذا دعوة للناس إلى الكفر. ومما ينقض ما أتى به هؤلاء الذين هم ليسوا فقهاء، ولا محدثين، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن العبد ليتكلم بالكلمة لا يرى بها بأساً يهوي بها في النار سبعين خريفاً» [(755)]. فلم يشترط رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه هذا أن يكون الشخص ناوياً ومعتقداً وقاصداً الانتقال من الإسلام إلى غيره، ومع ذلك قال بأنه ينزل بهذه الكلمة إلى قعر جهنم، ولا يصل إلى قعر جهنم إلا الكفار. فقوله صلى الله عليه وسلم: «يهوي بها في النار سبعين خريفاً» دليل على أن الإنسان قد يعتقد اعتقاداً، أو يفعل فعلاً، أو يقول قولاً هو كفر، ولا يرى بذلك بأساً، أي لا يرى فيه معصية وهو في الحقيقة كفر، فيكون في جهنم في مكان لا يكون فيه عصاة المسلمين إلا الكفار، لأن المسلم العاصي لا يصل إلى ذلك الحد. فما أبعد كلام هؤلاء من هذا الحديث وقال البدر الرشيد الحنفي في رسالة له في بيان الألفاظ الكفرية: «من كفر بلسانه طائعاً، وقلبه مطمئن بالإيمان فهو كافر، وليس مؤمناً عند الله»، وعليه فلا ينفعه ما في قلبه ولا يكون عند الله مؤمناً، لأن الكافر إنما يتميز من المؤمن بما يصرح به، فإن نطق بالكفر كان كافراً عندنا وعند الله. وقال: «من تكلم بكلمة الكفر، وضحك به غيره كفراً» [(756)] اهـ

وهذا الذي حصل في هذا الزمان من بعض العوام، قال شيخنا الحافظ الكبير الشيخ عبد الله الهرري رحمة الله عليه واسعة: «فقد ذكر لي رجل من أهل دمشق قال: كنا في وزارة الخارجية، فأقبل رجل أعمى، فقال أحدنا: «قال الله تعالى إذا رأيت الأعمى فكبه لست أكرم من ربه» فأضحكنا. فقلت له: هذا كفر فكيف تضحكون له؟! هذا حال كثير من الناس اليوم يكفرون لإضحاك الناس، أو لغرض ما من أغراض الدنيا، فهؤلاء إذا رأوا مؤلفاتكم هذه يزدادون جرأة واطمئناناً للارتياح بما يتكلمون به من كلام الكفر، فإن هذا الرجل حكى لي هذه الحكاية من باب المباشطة، وقد جرت العادة في لبنان أن كثيراً من الناس – إذا لقي بعضهم بعضاً – يقول أحدهم للآخر: اشتقنا لك، أخت ربك، أين كنت. وكذلك اعتادوا فيما بينهم أن يقول أحدهم للآخر يا ابن الله» [(757)] اهـ.

فهذا الأمر فيه تهوين أمر الكفر للجهال، لأن من اطلع على كلام هؤلاء يرى أنه لا بأس إذا تكلم الشخص بكلمات الكفر بجميع أنواعها، فيقول: أنا أقول هذه الكلمات ولا أقصد الخروج من الإسلام فلا أكفر. فعلى قول هؤلاء إذا إنسان قال كفراً أو فعل كفراً فأتى به إلى حكام الشريعة، لا يجري عليه أحكام الردة حتى يقال له هل كنت قاصداً الخروج من الإسلام، واخترت ديناً غير الإسلام، وهذا لم ينقل عن حكام المسلمين في أثناء التاريخ الإسلامي من الخلفاء وغيرهم، وقتل المرتد حكم ديني أنزل على محمد كما نزل على موسى عليهما السلام، فإن موسى قتل المرتدين الذين ارتدوا إلى عبادة العجل في غيبته إلى الطور وكانوا سبعين ألفاً، وشرائع الأنبياء لا تُرد بالرأي وهي حق في حياتهم وبعد مماتهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ومما يؤيد ردنا على هؤلاء ما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني، عند الكلام عن الخوارج ما نصه: «وممن جنح إلى ذلك من أئمة المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي، فقال في فتاويه: «احتج من كفر الخوارج، وغلاة الروافض، بتكفيرهم أعلام الصحابة لتضمنه تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم في شهادته لهم بالجنة. قال: وهو عندي احتجاج صحيح. قال: واحتج من لم يكفرهم بأن الحكم بتكفيرهم يستدعي تقدم علمهم بالشهادة المذكورة علماً قطعياً، وفيه نظر لأننا نعلم تزكية من كفروه علماً قطعياً إلى حين موته، وذلك كافٍ في اعتقادنا تكفير من كفرهم، ويؤيده حديث «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما» [(758)] وفي لفظ مسلم «من رمى مسلماً بالكفر، أو قال عدو الله إلا حار عليه» [(759)] قال:

وهؤلاء قد تحقق منهم أنهم يرمون جماعة بالكفر، ممن حصل عندنا القطعُ بإيمانهم، فيجب أن يُحكم بكفرهم بمقتضى خبر الشارع. وهو نحو ما قالوه فيمن سجد للصنم، ونحوه ممّن لا تصريح بالاحود فيه بعد أن فسروا الكفر بالاحود فإن احتجوا بقيام الإجماع على تكفير فاعل ذلك قلنا: وهذه الأخبار الواردة في حق هؤلاء تقتضي كفرهم، ولو لم يعتقدوا تركية من كفّروه علماً قطعياً، ولا ينجيهم اعتقاد الإسلام إجمالاً، والعمل بالواجبات عن الحكم بكفرهم، كما لا ينجي الساجد للصنم ذلك، قلت: وممن جنح إلى بعض هذا البحث الطبري في تهذيبه فقال: بعد أن سرد أحاديث الباب -أي باب من ترك قتال الخوارج للتأليف وأن لا ينفر الناس عنه-: «فيه الرد على قول من قال: لا يخرج أحد من الإسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه إلا بقصد الخروج منه عالمًا فإنه مبطل لقوله في الحديث: «يقولون الحق ويقرؤون القرآن، ويمرقون من الإسلام، ولا يتعلقون منه بشيء» [(760)]، ومن المعلوم أنهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم إلا بخطأ منهم فيما تأولوه من أي القرآن على غير المراد منه، ثم أخرج بسند صحيح عن ابن عباس وذكر عنده الخوارج، وما يلحقون عند قراءة القرآن، فقال: «يؤمنون بمحكمه ويهلكون عند متشابهه» [(761)]. ويؤيد القول المذكور الأمر بقتلهم، مع ما تقدم من حديث ابن مسعود: «لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث» وفيه: «التارك لدينه المفارق للجماعة» [(762)]. قال القرطبي في «المفهم»: يؤيد القول بتكفيرهم التمثيل المذكور في حديث أبي سعيد، يعني الآتي في الباب الذي يليه، فإن ظاهر مقصوده أنهم خرجوا من الإسلام ولم يتعلقوا منه بشيء، كما خرج السهم من الرمية لسرعته وقوة راميّه، بحيث لم يتعلق من الرمية بشيء. قد أشار لذلك بقوله: «سبق الفرث والدم» [(763)]، وقال صاحب «الشفاء» فيه: «وكذا قطع بكفر كل من قال قولاً يتوصل به إلى تضليل الأمة أو تكفير جميع الصحابة» [(764)]. وحكاه صاحب «الروضة» في كتاب الردة عنه وأقره» انتهى كلام الحافظ ابن حجر [(765)] والجملة التي نقلها الحافظ عن الإمام المجتهد ابن جرير الطبري حجة قاصمة لظهور أولئك الذين خالفوا في هذه المسئلة، مبطلّة لكلامهم لأنه صرح بأن الذي يقول كلام الكفر يكفر ولو لم يقصد الكفر والخروج إلى دين سوى الإسلام وهذه المقالة الخبيثة لم يقل بها أحدٌ من العلماء المعتبرين، ولا حجة في قول إمام الحرمين، على أنه لو كان في من شذ في هذه المسئلة مُسَكَّةٌ من فهم وعقل لكفاهم

قوله تعالى: {مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} * [(766)]، فإن الآية صريحة أن اعتقاد الكفر في غير المكره لا يُشترط، وكذلك شرح الصدر بالكفر ليس شرطاً في ثبوت كفر قائل كلمة الكفر في غير المكره. ولم يشترط أحد من علماء المسلمين اعتقاد معنى لفظ الكفر في غير المكره. وقول الإمام المجتهد المطلق محمد بن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» المتقدم ذكره ينسف افتراءات القائلين بتلك المقالة الخبيثة

ومما هلك فيه خلق أنهم تبعوا بعض المبتدعة المعروفين في عصرهم بعض مقالات الجهمية والمرجئة، ومقولتهم معارضة لصريح النصوص، فما هي تلك المقالة؟

قال الشهرستاني عند ذكر فرق المرجئة: «فأما الصالحي فقال: الإيْمَان هو المعرفة بالله تعالى على الإطلاق، وهو أن للعالم صانعا فقط، والكفر: هو الجهل به على الإطلاق» [(767)] اهـ

وقال البغدادي: «الفصل السادس من فصول هذا الباب في ذكر الجهمية والبكرية والضرارية وبيان مذاهبها: الجهمية أتباع جهم بن صفوان الذي قال: بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال، وأنكر الاستطاعات كلها، وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتفتنيان، وزعم أيضا أن الإيْمَان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط» [(768)] اهـ. وهو مما يجب نبذه كما رأيت فيما قدمناه حتى الآن.

قاعدة مفيدة : قال الفقهاء من تلفظ بكلام كفر، أو فعل فعلاً كفرياً، وجهل أن ما حصل منه كفر، لا يُعذر بل يُحكم بكفره. قاله القاضي عياض المالكي [(769)]، والشيخ ابن حجر الهيتمي الشافعي، وكذلك عدد من فقهاء الحنفية ومن المتفق عليه أن القول الكفري كفر بمفرده، ولو لم ينضم إليه اعتقاد ذلك الكفر بالقلب ولا عملً بالبدن، وكذلك الكفر الفعلي كفرٌ وردّة من فاعله، لو لم يقترن به قول واعتقاد، وكذلك الكفر الاعتقادي كفر بمفرده، من غير أن ينضم إليه قولٌ باللسان أو فعل، وهذا مجمع عليه عند الفقهاء . وقد اشتهر في كتب الفقه تقسيم الكفر إلى ثلاثة: قول أو فعل أو اعتقاد

- وهذا الإمام المجتهد الأوزاعي ناظر غيلان الدمشقي في أول القرن الثاني من الهجرة، لكونه قدرياً فقطعه بالحجة، ثم قال للخليفة هشام بن عبد الملك: «كافر [ورب الكعبة يا أمير المؤمنين] فقطع يديه ورجليه وعلقه بباب دمشق» [770]. ولم يذكر عن الأوزاعي ولا هشام أنه سأل غيلان: هل قلت هذا الكلام وأنت قاصد الخروج من الإسلام، واستبدال دين غيره عنه، فليراجع تاريخ دمشق الجزء الثامن والأربعون من ترجمة غيلان أبي مروان، وذكر الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق أنه كان من موالى سيدنا عثمان وكان يقص في المسجد النبوي . [685]- روضة الناظر لابن قدامة المقدسي (ص/177).
- . [686]- سورة البقرة: جزء من الآية 196
- [687]- باختصار من روضة الناظر لابن قدامة المقدسي (ص/177) – 178).
- [688]- بتصرف من المصباح المنير (ص/128)، والتعاريف (ص/455)، والتعريفات (ص/174)، وبأخصر منه في كتاب الكليات (ص/562)، ودستور العلماء (2/174).
- [689]- الحدود الأنيفة (ص/24).
- [690]- المطلع على أبواب المقنع (ص/334).
- [691]- الحدود الأنيفة (ص/27).
- [692]- معجم مقاليد العلوم (ص/64).
- [693]- بتصرف من دستور العلماء (2/174)، والكليات (ص/562).
- [694]- روضة الناظر لابن قدامة المقدسي (ص/178).
- [695]- التعاريف (ص/489)، والتعريفات (ص/185).
- [696]- التعريفات (ص/72).
- [697]- روضة الناظر لابن قدامة (ص/180 – 181).
- [698]- التقرير والتحبير لابن أمير الحاج (2/92).
- [699]- بتصرف من الإبهاج (1/216).
- [700]- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول (ص/48)، الطرف الثاني في الدلالة على متعلق الحكم.
- [701]- التقرير والتحبير (1/146) تحت عنوان: دلالة المنطوق ودلالة المفهوم لأنفسهما.

- [702]- الأشباه والنظائر (1/293)، القول في الصريح والكناية والتعريض
- [703]- تهذيب رسالة البدر الرشيد في الألفاظ المكفرات لمحمد بن إسماعيل بن محمد الرشيد (ص/34)، وقد شرحها وعقب على مسائلها الملا علي القاري الحنفي في خاتمة شرحه على كتاب الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة النعمان بن (ثابت الكوفي (ص/265
- [704]-). مقاييس اللغة لابن فارس (5/139
- [705]- التعريفات (ص/240)، ومثله في التعاريف للمناوي لكن بلا تمثيل ((ص/610 – 611
- [706]-). الكليات (ص/761
- [707]-). إجابة السائل شرح بغية الأمل (ص/232 – 233
- [708]-). صريح البيان (ص/221
- [709]- قواعد مهمة للشيخ عبد الله الهرري رحمه الله رحمة واسعة ((ص/14
- [710]- بتصرف من قواعد مهمة للشيخ المحدث عبد الله الهرري رحمه الله ((ص/14 – 15
- [711]- بتصرف وتعديل يناسب المقام من المختار من كتاب لحن العامة (والخاصة في المعتقدات للشيخ أبي علي عمر السكوني (ص/6 – 7
- [712]- الكوكب الدري في شرح بيت القطب الكبير لأبي الهدى الصيادي تحت عنوان خاتمة استطرادية (ص/11 – 12
- [713]-). بتصرف من قواعد مهمة (ص/15
- [714]-). الطريقة الرفاعية للشيخ أبو الهدى الرفاعي الصيادي (ص/15
- [715]-). البرهان المؤيد (ص/88
- [716]-). البرهان المؤيد (ص/36
- [717]-). الكوكب الدري (ص/11 – 12
- [718]-). التعاون على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ص/80 – 81
- [719]-). بتصرف من قواعد مهمة (ص/16 – 17
- [720]- التاج والإكليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف العبدري المالكي (6/285). شرح الشفا بتعريف حقوق المصطفى (4/378). وانظر أيضا إكفار (الملحدين في ضروريات الدين للمحدث محمد أنور شاه الكشميري (ص/90

- [721]- أي إمام الحرمين الجويني
- [722]- باختصار من حاشية الجمل على شرح المنهج (5/122). ونهاية
(المحتاج إلى شرح المنهاج، كتاب الردة (7/394)
- [723]- الكليات (ص/277)، والمصباح المنير (ص/252)، ومختار الصحاح
(ص/299).
- [724]- (سورة الأنفال/70
- [725]- الجامع لأحكام القرآن (8/55
- [726]- (سورة التوبة/65
- [727]- الجامع لأحكام القرآن (8/197
- [728]- الفتاوى الهندية (2/283
- [729]- نقله عنه القاضي عياض في «الشفاء»: (2/217
- [730]- الأنوار لأعمال الأبرار للشيخ يوسف الأردبيلي (2/489
- [731]- نقل أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد مكي الحسيني الحموي
الحنفي في كتابه غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر (3/424 –
425): «إذا كان في المسألة وجوه توجب التكفير ووجه لا يوجب، فعلى المفتي
أن يميل إلى الوجه الذي يمنعه تحسينا للظن بالمسلم، ثم إن كانت نية القائل ذلك
فهو مسلم، وإن كانت نية الوجه الذي يوجب الكفر لا ينفعه حمل المفتي كلامه
على الوجه الذي لا يوجب الكفر، ويؤمر بالتوبة والرجوع وبتجديد النكاح بعد
الإسلام، ثم إن أتى بكلمة الشهادة على وجه العادة لم ينفعه ما لم يرجع عما قال،
لأنه بالإتيان بكلمة الشهادة على وجه العادة لا يرتفع الكفر» اهـ
- [732]- التعاون على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: (79 – 80
- [733]- بتصرف بحذف الأمثلة من قواعد الأحكام في مصالح الأنام (2/102 –
103).
- [734]- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف لعلاء الدين المرداوي
(8/475).
- [735]- سورة الفجر: جزء من الآية 22
- [736]- لسان العرب (15/302)، وتاج العروس شرح القاموس (40/11
- [737]- بتصرف خفيف من قواعد مهمة للشيخ عبد الله الهرري رحمه الله
(ص/17 – 18 – 19)، وهو كما رأيت بفضل الله بحث جامع لأطراف هذه

المسألة، = بما يكشف عن المراد ويزيل الالتباس إن شاء الله تعالى، تطبيقاً على الألفاظ الصريحة والظاهرة، ولم أجد مثله جامعاً ومختصراً على هذا الوجه [738]- الفتاوى الهندية (2/261).

[739]- رواه البيهقي في السنن الكبرى (10/43)، (19690)، كتاب الإيمان، باب ما جاء في الحلف بصفات الله تعالى كالعزة والقدرة والجلال والكبرياء والعظمة والكلام والسمع ونحو ذلك

[740]- رواه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة: (2/253)، (422)

[741]- إعانة الطالبين للدمياطي (4/132)

[742]- طبقات الشافعية الكبرى (1/91)

[743]- شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري (ص/244)

[744]- تاريخ مدينة دمشق (48/209)

[745]- الإشراف (2/258)

[746]- الاقتصاد في الاعتقاد (ص/81)، القطب الرابع: إثبات نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وإثبات ما أخبر هو عنه، الباب الرابع: بيان من يجب تكفيره من الفرق

[747]- التعاون على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ص/82)

[748]- رواه البخاري في صحيحه: كتاب المغازي: باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع، ومسلم في صحيحه: كتاب الإمارة: باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها

[749]- فتح الباري (12/301 - 302)

[750]- فتح الباري: (12/302)

[751]- الرسالة (ص/511)

[752]- غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر (2/190)

[753]- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، طبعة دار الكتب العلمية (4/578). على أن الشوكاني خالف بتعليقه على حدائق الأزهار مقتضى كلام المؤلف، فليتنبه

[754]- أخرجه الترمذي في سننه (4/557)، (2314)، كتاب الزهد: باب فيمن تكلم بكلمة يضحك بها الناس

- [755]- تهذيب رسالة البدر الرشيد في الألفاظ المكفرات لمحمد بن إسماعيل (بن محمد الرشيد (ص/19).
- [756]- التعاون على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
- [757]- أخرجه مسلم في صحيحه (1/97)، (60)، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر
- [758]- أخرجه مسلم في صحيحه بلفظ «أو قال عدوّ الله وليس كذلك إلا حار عليه»: (1/79)، (61)، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم
- [759]- أخرج البخاري في صحيحه ما في معناه: (6/2540)، (6532)، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم
- [760]- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: (7/556)، (37902)، كتاب الجمل، ما ذكر في الخوارج
- [761]- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: (8/19)، (15622)، كتاب النفقات، باب تحريم القتل من السنة
- [762]- أخرجه النسائي في السنن الكبرى: (5/159)، (8560)، كتاب الخصائص، ذكر ما خص به علي من قتال المارقين
- [763]- الشفا بتعريف حقوق المصطفى: (2/286)
- [764]- فتح الباري: (12/299 - 300)
- [765]- (سورة النحل: 106)
- [766]- الملل والنحل (ج 1/ ص144) ، لمؤلفه محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني
- [767]- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية (ص/195) ، لمؤلفه عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور
- [768]- الشفا بتعريف حقوق المصطفى: (2/231)
- [769]- تاريخ مدينة دمشق: (48/209)
- [770]- العقيدة الطحاوية: (31_32)

تحقيق حول من هم أهل القبلة

وهي القاعدة المقررة عند أهل السنة والجماعة قاطبة: «ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحلّه» [(771)] اهـ

لكن هذه العبارة تحتاج إلى تبیین، فقد علم بما لا يقبل التردد أن الشخص قد ينطق باللفظ الكفري أو يفعل الفعل الكفري أو يعتقد الكفر ويحكم بخروجه من الإسلام، وأنه لا يعد في دائرة أهل الإيمان، سواء أنكر ضروريا من ضروريات الدين أم استخف بالشرع أم بالله أم الرسول، وهذا مما علم من دين المسلمين ضرورة، وإذا كان الأمر كذلك فما هو المراد من هذه العبارة: «ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحلّه»؟

الجواب: أن من عقائد أهل السنة والجماعة المتفق عليها أنه لا يكفر مسلم بذنب إن لم يستحلّه، وإنما يكفر الذي يستحلّه أي على الوجه المقرر عند أهل العلم، فإنّ المسألة يدخلها تفصيل، فإنّه إن استحل معصية معلوما حكمها من الدين بالضرورة كأكل لحم الخنزير والرشوة فهو كفرٌ أي خروج من الإسلام، قال أبو إسحاق الشيرازي: «ما علم من دين الرسول صلى الله عليه وسلم ضرورة، كالصلوات المفروضة، والزكوات الواجبة، وتحريم الزنا واللواط وشرب الخمر وغير ذلك، فمن خالف في شيء من ذلك بعد العلم فهو كافر لأن ذلك معلوم من دين الله تعالى ضرورة، فمن خالف فيه فقد كذب الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في خبرهما فحكم بكفره» [(772)] اهـ

وإن لم يكن حكمه كذلك أي معلوما من الدين بالضرورة لم يكفر مستحلّها إلا أن يكون من باب ردّ النص الشرعي بأن علم بورود الشرع بتحريمها فعاند فاستحلّها، لأن ردّ النصوص كفرٌ، كما قاله النسفي في عقيدته المشهورة [(773)] وغيره.

و الأحكام نوعان : نوع يتعلق بالعقيدة، ونوع يتعلق بالأحكام الفرعية. فأما الأحكام الفرعية فقد بينت آنفا وجه الحكم في منكرها أو مستحلّها، وأما في المخالف في العقيدة من أهل البدع فقد قال الشيخ محمود القونوي النسفي عند قول الطحاوي: «ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب» [(774)] ما نصه: «إشارة إلى تكفيره بفساد اعتقاده كفساد اعتقاد المجسمة والمشبّهة والقدرية ونحوهم» [(775)] اهـ

ويؤيد هذا ما في اللمع للشيرازي أيضا حيث قال: «والأحكام ضربان عقلي وشرعي، فأما العقلي: فهو كحدوث العالم وإثبات الصانع وإثبات النبوة وغير ذلك من أصول الديانات، والحق في هذه المسائل واحد وما عداه باطل، وحكي عن عبيد الله ابن الحسن العنبري أنه قال: كل مجتهد في الأصول مصيب» [(776)]، ومن الناس من حمل هذا القول منه على أنه إنما أراد في أصول الديانات التي يختلف فيها أهل القبلة، ويرجع المخالفون فيها إلى آيات وآثار محتملة للتأويل كالرؤية وخلق الأفعال والتجسيم وما أشبه ذلك دون ما يرجع إلى الاختلاف بين المسلمين وغيرهم من أهل الأديان، والدليل على فساد قوله هو أن هذه الأقوال المخالفة للحق من التجسيم ونفي الصفات لا يجوز ورود الشرع بها، فلا يجوز أن يكون المخالف فيها مصيبا كالقول بالتثليث وتكذيب الرسل» [(777)] اهـ.

وقال السيوطي بهذا المعنى: «ضابط منكر المجمع عليه أقسام

أحدها: ما نكفره قطعا، وهو ما فيه نص، وعلم من الدين بالضرورة بأن كان من أمور الإسلام الظاهرة التي يشترك في معرفتها الخواص والعوام، كالصلاة والزكاة والصوم والحج وتحريم الزنا ونحوه

الثاني: ما لا نكفره قطعا، وهو ما لا يعرفه إلا الخواص، ولا نص فيه، كفساد (الحج بالجماع قبل الوقوف (أي قبل الوقوف بعرفات

الثالث: ما يكفر به على الأصح، وهو المشهور المنصوص عليه الذي لم يبلغ رتبة الضرورة، كحل البيع، وكذا غير المنصوص على ما صححه النووي الرابع: ما لا على الأصح وهو ما فيه نص لكنه خفي غير مشهور كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب» [(778)] اهـ.

قال الغزالي: «أما إذا كفر ببدعته فعند ذلك لا يعتبر خلافه، وإن كان يصلي إلى القبلة، ويعتقد نفسه مسلما، لأن الأمة ليست عبارة عن المصلين إلى القبلة بل عن المؤمنين وهو كافر، وإن كان لا يدري أنه كافر، نعم لو قال بالتشبيه والتجسيم وكفرناه فلا يستدل على بطلان مذهبه بإجماع مخالفه على بطلان التجسيم، مصيرا إلى أنهم كل الأمة دونه، لأن كونهم كل الأمة موقوف على إخراج هذا من الأمة، والإخراج من الأمة موقوف على دليل التكفير، فلا يجوز أن يكون دليل تكفيره ما هو موقوف على تكفيره فيؤدي إلى إثبات الشيء بنفسه، نعم بعد أن كفرناه بدليل عقلي لو خالف في مسألة أخرى لم يلتفت إليه، فلو تاب وهو مصر على المخالفة في تلك المسألة التي أجمعوا عليها في حال كفره فلا يلتفت

إلى خلافه بعد الإسلام لأنه مسبق بإجماع كل الأمة، وكان المجمعون في ذلك الوقت كل الأمة دونه، فصار كما لو خالف كافر كافة الأمة ثم أسلم وهو مصر على ذلك الخلاف فإن ذلك لا يلتفت إليه إلا على قول من يشترط انقراض العصر في الإجماع» [(779)] اهـ

وقال شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني شارحا عبارة: «ولا نكفر أحدا من أهل القبلة»، ما نصه: «أقول هذا كلام قد اشتهر بين الناس، ونقل عن الأئمة مثل الشافعي وأبي حنيفة، وليس على إطلاقه؛ إذ المجسم كافر، وإن صام وصلى والحاصل: أن كل ما كان وجوده معتبرا في حصول الإيمان نافيه كافر، وإن قال بالتوحيد وصام وصلى» [(780)] اهـ. وهو كلام قوي منبه على ما تجده متفرقا في مجموع ما سبق ويأتي في هذه المسئلة. وليعلم أن قائل هذا الكلام هو ممن تولى تعليم السلطان محمد الفاتح، وولي القضاء في أيامه

وقال المحدث الشيخ محمد أنور شاه الكشميري: «أهل القبلة في اصطلاح المتكلمين من يصدق بضروريات الدين أي الأمور التي علم ثبوتها في الشرع واشتهر، فمن أنكر شيئا من الضروريات كحدوث العالم وحشر الأجساد وعلم الله سبحانه بالجزئيات وفرضية الصلاة والصوم لم يكن من أهل القبلة، ولو كان مجتهدا بالطاعات، وكذلك من باشر شيئا من أمارات التكذيب كسجود للصنم والاستهانة بأمر شرعي والاستهزاء عليه فليس من أهل القبلة، ومعنى عدم تكفير أهل القبلة أن لا يكفر بارتكاب المعاصي، ولا بإنكار الأمور الخفية غير المشهورة، هذا ما حققه المحققون فاحفظه» [(781)] اهـ

وقال الكشميري في خاتمة رسالته إكفار الملحدين: «وبالجملة قولهم: «لا نكفر أحدا من أهل القبلة» كلام مجمل باق على عمومته، لكن له تفصيل طويل، والشأن في معرفة من هو من أهل القبلة ومن ليس منهم» [(782)] اهـ. ثم ذكر تقسيم الكفر إلى أربعة أقسام فقال: «الأول: كفر الجهل. والثاني: كفر الجحود والعناد. والثالث: كفر الشك. والرابع: كفر التأويل، إلى أن قال: ولما كان التوجه إلى القبلة من خواص معنى الإيمان سواء كان شاملة أو غير شاملة عبروا عن الإيمان بأهل القبلة، كما ورد في الحديث: «نهيت عن قتل المصلين» [(783)]، والمراد المؤمنين، مع أن نص القرآن على أن أهل القبلة هم المصدقون بالنبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم مجيئه به، وهو قوله تعالى: {...وَصَدَّقْ

سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ... {*} [(784)]، فليتأمل» [(785)] اهـ

ويؤكد هذا ما قاله أبو بكر الإسماعيلي: «ويقولون (أي أهل السنة): إن أحدا من أهل التوحيد ومن يصلي إلى قبلة المسلمين لو ارتكب ذنبا أو ذنوبا كثيرة صغائر أو كبائر مع الإقامة على التوحيد لله والإقرار بما التزمه وقبله عن الله فإنه لا يكفر به، ويرجون له المغفرة، قال تعالى: {... وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ...} {*} [(786)] [(787)] اهـ

قال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور: «ومذهب أهل الحق من السلف والخلف أنه لا يكفر أحد من المسلمين بذنوب أو ذنوب من الكبائر، فقد ارتكبت الذنوب الكبائر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء فلم يعاملوا المجرمين معاملة المرتدين عن الدين، والقول بتكفير العصاة خطر على الدين لأنه يؤول إلى انحلال جامعة الإسلام، ويهون على المذنب الانسلاخ من الإسلام منشداً «أنا الغريق فما خوفي من البلل» [(788)] اهـ

وإذا تبين وتقرر ذلك، يطرأ هنا سؤال: ما هو كلام أهل العلم في أقوال ومذاهب أهل البدع من الفرق المنتسبة للإسلام، خاصة أن في الكتب الكثير مما قد يظهر فيه الاضطراب والتضارب والتناقض لغير المحقق؟

الجواب: نقل السيوطي هذا المعنى فقال: «قاعدة: قال الشافعي: لا يكفر أحد من أهل القبلة، واستثنى من ذلك المجسم ومنكر علم الجزئيات، وقال بعضهم: المبتدعة أقسام:

الأول: ما نكفراه قطعاً كقاذف عائشة رضي الله عنها، ومنكر علم الجزئيات، وحشر الأجساد، والمجسمة والقائل بقدم العالم الثاني: ما لا نكفراه قطعاً، كالقائل بتفضيل الملائكة على الأنبياء، وعلي على أبي بكر.

الثالث والرابع: ما فيه خلاف، والأصح التكفير أو عدمه، كالقائل بخلق القرآن، صحح البلقيني التكفير، والأكثر عدمه [(789)]، وساب الشيخين، صحح المحاملي التكفير، والأكثر عدمه [(790)] اهـ

وقد لخص هذا المبحث أبو البقاء الكفوي، فقال: «وعدم إكفار أهل القبلة موافق لكلام الأشعري والفقهاء، لا اعتقادهم أن ما ذهبوا إليه هو الدين الحق، وتمسكهم في ذلك بنوع دليل من الكتاب والسنة، وتأويله على وفق هواهم، لكن إذا فتشنا

عقائد فرقهم[(791)] الإسلاميين[(792)] وجدنا فيها ما يوجب الكفر قطعاً، فلا نكفر أهل القبلة ما لم يأت بما يوجب الكفر. وهذا من قبيل قوله تعالى: {...إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا...}*[(793)]، مع أن الكفر غير مغفور، ومختار جمهور أهل السنة من الفقهاء والمتكلمين عدم إكفار أهل القبلة من المبتدعة المؤولة في غير الضروريات، لكون التأويل شبهة، كما هو المسطور في أكثر المعثورات، وأما منكر شيء من ضروريات الدين فلا نزاع في إكفاره، وإنما النزاع في إكفار منكر القطعي بالتأويل»[(794)] اهـ

إلى أن قال: «وخرق الإجماع القطعي الذي صار من ضروريات الدين كفر، ولا نزاع في إكفار منكر شيء من ضروريات الدين، وإنما النزاع في إكفار منكر القطعي بالتأويل، فقد ذهب إليه كثير من أهل السنة من الفقهاء والمتكلمين، ومختار جمهور أهل السنة منها عدم إكفار أهل القبلة من المبتدعة المؤولة في غير الضروريات، لكون التأويل شبهة، كما في خزانة الجرجاني والمحيط البرهاني وأحكام الرازي وأصول البزدوي، ورواه الكرخي والحاكم الشهيد عن الإمام أبي حنيفة، والجرجاني عن الحسن بن زياد وشارح المواقف والمقاصد والآمدي عن الشافعي والأشعري، لا مطلقاً»[(795)] اهـ

وقال السخاوي في أثناء كلامه عن تقبل روايته ومن لا: «هذا كله في البدع غير المكفرة، وأما المكفرة وفي بعضها ما لا شك في التكفير به، كمنكري العلم بالمعدوم القائلين ما يعلم الأشياء حتى يخلقها، أو بالجزئيات، والمجسمين تجسيماً صريحاً، والقائلين بحلول الإلهية في علي رضي الله عنه أو غيره»[(796)] اهـ

وقال ابن أمير الحاج: «والمراد بالمبتدع الذي لم يكفر ببدعته، وقد يعبر عنه بالمتنكب من أهل القبلة، كما أشار إليه المصنف سابقاً بقوله: «وللنهي عن تكفير أهل القبلة» هو الموافق على ما هو من ضروريات الإسلام، كحدوث العالم، وحشر الأجساد، من غير أن يصدر عنه شيء من موجبات الكفر قطعاً من اعتقاد راجع إلى وجود إله غير الله تعالى، أو إلى حلوله في بعض أشخاص الناس، أو إنكار نبوة محمد صلى الله عليه وسلم أو ذمه أو استخفاف به، ونحو ذلك المخالف في أصول سواها مما لا نزاع أن الحق فيه واحد كمسألة الصفات وخلق الأعمال وعموم الإرادة وقدم الكلام، ولعل إلى هذا أشار المصنف رحمه الله تعالى ماضياً بقوله: «إذ تمسكه بالقرآن أو الحديث أو العقل، إذ لا خلاف في تكفير المخالف

في ضروريات الإسلام من القبلة المواظب طول العمر على الطاعات، وكذا المتلبس بشيء من موجبات الكفر ينبغي أن يكون كافرا بلا خلاف، وحينئذٍ ينبغي تكفير الخطابية لما قدمناه عنهم في فصل شرائط الراوي، وقد ظهر من هذا أن عدم تكفير أهل القبلة بذنب ليس على عمومته إلا أن يحمل الذنب على ما ليس بكفر فيخرج المكفر به، كما أشار إليه السبكي» [(797)] اهـ

وقال الشيخ محمد أنور شاه الكشميري: «واعلم أن أصل هذه المسألة – مسألة عدم تكفير أهل القبلة – مأخوذة مما رواه أبو داود رحمه الله في الجهاد: عن أنس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ثلاث من أصل الإيمان: الكفُّ عمّن قال لا إله إلا الله، ولا تكفره بذنب، ولا تخرجه من الإسلام بعمل» [(798)] الحديث.

والمراد بالذنب فيه على عرف الشريعة غير الكفر، وكذلك هذه الجملة في عبارة الأئمة كالإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى وغيره كالإمام الشافعي رحمه الله عليه، كما نقله في اليواقيت مقيدة بالذنب، فجاء الناظرون أو الجاهلون أو الملحدون فوضعوها في غير موضعها، وأصل هذه الأحاديث في إطاعة الأمير، والنهي عن الخروج ما صلوا، كما عند مسلم وغيره، وهو مقيد عنده وعند آخرين بقوله صلى الله عليه وسلم: «إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان» [(799)]، وهو المراد بما عند البخاري وغيره عن أنس: «من شهد أن لا إله إلا الله، واستقبل قبلتنا، وصلى صلاتنا، وأكل ذبيحتنا فهو المسلم، له ما للمسلم، وعليه ما على المسلم» [(800)] اهـ

قلت (الكشميري): وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان» دلالة على أن تلك الرؤية إلى الرائي، فلينظروا فيما بينهم وبين الله، ولا يجب عليهم تعجيزه بحيث يحصر لسانه ولا ينطلق بتأويل، بل إنما يجب أن يكون عندهم من الله فيه برهان لا غير

ووقع عند الطبراني فيه كما في الفتحة: «كفرا صُراحا» [(801)]، بصاد مهملة مضمومة ثم راء، فدل على أن التأويل في الصريح لا يقبل، وقال في الفتحة: قوله: «عندكم من الله فيه برهان» أي نص آية أو خبر صحيح لا يحتمل التأويل [(802)]. فدل أنه يجوز التكفير بناء على خبر واحد وإن لم يكن متواترا، وكيف لا وهم يكفرون بما عدده الفقهاء من موجبات الكفر، أفلا يكفرون بما في حديث صحيح لم يقم على تأويله دليل، ودل أيضا أن أهل القبلة يجوز تكفيرهم

وإن لم يخرجوا عن القبلة، وأنه قد يلزم الكفر بلا التزام وبدون أن يريد تبديل الملة، وإلا لم يحتج الرائي إلى برهان، فهم – كما في حديث آخر عند البخاري -: «من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، وهم دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها» [(803)]. قال القابسي كما في الفتح: معناه أنهم في الظاهر على ملتنا وفي الباطن مخالفون، وحمله الحافظ رحمه الله تعالى على الخوارج [(804)][(805)] اهـ

وقال: «كان وضع هذه الرسالة في أن التصرف في ضروريات الدين والتأول فيها وتحويلها إلى غير ما كانت عليه، وإخراجها عن صورة ما تواترت عليه كفر، فإن ما تواتر لفظاً أو معنى وكان مكشوف المراد، فقد تواتر مراده، فتأويله رد للشرعية القطعية، وهو كفر بواح، وإن لم يكذب صاحب الشرع وإنه ليس فيه إلا الاستتابة، ومن زعم أنه لا بد من إلقاء اليقين في قلبه وإثلاج صدره، فإذا عاند بعد ذلك فقد كفر وإلا فلا، فإن ذلك الزاعم لم يضع للدين حقيقة تارة، وإنما جعله يدور مع الخيال كيفما دار، وهذا باطل قطعاً، فإن الأمر فيما ثبت ضرورة مفروغ منه، فمن ءامن به فقد دان بدين له، ومن أنكره فقد كفر وإن لم يقصد الكفر، وإنما الدور مع الظن في المحل المجتهد فيه لا في غيره» [(806)] اهـ تنبيه مهم: ثم ها هنا عبارة أخرى تحتاج للبيان والوقوف عليها، وهي قول الإمام [(الشافعي رضي الله عنه: «أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية» (807) وينبغي لفهم هذه العبارة على وجهها أن ندرك المراد منها، لا أن تحمل على عمومها، بل الذي ينبغي التنبيه عليه إلى أنها كقول: «لا نكفر أحداً من أهل القبلة» بـ «بذنب ما لم يستحل»

والأهواء جمع هوى، وهو البدعة الاعتقادية، فكل من خالف أهل السنة في الاعتقاد فهو من أهل الأهواء، فقول الشافعي: «أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية» معناه أن المخالفين في العقيدة لأهل السنة لا يكفرون إلا من يعتقد عقيدة كفرية منهم، وأما من لم يُعلم منه ذلك فلا يكفر بل يعد مسلماً مع انتسابه إلى بعض هذه الفرق المخالفة لأهل السنة، وأما الخطابية فمقاتلتهم ظاهرة وهي أنهم يجيزون الشهادة بالكذب لمن كان على مذهبه أي أن يشهد له عند الحكام فلما كان قضية الخطابية أمراً واحداً ظاهراً وهو استحلال الشهادة بالكذب استثنى الشافعي بإطلاق رد شهادتهم بلا تفصيل، فينبغي أن تفهم المقالتان على هذا الوجه.

قال الحافظ سراج الدين البلقيني تعقيباً على كلام للنووي: «فائدة: الصحيح أو الصواب خلاف ما قال المصنف، وقول الإمام الشافعي رضي الله عنه محمول على من ذكر عنه أنه من أهل الأهواء، ولم تثبت عليه قضية معينة تقتضي كفره، وهذا نص عام، ونص نصاً خاصاً على تكفير من قال بخلق القرآن والقول بالخاص هو المقدم

وأما الصلاة خلف المعتزلة فهو محمول على ما قدمته من أنه لم يثبت عن المقتدين بهم ما يكفرهم» [(808)][(809)] اهـ

ثم ذكر قول النووي: «وقد تأول البيهقي وغيره من أصحابنا المحققين ما جاء عن الشافعي وغيره من العلماء من تكفير القائلين بخلق القرآن على كفران النعم لا كفر الخروج عن الملة»، ثم قال أي البلقيني: «فائدة: هذا التأويل لا يصح لأن الذي أفتى الشافعي رضي الله عنه بكفره بذلك هو حفص الفرد، وقد قال: أراد الشافعي ضرب عنقي، وهذا هو الذي فهمه أصحابه الكبار، وهو الحق وبه الفتوى خلاف ما قال المصنف» [(810)] اهـ يعني بقوله المصنف النووي وحاصل كلام الحافظ البلقيني أن قول الشافعي: «أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية» اهـ، ليس معناه أن كل فرد من أهل الأهواء على اختلاف أهوائهم مسلم تصح الصلاة خلفه إنما مراده من لم تثبت في حقه قضية تقتضي كفره لأنه ليس كل منتسب إلى كل فرقة من فرق أهل الأهواء يعتقد كل معتقداتهم، بل إن منهم من يعتقد كل معتقداتهم، ومنهم من يعتقد بعض معتقداتهم من الضلال التي هي دون الكفر، وأن تأويل البيهقي لتلك المقالة غير صحيح لأن كبار أصحاب الشافعي لم يقولوا بذلك وأن هذا التأويل يردده قول الربيع الذي حضر مناظرة الشافعي لحفص الفرد وتكفيره له، وقول حفص الفرد: «أراد الشافعي ضرب عنقي»، دليل على فساد ذلك التأويل

ثم هناك روايتان لكلام الشافعي إحداهما رواية من طريق عبد الرحمن ابن أبي . [(حاتم عن الربيع فيها التصريح أن الشافعي كفره)] (811)

ثم أيد البلقيني أن العبرة بنص الشافعي الخاص، وهو تكفيره لحفص الفرد على النص الآخر الذي هو عام، وأيد ذلك بالقاعدة المقررة عند الأصوليين أنه إذا تعارض الخاص والعام قدم الخاص

وقد حكى القاضي حسين عن نص الشافعي أنه قال: «وهذا منتظم من كفره مجمع عليه، ومن كفرناه من أهل القبلة، كالقائلين بخلق القرآن، وبأنه لا يعلم

المعدومات قبل وجودها، ومن لا يؤمن بالقدر، وكذا من يعتقد أن الله جالس على العرش « [812] اهـ. وهذا نص خاص أيضا، يؤكد ما ذكرناه ونقل السيوطي هذا المعنى فقال: «قاعدة: قال الشافعي: لا يكفر أحد من أهل القبلة، واستثنى من ذلك المجسم ومنكر علم الجزئيات» [813] اهـ وعليه فمن المهم معرفة المراد بهاتين المقالتين قول بعض الأئمة: «لا تكفر أهل القبلة»، وقول الشافعي: «أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية»، فهاتان العبارتان كثير من الناس لم يفهموا المراد منهما، فظنوا أن الخوارج والمرجئة والمعتزلة وكل من خالفوا أهل السنة في العقيدة لا يكفرون، وهذا الظن باطل، بل المراد بالمقالتين أن من لم تثبت في حقه قضية تقتضي كفره من مقالات أهل الأهواء فهو مسلم، أما من ثبت في حقه القول بمقالة تقتضي كفره فهو كافر، وذلك لأن بعضهم يوافقهم في شيء ويخالفهم في شيء مع انتسابه إليهم وشهرته بذلك، فلذلك جرت عادة كثير من المؤلفين في الحديث أن فلانا روى عن فلان القدري، وأن فلانا روى عن فلان المرجئ، ونحو ذلك، لأنه ما عرف عنه إلا الانتساب إليهم، ولم يعرف منه مقالة معينة من مقالاتهم الكفرية فما رواه الربيع من أن الشافعي روى عن فلان وهو قدري، فهو محمول على أنه لم يكن من القدرية الذين يعتقدون كفرياتهم، لأن بعض القدرية لا يعتقد مقالاتهم الكفرية، إنما يوافقهم في بعض الأمور. فتحمل رواية الشافعي عن هذا الرجل على هذا الباب، لأنه ثبت عن الربيع أن الشافعي كفر القدري، فيحمل تكفيره على من يقول بمقالاتهم الكفرية، وروايته عن هذا الراوي الذي ذكره الربيع على أنه من الصنف الآخر، أي من الذين لا يعلم فيهم الشافعي تلك المقالات الكفرية، وبهذا يتفق كلام الشافعي في التكفير وروايته عن بعضهم لأنه من المعروف بين أهل الأهواء أن بعضهم لا يعتقد جميع مقالات طائفته، إنما يعتقد بعضها وينتسب إليهم. وقد ذكر أبو حامد الشافعي كفر القدرية، كما حكاها صاحب البيان العمراني اليمني.

قال العمراني في البيان: «مسئلة: قال الشافعي رحمه الله: «ولا ترد شهادة أحد من أهل الأهواء إذا كان لا يرى أن يشهد لموافقيه بتصديقه وقبول يمينه، ولشهادة من يرى أن كذبه شرك بالله ومعصية تجب بها النار أولى أن تطيب النفس بقبولها ممن يخفف المأثم في ذلك»، فنص بهذا على قبول شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية. وقال في «الأم»: «ذهب الناس في تأويل القراءان والأحاديث والقياس،

أو من ذهب منهم إلى أمور اختلفوا فيها فتباينوا فيها تبايناً شديداً، واستحل فيها بعضهم من بعض ما تطول حكايته، فكان ذلك منهم متقادماً عن السلف وبعدهم إلى اليوم، فلم نعلم أن أحداً ممن سلف من هذه الأمة يُقتدى به ولا من التابعين بعدهم ردّ شهادة أحد بتأويل، وإن خطأه وضلله ورءاه استحل منه ما حرم عليه، ولا ردّ شهادة أحد بشيء من التأويل كان له وجه يحتمله، وإن بلغ فيه استحلال الدم والمال أو المفرط من القول» اهـ، فكَذلك أهل الأهواء، وجملة ذلك أنه لا خلاف بين أصحابنا في أن شهادة الخطابية غير مقبولة، وهم أصحاب أبي الخطاب الكوفي، يعتقدون أن الكذب لا يجوز، فإذا ذكر بعضهم لبعض أن له على رجل حقاً حلفه، وصدقه على ذلك، وشهد له بالحق الذي حلفه عليه لأنهم «يشهدون بقول المدعي

إلى أن قال: قال الشيخ أبو حامد: «أهل الأهواء على ثلاثة ضروب: ضرب نخطئهم ولا نفسقهم فهم الذين اختلفوا في الفروع التي يسوغ فيها الاجتهاد، مثل أصحاب مالك وأبي حنيفة، وغيرهما من أهل العلم الذين يخالفون في نكاح المتعة، وهو النكاح بلا ولي ولا شهود وغير ذلك، فهؤلاء لا نفسقهم ولا نرد شهادتهم» [(814)]. قال: وهذا الضرب هو الذي أراد الشافعي رحمه الله بأهل الأهواء الذين لم ترد شهادتهم دون غيرهم، لأن الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في مسائل كثيرة في الفروع، وخطأ بعضهم بعضاً وأغلظ بعضهم على بعض في القول في الخطأ في ذلك، ولم يرد بعضهم شهادة بعض

وأما الضرب الذين نفسقهم ولا نكفرهم فهم الروافض، الذين يسبون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، والخوارج الذين يسبون عثمان وعلياً رضي الله عنهما، فلا تقبل شهادتهم لأنهم يذهبون إلى شيء لا يسوغ فيه الاجتهاد، فهم معاندون مقطوع بخطئهم وفسقهم فلم تقبل شهادتهم، هذا خلاف قول القفال وأما الضرب الذين نكفرهم فهم القدرية الذين يقولون إنهم يخلقون أفعالهم استقلالاً دون الله، - أي مع قولهم إن الله أعطاهم القدرة عليها، فهم يرون أنهم يخلقون استقلالاً فيكفرون، ولو قالوا خلقنا فعلنا بقدرة أعطانا الله إياها - ومن يقول بخلق القراءان، - يعني من يقول: إن الله ليس له كلام صفة له إلا ما يخلقه في غيره -، ويقولون: إن الله لا يرى يوم القيامة، والجهمية النافون عن الله تعالى الصفات، لأن الشافعي رحمه الله تعالى قال في مواضع من كتبه: من قال بخلق القراءان فهو كافر، وإذا حكم بكفرهم فلا معنى لقبول شهادتهم

والدليل على ذلك ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «القدرية مجوس هذه الأمة، فإذا مرضوا فلا تعودوهم، وإذا ماتوا فلا تشهدوهم» [(815)]، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من سب نبياً فقد كفر، ومن سب [(816)] صاحب نبي فقد فسق». وروي عن عمر أنه قال: «لا تُجالسوا القدرية» [(817)]، وأقل ما في هذا أن لا تقبل شهادتهم. وقال علي رضي الله عنه: «ما حَكَمْتُ مخلوقاً وإنما حَكَمْتُ القراءن» [(818)]، وكان ذلك بمحضر من الصحابة ولم ينكر عليه أحد، ولأن هذه المسائل قد نصب الله تعالى عليها أدلة، إذا تأملها المتأمل حصل له العلم بها فنسبوا في مخالفتها إلى العناد، كما ينسب المخالف في التوحيد". انتهى كلام أبي حامد

وقال أبو إسحاق في «الشرح»: «من قَدَّمَ عليّاً على أبي بكر وعمر في الإمامة فُسِّقَ ، لأنه خالف الإجماع. ومن فضّل عليّاً على أبي بكر وعمر وعثمان أو فضل بعضهم على بعض لم أفسقه وأقبل شهادته

وأما قبول الشافعي رحمه الله لشهادة من يرى كذبه شركاً بالله فهم الخوارج، لأنهم يرون الكذب معصية وكفراً تجب به النار. ولم يرد به أن شهادتهم تقبل وإنما أراد أن شهادتهم لا ترد لذلك، لأن ذلك أدعى إلى قبول شهادتهم، وإنما ترد شهادتهم لقولهم بخلق القراءن وأنهم يخلقون أفعالهم وغير ذلك» [(819)] انتهى ومراده بقوله: «من سب صاحب نبي فقد فسق» من كان من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، ومن كان على سيرتهم، أما من ليس كذلك فليس مراداً بهذا الحديث، فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم في صحابي خطب فقال في خطبته: «من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى». فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: «بئس الخطيب أنت، قل ومن يعص الله ورسوله فقد غوى». هذا حديث صحيح رواه مسلم [(820)]. فقد قال الرسولُ هذا الكلام لهذا الحديث بسبب الكلام الفاسد المكروه، وهو قول ذلك الخطيب: «ومن يعصهما»، حيث جمع بين الله والرسول في ضمير واحد ، وذلك لأن هذا الجمع يوهم التسوية بين الله ورسوله .

وقول من قال من الأئمة: «لا نكفر أهل القبلة»، مرادهم من كان يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأن الكعبة قبلته لا نكفره بما يرتكبه من الذنوب أي ما لم يعلم منه ما يثبت الكفر في حقه، وليس مرادهم بذلك أن كل من يقول الشهادتين لا يكفر مع اعتقاده بعض الاعتقادات الكفرية، فإن هذا الإطلاق بعيد

من مرادهم في هذه العبارة لأن كثيراً ممن يقول الشهادتين وينتسب إلى الإسلام ويظن نفسه مسلماً كفروا كفريات صريحة لا يتردد فيها عالم ولا جاهل، كقول البيانية: إن الله يفنى يوم القيامة كله إلا وجهه، أخطأوا في فهم هذه الآية: {...كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ...} [(821)]، فظنوا أن الله له وجه مركب على البدن كالbشر وغيرهم من الملائكة والبهائم لأنهم أجسام مركب عليها وجه يكون أعلى البدن فقالوا أي البيانية إن الله يوم القيامة يفنى كله إلا الوجه [(822)]. وهؤلاء كانوا يقولون الشهادتين ويصومون ويصلون كغيرهم فهل يجوز ترك تكفيرهم لأنهم يقولون بألسنتهم لا إله إلا الله ويستقبلون قبلتنا بل يجب تكفيرهم. وكذلك من كان على مثل هذا ممن يعتقدون في الله أنه جسم مركب، وقد اغتر كثير ممن لا قدم له في فهم كلام العلماء فقال بترك تكفير كل من يقول لا إله إلا الله بلا فرق بين فرقة وفرقة وبين فرد وفرد ءاخر منهم

وقال الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي التميمي: «اعلم أن تكفير كل زعيم من زعماء المعتزلة واجب» [(823)] اهـ وذلك لأنهم عشرون فرقة، وزعماء هذه الفرق يعتقدون الكفر، وأما الأفراد المنتسبون إليهم فمنهم من يعتقد الكفر الذي عندهم، ومنهم من لا يوافقهم إنما يعتقد غير مقالاتهم التي هي كفر فيسمي الناس هذا معتزلياً وهذا معتزلياً. فإن من المعتزلة وغيرهم من أهل الأهواء من ينتسب إليهم ولا يعتقد كل مقالاتهم الكفرية، وإنما يعتقد بعض مقالاتهم التي هي دون الكفر كالمعتزلي الذي وافقهم في نفي رؤية الله في الآخرة. فإن هذا متأول لا يكفر

وقال البغدادي في كتاب تفسير الأسماء والصفات، في الفصل الحادي عشر: في حكم الدار التي عليها أهل السنة والجماعة، والدار التي غلب عليها أهل الأهواء.. فإن قيل: ما معنى وصف الدار بأنها دار إيمان وإسلام؟ «

قيل: معناه أن كل أحد ممن وجدناه فيها حكمنا له بأنه مسلم، له ما للمسلمين وعليه ما على المسلمين، وحكمنا لولده بحكمه

وإن وجدنا في دار الإسلام ميتاً غسلناه، وكفناه، وصلينا عليه، ودفناه في مقابر المسلمين من غير بحث في حاله، إلا رجلاً عرفنا منه الكفر الذي لا يقر عليه بإقراره، أو بإظهاره زي أهله، فإنه لا يجوز مناكحته، وأكل ذبيحته، ولم تجز الصلاة حينئذ، ولا دفنه في مقابر المسلمين. وكذلك حكم من وجدناه لقيطاً من هذه الدار من الأطفال لم يعرف من ولده، يجري عليه أحكام المسلمين. وكذلك

القول في كل موضع وصفناه بأنها دار كفر، فمعناه الحكم على كل من فيه بأنه كافر، لا يصلي عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين، وحكم أطفالهم كحكمهم، إلا [(أن يكون فيهم من عرف إسلامه بعينه، فيكون حكمه حكم المسلمين)] (824) وقال في موضع آخر: «الفصل الثاني عشر في بيان تنفيذ أحكام أهل الأهواء، وبيان حكمها في الإجماع والاختلاف، وبيان أنه لا طاعة لهم ولا يصح منهم عبادة:

أجمع أصحابنا على أن المعتزلة والنجارية والجهمية والغلاة من الروافض والخوارج والجسمية لا اعتبار بخلافهم في مسائل الفقه، وإن اعتبر خلافهم في مسائل الكلام. هذا قول الشافعي رضي الله عنه في أهل الأهواء، وكذلك رواه أشهب عن مالك، والعباس بن الوليد عن الأوزاعي، ومحمد بن جرير الطبري، وإسناد له عن سفيان، وحكاه ابن جرير بإسناده عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد بن الحسن، وجماعة من أصحاب أبي حنيفة، وحكاه أبو ثور في أصوله عن جميع الأئمة من التابعين، وهم الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وعمر ابن عبد العزيز، والشعبي، والنخعي، ومسروق بن الأجدع، وعلقمة، والأسود، ومحمد بن سيرين، وشريح القاضي، والزهري، وأقرانهم. واختلف فقهاء الأمة في قبول شهادتهم، فقال مالك بإبطال شهادة المعتزلة، وسائر أهل الأهواء، وقال الشافعي، وأبو حنيفة رضي الله عنهما بقبول شهادات أهل الأهواء إلا الخطابية فإنها ترى الشهادة بالزور، وإشارة الشافعي رضي الله عنه في كتاب القياس إلى رجوعه عن قبول شهادات المعتزلة، وهذا هو الأصح على قياس مذهبه. فأما الكلام في قضاء أهل البدع، وأحكام قضائهم، فإن الشافعي رضي الله عنه قال في الخوارج وأهل البغي إذا غلبوا على بلد، فأخذوا صدقات أهلها، وأقاموا عليهم الحدود: إنها لا تعاد فيهم، ولا يرد من قضاء قاضيتهم، إلا ما يرد به قضاء قاض غيرهم، وقال في موضع آخر: إذا كان غير مأمون برأيه على استحلال دم، ومال لم ينفذ قضاؤه، ولم يقبل كتابه، فيجب على هذا الأصل أن يرد قضاء من قال من المعتزلة بقتل مخالفه غيلة، واستحلال أموالهم. فأما الصدقات التي أخذوها، والحدود التي أقاموها، فلا خلاف على مذهبه في أنها لا تعاد ثانية، فأما أهل الذمة إذا ادعوا أن الخوارج، وأهل البغي قد أخذوا منهم الجزية فلا يقبل قولهم فيها، إلا ببينة عادلة من المسلمين. وقال مالك، وأحمد بن حنبل بإبطال قضايا أهل الأهواء من الخوارج والغلاة والمعتزلة، كما أبطلوا شهاداتهم. وبه قال داود،

وأكثر أهل الظاهر، وزاد على ذلك داود قوله في الزكاة التي أخذوها: إنها لا تجزئ عن فروض أصحابها، وأوجب على الإمام قضاء قاضي أهل البغي. وخالفه ابنه أبو بكر في ذلك، فأجاز قضاء قاضي أهل البغي، دون قضاء قاضي المعتزلة، وأهل الأهواء. وأما الكلام في طاعات المعتزلة، وسائر أهل الأهواء الضالة، فإن أهل السنة والجماعة يجتمعون على أن الأهواء المؤدية إلى الكفر لا يصح منهم طاعة لله عز وجل، ما يفعلونه من صلاة، وصوم، وزكاة، وحج لأن الله عز وجل أمر عباده بإيقاع هذه العبادة على شرط مقارنة كاعتقاد صحيح العدل والتوحيد، وبشرط أن يراد بها التقرب إلى الله عز وجل، مع اعتقاد صفة الإله على ما هو عليه، ولا يجوز أن يقصده بالطاعة من لا يعرفه، وقد بينا قبل هذا أن المعتزلة، وسائر أهل البدع الضالة، غير عارفين بالله عز وجل، لا اعتقادهم فيه خلاف ما هي عليه في عدله، وحكمته. وليس شيء من الطاعات يصح وقوعها طاعة من العبد لله عز وجل من غير قصد منه إلى التقرب به، إلا طاعة واحدة وهي النظر والاستدلال الواقع من المكلف عند توجه التكليف عليه، فإنه قبل نظره واستدلاله لا يكون عارفاً بالله عز وجل، فلا يصح منه التقرب إلى الله عز وجل، لأنه أمره بها وما بعدها من العبادات، فلا يكون طاعة لله عز وجل إلا ممن عرفه سبحانه، وقصد بفعله التقرب إليه، وأهل البدع خارجون عن معرفة الله، وطاعته، فخرجوا من أجل ذلك عن الإيمان، وعن عماد أهل الإسلام، [والحمد لله على العصمة من البدعة والله تعالى أعلم] (825)

وقال أيضاً: «وأما أهل الأهواء من الجارودية والهشامية والنجارية والجهمية والإمامية الذين كفروا أخيار الصحابة، والقدرية المعتزلة، والبكرية المنسوبة إلى بكر ابن أخت عبد الواحد، والضرارية والمشبهة كلها، والخوارج فإننا نكفرهم كما يكفرون أهل السنة، ولا تجوز الصلاة عليهم عندنا، ولا الصلاة خلفهم، واختلف أصحابنا في التوارث منهم، فقال: بعضهم نرثهم ولا يرثوننا، وبناء على قول معاذ بن جبل: «إن المسلم يرث من الكافر والكافر لا يرث من المسلم»، والصحيح عندنا أن أموالهم في لا توارث بينهم وبين السني، وقد روى أن شيخنا أبا عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي لم يأخذ من ميراث أبيه شيئاً، لأن أباه كان قدريا... إلى أن قال: وروى يحيى بن أكرم أن أبا يوسف سئل عن المعتزلة فقال: هم الزنادقة. وأشار الشافعي في كتاب الشهادات إلى جواز شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية، الذين أجازوا شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم، وأشار في

كتاب القياس إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وسائر أهل الأهواء ورد مالك شهادة أهل الأهواء في رواية أشهب عن ابن القاسم والحارث بن مسكين عن مالك أنه قال في المعتزلة: زنادقة لا يستتابون بل يقتلون» [(826)] اهـ

وقال أيضاً: «فأما أصحابنا فإنهم وإن أجمعوا على تكفير المعتزلة والغلاة من الخوارج والنجارية والجهمية والمشبهة فقد أجازوا لعامة المسلمين معاملتهم في عقود البياعات والإجازات والرهون وسائر المعاوزات دون الأنكحة، فأما مناكحتهم وموارثتهم والصلاة عليهم وأكل ذبائحهم فلا يحل شيء من ذلك إلا الموارثة ففيها خلاف بين أصحابنا، فمنهم من قال: إن مالهم لأقربائهم من المسلمين، لأن قطع الميراث بين المسلم والكافر إنما هو في الكافر الذي لا يعد في الملة، ولأن خلاف القدري والجهمي والنجاري والمجسم لأهل السنة والجماعة أعظم من خلاف النصارى لليهودي والمجوسي، وقد أجمع الشافعي وأبو حنيفة على وقوع التوارث بينهم مع اختلاف أديانهم، وكذلك التوارث بين المسلم وبين الكافر من أهل الأهواء دون الكافر الخارج عن الملة بجحدته بالله عز وجل أو برسوله أو بكتابه، وهم يقولون في القرامطة والباطنية وفي الغلاة القائلين بالتناسخ وبالغلط في الوحي حكمهم حكم الخارج عن الملة وعن حكم الذمة فلا تحل موارثتهم، ويكون ما خلفوه فيئاً للمسلمين. ومنهم من قال إن حكم أهل الأهواء حكم المرتدين، لا يرثون ولا يورثون، ولا يرث بعضهم من بعض، وحكي عن محمد ابن الحنفية وجماعة من التابعين أنهم قالوا بتوريث المسلم من أهل الأهواء، ولم يورثوا أهل الأهواء من المسلمين، وكذلك قالوا في المسلم والكافر إن المسلم يرث من الكافر والكافر لا يرث من المسلم، وإلى هذا القول ذهب شيخ أهل الحديث إسحاق بن راهويه، ورواه هو بإسناده عن معاذ بن جبل، وروى غيره مثل ذلك عن مسروق وسعيد بن المسيب، وأنهم قالوا: الإسلام يزيد ولا ينقص. وقال قوم من التابعين: لا يرث أهل السنة من أهل الأهواء، ولا يرث بعضهم من بعض، وكل أهل مذهب يكفر أهل مذهب آخر فلا توارث بينهما، وكذلك كل صنف من أهل الكفر يكفر صنفاً آخر منهم فهما ملتان لا يتوارثان، وبه قال الزهري وربيعة والنخعي والحسن بن صالح بن حي وأحمد بن حنبل، وقال قوم: أموال أهل الأهواء لأهل بدعتهم فلا يرث منهم أهل السنة، وكذلك قالوا في مال المرتد إذا مات إنه لأهل الدين الذي ارتد إليه دون المسلمين، وبه قال قتادة وبعض أهل الظاهر» [(827)] اهـ

فهذه عبارات الإمام أبي منصور فكن على ذكر منها، وفي ضمنها فوائد يحتاج مطالعها إلى التنبيه

منها أن المعتزلة كفار بشرط أن يكون هذا المعتزلي يعتقد أصول مقالاتهم، * وهي إثبات الخلق بمعنى الإحداث من العدم للعبد بقدرة أعطاه الله إياها، وأنه كان قادرا على خلقها قبل أن يعطيه القدرة عليها، فلما أعطاه القدرة عليها صار عاجزا، والقول بأن الله لم يرد ما يقع من العباد من المعاصي والمكروهات، إلا ما يقع منهم من الحسن

ومنها أن كلام الشافعي بقبول شهادة أهل الأهواء بالمعنى الشامل للمعتزلة * وغيرها محمول على أنه أراد من لم يقل منهم بما يؤدي إلى الكفر، لأنه ليس كل منتسب إليهم يعتقد عقيدة الآخرين، لأن الواحد قد ينتسب إلى المعتزلة والكرامية [(828)] وغيرهم من أهل البدع المشتملة على الكفر، من غير أن يشارك الآخرين في تلك المسائل المؤدية إلى الكفر كما ذكر أبو منصور أنه لقي أناسا من الكرامية لا يعرفون عقائدهم إنما يتعلقون بالاسم، وكذلك في المعتزلة أناس ينتسبون إليهم وهم خالون عن اعتقاد أقوالهم التي تؤدي إلى الكفر، وهذا ما صرح به الإمام سراج الدين البلقيني في عبارته التي نقلناها من حاشيته على روضة الطالبين، وذلك محمل كلام بعض الشافعيين الذين ذكر عنهم أن المعتزلة لا يكفرون. فتبين بهذا أن لا عبرة بقول من أطلق ترك تكفيرهم على غير هذا المعنى، كبعض المتأخرين من الشافعية حيث صرح بعدم تكفيرهم مع نسبة القول بخلق العبد فعله إليهم، فإن هذا ليس من كبار أصحاب الشافعي

وهنا دقيقة يجب التنبيه لها وهي أن القول بخلق القراءان كفر بالنسبة لأناس * وليس بكفر بالنسبة لأناس، فمن نفى ثبوت صفة الكلام لله تعالى على الوجه اللائق به، وهو كونه متكلم بكلام أزلي أبدي، بل يعتقد أن الله متكلم بمعنى خالق الكلام في غيره، ويطلق مع ذلك القول بأن القراءان مخلوق، فهو الذي يكفر. وأما من يطلق هذا اللفظ ويثبت الكلام بمعنى الصفة الأزلية الأبدية بمعنى أنه قائم بذات الله، كقيام علمه وغيره من صفاته بذاته، ويقول مع ذلك بأن القراءان يطلق على هذا الكلام الذي هو صفة أزلية أبدية، ويطلق على اللفظ المنزل، ويعتقد في اللفظ المنزل أنه مخلوق لله ليس من تأليف أحد من خلق الله، فهذا لا يكفر ولا يدخل تحت قول الشافعي لحفص الفرد: «لقد كفرت بالله العظيم»، كما لا يدخل تحت ما شهر عن كثير من الأئمة أنهم قالوا: «من قال القراءان مخلوق فهو

كافر»، فإنه لا يظن بإمام من أئمة الهدى أنه يعتقد أن اللفظ المنزل صفة قائمة بذات الله، لأنه يلزم من ذلك جعل ذات الله القديم محلاً للحادث، والذات الذي يكون محلاً للحادث حادث لا يكون قديماً، وذلك مما يجلب عنه مقام أئمة الهدى كجعفر الصادق وأبي حنيفة والشافعي وغيرهم، لأن ذلك مما لا يخفى بطلانه على أدنى طالب علم، بل ولا أدنى مسلم عرف تنزيه الله عن مشابهة خلقه من جميع الوجوه.

وقد نقل عن الإمام أبي حنيفة ما هو صريح فيما قلنا، فإنه قال في مسألة الكلام: «ما قام بالخالق فهو غير مخلوق، وما قام بالخلق فهو مخلوق» اهـ. يعني بالجزء الأول من هذه العبارة الكلام الذاتي القائم بذات الله الذي هو أزلي أبدي كسائر صفاته، ويعني بالجزء الثاني اللفظ المنزل. وما نقل عن الإمام أحمد من نهيه عن القول: «لفظي بالقرءان مخلوق»، والقول: «لفظي بالقرءان غير مخلوق» ينزل على أنه أراد ما ذكرنا.

ومنها أنه ليس كل من شهر بأنه وافق المعتزلة في مسألة معتزلياً على الحقيقة * فيحكم عليه بحكمهم، وذلك كالخلفاء الثلاثة من العباسيين المأمون وتالييه، فإنه لا يجوز الشهادة عليهم بأنهم معتزلة لأنه لم يثبت عنهم سوى القول بهذا اللفظ «القرءان مخلوق»، والظن بهم أنهم قصدوا اللفظ المنزل من غير نفي الكلام الذاتي. ونظير هذا قول بعض الفقهاء في الخوارج إن بعضهم يكفرون وبعضهم لا يكفرون، كما ذكره الحافظ ابن حجر في شرح البخاري في أثناء شرح الأحاديث الواردة في الخوارج. فتبصر أيها المطالع ولا تكن متردداً.

-[771] اللع في أصول الفقه للشيرازي: (ص/129)، القول في الاجتهاد
-[772] العقيدة النسفية لعمر بن محمد النسفي (ص/34)، ضمن كتاب مجموع
مهمات المتنون

-[773] العقيدة الطحاوية: (31_32)

-[774] القلائد شرح العقائد، لمحمود بن أحمد بن مسعود القونوي النسفي
(ص/200).-[775] رواه الرازي في المحصول عن العنبري: (41/6)،
وقال: واتفق سائر العلماء على فساد هذا القول

-[776] اللع في أصول الفقه للشيرازي (ص/129)، القول في الاجتهاد، باب
القول في أقوال المجتهدين وأن الحق منها في واحد أو كل مجتهد مصيب

[777]-) الأشباه والنظائر (1/488)

[778]-) المستقصى (1/145)

[779]- الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع: (ص/656)، لأحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني، تحقيق قبلان التركي، دارصادر، بيروت، ومكتبة الإرشاد، استانبول

[780]- إكفار الملحدين والمتأولين في شيء من ضروريات الدين للمحدث الشيخ محمد أنور شاه الكشميري المتوفى سنة 1352 هـ (ص/17)، وفي التعليق علامة أنه نقله من شرح عقائد النسفي المسمى بالنبراس (ص/572). وهذا الكتاب كان وضعه لبيان كفر القاديانية جماعة غلام أحمد مدعي النبوة من ناحية الهند، والذين حماه الإنكليز أيام استعمارهم لتلك البلاد

[781]-) إكفار الملحدين (ص/123)

[782]- أخرجه أبو داود في سننه (4928): كتاب الأدب: باب في الحكم في المخنثين، من حديث أبي هريرة، والبيهقي في سننه الكبرى (16765): كتاب الحدود: باب ما جاء في نفي المخنثين، من حديث أبي هريرة

[783]- سورة البقرة: جزء من الآية 217

[784]-) إكفار الملحدين (ص/21 - 22)

[785]- سورة النساء: في موضعين: الأول: جزء من الآية 48، والثاني: جزء من الآية 116

[786]-) اعتقاد أئمة الحديث (ص/64)

[787]-) التحرير والتنوير (1/375)

[788]- ولخطورة هذه المسألة ينبغي الوقوف عليها، والتنبيه إلى أن الفصل فيها أن من قال بأن كلام الله بمعنى الصفة الذاتية مخلوق فلا شك في كفره ولا تردد = عند الكل، أما من أطلق هذا اللفظ أي القول بخلق القرآن ولا يريد من ذلك إلا أن اللفظ المنزل هو المخلوق فلا يكفر، ومع ذلك فإن هذا الإطلاق ممنوع عند أهل السنة، وهذا هو التفصيل المرضي عند المحققين في بيان قولهم: إن القائل بخلق القرآن كافر

[789]-) الأشباه والنظائر (1/488)

[790]- أي فرق أهل القبلة

[791]- أي المنتسبين إلى الإسلام فهم قسم منهم ينتسبون إلى الإسلام حقيقة، وقسم ينتسبون إليه وهم في الحقيقة غير مسلمين، وكذلك لما يقول بعض العلماء في معرض الذم: «الفلاسفة الإسلاميون»، فهم الذين ينتسبون إلى الإسلام وهم ليسوا مسلمين، وهم الذين كفرهم الغزالي والزرركشي وغيرهما

[792]- سورة الزمر: جزء من الآية 53

[793]- كليات أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ص/765)

[794]- كليات أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ص/766)

[795]- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للشيخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (1/333).

[796]- التقرير والتحبير لابن أمير الحاج وهو تلميذ الحافظ ابن حجر والكمال (بن الهمام 3/423-424)

[797]- أخرجه أبو داود في سننه (2532): كتاب الجهاد: باب في الغزو مع أئمة الجور، من حديث أنس بن مالك، والبيهقي في سننه الكبرى (18261):

كتاب السير: باب الغزو مع أئمة الجور، كذلك من حديث أنس بن مالك

[798]- أخرجه البخاري في صحيحه (6647): كتاب الفتن: باب قول النبي

صلى الله عليه وسلم سَتَرُونَ بُعْدِي أُمُورًا تُنَكِّرُونَهَا، من حديث عبادة بن

الصامت، ومسلم في صحيحه (1709): كتاب الإمارة: باب وجوب طاعة

الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، من حديث عبادة بن الصامت

[799]- أخرجه البخاري في صحيحه (385): كتاب الصلاة: أبواب القبلة:

باب فضل استقبال القبلة، من حديث أنس بن مالك، والنسائي في سننه الكبرى

(3430): كتاب تحريم الدم: المقدمة، من حديث أنس بن مالك

[800]- لم أجده حيث أشار الشيخ الكشميري لكنه في فتح الباري (13/8)

[801]- فتح الباري (13/8)

[802]- أخرجه البخاري في صحيحه (3411): كتاب المناقب: باب علامات

النبوّة في الإسلام، من حديث عبادة بن الصامت، ومسلم في صحيحه (1847):

كتاب الإمارة: باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل

حال وتحريم الخروج على الطّاعة ومفارقة الجماعة، من حديث عبادة بن

الصامت

[803]- فتح الباري (13/36)

[804]- إكفار الملحدين في ضروريات الدين (ص/20 – 21 – 22).
[805]- إكفار الملحدين في ضروريات الدين (ص/128)، في خاتمة الرسالة
المبينة.

[806]- رواه النووي في شرح مسلم (7/160)، (1063) قوله صلى الله عليه
«وسلم: «ومن يعدل إذا لم أكن أعدل لقد خبت وخسرت

[807]- وعبارة النووي: وأطلق القفال وكثيرون من الأصحاب القول بجواز
الاقتداء بأهل البدع، وأنهم لا يكفرون، قال صاحب العدة: وهو ظاهر مذهب
الشافعي، قلت: هذا الذي قاله القفال وصاحب العدة هو الصحيح أو الصواب، فقد
قال الشافعي رحمه الله: «أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية»، لأنهم يرون
الشهادة بالزور لموافقيهم، ولم يزل السلف والخلف على الصلاة خلف المعتزلة
وغيرهم ومناكحتهم وموارثتهم وإجراء أحكام المسلمين عليهم. روضة الطالبين
(1/352)).

[808]- حواشي روضة الطالبين لسراج الدين عمر بن رسلان البلقيني
(1/352)).

[809]- حواشي روضة الطالبين لسراج الدين عمر بن رسلان البلقيني
(1/353)).

[810]- تبیین كذب المفتری (ص/339 – 340).

[811]- نجم المهتدي لابن المعلم القرشي (ص/551) مخطوطة

[812]- الأشباه والنظائر (1/488).

[813]- هذا فيمن لم يبلغهم التحريم من الحديث

[814]- أخرجه الحاكم في المستدرک: (1/159)، (286)، كتاب الإيمان

[815]- أي من سبّه بغير حق

[816]- رواه ابن بطة العكبري في الإبانة الكبرى: (2/210)، (1762)،
محمد بن كعب القرظي

[817]- رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة:

(1/369)، (323)، سياق ما روي من إجماع الصحابة على أن القرآن غير
مخلوق

[818]- البيان في مذهب الإمام الشافعي (13/280 – 284)، مسألة شهادة
أهل الأهواء

[819]- أخرجه مسلم في صحيحه: (2/594)، (870)، كتاب الجمعة: باب تخفيف الصلاة والخطبة

[820]- سورة القصص: جزء من الآية 88

[821]- الفرق بين الفرق: (214)

[822]- أصول الدين لأبي منصور البغدادي (ص/359)

[823]- تفسير الأسماء والصفات: مخطوط تقدم المكتبة البريطانية قسم (المجموعات الشرقية والمكتبة الهندية (ص/459)

[824]- تفسير الأسماء والصفات (ص/460 – 461

[825]- الفرق بين الفرق (ص/350

[826]- تفسير الأسماء والصفات لأبي منصور البغدادي مخطوط في مكتبة ... - قيصري - تركيا

[827]- الكرامية: أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام، وهم طوائف بلغ عددهم إلى اثنتي عشر فرقة وأصولها ست: العابدية، والتونية، والزرينية، والإسحاقية، والواحدية، وأقربهم الهيصمية، ولكل واحدة منهم رأي: الملل والنحل (للمهرستاني (ص/87)

[828]- النهاية في غريب الأثر (4/248)

المقدمة الرابعة

تحقيق في مسألة لازم المذهب

فإذا تبينت فحوى هذه المقدمات الثلاث نكون وصلنا إلى المقدمة الرابعة، وهي مما يشكل على بعض الناس بسبب ما تردد على الأذهان من وجود خلاف في لازم المذهب هل هو مذهب أم ليس مذهباً، نعم إن المسألة خلافية، قال بعض: لازم المذهب مذهب، وقال بعض: لازم المذهب ليس مذهباً، ولكن لتتضح هذه المسألة نحتاج للإجابة عن ثلاثة أسئلة

الأول: ما معنى لازم المذهب مذهب؟

الثاني: وأين محل الاتفاق ومحل الخلاف؟

الثالث: مَنْ مِنَ العلماء بيّن هذا التفصيل؟

(فأما الأمر الأول: فهو فهم معنى قولهم: (لازم المذهب مذهب

:ولنقف على إيضاها كلمة كلمة، وهي ثلاث كلمات، وبيانها كما يلي

أولها لفظة لازم: وهو (في اللغة من الملازمة للشيء والدوام عليه، وهو أيضا الفصل في القضية، فكأنه من الأضداد)[(829)]، (والفعل لَزِمَ يلزم، والفاعل لازم والمفعولُ به ملزوم)[(830)]، وأنت تقول: (لازمُ الخبرِ احتمال الصدق والكذب)[(831)]، حيث يرد احتمال هذا وهذا على الخبر، (وكل شيء لازم [(شيئاً فقد استصحبه)]832).

وجاء في (تفسير قول الله تعالى: {...فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا * } [(833)] أنه عني به يومَ بدر، جاء أنه لوزم بين القتلى لِزَامًا، وتأويله فسوف يكون تكذيبكم لزامًا يلزمكم، فلا تُعْطَوْنَ التَّوْبَةَ وتلزمكم به العقوبة، فيدخل في هذا يومَ بدر وغيره مما يلزمهم من العذاب. وقال أبو عبيدة: {...فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا * } فَيَصَلَاً، وهو قريب مما مر، قال الهذلي:

فإِذَا يَنْجُوا مِنْ حَتْفِ أَرْضٍ
فَقَدْ لَقِيََا حُتُوفَهُمَا لِزَامًا

وتأويلُ هذا أن الحَتْفَ إذا كان مقدَّرًا فهو لازم، إن نجا من حَتْفِ مكانٍ فإن الحتف وهو الهلاك أي الموت لزامًا واقع بهما في المآل، وشرُّ لازِبٍ ولازم دائم، [(ولازم جاريته إذا عانقها ملازمة)]834.

أو تقول: (الملازمة لغة: امتناع انفكاك الشيء عن الشيء، واللزوم والتلازم بمعناه.

واصطلاحاً: كون الحكم مقتضياً لحكم آخر على معنى أن الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم آخر اقتضاء ضرورياً، كالدخان للنار في النهار، والنار للدخان في الليل)[(835)]. ولا يخفى أن المقصود هنا هو فهم اللازم أي ما يلزم من اللفظ الذي تكلم به المتكلم، وأن (هذا الفهم إنما يحصل بواسطة اللفظ الدال على الملزوم، لأنَّ الذَّهْنَ ينتقل من اللفظ إلى معناه ومن معناه إلى [(اللزوم)]836).

فاللازم في المحصلة هو ما يتبع الشيء ويمتنع انفكاكه عنه، ولذلك قالوا: لازم المذهب مذهب.

وثانيها: لفظة المذهب

في اللغة: (ذهب الذَّهَابُ السَّيْرُ والمرور، ذهب يَذْهَبُ ذَهَابًا وذُهِوبًا فهو ذاهب وذُهِوبٌ، والمَذْهَبُ مصدر كالذَّهَابِ، وذَهَبَ به وأَذْهَبَهُ غيره أزاله، وقالوا: ذَهَبَتْ

الشَّامَ فَعَدَّوْهُ بِغَيْرِ حَرْفٍ، وَإِنْ كَانَ الشَّامُ ظَرْفًا مَخْصُوصًا، شَبَّهُوهُ بِالْمَكَانِ الْمُبْهَمِ، إِذْ كَانَ يَقَعُ عَلَيْهِ الْمَكَانُ وَالْمَذْهَبُ، وَالْمَذْهَبُ الْمُتَوَضَّعُ لِأَنَّهُ يُذْهَبُ إِلَيْهِ، وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «كَانَ إِذَا أَرَادَ الْغَائِطَ أَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ» [(837)] وَهُوَ مَفْعَلٌ مِنَ الذَّهَابِ، وَالْمَذْهَبُ الْمُعْتَقَدُ الَّذِي يُذْهَبُ إِلَيْهِ، وَيُقَالُ: ذَهَبَ فُلَانٌ مَذْهَبًا حَسَنًا، وَقَوْلُهُمْ: بِهِ الْمَذْهَبُ، يَعْنُونَ الْوَسْوَسةَ فِي الْمَاءِ. [(وَكثْرَةُ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْوُضُوءِ)] (838)

فَالْمَذْهَبُ لُغَةً: يَشْمَلُ (مَحَلَّ الذَّهَابِ وَزَمَانَهُ، وَالْمَصْدَرَ وَالْإِعْتِقَادَ وَالطَّرِيقَةَ). [(الْمَتَسَعَّةُ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِيمَا يُصَارُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ)] (839). وَيُقَالُ: (الْمَذْهَبُ الْكَلَامِيُّ: وَهُوَ أَنْ يُورَدَ حُجَّةٌ لِلْمَطْلُوبِ عَلَى طَرِيقِ أَهْلِ الْكَلَامِ، بِأَنْ يُورَدَ مَلَاذِمَةٌ، وَيُسْتَنْتَنِي عَيْنَ الْمَلْزُومِ أَوْ نَقِيضُ الْمَلْزُومِ أَوْ يُورَدَ قَرِينَةٌ مِنَ الْقَرَائِنِ الْإِقْتِرَانِيَّاتِ لِاسْتِنْتِاجِ الْمَطْلُوبِ، مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا...} * [(840)] أَيْ الْفَسَادُ مُنْتَفٍ فَكَذَلِكَ تُعَدُّ الْإِلَهِيَّةُ مُنْتَفِيَةً، وَقَوْلُهُ تَعَالَى أَيْضًا: {... فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ} * [(841)] أَيْ الْكُوكَبُ أَفَلَ، [(وَرَبِّي لَيْسَ بِأَفَلَ، يَنْتُجُ مِنَ الثَّانِي الْكُوكَبُ لَيْسَ بِرَبِّي)] (842).

فَيَكُونُ الْمَعْنَى إِجْمَالًا: لَا زَمَّ الْمَذْهَبُ مَذْهَبَ أَيِّ أَنْ مَا يَتَّبِعُ الْمَذْهَبَ أَيُّ الْقَوْلِ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّخْصُ يَمْتَنِعُ انْفِكَاهُ عَنْهُ، لِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ يُمْكِنُ انْفِكَاهُ لَوُقُوعِ الْإِحْتِمَالِ فِي لَفْظِهِ، عَلَى مَا مَرَّ بَيَانُهُ فِي الْمَقْدَمَةِ الثَّانِيَةِ.

الثَّانِي: فَأَيْنَ مَحَلُّ الْإِتِّفَاقِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ؟

بَعْدَ أَنْ ذَكَرْنَا مَعْنَى الْإِلْزَامِ فِي لَازِمِ الْمَذْهَبِ، وَأَنَّ الْمَقْصُودَ بِإِلْزَامِ الْمَذْهَبِ: مَا يَتَّبِعُهُ وَلَا يَنْفَكُ عَنْهُ، يُمْكِنُ الْقَوْلُ: إِنَّ ثَمَّةَ تَفْصِيلٍ يَدْخُلُ الْمَسْأَلَةَ، وَهُوَ أَنَّ الْإِلْزَامَ قَدْ يَكُونُ وَاضِحًا بَيِّنًا وَقَدْ يَكُونُ خَفِيًّا

فَالْإِلْزَامُ الْبَيِّنُ الْوَاضِحُ هُوَ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ فِي إِثْبَاتِ لَزُومِهِ لَغَيْرِهِ إِلَى دَلِيلٍ

وَأَمَّا الْإِلْزَامُ الْخَفِيُّ فَهُوَ الَّذِي يَحْتَاجُ فِي إِثْبَاتِ لَزُومِهِ لَغَيْرِهِ إِلَى دَلِيلٍ

فَإِذَا فِي قَوْلِهِمْ: لَا زَمَّ الْمَذْهَبُ مَذْهَبَ أَوْ لَيْسَ مَذْهَبًا شَيْءٌ لَا بَدَّ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ،

وَهُوَ قَيْدٌ لَا زَمَّ بِالْمَعْنَى الَّذِي بَيْنَاهُ قَرِيبًا، لِيُنْكَشَفَ الْفَرْقُ وَيَتَّضَحَ، وَإِلَّا فَالْإِطْلَاقُ

فِيهِ لَا يَسْتَقِيمُ، إِذْ أَنَّ الْمُتَخَاطِبِينَ يُمَيِّزَانِ حَالَةَ تَخَاطُبِهِمَا وَتَحَدُّثِهِمَا بِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ

فَرْقٍ بَيْنَ مَا هُوَ صَرِيحٌ مِنَ الْكَلَامِ بِحَيْثُ يُفْهَمُ السَّامِعُ الْمَعْنَى بِمَجْرَدِ الْإِفْصَاحِ

بِالْتَّصْرِيحِ أَوْ بِالتَّضْمِينِ كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ، وَهُوَ مَا لَا يَقْدَرُ فِي الْعَادَةِ أَنْ يَتَهَرَّبَ

الشَّخْصُ مِنَ التَّزَامِ لِإِلْزَامِهِ الَّذِي لَا يَنْفَكُ عَنْهُ مَعْنَى الْكَلَامِ وَإِلَّا عَدَّوْهُ كَاذِبًا أَوْ

مذبذبا مترددا غير متزن، ولذلك وقع التمييز بين أهل العقل والفهم وبين غيرهم، وإذا كان الأمر كذلك فقد بقي ما يمكن أن يقع في أثناء الحديث ما يشكل أو يحتمل على السامع لأسباب منها: سبق اللسان أو الزلل، أو وقوع الاحتمال في الكلام لأن اللغة تسوغ أكثر من مقصود لبعض الكلمات، ولم يتضح من السياق، ومع ذلك يقع بعد ذلك التفاهم بسبب وضوح أو تقارب المفردات اللغوية التي يستعملها المتخاطبان، وهو ما يمكن التمثيل عليه بما يسمونه اليوم توصيات المؤتمرات حيث يقع الاتفاق على مضامين ومقاصد معلومة للمؤتمرين والمجتمعين، إلا أن وضع الصياغة النهائية هي ما تحتاج من أهل الاختصاص باللغة والخبرة والمعرفة بالمصطلحات الحديثة التي تختلف باختلاف نوع تلك المؤتمرات من سياسية إلى طبية إلى هندسية إلى نقابية إلى غير ذلك، وبهذا المثال ربما يتضح الفارق بين اللازم وغير اللازم الذي يمكن أن يعبر عنه بعبارة أخرى بلفظ الصريح من الكلام الذي يفهم السامع لازمه ومعناه وبين غير الصريح من الكلام، وهو المحتمل الذي يحاول أحيانا بعض المتحدثين أن يناور به ليتخلص ربما من إجابة مباشرة يراد استخلاصها منه، وإذا تم بيان هذا: التقريب فلنعد إلى بيان هذا الفارق بالآتي

الأول: أن يقال: إن اللازم إن كان بينا أي صريحا على ما سبق بيانه في المقدمة الثانية فلا بد أن يكون مذهبا لصاحبه، هذا إن كان يفهم ويعي ما يقول كما سبقت الإشارة إليه، (لأن الألفاظ قوالب المعاني وموضوعة لها، والمعاني إنما تؤخذ من الألفاظ وإلا لما ثبت كفر أحد ولا إيمانه، مع أن العلماء والعقلاء اجتمعوا على أن مذاهب الرجال إنما تعرف من كلامهم في كتبهم) أو أقوالهم، (وإلا فقد الأمن من [كل شيء]) [843]

وصرف الكلام عن ظاهره وجواز تأويله وحمله على المجاز إنما يحكى إذا لم يصرح المتكلم أن مقصوده حقيقة الكلام، ولم يقم على إثباتها البرهان، فعند التصريح وإقامة الدليل على إثبات مفهومه الصريح يصير محكما في إفادة الحقيقة غير قابل للتأويل وحمله على المجاز، وذلك كتصريح الملاحدة الوجودية بأن الله تعالى هو الموجود المطلق المنبسط في الظاهر، ثم تليفقهم المغالطة في صورة البرهان على إثباته، ثم تفريغهم عليه بأن كل من عبد الأصنام فقد عبد الله، وكل من ادعى الألوهية فهو صادق في دعواه، فلذلك بعدما صار محكما بالتصريح وإقامة الدليل لا يقبل التجوز والتأويل

وبهذا يظهر لك بطلان ما يقوله الذابون عن هؤلاء الملاحدة أن ليس مراد الوجودية ما تفهمه العامة بل لهم تأويل لا يفهمه إلا الخاصة، انتهى وقولهم: «لعل له تأويلاً» عين الفساد في الدين أن يتكلم شخص بكلام هو كفر وإلحاد في ملة الإسلام، ويرغب فيه ويدعو إليه، ثم يقال لعل له تأويلاً عند أهل الباطن، وهل باطن دين الإسلام يخالف ظاهره؟

فإن قالوا: كلاهما حق، يقال لهم: هذا مخالف لقوله تعالى: {...فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ...} [(844)]، وأيضا مخالف لإجماع المسلمين أن الحق واحد في [(الاعتقادات التي يكفر مخالف الحق فيها)] [(845)].

وقد مر معنا أن الصريح من الألفاظ لا يؤول، بل مدار الحكم فيه على الأفهام لا على القصور والنيات. ولا يخفى ما في أصول الفقه من البيان أن الأصل في الكلام الحقيقة، وأن النص القطعي لا مجال فيه للاجتهاد فهو ليس كالمحتمل. ولا يخفى ما في الفقه من مثال واضح كما في ألفاظ الطلاق والعتاق الصريحة التي لا تحتاج إلى نية في مقابل ألفاظ الكناية التي تحتاج إلى نية من القائل، وإلا لم يقع الطلاق ولا العتاق، ثم لو جاز تأويل كل لفظ لجاز تأويل كلام اليهود في قولهم: عزير ابن الله وهو كفر صريح كما لا يخفى.

وهكذا فيما نحن بصدده فإن العبرة في الألفاظ الصريحة بفهم الشخص لا بقصده، وقد رد بعض المعاصرين وهو الشيخ محمد الحامد الحموي على من حملوا سورة الفيل بأن هلاك القوم كان بمرض الجدري لا بالحجارة التي رمتهم بها الطيور كما هو معلوم عند أصغر الطلاب وأقربهم عهدا بالقراءة، فحكم بكفرهم، فسئل: ألا ينفع هذا المتأول تأويله ويخرجه من الكفر؟ فكان مما قاله: «التأويل إنما ينفع في مواضع احتمال اللفظ لمعان عديدة، وهجران الحقيقة إلى المجاز في الكلام لا يصح إلا إذا قامت القرائن المانعة من إرادة الحقيقة، وكانت تلك القرائن قطعية، ولا بد أيضاً من مناسبة بين المعنى المنتقل منه والمعنى المنتقل إليه» [(846)] اهـ.

وعقب الحافظ السبكي في السيف الصقيل على كلمة ينقلها عن ابن قيم الجوزية تلميذ ابن تيمية الحراني، وعبارته: «قال (ابن القيم): «وقضى -يعني جهما- وشيعته الذين هم الأشعرية بزعمه بأن الله كان معطلا، والفعل ممتنع بلا إمكان ثم استحال وصار مقدورا له من غير أمر قام بالديان»، فقال السبكي: «مقصوده أن الله ما زال يفعل، وهذا يستوجب القول بقدم العالم وهو كفر» اهـ.

ثم عقب الشيخ محمد زاهد الكوثري على قول السبكي: «وهذا يستوجب القول
بقدم العالم» اهـ، بقوله: «وهذا الاستلزام بيّن، وما يقال من أن لازم المذهب ليس
بمذهب إنما هو فيما إذا كان اللزوم غير بيّن، فاللازم البيّن لمذهب العاقل مذهب
له، وأما من يقول بملزوم مع نفيه للزومه البيّن فلا يعد هذا اللازم مذهباً له، لكن
يسقطه هذا النفي من مرتبة العقلاء إلى درك الأنعام، وهذا هو التحقيق في لازم
المذهب، فيدور أمر القائل بما يستلزم الكفر لزوماً بيّناً بين أن يكون كافراً أو
حماراً» [(847)] اهـ.

وكلمة الشيخ الكوثري هنا على سبيل التهكم لا على سبيل التقرير كما هو واضح
للمتأمل في السياق.

وقد جعل الشارع قانوناً للكلمات العربية به تعرف المعاني وتفهم المقاصد كما
تقدم، وعليه فلا يجوز لمسلم أن يؤول كل لفظ ولو على وجه مخالف لما يقتضيه
لسان العرب التي نزل بها القرآن ووقعت بها السنة فتقلب الحقيقة اللغوية
المطابقة للقواعد الشرعية معاني مجازية والاصطلاحات المحدثّة كأنها حقيقة
عرفية؟

وهل لمسلم أن يقول صدق فرعون في قوله: {...أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى *} [(848)]؟
فإن المراد بالرب هنا المَلِكُ، فهو كان كبيرهم ورئيسهم وزعيمهم الأعلى وتحت
يده ملوك وسلاطين، أو أن يقول قائل: إن إبليس لم يعترض على الله تعالى في
قوله: {...أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ... *} [(849)]؟ إلى غير ذلك مما جاء في النصوص
الموصوفة بأنها قطعية الدلالة في سياقها وقرائنها، محسومة عند علماء الأمة
المعتبرين، فيؤدي ذلك إلى الفوضى العارمة ونسف العمل بكتاب الله وسنة نبيه
صلى الله عليه وسلم، وإذا لانقلبت المفاهيم وضاعت المعايير، ولما حكم العلماء
في الماضي على أحد بالقتل بسبب رده

وقد (أحرق علي بن أبي طالب رضى الله عنه من ادعى له الإلهية، وقد قتل عبد
الملك بن مروان الحارث المتنبّي وصلبه، وفعل ذلك غير واحد من الخلفاء
والملوك بأشباههم، وأجمع علماء وقتهم على صواب فعلهم، والمخالف في ذلك
من كفرهم كافر، وأجمع فقهاء بغداد أيام المقتدر من المالكية وقاضي قضاتها أبو
عمر المالكي على قتل الحلاج وصلبه لدعواه الإلهية والقول بالحلول، وقوله:
«أنا الحق»، مع تمسكه في الظاهر بالشرعية، ولم يقبلوا توبته، وكذلك حكموا في
ابن أبي العزافير، وكان على نحو مذهب الحلاج بعد هذا الراضي بالله

وقاضي قضاة بغداد يومئذ أبو الحسين ابن أبي عمر المالكي، وقال أبو حنيفة وأصحابه: من جحد أن الله تعالى خالقه أو ربه أو قال: ليس لي رب فهو [مرتد]](850).

قال الجرجاني: «اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء، واللازم البين هو الذي يكفي تصويره مع ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهما، كالانقسام بمتساويين للأربعة، فإن من تصور الأربعة وتصور الانقسام بمتساويين جزم بمجرد تصورهما بأن الأربعة منقسمة بمتساويين، وقد يقال: البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصويره ككون الاثنين ضعفا للواحد، فإن من تصور الاثنين أدرك أنه ضعف الواحد، والمعنى الأول أعم لأنه متى كفى تصور الملزوم في اللزوم يكفي تصور اللازم مع تصور الملزوم، فيقال للمعنى الثاني اللازم البين بالمعنى الأخص، وليس كلما يكفي التصورات يكفي تصور واحد، فيقال لهذا اللازم البين بالمعنى الأعم»[(851)] اهـ

وقال القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري: «ثم البين نوعان، بين بالمعنى الأخص، وبين بالمعنى الأعم. أما اللازم البين بالمعنى الأخص فهو الذي يلزم تصور الملزوم تصويره، ككون الاثنين ضعف الواحد، فإنه من تصور الاثنين أدرك أنه ضعف الواحد

وأما اللازم بالمعنى الأعم فهو الذي يكفي تصويره مع تصور ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين للأربعة، فإن من تصور الأربعة تصور الانقسام بمتساويين، جزم بمجرد تصورهما بأن الأربعة منقسمة بمتساويين، وإنما كان اللازم البين بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الأول لأنه متى كفى تصور الملزوم في اللزوم يكفي تصور اللازم مع تصور الملزوم، وليس كلما يكفي التصور أن يكفي تصور واحد»[(852)] اهـ

الثاني: أن يقال: إن اللازم إن كان غير بين أي كان خفيا، فهذا يصح القول فيه إنه يحتمل أن لا يكون قائله ملتزما بذلك اللازم لوقوع الاشتباه أو الإشكال في المفردات المستعملة، وفي هذا وقع الخلاف: هل لازم المذهب مذهب أم أنه ليس مذهباً لقائله، وهو ما يمكن إلحاقه باللفظ الظاهر أو الكناية، وهو ما يقع فيه النظر في فهم مراد قائله إما بالقرائن والأدلة أو بإفصاح من القائل نفسه عن مراده، ولا يقدم القاضي عندما يرفع إليه أمره على حمل كلامه على المعنى الفاسد إلا أن يتبين أنه يريد فعلا ذلك المعنى، وكذلك غير القاضي، ولا يكون

ذلك إلا حيث وقع الاحتمال، ولا يتصور عاقل أن يقع مثل هذا الخفاء والإشكال في جميع الكلام مهما كان، بل من زعم ذلك كان مكابرا للواقع، بل ربما ألحقوا بكلامه بمن يتحدث حالة نومه أو كما سبق في كلام الكوثري قال الجرجاني: «واللازم الغير البين: هو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما إلى وسط كتساوي الزوايا الثلاث للقائمتين، لا يكفي في جزم الذهن بأن المثلث متساوي الزوايا للقائمتين، بل يحتاج إلى وسط وهو البرهان الهندسي» [(853)] اهـ.

وقد جاء في الحديث الصحيح: «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستح فاصنع ما شئت» [(854)] اهـ. ولذلك ينبغي التنبيه إلى أن الخلاف إنما قام في اللازم الخفي لا غير، وهذا ما بينه ابن أمير الحاج في التقرير والتحبير في بحث مطول، وفيه قال: «وظهر من هذه الأمثلة للإشارة السالمة من التعقب أنها أي الإشارة الدلالة الالتزامية للمعنى المراد من اللفظ التي لم تقصد بسوقه، ويحتاج الوقوف عليها إلى تأمل، ومن ثمة قال: وإن خفي اللزوم حتى احتاج إلى تأمل، وجرى فيه خلاف، لأن الفقهاء لا يشرطون في الالتزامية اللازم البين، فضلا عنه بالمعنى الأخص بل الثبوت في نفس الأمر احتاج إلى تأمل» [(855)] اهـ.

وهو ما ينبغي أن يكون البحث فيه عند الكلام على الدلالة حيث قالوا فيها: (الدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، ودلالة اللفظ على معناه مطابقة، وعلى جزئه تضمن، وعلى لازمه الذهني التزام) [(856)]، ذلك أن: (الدلالة اللفظية الوضعية هي كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه للعلم بوضعه، وهي المنقسمة إلى المطابقة والتضمن والالتزام لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى ما يلزمه في الذهن بالالتزام، كالإنسان فإنه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى قابل العلم [(857)] (بالالتزام).

يوضح ذلك بالمثل أن يقال: (إن دلالة اللفظ على المعنى تنحصر في ثلاثة أوجه وهي المطابقة والتضمن والالتزام، فإن لفظ البيت يدل على معنى البيت بطريق المطابقة، ويدل على السقف وحده بطريق التضمن، لأن البيت يتضمن السقف لأن البيت عبارة عن السقف والحيطان، وكما يدل لفظ الفرس على الجسم، إذ لا

فرس إلا وهو جسم، وأما طريق الالتزام فهو كدلالة لفظ السقف على الحائط فإنه غير موضوع للحائط، وضع لفظ الحائط للحائط، حتى يكون مطابقاً، ولا هو متضمن، إذ ليس الحائط جزءاً من السقف، كما كان السقف جزءاً من نفس البيت، وكما كان الحائط جزءاً من نفس البيت، لكنه كالرفيق الملازم الخارج عن ذات السقف الذي لا ينفك السقف عنه، وإياك أن تستعمل في نظر العقل من الألفاظ ما يدل بطريق الالتزام، لكن اقتصر على ما يدل بطريق المطابقة والتضمن، لأن الدلالة بطريق الالتزام لا تنحصر في حد، إذ السقف يلزم الحائط، والحائط الأس، [(والأس الأرض، وذلك لا ينحصر)] (858).

ولذلك قال التفتازاني: «وتحقيق ذلك أن المعتبر في دلالة الالتزام عند علماء الأصول والبيان مطلق اللزوم عقلياً كان أو غيره، بيّناً كان أو غير بيّن، ولهذا يجري فيها الوضوح والخفاء، ومعنى الدلالة عندهم فهم المعنى من اللفظ إذا أطلق بالنسبة إلى العالم بالوضع، وعند المنطقيين متى أطلق، فهذا اشترطوا اللزوم البيّن بالنسبة إلى الكل» [(859)] اهـ.

ومعنى ذلك أن الدلالة عند أهل الأصول والبيان هي ما يفهم من اللفظ إن كان إطلاقه بالنسبة إلى من يعلم ذلك اللفظ بأصل الوضع، سواء كان اللزوم بيّناً أو غير بيّن، كما قال التفتازاني، وأما أهل المنطق فالدلالة عندهم معتبرة كلما أطلق اللفظ، ولا يقيدونه بالعلم بالوضع، فلذلك يشترطون كون لزوم الدلالة بيّناً، فإن كان غير ذلك، أي لا بيان في اللزوم، لم تعتبر دلالة عندهم، ومقتضى ذلك أن المناطق لا يعتبرون من لزوم الدلالة إلا ما لا خفاء فيه، بخلاف الأصوليين فإن العبرة عندهم بمطلق اللزوم شريطة العلم بالوضع، هذا هو المراد بالعبارة وقال الجلال المحلي في شرحه على جمع الجوامع: «(قوله: الذهني) بحث فيه الناصر بأن تقييد اللازم بالذهني خروج عن الأصول إلى فن المنطق، لأنه مبني على أن المراد بالدلالة التي هي المقسم كون اللفظ بحيث مهما أطلق بعد العلم بالوضع فهم منه المعنى كما تقول المناطق لا كونه إذا أطلق بعد العلم بالوضع فهم منه المعنى كما تقول الأصوليون والبيانيون، ومن ثم ترك ابن الحاجب التقييد بذلك وضعف القول به فقال: وغير اللفظي التزام، وقيل: إذا كان ذهنيًا، وأجاب: بأن اللازم الذهني له معنيان

أحدهما: ما يمتنع انفكاك تعقله عن تعقل المسمى وهو اللازم البين عند المطابقة، وهذا هو المختلف في اشتراطه بين المناطق وغيرهم

والثاني: ما يلزم من حصول المعنى الموضوع له في الذهني حصوله فيه، إما على الفور أو بعد التأمل في القرائن، وهذا مراد من قيد به من أهل الأصول والبيان لا الأول، وإلا لخرجت معان كثيرة في المجازات والكنيات عن المدلولات الالتزامية» [(860)] اهـ

وقال عبد الرحمن البناني المغربي: «قوله: (لجزئه المدلول) أي المدلول عليه باللفظ فهو من باب الحذف والإيصال. قوله: (الذهني) لم يرد به ما لا يمكن انفكاكه عن الملزوم، وهو الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره، وهو اللازم البين بالمعنى الأخص عند المناطق، بل مطلق اللازم سواء تصور بعد الملزوم بلا مهلة أو بعد التأمل وإعمال الفكر» [(861)] اهـ

الثالث: مَنْ مِنَ العلماء بيّن هذا التفصيل؟
فإن قال قائل: من أين لك هذا التفصيل، وَمَنْ مِنَ العلماء بيّنه؟
أقول: تتابع شراح مختصر خليل بن إسحاق الجندي في الفقه المالكي على التنبيه لهذا القيد، اعتباراً من الشيخ محمد عlish الذي جرى كثير من الشراح على اختصار كلامه أو التعقيب عليه من باب مزيد من الإيضاح، ونصه: «وسواء كفر بقول صريح في الكفر، كقوله: أكفر بالله أو برسول الله أو بالقرآن أو الإله اثنان أو ثلاثة أو المسيح ابن الله أو العزيز ابن الله أو بلفظ يقتضيه أي يستلزم اللفظ الكفر استلزاما بينا، كجحد مشروعية شيء مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة، فإنه يستلزم تكذيب القرآن أو الرسول، وكاعتقاد جسمية الله وتحيزه، فإنه يستلزم حدوثه واحتياجه لمحدث ونفي صفات الألوهية عنه جل جلاله وعظم شأنه» [(862)] اهـ

وقال في موضع آخر: «ويكفر من ذهب مذهب القدماء من أن في كل جنس من الحيوان نذيراً أو نبياً حتى من القردة والخنازير والدواب والدود وهذا يستلزم وصف الرسل عليهم الصلاة والسلام بصفات البهائم الذميمة وهذا يوجب القتل بلا استتابة إلا أنه تقرر أن لازم المذهب غير البين ليس بمذهب» [(863)] اهـ. وفي موضع آخر قال: «لازم المذهب ليس مذهباً إذا لم يكن بينا» [(864)] اهـ وهذا الشيخ محمد الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير يقول: «قوله:

(بصريح) أي بقول صريح في الكفر، قوله: (أو لفظ يقتضيه) أي يقتضي الكفر أي يدل عليه سواء كانت الدلالة التزامية كقوله: الله جسم متحيز، فإن تحيزه يستلزم حدوثه لافتقاره للحيز، والقول بذلك كفر أو يتضمنه، كما إذا أتى بلفظ له

معنى مركب من كفر وغيره، كقوله: زيد خدائي[(865)]، إذا استعمله في الإله المعبود بحق، ولأجل هذا التعميم عبر بيقضيته دون يتضمنه لإيهامه أن المعتبر في اللفظ دلالة التضمن فقط.

قوله: (كقوله: الله جسم متحيز) أي وكقوله: العزيز أو عيسى ابن الله قوله: (أو فعل يتضمنه) إسناد التضمن للفعل يدل على أن المراد هنا الالتزام لا حقيقة التضمن الذي هو دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له قوله: (ويستلزم الخ) أي وأما قولهم: لازم المذهب ليس بمذهب فمحمول على اللازم الخفي»[(866)] اهـ

كما يعقب في موضع آخر ليقول: «(قوله: أو فرعون) أي أو غزوة بدر أو أحد أو صحبة أبي بكر، (قوله: لأنه تكذيب للقرآن) أي فوجود ما ذكر معلوم بالضرورة من الدين يجب الإيمان به، لأن إنكاره يؤدي لتكذيب القرآن، لا يقال هذا ظاهر في إنكار غير صحبة أبي بكر لا فيها، لأن قوله تعالى: {...إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ...}* [(867)]، وليس فيه تعيين له، لأننا نقول انعقد إجماع الصحابة على أن المراد به أبو بكر، والحق أن إنكار وجود أبي بكر ردة، لأنه يلزم من إنكار وجوده إنكار صحبته لزوماً بينا، وقد علمت أن قولهم: لازم المذهب ليس بمذهب في اللازم غير البين، كذا قرر شيخنا»[(868)] اهـ وهذا الشيخ أحمد الصاوي يشرح: «قوله: (أو فعل يتضمنه) إسناد التضمن للفعل، يدل على أن المراد به هنا الالتزام لا حقيقة التضمن الذي هو دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له، فلذلك قال الشارح: أي يستلزمه، ولا يرد علينا قولهم: لازم المذهب ليس بمذهب لأنه في اللازم الخفي، وعبر أولاً بيقضيته وثانياً بيقضيته تفنناً»[(869)] اهـ

وقال محمد الخرشبي المالكي: «قوله: (إلا أن يقال: لازم المذهب ليس بمذهب) ظاهره ولو بينا مع أن اللازم إذا كان بينا يكون كفراً، ولا يخفى أن اللازم هنا يبين فلينظر ذلك»[(870)] اهـ

وذلك تعقيباً على قول صاحب المتن الذي يقول: «وكذلك من اعتقد أن في كل جنس من أجناس الحيوانات من القرود والدود ونحوهما نذيراً أي: نبياً، فإنه يكفر لأنه يؤدي إلى أن جميع الحيوانات تكون مكلفة، وهذا يخالف الإجماع وأن توصف أنبياء هذه الأصناف بصفاتهم الذميمة، وفيه من الازدراء على هذا المنصب المنيف ما فيه مع إجماع المسلمين على خلافه، وتكذيب قائله، والمراد

بالأمة في قوله تعالى: {...وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ*} [(871)] المكلفون وما تقدّم من التعليل يقتضي القتل بلا استتابة إلا أن يقال: إن لازم المذهب ليس بمذهب» [(872)] اهـ

وفي هامش إدرار الشروق على الفروق عند كلامه على البسملة أي إن قال بسم الله إلخ عند شرب الخمر ونحوه قال: «ومنع علة التكفير إذ لم يتهاون ولم يستحل فإنه المعين على الخير والشر، على أنا لو سلمنا أن الاستعانة والتبرك به -أي بالله- لا تتصور إلا فيما فيه إذنه ورضاه فهو أمر لم يقصده، وإنما هو لازم لما فعله، ولازم المذهب ليس بمذهب إذا لم يكن اللزوم بينا كما هنا» [(873)] اهـ. وذلك أن الشخص قد يقصد عند تلفظه بالبسملة أن يخلص من ضرر الخمر، ولا يخطر له التبرك بالبسملة حال كونه يشرب الخمر الذي تعلم حرمة من الدين بالضرورة.

وقال الشيخ حسن العطار في حاشيته على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: «لازم المذهب لا يُعدّ مذهباً إلا أن يكون لازماً بيناً فإنه يُعدّ» [(874)] اهـ.

وقال في موضع آخر: «(مهمتان) الأولى: قولهم لازم المذهب ليس بمذهب، مقيد بما إذا لم يكن لازماً بينا

الثانية: التكفير بالعقائد لا سيما مسألة الكلام أمر مستفيض فيه النزاع بين الأئمة من قديم الزمان حتى نقل السيوطي في شرح التقریب أن القائل بخلق القرآن يكفر، نصّ عليه الشافعي واختاره البلقيني ومنع تأويل البيهقي له بكفران النعمة، فإن الشافعي قال ذلك في حق حفص الفرد لما أفتى بضرب عنقه، وهذا ردّ للتأويل» [(875)] اهـ.

ومن الأمثلة على وضوح اللازم وعدم انفكاكه ما قالوه في قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ*} [(876)]: (فإن {...اصْطَفَى} في قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ} يدل على الفاصلة، وهي العالمين لا باللفظ بل بالمعنى، لأنه يعلم أن من لوازم اصطفاء شيء أن يكون [مختاراً على جنسه، وجنس هؤلاء المصطفين العالمون]) [(877)

و(كدلالة {...فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ...} [(878)] على تحريم الضرب، فإن المعنى العباري له تحريم خطاب الولد للوالدين بهذه الكلمة الموضوعة للتبرم والتضجر، ثم ينتقل منه إلى المقصود بالنهي الذي لأجله تثبت الحرمة، وهو الأذى وتثبت

بدلالاته حرمة ضربهما أو شتمهما بطريق أولى من حرمة التأفيف لهما نظرا إلى علة تحريمه المفهومة لكل واحد ممن يعرف اللغة وهو الإيذاء، فإن الإيذاء فيهما [(فوق الإيذاء بالتأفيف)](879).

وأما الالتزام فيحتاج إليه عند خفاء اللزوم لا عند كون اللازم بينا، ويكشف عن هذا أكثر ما قالوه في تعريف الإقرار أنه (إظهار الالتزام بما خفي أمره) [(880)]. وفي المحصلة يتلخص ما يلي

قال الشيخ الكشميري: «والحاصل في مسألة اللزوم والالتزام أن من لزم من رأيه كفر لم يشعر به، وإذا وقف عليه أنكر اللزوم وكان في - غير الضروريات وكان اللزوم غير بين فهو ليس بكافر، - أي إن لم يلتزمه وإن سلم اللزوم وقال: إن اللازم ليس بكفر، وكان عند التحقيق كفرا فهو إذن - كافر» [(881)] اهـ. فاللازم البين قول لقائله، كقول المعتزلة: عالم بلا علم، لازمه بيّن، لزوم الفساد فيه بيّن، لأنه كقول: ليس بعالم، عالم بلا علم مثل قول: الله ليس بعالم.

قال الحافظ السخاوي ناقلا عن شيخه الحافظ ابن حجر العسقلاني: «والذي يظهر أن الذي يحكم عليه بالكفر من كان الكفر صريح قوله، وكذا من كان لازم قوله وعرض عليه فالتزمه» [(882)]، أما من لم يلتزمه وناضل عنه فإنه لا يكون كافرا ولو كان اللازم كفرا، وينبغي حمله على غير القطعي ليوافق كلامه الأول، وسبقه ابن دقيق العيد فقال: الذي تقرر عندنا أن لا نعتبر المذاهب في الرواية إذ لا نكفر أحدا من أهل القبلة إلا بإنكار قطعي من الشريعة» [(883)] اهـ. ومثله [(في التقرير والتحرير لابن أمير الحاج في بحث مطول)](884).

وكل هذا إنما هو من حيث بيان القواعد والأصول قبل الدخول بصلب وفحوى وخصوص ما جعلت له هذه الرسالة، وعلى ما تقدم ينكشف أن مذهب أهل السنة والجماعة جلي بحمد الله ليس فيه تسرع ولا تعميم، وأن التوسط والإنصاف في بيان المكفرات والتكفير للأفراد بضوابطه هو منهجهم المعروف

وبذلك نكون قد وفينا بذكر المقدمات الأربع التي كنا نحتاج إلى بيانها قبل الشروع ببيان المطالب التي تتعلق بالأصل الذي وضعت له هذه الرسالة. وأما المطالب فهي على التالي

[-(829)] تهذيب اللغة (13/150).

[-(830)] معجم مقاليد العلوم (ص/94).

- [831]-). تهذيب اللغة (4/154)، والمصباح المنير (ص/127).
- [832]- . سورة الفرقان: جزء من الآية 77
- [833]-). بتصرف من تهذيب اللغة (13/150 – 151
- [834]- معجم مقاليد العلوم (ص/78)، والتعاريف (ص/675 – 676)،
(والتعريفات (ص/293 – 294
- [835]-). بتصرف من البحر المحيط في أصول الفقه (1/422
- [836]- رواه ابن الجارود في المنتقى بلفظ «وكان إذا ذهب لحاجته أبعد في
المذهب» (1/19)، (27)، كتاب الطهارة، باب ما جاء في التباعد للخلاء
- [837]-). بتصرف من لسان العرب (1/393 – 394
- [838]-). التعاريف (ص/646
- [839]- . سورة الأنبياء: جزء من الآية 22
- [840]- . سورة الأنعام: جزء من الآية 76
- [841]-). التعاريف (ص/646 – 647)، والتعريفات (ص/265
- [842]- مراحل السالكين لبهاء الدين الخزامي الصيادي (ص/70)، وسبق هذه
الكلمات قوله: «ولا تغتر أيها المحب بقول من يقول: إن هذه الكلمات من أمور
القلب، فذلك جهل أو عناد» اهـ
- [843]- . سورة يونس: جزء من الآية: 32
- [844]-). نقلها الشيخ بهاء الدين الصيادي في المصدر السابق (ص/70 – 71
- [845]- بتصرف من كتاب سيرة العلامة المجاهد الشيخ محمد الحامد لعبد
(الحميد طهماز (ص/130
- [846]- السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل لتقي الدين السبكي يرد به على
نونية ابن القيم، وعليه تعقيبات وتكملة الرد على هذه النونية بقلم محمد زاهد
(الكوثري (ص/31
- [847]- . سورة النازعات: 24
- [848]- . سورة الأعراف: جزء من الآية 12
- [849]- الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض (2/296 – 297)،
فصل هذا حكم من صرح بسبه وإضافة ما لا يليق بجلاله
- [850]-). التعريفات (ص/244)، وبأخصر منه في التعاريف (ص/615
- [851]-). دستور العلماء (3/112)

- [852]- التعريفات (ص/244)، وبأخصر منه في التعاريف (ص/615).
- [853]- أخرجه البخاري في صحيحه (5769): كتاب الأدب: باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت، من حديث أبي مسعود، وابن حبان في صحيحه (607): كتاب الرقائق، باب الحياء، من حديث أبي مسعود.
- [854]- التقرير والتحبير (1/143).
- [855]- الحدود الأنيفة (ص/25).
- [856]- التعريفات (ص/140).
- [857]- المستقصى في علم الأصول لأبي حامد الغزالي (ص/25).
- [858]- شرح التلويح على التوضيح (1/245).
- [859]- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (1/51).
- [860]- حاشية البناني (1/175).
- [861]- منح الجليل (9/205 – 206).
- [862]- 1 منح الجليل شرح مختصر خليل (9/209).
- [863]- منح الجليل شرح مختصر خليل (9/241).
- [864]- خدای كلمة فارسية، ومعناه إله.
- [865]- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (4/301).
- [866]- سورة التوبة: جزء من الآية 40.
- [867]- حاشية الدسوقي (4/303 – 304).
- [868]- بلغة السالك لأقرب المسالك للشيخ أحمد الصاوي (4/224).
- [869]- شرح مختصر خليل للخرشي (23/؟/ 104 – 105).
- [870]- سورة فاطر: جزء من الآية 24.
- [871]- شرح مختصر خليل للخرشي (23/ص/103).
- [872]- الفروق مع هوامشه لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي (1/240)).
- [873]- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (2/426)).
- [874]- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (4/249)).
- [875]- سورة آل عمران: الآية 33.

- [876]-) كتاب الكليات (ص/306 – 307
- [877]- سورة الإسراء: جزء من الآية 23
- [878]- التقرير والتحبير (1/144
- [879]- التعاريف (ص/83
- [880]- إكفار الملحدين والمتأولين في شىء من ضروريات الدين للمحدث
(الشيخ محمد أنور شاه الكشميري المتوفى سنة 1352هـ (ص/73
- [881]- أي عرض عليه اللازم فقبله، بأن قيل له: هذا يلزم منه كذا تقبل ذلك،
فقال: أقبل، وكان ذلك اللازم كفرا
- [882]- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للشيخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي
(1/334)).
- [883]- التقرير والتحبير لابن أمير الحاج (3/404
- [884]- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى أحمد الزيات حامد عبد القادر محمد
(النجار 1/520
- المطلب الأول
- تذكير بماهية الجسم والمكان والجهة
- وهي مصطلحات معروفة في علم التوحيد، و(الاصطلاح مصدر اصطلاح واتفاق
طائفة على شىء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته)[(885)]، فهو (عبارة عن
اتفاق قوم على تسمية الشىء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من
معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما)[(886)]، (ويستعمل الاصطلاح غالبا في
[. (العلم الذي تحصل معلوماته بالنظر والاستدلال)](887)
- والاصطلاحات التي نحن بصدددها هي: الجسم، الجوهر، المكان، والجهة، فأنا
أبينه قبل الشروع بصلب البحث، فأقول
- الجسم والجوهر: (الموجود إذا كان متحيزا غير مؤتلف سمي جوهرًا فردًا، فإن
انتلف إلى غيره سمي جسما)[(888)]، أو يقال: (المتحيز إما أن لا يكون قابلا
للقسمة وهو الجوهر الفرد أو يكون قابلا للقسمة وهو الجسم)[(889)]، ومعنى
قوله المتحيز أي أن (الجوهر يقبل التحيز)[(890)] إن جعل في مقابله جوهرًا
[. (آخر. (وقيل: الجوهر هو ما له حجم، وقيل: الجوهر ما يقبل العرض)](891)
- والجسم جوهر قابل للأبعاد الثلاثة، وقيل: الجسم هو المركب المؤلف من
(الجوهر)[(892)]، أي من جوهرين فأكثر

المكان والجهة: (المكان عند أهل اللغة: الموضع الحاوي للشيء) [(893)]، وهو عند علماء الكلام: (المكان هو الفراغ الذي يشغله الجسم أو نقول: الفراغ الذي [(يحلُّ فيه الجسم)] (894).

وعبر بعضهم بما هو أعم فقال: (المكان هو الموضع الذي يكون فيه الجوهر على قدره، والجهة هي ذلك المكان) [(895)] أو يقال: المكان هو ما يأخذه الحجم من الفراغ، لأن الحجم يشمل عند الإطلاق الجسم والجوهر، فالجسم حجم، والجوهر الفرد حجم.

وعليه فـ(المكان لغة الحاوي للشيء المستقر كمقعد الإنسان من الأرض، وموضع قيامه وإضجاعه، والمكان عند المتكلمين بُعد موهوم يشغله الجسم بنفوذه فيه، والحيز هو الفراغ المتوهم الذي يشغله شيء ممتد أو غير ممتد كالجوهر الفرد، فالمكان أخص من الحيز، والحيز مطلب المتحرك للحصول فيه، والجهة مطلب المتحرك للوصول إليها والقرب منها، والمكان أمر محقق موجود في الخارج – أي خارج الذهن – عند الحكماء، وكذا الحصول فيه فإنه أمر محقق [(أيضاً)] (896).

و(المكان يستعمل في الحقيقي والمجازي، فالحقيقي للجسم هو ما يملؤه ولا يسع معه غيره، ولا يكون إلا واحداً، وغير الحقيقي ما ليس كذلك، وهو متعدد ومختلف بحسب القرب والبعد من الحقيقي، كالبيت والبلد والإقليم والمعمورة إلى [(غير ذلك)] (897).

فلا يكون المكان والجهة إلا للجسم والجسماني – أي صفة الجسم –، وكل ذلك مستحيل على الله.

:ولخطورة هذه المسألة فإنه من الأهمية بمكان التنبيه إلى أن الجهات جمع جهة وهي: ست فوق وتحت ويمين وشمال وقدام وخلف) – والجهة عند المتكلمين هي نفس المكان باعتبار إضافة جسم آخر إليه – ومعنى كون الجسم في جهة كونه مضافاً إلى جسم آخر، حتى لو انعدمت – الأجسام كلها لزم من ذلك انعدام الجهات كلها، لأن الجهات من توابع [(الأجسام)] (898).

وإنما صارت الجهة جهة فوق بخلق الله العالم في هذا الحيز الذي خلقه فيه، – فقبل خلق العالم لم يكن فوق ولا تحت أصلاً، إذ هما مشتقان من الرأس والرجل

ولم يكن إذ ذاك حيوان فتسمى الجهة التي تلي رأسه فوق والمقابل له
[.(تحت)](899)

وحيث انتفى عن الله الزمان والمكان انتفت الجهات كلها عنه تعالى أيضاً، -
[.(لأن جميع ذلك من لوازم الجسمية وهي مستحيلة في حقه تعالى)](900)
لأن الجهة التي هي فوق والتحت والأمام والوراء واليمين والشمال لا -
تتصور ولا تعقل إلا ملازمة للجرم (الحجم)، وقد تقدم استحالة الجرمية عليه،
[.(فإذا لا يتصور أن يكون له جهة أو يكون في جهة)](901)
ولذلك قال الشيخ العلامة المحدث الفقيه عبد الله الهرري الشافعي الأشعري:
«وإذا لم يكن الله في مكان لم يكن في جهة لا علو ولا سفلى ولا غيرهما لأنها إما
حدود وأطراف للأمكنة أو نفس الأمكنة باعتبار عروض الإضافة إلى
شئ»[.(902)] اهـ

[.(885)] التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ص/44)
[.(886)] كتاب الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ص/129)
- 130

[.(887)] المنتظم للحافظ ابن الجوزي (1/118) تحت عنوان: ذكر الدليل على
وجود الخالق سبحانه وتعالى

[.(888)] معالم أصول الدين للفخر الرازي (ص/33)
[.(889)] الحدود الأنيقة لزكريا الأنصاري (ص/16)
[.(890)] لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة للإمام الجويني
(ص/87)

[.(891)] التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ص/103)
[.(892)] المفردات في غريب القرآن (مادة: م ك ن، ص/174)، تاج العروس:
(مادة م ك ن، 9/843)

[.(893)] إشارات المرام للعلامة كمال الدين أحمد بن حسن البياضي الحنفي
(ص/791)، حاشية الصفتي نواقض الوضوء للشيخ يوسف بن سعيد الصفتي
(المالكي) (ص/72)

[.(894)] فرقان القرآن للشيخ سلامة القضاء العزامي الشافعي (مطبوع مع
كتاب الأسماء والصفات للبيهقي) (ص/26)

[895]- كتاب الكليات لأبى البقاء الكفوى (1/826)، التعريفات للجرجاني ((ص/292 – 293)، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص/ 672).

[896]- كتاب الكليات لأبى البقاء الكفوى (1/827).

[897]- رائحة الجنة شرح إضاءة الدجنة للشيخ عبد الغني النابلسي (ص/ 94).

[898]- الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص/59).

[899]- رائحة الجنة شرح إضاءة الدجنة للشيخ عبد الغني النابلسي (ص/ 94).

[900]- المعرفة في بيان عقيدة المسلم (ص/55 – 57)، الشيخ عبد الكريم الرفاعي الدمشقي (1393هـ)، أحد خواص تلاميذ الشيخ المحدث بدر الدين الحسني، دمشق.

[901]- المطالب الوفية شرح العقيدة النسفية (ص/74).

[902]- سورة الشورى: جزء من الآية 11

المطلب الثاني

تحرير مسألة المنع من تسمية الله بالجسم أو إطلاق الجهة في حقه سبحانه
وهذا يحوجنا لتقسيم هذا المطلب إلى فرعين

الأول: المنع من تسمية الله جسما

الثاني: المنع من وصف الله بالجهة

فأما الأول: وهو المنع من تسمية الله جسما

إن قال قائل: لم أنكرتم أن يكون القديم سبحانه جسماً ؟

فالجواب: لأن هذا ما تفيد الآيات المحكمات في كتاب الله كقوله: {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ

شَيْءٌ...} * [(903)]، وهذا هو ما فهمه سلف الأمة دلنا عليه قولهم: «أمروها

كما جاءت بلا كيف» [(904)]، وفي نفهم للكيف دلالة على نفي صفات الحدث

عن الله، وإلا فلم كانوا ينهون عن الخوض في ذلك؟، بل لماذا كانوا يحرصون

..على هذه الكلمة لو كان الإله جسماً؟

قال الإمام أبو حنيفة في الفقه الأكبر: «والله واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق أنه لا شريك له. {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ

كُفُوًا أَحَدٌ} * [(905)]، لا يشبه شيئاً من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه». وقال:

«وصفاته كلها بخلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا ويرى لا كرؤيتنا،

ويسمع لا كسمعنا، ويتكلم لا ككلامنا، نحن نتكلم بالآلات من المخارج والحروف والله تعالى يتكلم بلا ءالة ولا حروف، والحروف مخلوقة، وكلام الله غير مخلوق، وهو شيء لا كالأشياء. ومعنى الشيء إثباته بلا جسم ولا جوهر ولا عرض ولا حد له -أي لا حجم له بالمرة- ولا ضد ولا ند ولا مثل» [(906)]، وقال رحمه الله تعالى: «باب في الصفات: لا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف، وهو قول أهل السنة والجماعة، وهو يغضب ويرضى، ولا يقال غضبه عقوبته، ورضاه ثوابه، ونصفه كما وصف نفسه: أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد حي قيوم قادر سميع بصير عالم، يد الله فوق أيديهم ليست كأيدي خلقه، وليست جارحة، وهو خالق الأيدي» [(907)] اهـ.

وروى أبو الفضل التميمي عن الإمام أحمد أنه قال: «أنكر الإمام أحمد على من قال بالجسم (أي في حق الله)، وقال: «إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم لما له طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف، والله خارج عن ذلك كله، فلم يجز أن يسمى جسمًا، ولم يجز في الشريعة ذلك فبطل» [(908)] اهـ. وهو قول موجز وجامع لما نجده في أقوال غيره من أهل العلم.

لذلك لا يجوز أن يقال: إن الله تعالى جسم كالأجسام، ولا أنه جسم لا كالأجسام، لأن الجسم لم يجز في الشرع نسبته إلى الله، والجسم لا يأتي إلا بمعنى المخلوق الذي له حجم، وهذا لا يليق بالله.

ويشرح كلام الإمام أحمد رضي الله عنه ما قاله الإمام أبو سعيد المتولي الشافعي رضي الله عنه، ونصه: «وذهبت الكرامية إلى أن الله تعالى جسم، والدليل على فساد قولهم أن الجسم في اللغة بمعنى التأليف واجتماع الأجزاء، والدليل عليه أن نقول عند زيادة الأجزاء وكثرة التأليف جسم وأجسم، كما يقال عند زيادة العلم عليم وأعلم، وقال تعالى: {... وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ ...} [(909)]، فلما كان وصف المبالغة كزيادة التأليف دل على أن أصل الاسم للتأليف، فإذا ثبت ما ذكرنا بطل مذهبهم، لأن الله تعالى لا يجوز عليه التأليف. فإن قالوا: نحن نريد بقولنا جسم أنه موجود ولا نريد به التأليف

قلنا: هذه التسمية في اللغة ليس لها ذكر، ثم هي مبنية على المستحيل، فلم أطلقتم ذلك من غير ورود السمع به؟! وما الفصل بينكم وبين من يسميه جسدا ويريد به !!الموجود، وإن كان يخالف مقتضى اللغة

فإن قيل: أليس يسمى نفسا؟

قلنا: اتبعنا فيه السمع، وهو قوله تعالى: {...تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ... *} [(910)]، ولم يرد السمع بالجسم» [(911)] اهـ

ومثله قال إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي، وربما قال قائل: كان الأولى تقديم إمام الحرمين

أقول: إن سنة وفاة كليهما واحدة وهي 478هـ، ثم إنني قدمته أيضا لمعنى آخر، وهو لأنه أقرب وأخصر في شرح كلام الإمام أحمد

وأما كلام إمام الحرمين رحمه الله فهو: «فصل مشتمل على الرد على من قال: إن الله تعالى جسم وليس بمتألف

فقد ذهب بعض المجسمة إلى موافقة أهل الحق في تقدس الرب سبحانه وتعالى عن خصائص الأجسام وما يثبت لها من الأحكام. وذهبوا إلى منع كونه مؤلفا، ثم ساروا إلى أن المعنى بكونه جسما: وجوده أو قيامه بالنفس. ومن سلك هذا المسلك، آل الكلام معه إلى التنازع في الإطلاق والتسمية نفيا وإثباتا

ومما يفسد هذا الطريقة ويوضح بطلانها، ما قدمناه من إنباء الجسم عن التأليف. فمن أراد صرفه عن وجهه والعدول عن قضيته في موجب الله، كان مصدودا عن ذلك. إذ لا سبيل إلى إزالة قضايا الألفاظ من غير دلالة

ولو سوغنا تبديل اللغة، ونقلها عن موضوعها في المسميات الجارية تواضعا واصطلاحا بين فئة من الناس، فلا سبيل إلى تجويز ذلك في أوصاف الإله لإجماع الأمة. إذ لو جاز ذلك، لجاز المطلق أن يطلق لفظ المؤلف، وإذا روجع فيه فسرهُ بالوجود. ومهما ثبت إنباء الجسم في اللغة عن التأليف، ترتب عليه امتناع تسمية الإله به، ولم يجز ذكره في أوصاف الإله نقلا وخروجا عن اللغة ثم نقول لهم: أنتم لا تخلون في إطلاقكم الجسم: إما أن تقولوا: أطلقنا ذلك بلا دليل ولا اقتضاء من عقل وشرع ولغة، وإما أن تسندوا مذهبكم إلى دليل في ظنكم.

فإن لم تسندوه إلى دليل، كان الذي ذكرتموه محض التلقيب بناء على التشهي والتمني. ولو ساغ ذلك لساغ إثبات سائر الألقاب كذلك، لتجوز تسميته زيدا

وبكرا وعمرا، تعالى الله عن قول الزائغين. وإن أسندتم مذهبكم إلى دليل فأيدوه

بتكلم عليه، ولا يجدون إلى إبدائه سبيلا، إذ مدارك العلوم مضبوطة، وجملتها لا تلقى منها ما قالوه. فإن من مدارك العلوم العقل، ولا يتلقى منه إثبات أصل الأسماء فضلا عن تفصيلها. ومن مدارك العلوم موارد الشرع، وليس في شيء منها ما سوغ تسميته تعالى جسما، إذ لم يدل على ذلك كتاب ولا سنة ولا إجماع. ومن مدارك العلوم في الأسماء قضية اللغة، ولو حكمناها في مسألتنا لما قامت على ما يرومه الخصم، إذ ليس في لغة العرب تسمية الوجود جسما، بل في لغتهم ما يناقض ذلك. فإنهم يصفون الأعراض بالوجود، ولو سميت أجساما أبوه. فإن من سمى علم المرء أو إرادته أو قدرته أجساما، كان ذلك عرفا مستتبعا في قضية اللغة. فإذا بطل تلقي مرامهم من هذه الجهات لم يبق إلا التحكم المحض فإن قال قائل: بم تنكرون على من يزعم أنا أثبتنا ما قلناه قياسا من حيث ورد في الشرع إطلاق النفس في ذكر الله تعالى، واشتمل على ذلك نص الكتاب، فإن الله تعالى قال مخبرا عن عيسى: {...تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ} [(912)]، والنفس تداني الجسم في معناه فقسناه عليه.

الجواب عن ذلك من أوجه

أحدها: أن نقول: لا يسوغ إثبات اللغات قياسا، وقد أوضحنا ذلك في أصول الفقه. ثم لو قلنا بتجويز القياس في اللغات، لما كان ما قالوه صحيحا، وذلك أن القياس إنما يسوغ عند مجوزيه، إذا كان تشبث القياس باشتقاق الاسم المتلقي منه، ثم طرده فيما يروم فيه القياس. وهذا نحو قياس الفقهاء النبيذ على الخمر تمسكا بمعنى المخامرة أو التخمير. فهذا وجه القياس في اللغة. ولم يوضح خصمنا اشتقاقا في النفس متحققا في الجسم فيسوغ له القياس. ثم نقول: من جوز القياس في اللغات منعه في أوصاف الإله، ومن ذلك امتنعوا من تسميته سخيا، وإن ثبت جواز تسميته بالجواد إلى غير ذلك.

ثم نقول: لئن جاز لكم ما قلتموه فسموه جسدا وسخيا وشخصا، قياسا على النفس، أو افصلوا بين ما ألزمتهم وبين لفظ الجسم في مجاري القياس، فلا يجدون إلى ذلك سبيلا.

وأقرب الأشياء إلى الإطلاق على قواعد أصلهم كونه جوهرًا من حيث قام بنفسه، فيقال: فهلا وافقتم النصارى وتحكمهم في تسميته جوهرًا؟ فإن راموا عن ذلك مخلصا لم يجدوه. ثم نقول: قد أوضحنا منع قياس الجسم على النفس بالطرق التي سلكها القائلون.

ثم نقول: النفس في وضع اللغة بخلاف الجسم. والدليل عليه أن النفس يجوز أن يؤكد بها كل موجود، ويجوز أن يعبر بها عن كل موجود فيقال: هذا الجوهر نفسه، وهذا نفس الجوهر، وهذا العرض نفسه، وهذا نفس العرض. فلو استعمل الجسم موضع استعمال النفس فيما ذكرناه لم يسغ، فبطل ما قالوه من كل وجه. فهذا وجه الرد على هؤلاء، وقد أوضحنا طرق الرد على المخالفين في المعنى» [(913)] اهـ.

ومثلهم قال أبو بكر الباقلاني، وزاد: «فإن قالوا: ولم أنكرتم أن يكون الباري سبحانه جسمًا لا كالأجسام كما أنه عندكم شيء لا كالأشياء؟ قيل له: لأن قولنا شيء لم يُبينَ لجنس دون جنس ولا لإفادة التأليف، فجاز وجود شيء ليس بجنس من أجناس الحوادث وليس بمؤلف، ولم يكن ذلك نقضًا لمعنى تسميته بأنه شيء، وقولنا: جسم موضوع في اللغة للمؤلف دون ما ليس بمؤلف، كما أن قولنا: إنسان ومحدث اسم لما وجد عن عدم ولما له هذه الصورة دون غيرها، فكما لم يجز أن نثبت القديم سبحانه محدثًا لا كالمحدثات، وإنسانًا لا كالناس، قياسًا على أنه شيء لا كالأشياء، لم يجز أن نثبته جسمًا لا كالأجسام، لأنه نقض لمعنى الكلام، [(إخراج له عن موضوعه وفائدته)] 914.

فإن قالوا: فما أنكرتم من جواز تسميته جسمًا وإن لم يكن بحقيقة ما وضع له هذا الاسم في اللغة؟ قيل لهم: أنكرنا ذلك لأن هذه التسمية لو ثبتت لم تثبت له إلا شرعًا لأن العقل لا يقتضيها بل ينفى عنها إن لم يكن القديم سبحانه مؤلفًا، وليس في شيء من دلائل السمع من الكتاب والسنة وإجماع الأمة وما يستخرج من ذلك ما يدل على وجوب هذه التسمية، ولا على جوازها أيضًا فبطل ما قلتموه فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون جسمًا على معنى أنه قائم بنفسه أو بمعنى أنه شيء أو بمعنى أنه حامل للصفات أو بمعنى أنه غير محتاج في الوجود إلى شيء يقوم به؟

قيل له: لا ننكر أن يكون الباري سبحانه حاصلاً على جميع هذه الأحكام والأوصاف، وإنما ننكر تسميتكم لمن حصلت له بأنه جسم وإن لم يكن مؤلفًا، فهذا عندنا خطأ في التسمية دون المعنى، لأن معنى الجسم أنه المؤلف على ما بيّناه، ومعنى الشيء أنه الثابت الموجود، وقد يكون جسمًا إذا كان مؤلفًا، ويكون جوهرًا إذا كان جزءًا منفردًا، ويكون عرضًا إذا كان مما يقوم بالجوهر، ومعنى القائم بنفسه هو أنه غير محتاج في الوجود إلى شيء يوجد به، ومعنى ذلك أنه

مما يصح له الوجود وإن لم يفعل صانعه شيئاً غيره إذا كان محدثاً، ويصح وجوده وإن لم يوجد قائم بنفسه سواه إذا كان قديماً، وليس هذا من معنى قولنا [(جسم ومؤلف بسبيل فبطل ما قلتم)] (915)

وقال: «ويقال لهم: ما الدليل على أن صانع العالم جسم؟ فإن قالوا: لأننا لم نجد في الشاهد والمعقول فاعلاً إلا جسماً فوجب القضاء بذلك على الغائب، قيل لهم: فيجب على موضوع استدلالكم هذا أن يكون القديم سبحانه مؤلفاً محدثاً مصوراً ذا حيز وقبول للأعراض، لأنكم لم تجدوا في الشاهد وتعقلوا فاعلاً إلا كذلك، فإن مروا على ذلك تركوا قولهم وفارقوا التوحيد، وإن أبوه نقضوا استدلالهم» [(916)] اهـ

ومثلهم قال أبو حامد الغزالي، ونبه لطريقة علماء التوحيد في بيان الدليل العقلي، فقال: «ندعي أن صانع العالم ليس بجسم، لأن كل جسم فهو متألف من جوهرين متحيزين، وإذا استحال أن يكون جوهرًا استحال أن يكون جسمًا، ونحن لا نعني بالجسم إلا هذا

فإن سماه جسمًا ولم يرد هذا المعنى كانت المضايقة معه بحق اللغة أو بحق الشرع لا بحق العقل، فإن العقل لا يحكم في إطلاق الألفاظ ونظم الحروف والأصوات التي هي اصطلاحات، ولأنه لو كان جسمًا لكان مقدراً بمقدار مخصوص ويجوز أن يكون أصغر منه أو أكبر، ولا يترجح أحد الجائزين عن الآخر إلا بمخصص ومرجح، كما سبق، فيفتقر إلى مخصص يتصرف فيه فيقدره بمقدار مخصوص، فيكون مصنوعًا لا صانعًا ومخلوقًا لا خالقًا» [(917)] اهـ

وقال أيضًا: «العلم بأنه تعالى ليس بجسم مؤلف من جواهر، إذ الجسم عبارة عن المؤلف من الجواهر، وإذا بطل كونه جوهرًا مخصوصًا بحيز بطل كونه جسمًا لأن كل جسم مختص بحيز ومركب من جوهر، فالجوهر يستحيل خلوه عن الافتراق والاجتماع والحركة والسكون والهيئة والمقدار وهذه سمات الحدوث. ولو جاز أن يُعتقد أن صانع العالم جسم لجاز أن يُعتقد الألوهية للشمس والقمر أو لشيء آخر من أقسام الأجسام» [(918)] اهـ

معناه: لو كانت الألوهية والربوبية تصح لجسم لكانت الشمس مستحقة للألوهية والربوبية، الذين يقولون: الله جسم متحيز فوق العرش إذا قيل لهم: كيف تصح الألوهية لجسم له مكان وجهة وهذه الشمس التي نشاهدها ونشاهد منافعها الكثيرة

لا تستحق أن تعبد مع أنها في جهة فوق، فكيف تصح الألوهية لما تظنون أنه متحيز فوق العرش قاعد عليه أو واقف في الهواء، وكيف تصح الألوهية لهذا الجسم الذي لم نشاهده ولا رأينا له منفعة، والشمس نشاهدها ونشاهد منافعها الكثيرة، ومع هذا لا يجوز أن تكون إلهاً، أولئك ليس عندهم جواب، الذين يقولون الله جسم قاعد فوق العرش ليس عندهم جواب، إذا أورد عليهم هذا السؤال، ليس عندهم دليل، يقولون قال الله تعالى، يذكرون بعض الآيات التي يفسرونها على هواهم ما عندهم دليل.

وقال الباقلاني : «فإن قال قائل: فما أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارية، إذ كنتم لم تعقلوا يد صفة ووجه صفة لا جارية؟

يقال له : لا يجب ذلك، كما لا يجب، إذا لم نعقل حيًا عالمًا قادرًا إلا جسمًا، أن نقضي نحن وأنتم على الله تعالى بذلك. وكما لا يجب متى كان قائمًا بذاته، أن يكون جوهرًا أو جسمًا، لأننا وإياكم لم نجد قائمًا بنفسه في شاهدنا إلا كذلك وكذلك الجواب لهم إن قالوا: فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسائر صفاته لذاته أعراضًا أو أجناسًا أو حوادث أو أغيارًا له أو حالة فيه أو محتاجة له إلى [قلب، واعتلوا بالوجود»](919).

إلى أن قال: «والمعتمد في هذا أنه سبحانه ذكر السنّة والنوم [في قوله سبحانه: {... لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ...} *] (920) تنبيهًا على أن جميع الأعراض ودلالات الحدوث لا تجوز عليه، ولم يرد نفي السنّة والنوم فقط» [(921)] اهـ وقد نبه الحافظ ابن حجر رحمه الله في تعليقه على قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ» على اختلاف الروايات الواردة، وعلى أنه من باب المستثنى من غير جنسه، كقوله تعالى: {وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ...} * [(922)]، وليس الظن من نوع العلم. وبين أن هذا هو المعتمد، وقد قرره ابن فورك، ومنه أخذه ابن بطل. ثم نقل عن ابن فورك قوله: «وإنما منعنا من إطلاق لفظ الشخص أمور

أحدها: أن اللفظ لم يثبت من طريق السمع. والثاني: الإجماع على المنع منه. والثالث: أن معناه الجسم المؤلف المركب

ثم قال: ومعنى الغيرة الزجر والتحريم فالمعنى أن سعدا الزجور عن المحارم، وأنا أشد زجرا منه، والله أزر من الجميع[(923)]. انتهى

ثم نقل عن القرطبي أنه قال: أصل وضع الشخص يعنى في اللغة لجرم الإنسان وجسمه، يقال: شخص فلان وجثمانه ، واستعمل في كل شيء ظاهر، يقال: شخص الشيء إذا ظهر، وهذا المعنى محال على الله تعالى، فوجب تأويله، فقيل: معناه لا مرتفع، وقيل: لا شيء، وهو أشبه من الأول، وأوضح منه لا موجود أو لا أحد وهو أحسنها. وقد ثبت في الرواية الأخرى»[(924)] اهـ

ويفهم من ذلك عدم جواز إطلاق لفظ شخص على الله لما يعطيه من معاني الحدوث، من الجسمية وغيرها، ولذلك كان للعلماء مزيد تنبيه على معنى الحديث وضبط رواياته وسببه، فكما منع من هذا الإطلاق للمعنى الذي يحمله فكذا لا يجوز وصف الله بالجسمية لنفس المعنى

:الثاني: المنع من وصف الله بالجهة

وليس كلامنا في أدلة تنزيه الله عن الجهة، فهذا قد تقدم الكلام عليه في هذه الرسالة بحمد الله، وإنما المقصود هو بيان أنه لا يجوز وصف الله بالجهة من جهة التسمية كما سبق التنبيه على ذلك في منع تسمية الله بالجسم على أني أقدم فائدة مهمة تتعلق بهذا المعنى، وهو تنزيه الله عن الجهة، فأقول: المصحح للرؤية هو الوجود لا الجسمية ولا التحيز

يشهد لهذا ما قاله أبو حنيفة في كتابه الوصية: «ولقاء الله لأهل الجنة بلا كيف ولا تشبيه ولا جهة حق» [(925)] اهـ. وفي ذلك ردٌّ على ما قد تذهب إليه بعض الأوهام أن الله تعالى يرى في جهة أو مقابلة، وهو ما يجب دفعه عن القلب كما هو واضح في كلام هذا الإمام، وهو مبني على ما تقدم من الأدلة والشواهد من القرآن والسنة

وقال أيضاً في الفقه الأكبر: «والله تعالى يرى في الآخرة يراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كمية ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة»[(926)] اهـ

وقال الحافظ النووي: «ثم مذهب أهل الحق أن الرؤية قوة يجعلها الله تعالى في خلقه، ولا يشترط فيها اتصال الأشعة ولا مقابلة المرئى ولا غير ذلك، لكن جرت العادة في رؤية بعضنا بعضاً بوجود ذلك على جهة الاتفاق لا على سبيل الاشتراط، وقد قرر أنمتنا المتكلمون ذلك بدلائله الجلية، ولا يلزم من رؤية الله تعالى إثبات جهة، تعالى عن ذلك، بل يراه المؤمنون لا في جهة كما يعلمونه لا في جهة والله أعلم»[(927)] اهـ

وقال فيه أيضاً: «إن الله ليس كمثله شيء، وإنه منزّه عن التجسيم والانتقال والتحيّز في جهة وعن سائر صفات المخلوق» [(928)] اهـ

وقال الغزالي: «ندعي أن صانع العالم ليس بجوهر متحيّز لأنه قد ثبت قدمه، ولو كان متحيّزاً لكان لا يخلو عن الحركة في حيّزه أو السكون فيه، وما لا يخلو عن الحوادث، فهو حادث كما سبق» [(929)] اهـ

وقال أيضاً: «أما الحشوية فإنهم لم يتمكنوا من فهم موجود لا في جهة، فأثبتوا الجهة حتى لزمته بالضرورة الجسمية والتقدير والاختصاص بصفات الحوادث وأما المعتزلة فإنهم نفوا الجهة ولم يتمكنوا من إثبات الرؤية دونها، وخالفوا به قواطع الشرع، وظنوا أن في إثباتها (الرؤية) إثبات الجهة، فهؤلاء تغلغلوا في التنزيه محترزين من التشبيه، فأفرطوا. والحشوية أثبتوا الجهة احترازاً من التعطيل فشبهوا

فوفق الله سبحانه أهل السنة للقيام بالحق، فتفطنوا للمسلك القصد وعرفوا أن الجهة منفية لأنها للجسمية تابعة وتنتمى، وأن الرؤية ثابتة لأنها رديف العلم وفريقه، وهي تكملة له، فانتفاء الجسمية أوجب انتفاء الجهة التي من لوازمها. وثبت العلم أوجب ثبوت الرؤية التي هي من روافده وتكملاته ومشاركة له في خاصيته، وهي أنها لا توجب تغييراً في ذات المرئي، بل تتعلق به على ما هو عليه كالعلم» [(930)] اهـ

على أن المعتزلة محجوجون بقوله تعالى: {...فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا...} [*] [(931)]، حيث إن الله تعالى جعل في الجبل قوة الإدراك فرأى الله تعالى ثم اندك

ثم في الاعتراف بأن الله لا يقاس بالأوهام ولا بالتخيلات أكبر مخلص من وساوس الشيطان أو المشبهة من كرامية وغيرهم، فإذا كان بعض الناس من الملاحدة لا يتصورون ولا يقبلون بوجود شيء لا نراه، لأنهم لا يؤمنون بالقرآن الذي أثبت وجود الملائكة والجن بيننا ومع ذلك لا نراهم، وكذلك حصول العذاب في القبر أو النعيم أمر جاء به الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كنا لا نرى ذلك عند فتح بعض القبور، لأن الله حجب عنا رؤية ذلك، وهذا من باب التقريب للأفهام لا قياساً للخلق بالخالق، فما المانع من صحة رؤية الله على خلاف حكم الحس والخيال، وإن كان وهمنا في هذا يضطرب ويحتار

وأما ما نحن بصددده وهو بيان منع إطلاق الجهة على الله ، فهو من نفس الوجه الذي منع لأجله تسمية الله بالجسم، وممن تكلم بهذا أبو حامد الغزالي، فقال: «ندعي أنه ليس في جهة مخصوصة من الجهات الست، ومن عرف معنى لفظ الجهة ومعنى لفظ الاختصاص فهم قطعاً استحالة الجهات على غير الجواهر والأعراض، إذ الحيز معقول وهو الذي يختص الجوهر به، ولكن الحيز إنما يصير جهة إذا أضيف إلى شيء آخر متحيز، فالجهات ست فوق وأسفل وقدام وخلف ويمين وشمال، فمعنى كون الشيء فوقنا هو أنه في حيز يلي جانب الرأس، ومعنى كونه تحتاً أنه في حيز يلي جانب الرجل، وكذا سائر الجهات، فكل ما قيل فيه أنه في جهة فقد قيل إنه في حيز مع زيادة إضافة، وقولنا الشيء في حيز يعقل بوجهين

أحدهما: أنه يختص به بحيث يمنع مثله من أن يوجد بحيث هو، وهذا هو الجوهر.

والآخر: أن يكون حالاً في الجوهر، فإنه قد يقال إنه بجهة، ولكن بطريق التبعية للجوهر، فليس كون العرض في جهة ككون الجوهر، بل الجهة للجوهر أولى، وللعرض بطريق التبعية للجوهر.

فهذان وجهان معقولان في الاختصاص بالجهة، فإن أراد الخصم أحدهما دل على بطلانه ما دل على بطلان كونه جوهرًا أو عرضاً وإن أراد أمراً غير هذا فهو غير مفهوم ، فيكون الحق في إطلاق لفظه لم ينفك عن معنى غير مفهوم للغة والشرع لا العقل.

فإن قال الخصم: إنما أريد بكونه بجهة معنى سوى هذا فلم تتكرونيه، ونقول له: أما لفظك فإنما ننكره من حيث إنه يوهم المفهوم الظاهر منه، وهو ما يعقل الجوهر والعرض، وذلك كذب على الله تعالى. وأما مرادك منه فلست أنكره فإن ما لا أفهمه كيف أنكره! وعساك تريد به علمه وقدرته، فإنك إذا فتحت هذا الباب، وهو أن تريد باللفظ غير ما وضع اللفظ له ويدل عليه في التفاهم لم يكن لما تريد به حصر، فلا أنكره ما لم تعرب عن مرادك بما أفهمه من أمر يدل على الحدوث» [(932)] اهـ

ومن هنا يأتي كلام الفخر الرازي متمماً لهذا المعنى، حيث يقول : « اعلم أن المشهور عن قدماء الكرامية إطلاق لفظ الجسم على الله تعالى إلا أنهم يقولون: لا نريد به كونه تعالى مؤلفاً من الأجزاء ومركباً من الأبعاد، بل نريد كونه تعالى

غنيًا عن المحل قائمًا بالنفس، وعلى هذا التقدير فإنه يصير النزاع في أنه تعالى جسم أو لا نزاعًا لفظيًا، هذا حاصل ما قيل في هذا الباب إلا أنا نقول كل ما كان مختصًا بحيز أو جهة يمكن أن يشار إليه بالحس بذلك المشار إليه إما أن لا يبقى منه شيء في جوانبه الست، وإما أن يبقى، فإن لم يبق منه شيء في جوانبه الست فهذا يكون كالجوهر الفرد، والنقطة التي لا تتجزأ، ويكون في غاية الصغر والحقارة، ولا أظن أن عاقلًا يرضى أن يقول إن إله العالم كذلك، وأما إن بقي شيء في جوانبه الست أو في أحد هذه الجوانب فهذا يقتضي كونه مؤلفًا مركبًا من الجزأين أو أكثر، وأقصى ما في الباب أن يقول قائل: إن تلك الأجزاء لا تقبل التفرق والانحلال، إلا أن هذا لا يمنع من كونه في نفسه مركبًا مؤلفًا، كما أن الفيلسوف يقول الفلك جسم، إلا أنه لا يقبل الخرق والالتئام، فإن ذلك لا يمنعه من اعتقاد كونه جسمًا طويلًا عريضًا عميقًا، فثبت أن هؤلاء الكرامية لما اعتقدوا كونه تعالى مختصًا بالحيز والجهة ومشارًا إليه بحسب الحس، واعتقدوا أنه تعالى ليس في الصغر والحقارة مثل الجوهر الفرد والنقطة التي لا تتجزأ، أوجب أن يكونوا قد اعتقدوا أنه تعالى ممتد في الجوانب أو بعض الجوانب، ومن قال ذلك فقد اعتقد كونه مركبًا مؤلفًا، فكان امتناعه عن إطلاق لفظ المؤلف والمركب امتناعًا عن مجرد هذا اللفظ مع كونه معتقدًا لمعناه، فثبت أنهم إنما أطلقوا لفظ الجسم لأجل أنهم اعتقدوا كونه تعالى طويلًا عريضًا عميقًا ممتدًا في الجهات، فثبت أن امتناعهم عن هذا الكلام لمحض التقية والخوف، وإلا فهم يعتقدون كونه تعالى مركبًا مؤلفًا» [(933)] اهـ.

قال الحافظ ابن الجوزي: «وقد ذهب طائفة من أصحابنا إلى أن الله عز وجل على عرشه ما ملأه وأنه يقعد نبيه معه العرش. ثم قال: والعجب من قول هذا ما نحن مجسمة، وهو تشبيه محض، تعالى الله عز وجل عن المحل والحيز لاستغنائه عنهما، ولأن ذلك مستحيل في حقه عز وجل، ولأن المحل والحيز من لوازم الأجرام، ولا نزاع في ذلك، وهو سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك، لأن الأجرام من صفات الحدث، وهو عز وجل منزّه عن ذلك شرعًا وعقلًا، بل هو أزلي لم يسبق بعدم بخلاف الحادث

ومن المعلوم أن الاستواء إذا كان بمعنى الاستقرار والقيود لا بد فيه من المماسّة، والمماسّة إنما تقع بين جسمين أو جرمين، والقائل بهذا شبه وجسم، وما أبقى في التجسيم والتشبيه بقية، كما أبطل دلالة {... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} [(934)]،

ومن المعلوم في قوله تعالى: {لَتَسْتَؤُوا عَلَى ظُهُورِهِ... *} [935] أنه الاستقرار على الأنعام والسفن، وذلك من صفات الأدميين، فمن جعل الاستواء على العرش بمعنى الاستقرار والتمكن فقد ساوى بينه عز وجل وبين خلقه، وذلك من الأمور الواضحة التي لا يقف في تصورها بليد فضلا عما هو حسن التصور جيد الفهم والذوق، وحينئذ فلا يقف في تكذيبه {... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...}.* وذلك كفر محقق» [936] اهـ

رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: [903] (3/527)، (930)، سياق ما فسر من الآيات في كتاب الله عز وجل على أن المؤمنين يرون الله عز وجل يوم القيامة بأبصارهم.

. [904] سورة الإخلاص: الآيات 1 - 2 - 3 - 4
[905] شرح ملا علي القاري لكتاب الفقه الأكبر لأبي حنيفة النعمان (ص/49 57).

[906] شرح ملا علي القاري لكتاب الفقه الأكبر لأبي حنيفة النعمان (ص/23 24 -).

[907] اعتقاد الإمام أحمد لأبي الفضل التميمي (ص/45 -).
[908] سورة البقرة: جزء من الآية 247
[909] سورة المائدة: جزء من الآية 116
[910] الغنية في أصول الدين (ص/81 -).
[911] سورة المائدة: جزء من الآية 116

[912] الشامل في أصول الدين لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي المتوفى سنة 478هـ (ص/225 - 227).
[913] ويصدق هذا الكلام قوله تعالى: {قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ}، وأنه لم يرد في كتاب الله والسنة الصحيحة والإجماع تسمية الله جسما.

[914] تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص/224 -).
[915] المرجع السابق (ص/225 -).
[916] الاقتصاد في الاعتقاد (ص/56 -).
[917] إحياء علوم الدين (1/107 -).
[918] تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص/298 -).
[919] سورة البقرة: جزء من الآية 255

- [920]- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص/305)
- [921]- سورة النجم: جزء من الآية 28 . وهو كقوله تعالى: {...فَسَجِدُوا لِلَّهِ}، فإبليس المستثنى هو من غير جنس المستثنى منه، وهم الملائكة
- [922]- ولفظ الرواية كما في صحيح البخاري (6/2698): «قال سعد بن عبادَةَ: لو رأيت رجلاً مع امرأتِي لَضَرَبْتُه بالسَّيْفِ غير مُصَفِّحٍ». فَبَلَغَ ذلك رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: «تَعَجَّبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، وَاللَّهِ لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي، وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ، مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الْمُبَشِّرِينَ وَالْمُنْذِرِينَ، وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ الْمِدْحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ» اهـ
- [923]- فتح الباري (13/402)
- [924]- شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري (ص/121)
- [925]- المصدر السابق (ص/119)
- [926]- شرح النووي على صحيح مسلم (3/16)
- [927]- المصدر السابق (19/3)
- [928]- الاقتصاد في الاعتقاد (ص/54)
- [929]- الاقتصاد في الاعتقاد (ص/80)
- [930]- سورة الأعراف، الآية: 143
- [931]- الاقتصاد في الاعتقاد (ص/58)
- [932]- أساس التقديس (ص/65)
- [933]- سورة الشورى: جزء من الآية 11
- [934]- سورة الزخرف: جزء من الآية 13
- [935]- دفع شبه من شبه وتمرد لتقي الدين الحصري وهو تلخيص لكلام ابن الجوزي في كتابه دفع شبهة التشبيه (ص/9 - 10)
- [936]- المنهاج القويم للشيخ ابن حجر الهيتمي (ص/224)، وشرح الفقه الأكبر لملا علي القاري (ص/215)
- المطلب الثالث
- بيان أن الإجماع قائم على تكفير المجسم والجهوي

وقد نقل جمهرة من الأعلام الإجماع على تكفير المجسم والجهوي، وهذا التكفير لمثبت الجهة لله تعالى واضح، لأن معتقد الجهة لا يمكنه إلا أن يعتقد التحيز والجسمية، وإن قال غير ذلك فهو قول متناقض، وممن نقل ذلك قال الشيخ ابن حجر الهيتمي: «واعلم أن القرافي وغيره حكوا عن الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم القول بكفر القائلين بالجهة والتجسيم، وهم حقيقون بذلك» [(937)] أي جديرون بالحكم عليهم بالكفر.

قال الشيخ ابن حجر الهيتمي: عقيدة إمام السنة أحمد بن حنبل رضي الله عنه وأرضاه وجعل جنان المعارف متقلبه ومأواه وأفاض علينا وعليه من سوابغ امتنانه وبوأه الفردوس الأعلى من جنانه، موافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة من المبالغة التامة في تنزيه الله تعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً من الجهة والجسمية وغيرهما من سائر سمات النقص، بل وعن كل وصف ليس فيه كمال مطلق، وما اشتهر بين جهلة المنسوبين إلى هذا الإمام الأعظم المجتهد من أنه قائل بشيء من الجهة أو نحوها فكذب وبهتان واقتراء عليه، فلعن الله من نسب ذلك إليه، أو رماه بشيء من هذه المثالب التي برأه الله منها، وقد بين الحافظ الحجة القدوة الإمام أبو الفرج بن الجوزي من أئمة مذهبه المبرئين من هذه الوصمة القبيحة الشنيعة، أن كل ما نسب إليه من ذلك كذب عليه واقتراء وبهتان. وأن نصوصه صريحة في بطلان ذلك وتنزيه الله تعالى عنه فاعلم ذلك فإنه مهم وإياك أن تصغى إلى ما في كتب ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية وغيرهما ممن اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله، وكيف تجاوز هؤلاء الملحدون الحدود وتعدوا الرسوم وخرقوا سياج الشريعة والحقيقة، فظنوا بذلك أنهم على هدى من ربهم وليسوا كذلك، بل هم على أسوأ الضلال وأقبح الخصال وأبلغ المقت والخسران وأنهى الكذب والبهتان فخذل الله متبعمهم وطهر الأرض من أمثالهم وإياك أن تغتر أيضاً بما وقع في الغنية لإمام العارفين وقطب الإسلام والمسلمين الأستاذ عبد القادر الجيلاني، فإنه دسَّ عليه فيها من سينتقم الله منه وإلا فهو برىء من ذلك وكيف تنروج عليه هذه المسألة الواهية مع تضلعه من الكتاب والسنة وفقه الشافعية والحنابلة حتى كان يفتي على المذهبيين، هذا مع ما انضم لذلك من أن الله منَّ عليه من المعارف والخوارق الظاهرة والباطنة وما أنبأ عنه ما ظهر عليه وتواتر من أحواله، ومنه ما حكاه اليافعي رحمه الله وقال: مما

علمناه بالسند الصحيح المتصل أن الشيخ عبد القادر الجيلاني أكل دجاجة ثم لما لم يبق غير العظيم توجه إلى الله في إحيائها فأحياها الله إليه وقامت تجري بين يديه كما كانت قبل ذبحها وطبخها، فمن امتن الله عليه بمثل هذه الكرامات الباهرة يتصور أو يتوهم أنه قائل بتلك القبائح التي لا يصدر مثلها إلا عن اليهود وأمثالهم ممن استحكم فيه الجهل بالله وصفاته وما يجب له وما يجوز وما يستحيل:

{...سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ*} [سورة النور] . ومما يقطع به كل عاقل أن الشيخ عبد القادر لم يكن غافلاً عما في (رسالة القشيري) وإذا لم يجهل ذلك فكيف يتوهم فيه هذه القبيحة الشنيعة، وفيها عن بعض رجالها أئمة القوم السالمين عن كل محذور ولوم أنه قال: كان في نفسي شيء من حديث الجهة فلما زال ذلك عني كتبت إلى أصحابنا إني قد أسلمت الآن ، فتأمل ذلك واعتن به لعلك توفق .
للحق إن شاء الله تعالى وتجري على سنن الاستقامة» [(938)] اهـ

ونقل السيوطي هذا المعنى فقال: «قاعدة: قال الشافعي: لا يكفر أحد من أهل القبلة، واستثنى من ذلك المجسم ، ومنكر علم الجزئيات، وقال بعضهم: المبتدعة:

أقسام:

الأول: ما نكفره قطعاً، كقاذف عائشة رضي الله عنها، ومنكر علم الجزئيات، وحشر الأجساد، والمجسمة ، والقائل بقدم العالم الثاني: ما لا نكفره قطعاً، كالقائل بتفضيل الملائكة على الأنبياء، وعلي على أبي بكر.

الثالث والرابع: ما فيه خلاف، والأصح التكفير أو عدمه، كالقائل بخلق القرآن صحح البلقيني التكفير والأكثر من عدمه، وساب الشيخين صحح المحاملي التكفير والأكثر من عدمه» [(939)] اهـ

انظر إلى قوله: «ما نكفره قطعاً» ثم عد المجسمة فيهم ثم ها هو الأصولي أبو جعفر الطحاوي المولود سنة 227هـ في عقيدته المشهورة والتي ارتضاها المسلمون ودرسوها في معاهدهم وجامعاتهم، والتي ذكر أنها عقيدة أهل السنة والجماعة حيث قال فيها: « تعالى (الله) عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، ولا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات » [(940)] اهـ

ثم أوضح أن المتحيز في الجهة مشبه لسائر المبتدعات أي المخلوقات، وفي نفس المتن يقول: «ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر» [(941)] اهـ

وبالنظر إلى أنه قال في أول هذه الرسالة: إنها عقيدة أهل السنة والجماعة، ثم بين تكفير من وصف الله بصفة من صفات الخلق يتبين أنه ينقل إجماع أهل السنة على تكفير القائل بالجسمية والجهة في حق الله.

قال الحافظ البيهقي في شعب الإيمان ناقلاً عن الحلبي: «وأما البراءة من التشبيه بإثبات أنه ليس بجوهر ولا عرض، فلأن قوما زاغوا عن الحق فوصفوا البارئ جل وعز ببعض صفات المحدثين، فمنهم من قال: إنه جوهر. ومنهم من قال: إنه جسم. ومنهم من أجاز أن يكون على العرش قاعداً كما يكون الملك على سريره، وكل ذلك في وجوب اسم الكفر لقائله كالتعطيل والتشريك، فإذا أثبت المثبت أنه ليس كمثله شيء. وجماع ذلك أنه ليس بجوهر ولا عرض فقد انتفى التشبيه، لأنه لو كان جوهرًا أو عرضًا لجاز عليه ما يجوز على سائر الجواهر والأعراض، وإذا لم يكن جوهرًا ولا عرضًا لم يجز عليه ما يجوز على الجواهر من حيث إنها جواهر كالتأليف، والتجسيم وشغل الأمكنة والحركة والسكون، ولا ما يجوز على الأعراض من حيث إنها أعراض كالحدوث، وعدم البقاء» [(942)] اهـ.

قال القاضي أبو علي المحسن بن علي بن محمد التنوخي المتوفى سنة 384 للهجرة، ما نصه: «حضرت مجلس أبي محمد المهلب، وكانت العامة ببغداد قد هاجت في أيام وزارته وعظمت الفتنة وقبض على جماعة من العيارين وحملة السكاكين وجعلهم في زوارق مطبقة وحملهم إلى بيروذ» [(943)] وحبسهم هناك. فاستهانوا بالقصة وكثف أمرهم وكثر كلام القصاص في الجوامع ورؤساء الصوفية فخاف من تجديد الفتنة، فقبض على خلق منهم وحبسهم، وأحضر أبا السائب قاضي القضاة إذ ذاك، وجماعة من القضاة والشهود، والفقهاء وكنت فيهم. لمناظرتهم، وأصحاب الشرط لنا من مضرتهم إذا قامت الحجج عليهم فاتفق أن بدئ برجل من رؤساء الصوفية يعرف بأبي إسحاق بن ثابت ينزل بباب الشام أحد الربانيين عند أصحابه، فقال له: بلغني أنك تقول في دعائك: «يا واحدي بالتحقيق يا جاري اللصيق» فمن لا يعلم بأن الله لا يجوز أن يوصف بأنه لصيق على الحقيقة فهو كافر لأن الملاصقة من صفات الأجسام، ومن جعل الله جسماً كافر، فمن يكون محله في العلم هذا يتكلم على الناس» [(944)] اهـ.

وقال القاضي عبد الحق بن عطية الإشبيلي: «العلي يراد به علو القدر والمنزلة لا علو المكان لأن الله منزّه عن التحيز، وحكى الطبري عن قوم أنهم قالوا هو العلي عن خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه، وهذا قول جهلة مجسمين، وكان

الوجه أن لا يحكى، وكذا «العظيم» هي صفة بمعنى عظم القدر والخطر لا على معنى عظم الأجرام» [(945)] اهـ

ولا فرق بين الذي يقول: الله جسم، ويسكت وبين من يقول: الله جسم كالأجسام، أو الله جسم لا كالأجسام، أليس قال الله جسم؟ أليس الوصف بالجسم من صفات المخلوقات من بشر وجن وملائكة وحجر وجبل وهواء وروح وريح ونار ونور وغير ذلك؟

وقال الفخر الرازي: «بل الأقرب أن المجسمة كفار لأنهم اعتقدوا أن كل ما لا يكون متحيزا ولا في جهة فليس بموجود، ونحن نعتقد أن كل متحيز فهو محدث وخالقه موجود ليس بمتحيز ولا في جهة، فالمجسمة نفوا ذات الشيء الذي هو الإله فيلزمهم الكفر» [(946)] اهـ

وقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب البغدادي المالكي: «واعلم أن الوصف له تعالى بالاستواء إتباع للنص، وتسليم للشرع، وتصديق لما وصف نفسه تعالى به، ولا يجوز أن يثبت له كيفية، لأن الشرع لم يرد بذلك، ولا أخبر النبي عليه السلام فيه بشيء، ولا سأله الصحابة عنه، ولأن ذلك يرجع إلى التنقل والتحول وإشغال الحيز والافتقار إلى الأماكن، وذلك يؤول إلى التجسم، وإلى قدم الأجسام، وهذا كفر عند كافة أهل الإسلام، وقد أجمل مالك رحمه الله الجواب عن سؤال من سأله: الرحمن على العرش استوى، كيف استوى؟ فقال: الاستواء منه غير مجهول، والكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة، ثم أمر بإخراج السائل» [(947)] اهـ

وقال ابن الملقن في شرح الجامع الصحيح: «ما ذكره في تفسير: {...} وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي *» [(948)] هو قول قتادة، وهو معروف في اللغة يقال: صنعت الفرس وصنعتة إذا أحسنت القيام عليه، واستدلالة من هذه الآية والحديث على أن الله تعالى (صفة) سماها (عينا) ليست هو ولا غيره، وليست كالجوارح المعقولة بيننا، لقيام الدليل على استحالة وصفه بأنه ذو جوارح وأعضاء تعالى عن ذلك، خلافا لما تقوله المجسمة من أنه تعالى جسم لا كالأجسام، واستدلوا على ذلك بهذه، كما استدلوا بالآيات المتضمنة لمعنى الوجه، واليدين. ووصفه لنفسه بالإتيان والمجيء والهرولة في حديث الرسول، وذلك كله باطل وكفر من متأولي قيام الدليل على تساوي الأجسام في دلائل الحدث القائم بها واستحالة كونه من

جنس المحدثات، إذ المحدث إنما كان محدثاً من حيث متعلق هو متعلق بمحدث أحدثه، وجعله بالوجود أولى منه بالعدم» [(949)] اهـ.

وقد قال ملا علي القاري في أثناء كلامه على مذهب العلماء في المتشابهات ما نصه: «بكلامه -أي النووي- وبكلام الشيخ الرباني أبي إسحاق الشيرازي وإمام الحرمين والغزالي وغيرهم من أئمتنا وغيرهم يعلم أن المذهبين متفقان على صرف تلك الظواهر، كالمجيء والصورة والشخص والرجل والقدم واليد والوجه والغضب والرحمة والاستواء على العرش والكون في السماء وغير ذلك مما يفهمه ظاهرها، لما يلزم عليه من محالات قطعية البطلان تستلزم أشياء يحكم بكفرها بالإجماع، فاضطر ذلك جميع الخلف والسلف إلى صرف اللفظ عن ظاهره» [(950)] اهـ.

وضبط هذه المسئلة الشيخ محمد بن أحمد ميارة المالكي، فقال: «وأما القسم الثاني وهو الاعتقاد، فينقسم قسمين مطابق في نفس الأمر: ويسمى الاعتقاد الصحيح، كاعتقاد عامة المؤمنين المقلدين.

وغير مطابق: ويسمى الاعتقاد الفاسد، والجهل المركب كاعتقاد الكافرين، فالفساد أجمعوا على كفر صاحبه، وأنه آثم غير معذور مخلص في النار، اجتهد أو قلّد، ولا يعتد بخلاف من خالف في ذلك من المبتدعة» [(951)] اهـ. يلخص هذا كله ما قاله الشيخ تقي الدين الحصني رحمه الله، ونصه: «الكيف من صفات الحدث، وكل ما كان من صفات الحدث فالله عز وجل منزّه عنه، فإثباته له سبحانه كفر محقق عند جميع أهل السنة والجماعة» [(952)] اهـ.

وقال محمد مرتضى الزبيدي: «وقال السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب: اعلم أن حكم الجواهر والأعراض كلها الحدوث، فإذا العالم كله حادث. وعلى هذا إجماع المسلمين بل كل الملل، ومن خالف في ذلك فهو كافر لمخالفته الإجماع القطعي، وهذا المطلب مما يكفي السمع لعدم توقفه عليه لحصول العلم بوجود الصانع بإمكان العالم وإمكانه ضروري، ثم أقام البرهان على حدوث الجوهر وأن الجوهر لا يخلو عن عرض والعرض حادث، فالجوهر لا يخلو عن الحادث وما لا يخلو عن الحادث لا يسبقه إذ لو سبقه لخلا عنه وما لا يسبق الحادث حادث، فالجوهر حادث. قال: وهو أشهر حجج أهل النظر العقلي. قال: وقد يقال على وجه أخص وأتم وهو أن كل ما سوى الواجب ممكن وكل ممكن حادث،

فالعالم حادث. أما المقدمة الأولى فظاهرة، وأما الثانية فلأن الممكن يحتاج في وجوده إلى موجد، والموجد لا يمكن أن يوجد حال وجوده، وإلا لكان إيجاداً للموجد وهو محال. فيلزم أن يوجد حال لا وجوده فيكون وجوده مسبوقاً بعدمه وذلك حدوثه وهو المطلوب» [(953)] اهـ. وقال النسفي في تفسيره المشهور عند تفسير آية: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ *} [(954)] ومن الإلحاد تسمية الله بالجسم والجوهر والعقل والعلة» [(955)] اهـ.

قال الشيخ محمد بن أحمد الفاسي المالكي الشهير بميارة والمتوفى سنة 1072 هـ «وخرج بوصفه بالمطابق الجزم غير المطابق ويسمى الاعتقاد الفاسد والجهل المركب كاعتقاد الكافرين التجسيم أو التثليث أو نحو ذلك والإجماع على كفر صاحبه أيضاً، وأنه آثم غير معذور مخذ في النار اجتهد أو قلّد. قال في شرح الكبرى: ولا يُعتد بخلاف من خالف في ذلك من المبتدعة» [(956)] اهـ. وهذه نقول عن العلماء في بيان كفر من يعتقد أن الله يسكن السماء أو يتخيّر فوق العرش أو في غير ذلك من الأماكن، لتأكيد ما نبهنا عليه من أمر الإجماع على هذه المسألة، وإنما خصصناها بمزيد من العناية والنقل لأن بعض الناس يتهاون فيها ما لا يتهاون في تكفير المجسم

قال الإمام المجتهد أبو حنيفة رضي الله عنه في كتابه الفقه الأبسط ما نصه: 1 – «من قال لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض فقد كفر، وكذا من قال إنه على العرش، ولا أدري العرش أفي السماء أو في الأرض» [(957)] اهـ. ووافقه على ذلك الشيخ العزّ بن عبد السلام في كتابه حلّ الرموز فقال ما – 2 نصه: «لأن هذا القول يوهّم أن للحق مكاناً، ومن توهم أن للحق مكاناً فهو مُشَبَّه» اهـ.

وارتضاه الشيخ ملا علي القاري الحنفي وقال ما نصه: «ولا شك أن ابن – 3 عبد السلام من أجل العلماء وأوثقهم، فيجب الاعتماد على نقله» [(958)] اهـ. وحكى القاضي حسين عن نص الشافعي أنه قال: «وهذا منتظم من كفره – 4 مجمع عليه، ومن كفرناه من أهل القبلة، كالقائلين بخلق القرآن، وبأنه لا يعلم المعدومات قبل وجودها، ومن لا يؤمن بالقدر، وكذا من يعتقد أن الله جالس على العرش» [(959)] اهـ.

- وقال أبو القاسم القشيري في رسالته القشيرية ما نصه: «سمعتُ الإمام أبا - 5 بكر بن فورك رحمه الله تعالى يقول: سمعتُ أبا عثمان المغربي يقول: كنتُ أعتقدُ شيئاً من حديثِ الجهة، فلما قَدِمْتُ بغداد زال ذلك عن قلبي، فكتبتُ إلى أصحابنا بمكة: إني أسلمتُ الآن إسلاماً جديداً» [(960)] اهـ
- وقال أبو منصور البغدادي: «إن أصحابنا أكفروا أهل البدع في صفات - 6 الباري عز وجل بإجماع الأمة على إكفار من أنكر النبوات أو شك في عقائد الأنبياء، فما كان شكه في صفة من صفات بعض الناس يورثه الكفر فشكه في صفة لازمة لله تعالى أو جهله بها أولى بأن يوجب تكفيره» [(961)] اهـ
- وقال رحمه الله تعالى: «وأما جسمية خراسان من الكرامية فتكفيرهم واجب - 7 لقولهم إن الله تعالى له حد ونهاية من جهة السفلى ومنها يماس عرشه» [(962)] اهـ
- أبو حامد الغزالي يقول: «فعلى العامي أن يتحقق قطعاً ويقينا أن الرسول - 8 صلى الله عليه وسلم لم يرد بذلك جسماً هو عضو مركب من لحم ودم وعظم، وأن ذلك في حق الله تعالى محال وهو عنه مقدس، فإن خطر بباله أن الله جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم، فإن كل جسم فهو مخلوق، وعبادة المخلوق كفر، وعبادة الصنم كانت كفراً لأنه مخلوق، وكان مخلوقاً لأنه جسم، فمن عبد جسماً فهو كافر بإجماع الأمة السلف منهم والخلف» [(963)] اهـ. 9 - وقال الأسفراييني أبو المظفر: «وأما الهشامية فإنهم أفصحوا عن التشبيه بما هو كفر محض باتفاق جميع المسلمين، وهم الأصل في التشبيه، وإنما أخذوا تشبيههم من اليهود حين نسبوا إليه الولد، وقالوا: عزيز ابن الله، وأثبتوا له المكان والحد والنهاية والمجيء والذهاب، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً» [(964)] اهـ
- وقال لسان المتكلمين أبو المعين ميمون بن محمد النسفي الحنفي ما نصه: - 10 «والله تعالى نفى المماثلة بين ذاته وبين غيره من الأشياء، فيكون القول بإثبات المكان له ردّاً لهذا النص المحكم - أي قوله تعالى: {... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} * - الذي لا احتمال فيه لوجه ما سوى ظاهره، ورائد النص كافر، عصمنا الله عن ذلك» [(965)] اهـ
- وقال الشيخ زين الدين الشهير بابن نُجَيْم الحنفي ما نصه: «ويكفر بإثبات - 11 المكان لله تعالى، فإن قال: الله في السماء، فإن قصد حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر، وإن أراد المكان كفر» [(966)] اهـ

وقال الشيخ ملا علي القاري الحنفي ما نصه: «فمن أظلم ممن كذب على - 12 الله، أو ادعى ادعاءً معيناً مشتملاً على إثبات المكان والهيئة والجهة من مقابلة وثبوت مسافة وأمثال تلك الحالة، فيصير كافراً لا محالة» [(967) اهـ - 13 وقال: «من اعتقد أن الله لا يعلم الأشياء قبل وقوعها فهو كافر، وإن عُدَّ قائله من أهل البدعة، وكذا من قال: بأنه سبحانه جسم وله مكان ويمرّ عليه زمان ونحو ذلك كافر، حيث لم تثبت له حقيقة الإيمان» [(968) اهـ

وقال أيضاً ما نصه: «بل قال جمع منهم -أي من السلف- ومن الخلف إن - 14 معتقد الجهة كافر كما صرح به العراقي، وقال: إنه قول لأبي حنيفة ومالك والشافعي والأشعري والباقلاني» [(969) اهـ

وقال الشيخ العلامة كمال الدين البياضي الحنفي في شرح كلام الإمام أبي - 15 حنيفة ما نصه: «فقال -أي أبو حنيفة- (فمن قال: لا أعرف ربي أفي السماء أم في الأرض فهو كافر) لكونه قائلاً باختصاص البارئ بجهة وحيّز وكل ما هو مختص بالجهة والحيّز فإنه محتاج محدث بالضرورة، فهو قول بالنقص الصريح في حقه تعالى (كذا من قال إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض) لاستلزامه القول باختصاصه تعالى بالجهة والحيّز والنقص الصريح في شأنه سيما في القول بالكون في الأرض ونفي العلوّ عنه تعالى بل نفي ذات الإله المنزه عن التحيز ومشابهة الأشياء. وفيه إشارات

الأولى: أن القائل بالجسمية والجهة مُنكِر وجود موجود سوى الأشياء التي يمكن الإشارة إليها حسّاً، فمنهم منكرون لذات الإله المنزه عن ذلك، فلزمهم الكفر لا محالة. وإليه أشار بالحكم بالكفر

الثانية: إكفار من أطلق التشبيه والتحيز، وإليه أشار بالحكم المذكور لمن أطلقه، واختاره الإمام الأشعري فقال في النوادر: من اعتقد أن الله جسم فهو غير عارف بربه وإنه كافر به، كما في شرح الإرشاد لأبي قاسم الأنصاري» [(970) اهـ

قال الشيخ عبد الغني النابلسي الحنفي ما نصه: «وأما أقسام الكفر فهي - 16 بحسب الشرع ثلاثة أقسام ترجع جميع أنواع الكفر إليها، وهي: التشبيه، والتعطيل، والتكذيب... وأما التشبيه: فهو الاعتقاد بأن الله تعالى يشبه شيئاً من خلقه، كالذين يعتقدون أن الله تعالى جسمٌ فوق العرش، أو يعتقدون أن له يدين بمعنى الجارحتين، وأن له الصورة الفلانية أو على الكيفية الفلانية، أو أنه نور يتصوره العقل، أو أنه في السماء، أو في جهة من الجهات الست، أو أنه في مكان

من الأماكن، أو في جميع الأماكن، أو أنه ملأ السموات والأرض، أو أن له الحلول في شيء من الأشياء، أو في جميع الأشياء، أو أنه متحد بشيء من الأشياء، أو في جميع الأشياء، أو أن الأشياء منحلّة منه، أو شيئاً منها. وجميع ذلك كفر صريح والعياذ بالله تعالى، وسببه الجهل بمعرفة الأمر على ما هو عليه» [(971)] اهـ.

وقال الشيخ محمد بن أحمد عlish المالكي عند ذكر ما يوقع في الكفر – 17 والعياذ بالله ما نصه: «وكاعتقاد جسمية الله وتحيزه، فإنه يستلزم حدوثه واحتياجه لمحدث» [(972)] اهـ.

وذكر هذا الحكم أيضاً الشيخ العلامة المحدث الفقيه أبو المحاسن محمد – 18 القاوqجي الطرابلسي الحنفي في كتابه الاعتماد في الاعتقاد فقد قال: «ومن قال لا أعرفُ الله في السماء هو أم في الأرض كفر – لأنه جعل أحدهما له مكاناً -» [(973)] اهـ.

وفي كتاب الفتاوى الهندية لجماعة من علماء الهند ما نصه: «يكفر بإثبات – 19 المكان لله تعالى. ولو قال: الله تعالى في السماء، فإن قصد به حكاية ما جاء فيه. ظاهر الأخبار لا يكفر، وإن أراد به المكان يكفر» [(974)] اهـ.

وقال تقي الدين الحصني: «إلا أن النووي جزم في صفة الصلاة من شرح – 20 المذهب بتكفير المجسمة» [(975)]، قلت (تقي الدين الحصني): وهو الصواب الذي لا محيد عنه، إذ فيه مخالفة صريح القرآن ، قاتل الله المجسمة والمعطلة، ما أجراهم على مخالفة من {... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ *} [(976)]، وفي هذه الآية رد على الفرقتين» [(977)] اهـ.

وقال الشيخ محمود بن محمد بن أحمد خطاب السبكي المصري ما نصه: – 21 «سألني بعض الراغبين في معرفة عقائد الدين والوقوف على مذهب السلف والخلف في المتشابه من الآيات والأحاديث بما نصه: ما قول السادة العلماء حفظهم الله تعالى فيمن يعتقد أن الله عز وجل له جهة، وأنه جالس على العرش في مكان مخصوص، ويقول: ذلك هو عقيدة السلف، ويحمل الناس على أن يعتقدوا هذا الاعتقاد، ويقول لهم: من لم يعتقد ذلك يكون كافراً مستدلاً بقوله تعالى: {الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى *} [(978)]، وقوله عز وجل: {أَلَمْ تَنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ ... *} [(979)]، أهذا الاعتقاد صحيح أم باطل؟ وعلى كونه باطلاً أيكفر ذلك القائل باعتقاده المذكور ويبطل كل عمله من صلاة وصيام وغير ذلك

من الأعمال الدينية وتبين منه زوجه، وإن مات على هذه الحالة قبل أن يتوب لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، وهل من صدّقه في ذلك الاعتقاد يكون كافراً مثله؟ فأجبت بعون الله تعالى، فقلت: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الهادي إلى الصواب، والصلاة والسلام على من أوتي الحكمة وفصل الخطاب، وعلى آله وأصحابه الذين هداهم الله ورزقهم التوفيق والسداد. أما بعد: فالحكم أن هذا الاعتقاد باطل ومعتقده كافر بإجماع من يعتد به من علماء المسلمين، والدليل العقلي على ذلك قَدَمَ الله تعالى ومخالفته للحوادث، والنقلي قوله تعالى: {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...}، فكل من اعتقد أنه تعالى حلّ في مكان أو اتصل به أو بشيء من الحوادث كالعرش أو الكرسي أو السماء أو الأرض أو غير ذلك فهو كافر قطعاً، ويبطل جميع عمله من صلاة وصيام وحج وغير ذلك، وتبين منه زوجه، ووجب عليه أن يتوب فوراً، وإذا مات على هذا الاعتقاد والعياذ بالله تعالى لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، ومثله في ذلك كله من صدّقه في اعتقاده أعاذنا الله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. وأما حمله الناس على أن يعتقدوا هذا الاعتقاد المكفر، وقوله لهم: من لم يعتقد ذلك يكون كافراً، فهو كفر وبهتان عظيم»[(980)] اهـ.

ثم قال الشيخ محمود محمد خطاب السبكي عقب هذه الفتوى: «هذا وقد عرضت هذه الإجابة على جمع من أفاضل علماء الأزهر فأقروها، وكتبوا عليها أسمائهم، وهم أصحاب الفضيلة

الشيخ محمد النجدي شيخ السادة الشافعية.
والشيخ محمد سبيع الذهبي شيخ السادة الحنابلة.
والشيخ محمد العربي رزق المدرس بالقسم العالي.
والشيخ عبد الحميد عمار المدرس بالقسم العالي.
والشيخ علي النحراوي المدرس بالقسم العالي.
والشيخ دسوقي عبد الله العربي من هيئة كبار العلماء.
والشيخ علي محفوظ المدرس بقسم التخصص بالأزهر.
والشيخ إبراهيم عيارة الدلجموني المدرس بقسم التخصص بالأزهر.
والشيخ محمد عليان من كبار علماء الأزهر.
والشيخ أحمد مكي المدرس بقسم التخصص بالأزهر.
والشيخ محمد حسين حمدان»[(981)] اهـ.

وقال أيضاً: «إن من اعتقد وصفه تعالى بشيء من الجسمية أو الاستقرار - 22
على العرش أو الجهة ... فهو كافر بإجماع السلف والخلف» [(982)] اهـ
وقال الشيخ محمد زاهد الكوثري وكيل المشيخة الإسلامية في دار الخلافة - 23
العثمانية ما نصه: «إن القول بإثبات الجهة له تعالى كفر عند الأئمة الأربعة هداة
الأمة كما نقل عنهم العراقي على ما في شرح المشكاة لعلّ القاري» [(983)]
اهـ

وقال العلامة الشيخ المحدث الفقيه عبد الله الهرري المعروف بالحشي - 24
حفظه الله ما نصه: «وحكم من يقول: (إنّ الله تعالى في كل مكان أو في جميع
الأماكن) التكفير إذا كان يفهم من هذه العبارة أنّ الله بذاته منبث أو حال في
الأماكن، أما إذا كان يفهم من هذه العبارة أنه تعالى مسيطر على كل شيء وعالم
بكل شيء فلا يكفر. وهذا قصد كثير ممن يلهج بهاتين الكلمتين، ويجب النهي
عنهما في كل حال» [(984)] اهـ

وقال أيضاً: «ويكفر من يعتقد التحيز لله تعالى، أو يعتقد أن الله شيء - 25
كالهواء أو كالنور يملأ مكاناً أو غرفة أو مسجداً، ونسمي المساجد بيوت الله لا
لأن الله يسكنها بل لأنها أماكن يُعبدُ الله فيها
وكذلك يكفر من يقول: (الله يسكن قلوب أوليائه) إن كان يفهم الحلّ
وليس المقصود بالمعراج وصول الرسول إلى مكان ينتهي وجود الله تعالى إليه
ويكفر من اعتقد ذلك، إنما القصد من المعراج هو تشريف الرسول صلى الله عليه
وسلم باطلاعه على عجائب في العالم العلويّ، وتعظيم مكانته ورؤيته للذات
المقدس بفؤاده من غير أن يكون الذات في مكان» [(985)] اهـ
قال الشيخ تقي الدين الحصني: «فإن الفوقية باعتبار المكان لا تكون بالضرورة
إلا في الأجرام والأجسام مركبة كانت أو بسيطة، والرب سبحانه وتعالى منزّه
عن ذلك إذ هو من صفات الحدث» [(986)] اهـ

وكان قال قبل ذلك: «والعجب من قول هذا ما نحن مجسمة، وهو تشبيه محض،
تعالى الله عز وجل عن المحل والحيز لاستغنائه عنهما، ولأن ذلك مستحيل في
حقه عز وجل، ولأن المحل والحيز من لوازم الأجرام، ولا نزاع في ذلك، وهو
سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك لأن الأجرام من صفات الحدث وهو عز وجل منزّه
عن ذلك شرعاً وعقلاً، بل هو أزلي لم يسبق بعدم بخلاف الحادث، ومن المعلوم
أن الإستواء إذا كان بمعنى الاستقرار والقعود لا بد فيه من المماسّة، والمماسّة

إنما تقع بين جسمين أو جرمين، والقاتل بهذا شبه وجسم وما أبقى في التجسيم والتشبيه بقية كما أبطل دلالة: {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} * ، ومن المعلوم في قوله تعالى: {...لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ} ، أنه الاستقرار على الأنعام والسفن وذلك من صفات الأدميين فمن جعل الإستواء على العرش بمعنى الإستقرار والتمكن فقد ساوى بينه عز وجل وبين خلقه، وذلك من الأمور الواضحة التي لا يقف في تصور لها بليد، فضلا عما هو حسن التصور جيد الفهم والذوق، وحينئذ فلا يقف في تكذيبه: {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} * ، وذلك كفر محقق» [(987)] اهـ

فبان من هذه النصوص الواضحة عن جملة من علماء الأمة الإسلامية من السلف الصالح والخلف أن معتقد الجهة والمكان في حق الله تعالى مكذب للقرءان الكريم ولنبية المصطفى صلى الله عليه وسلم ومخالف لما اتفقت عليه كلمة هذه الأمة قال ابن منده: «ذكر الدليل على أن المجتهد المخطئ في معرفة الله عز وجل ووحدانيته كالمعاند، قال الله تعالى مخبرا عن ضلالتهم ومعاندتهم: {...قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا} * الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا} * [(988)] وقال علي بن أبي طالب، رضي الله عنه لما سئل عن الأخسرين أعمالا فقال: «كفرة أهل الكتاب كان أوائلهم على حق، فأشركوا بربهم عز وجل وابتدعوا في دينهم، وأحدثوا على أنفسهم، فهم يجتمعون في الضلالة، ويحسبون أنهم على هدى، ويجتهدون في الباطل ويحسبون أنهم على حق، ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا». وقال علي رضي الله عنه: «منهم أهل حروراء» [(989)] اهـ

فمن ادعى أن انحرافه في العقيدة من نحو اعتقاد الجسمية والجهة في حق الله اجتهد منه فقد نادى على نفسه بالجهل والكفر والشذوذ عن إجماع الأمة

[-937] الفتاوى الحديثية (ص/144 - 145) الشيخ ابن حجر الهيتمي / دار (الفكر، لبنان - بيروت). [-938] الأشباه والنظائر (1/488)

. [-939] العقيدة الطحاوية: 26

. [-940] العقيدة الطحاوية: 23

[-941] شعب الإيمان (1/104)، الأول من شعب الإيمان و هو باب في الإيمان بالله عز وجل

[-942] بيروذ: وهي من نواحي أهواز، يراجع الأنساب (ص/429)

- [943]- نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة (2/153 – 154)، دار الكتب العلمية.
- [944]- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (1/336).
- [945]- معالم أصول الدين (ص/138).
- [946]- شرح عقيدة الإمام مالك الصغير لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني للقاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي ((ص/28).
- [947]- سورة طه: جزء من الآية 39 .
- [948]- التوضيح لشرح الجامع الصحيح (المجلد 33/255 – 256): كتاب التوحيد والرد على الجهمية، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية دولة قطر.
- [949]- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: (2/136).
- [950]- الدر الثمين والموارد المعين للفقهاء الشيخ محمد بن أحمد ميارة المالكي، (شرح المرشد المعين للشيخ ابن عاشر المالكي، (ص/70).
- [951]- دفع شبه من شبه وتمرد (ص/18).
- [952]- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين الجزء الثاني (ص/153): كتاب قواعد العقائد، دار الكتب العلمية.
- [953]- سورة الأعراف: 180 .
- [954]- تفسير النسفي: الجزء الثاني (ص/87).
- [955]- مختصر الدر الثمين والموارد المعين (ص/19 – 20) شركة دار المشاريع / بيروت – لبنان 1430 هـ – 2009 م. [956]- الفقه الأبسط، ضمن مجموعة رسائل أبي حنيفة بتحقيق الكوثري (ص/12)، وشرح الفقه الأكبر لملا علي القاري (ص/171)، والبرهان المؤيد للإمام أحمد الرفاعي (ص/18)، (ودفع شبه من شبه وتمرد لتقي الدين الحصني (ص/18).
- [957]- نقله ملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر بعد أن انتهى من شرح (رسالة الفقه الأكبر (ص/198).
- [958]- نجم المهتدي لابن المعلم القرشي (ص/551) مخطوط، وهو في كفاية النبيه شرح التنبيه في فقه الإمام الشافعي لابن الرفعة المتوفى سنة 710 هـ ((4/24).

- [959]-. الرسالة القشيرية (ص/5).
- [960]-. تفسير الأسماء والصفات (ق/187).
- [961]-. أصول الدين المسألة الحادية عشرة من هذا الفصل في حكم المجسمة
(/والمشبهة (ص).
- [962]-. إجماع العوام عن علم الكلام (ص/62 – 63)، من مجموعة رسائل
الغزالي.
- [963]-. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية (ص/41).
- [964]-. تبصرة الأدلة (1/169).
- [965]-. البحر الرائق: باب أحكام المرتدين (5/129).
- [966]-. شرح الفقه الأكبر بعد أن انتهى من شرح الرسالة (ص/215).
- [967]-. المصدر السابق (ص/271 - 272).
- [968]-. مرقاة المفاتيح (3/300).
- [969]-. إشارات المرام (ص/200).
- [970]-. الفتح الرباني والفيض الرحماني (ص/124).
- [971]-. منح الجليل شرح مختصر خليل (9/206).
- [972]-. الاعتماد في الاعتقاد (ص/5).
- [973]-. الفتاوى العالمكيرية وهي الفتاوى الهندية (2/259).
- [974]-. المجموع شرح المذهب (4/253)، ونصه: «فمن يكفر من يجسم
تجسيما صريحا» اهـ.
- [975]-. سورة الشورى: 11.
- [977]-. سورة طه: 5.
- [978]-. سورة الملك: جزء من الآية 16.
- [979]-. إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات (ص/3 –
4). الطبعة الأولى، مطبعة الاستقامة.
- [980]-. إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات (ص/8).
الطبعة الأولى، مطبعة الاستقامة.
- [981]-. الدين الخالص للشيخ محمود السبكي (ص/24).
- [982]-. مقالات الكوثري (ص/222).
- [983]-. الصراط المستقيم (ص/62).

- 984]-). الصراط المستقيم (ص/62
985]-). دفع شبه من شبه وتمرد (ص/14
986]-). دفع شبه من شبه وتمرد (ص/9
987]-). سورة الكهف: آية رقم 103
988]-). التوحيد لابن منده (ص/80
989]-). حيد أي ابتعاد

المطلب الرابع

التمايز بين المسلم المنزه والمشبه المجسم الجهوي
ذلك أنك لو سئلت من هو المسلم؟ لقلت: هو المنزه الموحد الذي ينفي عن الله
الشبيه والجسمية والكيفية، والأعراض التي هي صفات الخلق من حركة وسكون
واجتماع وافتراق واتصال وانفصال إلى غير ذلك مما لا يجوز في حق الخالق
سبحانه، إلى غير ذلك مما هو شرط في صحة الإيمان، من نحو الإيمان برسالة
النبي محمد صلى الله عليه وسلم

فلا يدخل المشبه بهذا الوصف لأنه يعبد جسما سواء تخيله في باله أم لم يتخيله،
لكنه في المحصلة يعتقد أنه يعبد حجما كثيفا كالإنسان والحجر وغيرهما مما
يمسك باليد، وسواء في ذلك اعتقد أنه كشيء من أعيان الأجسام الكثيفة التي
يراهها أو يتخيلها أم اعتقد أنه يخالفها في الشكل والكيف والحجم لكنه في النهاية
يتصوره جسما، وسواء قال هو مركب أم ليس مركبا، وكذا لو اعتقد أنه جسم
لطيف أي لا يمسك باليد كالضوء والظلام والروح والريح ونحو ذلك، وسواء
حدد لمعبوده واحدة من هذه الكيفيات أم لم يحدد، لكنه اعتقده جسما لطيفا فهذا
كافر ما شَم رائحة الإيمان

ثم هو لا يختلف عن اعتقد أن معبوده صنم يراه أمامه ويعبده، لأن هذا العابد
للصنم لو جعل صنمه في خزانة أو رفعه على سطح بيته أو برج إيفل أو فوق
شاهق جبل أو أرسله في قمر صناعي إما ليبقى فيه أو ليَجعل على سطح القمر أو
غيره، فإنه يبقى وثني يعبد صنما وصورة، هذه حقيقة، وكذلك عابد جسم يتخيل
أنه بذاته فوق العرش ساكن أو في السماء السابعة وسواء اعتقده مستقرا ثابتا
كالزمن لا يستطيع الحراك أم اعتقده يتحرك ويتحول من حال إلى حال وينتقل
فإنه لم يعرف الله ولم يعبده

وفي هذا قال إمام الحرمين رحمه الله: «فذهبت طوائف إلى وصف الرب بما يتقدس في جلاله عنه، من التحيز في جهة حتى انتهى غلاة إلى التشكيل والتمثيل تعالى الله عن قول الزائغين. والذي دعاهم إلى ذلك طلبتهم ربهم من المحسوسات، وما يتشكل في الأوهام ويتقدر في مجاري الوسوس، وخواطر الهواجس، وهذا حيد[(990)] بالكلية عن صفات الإلهية، وأي فرق بين هؤلاء وبين من يعبد بعض الأجرام العلوية» [(991)] اهـ

وها هو القرطبي يكشف في تفسيره لقوله تعالى: {...فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ... *} [(992)] خطورة ما ذهبت إليه المشبهة فينقل عن شيخه أبي العباس رحمة الله عليه أن «من متبعي المتشابه من يتبعه طلبا لا اعتقاد ظواهر المتشابه، كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما ظاهره الجسمية حتى اعتقدوا أن البارئ تعالى جسم مجسم وصورة مصورة ذات وجه وعين ويد وجنب ورجل وأصبع، تعالى الله عن ذلك، وأن الصحيح القول بتكفيرهم، إذ لا فرق بينهم وبين عباد الأصنام والصور، ويستتابون فإن تابوا وإلا قتلوا كما يفعل بمن ارتد» [(993)] اهـ

وقال الملا علي القاري: «وما أحسن المثل المضروب لمثبت الصفات من غير تشبيه ولا تعطيل باللبن الخالص السائغ للشاربين يخرج من بين فرت التعطيل ودم التشبيه، فالمعطل يعبد عدما، والمشبه يعبد صنما» [(994)] اهـ وقال البغدادي: «وإنما تبرؤوا - أي أهل السنة - من أهل الملل الخارجة عن الإسلام، ومن أهل الأهواء الضالة مع انتسابها إلى الإسلام، كالقدرية والمرجئة والرافضة والخوارج والجهمية والنجارية والمجسمة» [(995)] اهـ

وقال الحافظ المدقق البحر العلامة ابن الجوزي: «وإنما يقع الإشكال في وصف من له أشكال، وإنما تضرب الأمثال لمن له أمثال، فأما من لم يزل ولا يزال فما للحس معه مجال، عظمت عظمته عن نيل كف الخيال، كيف يقال له كيف، والكيف في حقه محال، أنى تتخيله الأوهام وهي صنعه، كيف تحده العقول وهي فعله، كيف تحويه الأماكن وهي وضعه، انقطع سير الفكر، وقف سلوك الذهن، بطلت إشارة الوهم، عجز لطف الوصف، عشيت عين العقل، خرس لسان الحس، لا طور للقدم في طور القدم، عز المرقى فيأس المرتقى، بحر لا يتمكن منه غايص، ليل لا يبين للعين فيه كوكب

مرام شط مرمى العقل فيه

فدون مداه بيد لا تبيد

جادة التسليم سليمة، وادي النقل بلا نقع، انزل عن علو غلو التشبيه ولا تعل، قلل
أباطيل التعطيل، فالوادي بين جبلين. المشبه متلوث بفرث التجسيم، والمعطل
نجس بدم الجحود، ونصيب المحق لبن خالص هو التنزيه ، تخمر في نفوس
الكفار حب الأصنام، فجاء محمد فمحا ذلك بالتوحيد، وتخمر في قلوب المشبهة
حب صورة وشكل حييت فمحوها بالتنزيه، والعلماء ورثة الأنبياء، ما عرفه من
كَيْفِهِ، ولا وَحْدَهُ من مَثَلِهِ، ولا عبده من شَبَّهه ، المشبه أعشى والمعطل
أعمى»[(996)] اهـ

وقال أيضاً: «وكل من قاس صفة الخالق على صفات المخلوقين خرج إلى الكفر،
فإن المجسمة دخلوا في ذلك لأنهم حملوا أوصافه على ما يعقلون»[(997)] اهـ
وقال: «ومن تأمل حال بني إسرائيل رأهم قد أمروا بقول حطة، فقالوا: حنطة،
وقيل لهم: {... ادخلوا الباب سُجَّدًا ... *}»[(998)] فدخلوا زحفاً، وقالوا عن
[. (نبيهم: هو آدر)](999)

ومن مذهبهم التشبيه والتجسيم، وهذا من أعظم التغفيل، لأن الجسم مؤلّف ولا بد
للمؤلّف من مؤلّف» [(1000)] اهـ

وقال الشيخ تقي الدين الحصني: «الكيف من صفات الحدث، وكل ما كان من
صفات الحدث فانه عز وجل منزّه عنه، فإثباته له سبحانه كفر محقق عند جميع
أهل السنة والجماعة» [(1001)] اهـ

فأما أن يقال إن الله كيفاً لكن نحن لا نستطيع أن نحدد ذلك كيف فهو ضلال
مبين، وهو تشبيه لله بخلقه من بعض الوجوه لأن كيف معناه صفات الخلق،
وإنما الذي يجب اعتقاده والقطع به أن الله تعالى لا كيف له بالمرة، فهو رب
الكيف ورب الصور والهيئات والأشكال والألوان والأحجام
ويقول أبو المظفر الأسفراييني: «والكرامية من جملة المشبهة لقولهم: بأنه جسم
وله حد ونهاية، وأنه محل الحوادث، وأنه مماس للعرش ملاق له، فهو لاء كلهم
مشبهة ذاته بالذوات ، وأما مشبهة الصفات فهم المعتزلة البصرية الذين أثبتوا
إرادة حادثة كإرادات الإنسان، قالوا: إنها من جنس إرادتهم، وشبهوا كلامه بكلام
الخلق، وقالوا: أنه عرض حال في جسم، وكذلك الكرامية شبهوا في الصفات،
فقالوا: إن إرادته وقوله عرض حادث من جنس كلام الخلق وإرادتهم

والزرارية من الروافض أتباع زرارة بن أعين، زعموا أن حياته وعلمه وقدرته وسمعه وبصره كحياة الخلق وعلمهم وقدرتهم وسمعهم وبصرهم، وزعموا أنها كلها حادثة مثل صفات الأجسام

والشيطانية من الروافض زعموا أن الله تعالى لا يعلم الشيء قبل أن يكون حتى يكون، وأن علمه محدث كعلوم العباد، ومن تأمل قول هؤلاء المشبهة علم كفرهم وضلالتهم ولم يبق له في ذلك شبهة فاستغنى بذكرها عن إقامة الحجة عليها» [(1002)] اهـ

وقال الذهبي في تاريخه: «عبيد الله بن المحدث عبد الله بن الحسين البصري القاضي أبو القاسم المروزي قاضي NSF، قال المستغفري: كان صلب المذهب، لما دخل سبكتكين صاحب غزنة إلى بلخ، دعا فقهاءها إلى مناظرة الكرامية، وكان منهم القاضي عبيد الله، وهو يومئذ على قضاء بلخ، فقال سبكتكين: ما تقولون في هؤلاء الزهاد الأولياء يعني الكرامية؟ فقال القاضي: هؤلاء كفار. فقال: ما تقولون في إن كنت أعتقد مذهبهم؟ فقال: قولنا فيك كقولنا فيهم، فقام وضربهم بطبرزين حتى أدماهم، وشبح القاضي وقيدهم وحبسهم، ثم خاف الملامة فأطلقهم، وتوفي القاضي سنة ثمان وثمانين» [(1003)] اهـ

وجاء في شرح النووي على صحيح مسلم: «قال القاضي عياض رحمه الله: هذا يدل على أنهم ليسوا بعارفين الله تعالى، وهو مذهب حذاق المتكلمين في اليهود والنصارى أنهم غير عارفين الله تعالى وإن كانوا يعبدونه ويظهرون معرفته، لدلالة السمع عندهم على هذا وإن كان العقل لا يمنع أن يعرف الله تعالى من كذب رسولا

قال القاضي عياض رحمه الله: ما عرف الله تعالى من شبهه وجسمه من اليهود، أو أجاز عليه البداء أو أضاف إليه الولد منهم أو أضاف إليه الصاحبة والولد، وأجاز الحلول عليه والانتقال والامتزاج من النصارى، أو وصفه مما لا يليق به أو أضاف إليه الشريك والمعاند في خلقه من المجوس والثنوية فمعبودهم الذي عبده ليس هو الله وإن سموه به، إذ ليس موصوفا بصفات الإله الواجبة له، فإذن ما عرفوا الله سبحانه» [(1004)] اهـ

(/العقيدة النظامية (ص) [990]

. [991] - سورة آل عمران: جزء من الآية 7

. [992] - تفسير القرطبي (4/13 - 14

- [993]- الرد على القائلين بوحدة الوجود (ص/45).
- [994]- الفرق بين الفرق (ص/354).
- [995]- المدهش (ص/137 – 138).
- [996]- صيد الخاطر (ص/256)، فصل: قياس صفات الخالق على صفات المخلوقين كفر.
- [997]- سورة النساء: 154 .
- [998]- الأدره وزان غرفة انتفاخ الخصية، يقال: أدر يأدر من باب تعب فهو (أدر، والجمع أدر، مثل أحمر وحمز. المصباح المنير (ص/9).
- [999]- التبصرة (1/491).
- [1000]- دفع شبه من شبه وتمرد (ص/18).
- [1001]- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية (ص/120 – 121).
- [1002]- تاريخ الإسلام (27/168).
- [1003]- شرح النووي على صحيح مسلم (1/199 – 200).
- [1004]- المعيار المعرب (11/231).
- المطلب الخامس

مدار الحكم على من وصف الله بالجسمية أو الجهة
فأكفر هؤلاء العلماء كما رأيت فيما تقدم من النقول من زعم أن البارئ جسم
متركب مؤلف محدود، أما من لم يدرك معنى الجسم في لغة العرب، ظنا منه أن
معناه مقصور في اللغة على الموجود مثلا، إن كان حاله في ذلك أنه كالأعجمي،
ولم يصفه مع ذلك بمعاني الأجسام، فلم يكفروه أي مع كونه سماه جسما، وأكفروا
من زعم أن الله سبحانه يرى كما ترى المرئيات بالمقابلة أو المحاذاة أو في مكان
حالا فيه دون مكان ولم يزعموا أنه يرى لا كالمرئيات
:تنبيه إلى خيانة خطيرة

قال جلال علي الجهاني في مقدمته التمهيدية على أجوبة إمام الحرمين على
مسائل الصقلي: ثم اطلع عليها الأستاذ الكبير العلامة المحقق سيدي أبو الفداء
سعيد فودة حفظه الله تعالى، وكتب عليها تعليقات نفيسة ومحررة، فجزاه الله خير
الجزاء على ذلك الجهد، فكل ما تراه من تعليقات فهي من الأستاذ الكبير
وكتب الشيخ أبو محمد عبد الحق بن محمد بن هارون الصقلي إلى الإمام أبي
المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري، على مسائل،

فأجابه، والجواب مشتمل على السؤال، فلا معنى للتطويل بإيراد السؤال، وذلك بمكة - حرسها الله - عام خمسين وأربعمئة وقد فوجئنا بعنوان خبيث، وهو قولهم: إثبات سمة العارفين لمن قال: إن الله تعالى جسم لا كالأجسام

بينما العنوان المطبوع في المعيار المعرب [(1005)] نصه هو التالي: اعتقاد البعض أن الله عظيم كالأجسام العظيمة وتابع ناقلًا: «حرس الله الشيخ الجليل الأوحى، وأدام عزه، وأجزل من كل موهبة مؤيده، والحمد لله كفاء أفضاله، والصلاة على سيدنا محمد وآله هذا وقد وقفتُ على عزيز خطابه، وأحطت علمًا بمضمون كتابه، فألفيته محتويًا على مسائل: منها مسألة صادفتها منطوية على اعتقاد بعض العوام، أن الله سبحانه عظيم كالأجسام العظيمة، التي تعظم بكثرة الأجزاء، والمسألة عن إثبات: - سمات العارفين لمن هذا وصفه ، فأقول - والله المستعان وعليه التكلان إن هذا مما اختلف فيه مذاهب الأئمة ، وأنا أذكر الأرجح والأوضح إن شاء الله تعالى.

اتفق المحققون أن من أسند نظره في حدوث العالم وأفضى به الدليل إلى العلم به، ثم نظر فتحقق لديه أن العالم الحادث الذي يجوز تقدير حدوثه ويجوز تقدير استمرار عدمه - إذا اختص بالحدوث افتقر إلى محدث مخصّص فإذا قاد الناظر نظره وسلم من الآفات والعاهات المانعة من استمرار النظر، فهو عالم بالمحدث، وعارف بصانع العالم على الجملة، وإن لم ينظر فيما يجب لله من الصفات وفيما يجوز عليه وفيما يجب تقديسه وتنزيهه عنه فأما من اعتقد في صفات الباري ما يتقدّس الرب عنه، نحو أن يعتقد في صفات: الإله ما اشتملت المسألة عليه، فقد اختلفت طرق الأئمة فيه فصارت طائفة منهم إلى أنّ من اعتقد أن الرب عظيم بالذات، على معنى كثرة الأجزاء وتركيبها في تأليفها، وأنه عز وجل مختص ببعض الجهات والمحاذات، وأن الأجسام المحدودة والأجرام المتقررة بأقطارها وأثارها تقابله في بعض جهاته، فهو غير عالم بالله رب العالمين

فإنه علق معتقده بوجود ليس بإله، بل هو على صفات المخترعات وسمات المحدثات، فقد اعتقد موجودًا غير الإله، واعتقد الإلهية [فيه]، فينزل منزلة من!! يعتقد أن الأصنام آلهة

فهذا مذهب بعض الأئمة، وهو الذي لا يصح غيره ، وقد ارتضاه القاضي في
«نقض النقض».

وذكر في باب الهداية في باب تكفير المتأولين طريقة أخرى، فقال: الجهل
بالصفات لا يضاد العلم بالصانع على الجملة، كما أن الغفلة عن الصفات
والذهول عنها علماً وجهلاً في ابتداء النظر لا ينافي العلم بالصانع، وكل ما لا
ينافي الغفلة عند العلم بالمعلوم والجهل به، لا ينافي العلم به أيضاً، اعتباراً بكل
معلومات.

فعلى هذه الطريقة قال في مثبتتي الجهة: هم عالمون بما فيه، كافرون بصفاته
. جاهلون .

ثم وجّه على نفسه سؤالاً وانفصل عنه فقال: لو قال قائل: يلزم على موجب
القاعدة التي مهدتموها أن [لا] تطلقوا القول بأن النصارى كافرون بالله جاهلون
!! به، بل تقولوا: هم كافرون بصفات الإله، كاستحالة الحلول عليه
فقال مجيباً: قد أجمعت الأمة على تكفيرهم وتجهيلهم، فاستبان لنا بالإجماع أنهم
غير عارفين بالله وأنهم مقلدون غير مستيقنين، إذ لا تجتمع الأمة على الباطل،
فلم يعرف كفرهم بالله من حيث وصفوه بما يتقدس عنه، بل عرفنا ذلك بنصوص
الكتاب.

والكلام في هذا يطول، فرأيت إثارة الاختصار، واختيار الاختصار على ما يقع به
الاكتفاء أخرى» اهـ

:تأمل أخي القارئ إلى الآتي

قوله: «فهذا مذهب بعض الأئمة، وهو الذي لا يصح غيره » اهـ
ثم قوله: «فعلى هذه الطريقة قال في مثبتتي الجهة: هم عالمون بما فيه، كافرون
بصفاته جاهلون » اهـ

تلاحظ أنه في الطريقتين قد توصل الأئمة إلى تكفير المجسم، وإنما اختلفوا في
وجه الدلالة على كفرهم لا غير

ولكن الفساد وقع في العنوان الخطير المناقض لمضمون كلام إمام الحرمين، وهو
ما أشرنا إليه من قبل أننا فوجئنا به، وهو قولهم: إثبات سمة العارفين لمن قال:
إن الله تعالى جسم لا كالأجسام، بينما العنوان المطبوع في المعيار المعرب
(11/231) هو التالي: اعتقاد البعض أن الله عظيم كالأجسام العظيمة، وهي
. خيانة خطيرة .

على أن لإمام الحرمين الجويني كتب أخرى تؤكد ما قلناه هنا ومنها كتابه الإرشاد، وفيه ما نصه: «ومذهب أهل الحق قاطبة أن الله سبحانه وتعالى يتعالى عن التحيز والتخصيص بالجهات

وذهبت الكرامية وبعض الحشوية إلى أن الباري، تعالى عن قولهم، متحيز مختص بجهة فوق، تعالى الله عن قولهم، ومن الدليل على فساد ما انتحلوه أن المختص بالجهات يجوز عليه المحاذاة مع الأجسام، وكل ما حاذى الأجسام لم يخل من أن يكون مساويا لأقذارها، أو لأقذار بعضها، أو يحاذيها منه بعضه، وكل أصل قاد إلى تقدير الإله أو تبغيضه فهو كفر صراح» [(1006)] اهـ وقال رحمه الله: «فذهبت طوائف إلى وصف الرب بما يتقدس في جلاله عنه، من التحيز في جهة حتى انتهى غلاة إلى التشكيل والتمثيل تعالى الله عن قول الزائعين. والذي دعاهم إلى ذلك طلبتهم ربهم من المحسوسات، وما يتشكل في الأوهام ويتقدر في مجاري الوسوس، وخواطر الهواجس، وهذا حيد بالكلية عن صفات الإلهية، وأي فرق بين هؤلاء وبين من يعبد بعض الأجرام العلوية». [(1007)] اهـ

وقال: «ثم ما يحاذي الأجرام يجوز أن يماسها، وما جاز عليه مماسة الأجسام ومباينتها كان حادثا، إذ سبيل الدليل على حدث الجواهر قبولها للماساة والمباينة على ما سبق. فإن طردوا دليل حدث الجواهر، لزم القضاء بحدث ما أثبتوا متحيزا؛ وإن نقضوا الدليل فيما ألزموه، انحسم الطريق إلى إثبات حدث الجواهر». [(1008)] اهـ

وقال: «ثم الاستواء بمعنى الاستقرار بالذات ينبئ عن اضطراب واعوجاج سابق، والتزام ذلك كفر» [(1009)] اهـ

وقال: «فإن قيل: هلا أجريتم الآية على ظاهرها من غير تعرض للتأويل، مصيرا إلى أنها من المتشابهات التي لا يعلم تأويلها إلا الله، قلنا: إن رام السائل إجراء الاستواء على ما ينبئ عنه في ظاهر اللسان، وهو الاستقرار، فهو التزام للتجسيم؛ وإن تشكك في ذلك كان في حكم المصمم على اعتقاد التجسم، وإن قطع باستحالة الاستقرار، فقد زال الظاهر، والذي دعا إليه من إجراء الآية على ظاهرها لم يستقم له، وإذا أزيل الظاهر قطعا فلا بد بعده في حمل الآية على محمل مستقيم في العقول مستقر في موجب الشرع. والأعراض عن التأويل حذرا من موقعة محذور في الاعتقاد يجر إلى اللبس والإيهام، واستنزال العوام،

وتطريق الشبهات إلى أصول الدين، وتعرض بعض كتاب الله تعالى لرجم
الظنون والمعنى بقوله تعالى: {... وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ} الآية، مراجعة منكري البعث
لرسول الله صلى الله عليه وسلم في استعجال الساعة، والسؤال عن منتهاها
وموقعها ومرساها. والمراد بقوله تعالى: {... وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ} ، أي وما
يعلم مآله إلا الله، ويشهد لذلك قوله تعالى: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ} الآية،
[.](والتأويل فيها يحمل على الساعة في اتفاق الجماعة)[(1010)

قال إمام الحرمين الجويني: “فصل في أن الله ليس جسما خلافا للكرامية
صرحت طوائف من الكرامية بتسمية الرب تعالى عن قولهم جسما، وسبيل
مفاتيحهم بالكلام أن نقول: الجسم هو المؤلف في حقيقة اللغة، ولذلك يقال في
شخص فضل شخصا بالعبالة[(1011)] وكثرة تأليف الأجزاء إنه أجسم منه وإنه
جسيم، ولا وجه لحمل المبالغة إلا على تألف الأجزاء. فإذا أنبأنا المبالغة
المأخوذة من الجسم على زيادة التأليف، فاسم الجسم يجب أن يدل على أصل
التأليف؛ إذ الأعم لما دل على مزية في العلم، دل العالم على أصله
ثم نقول: إن سميت البارئ تعالى جسما وأثبتتم له حقائق الأجسام، فقد تعرضتم
لأمرين: إما نقض دلالة حدث الجواهر، فإن مبناها على قبولها للتأليف والتماسه
والمباينة؛ وإما إن تطردوها وتقضوا بقيام دلالة الحدث في وجود الصانع.
وكلاهما خروج عن الدين، وانسلاخ عن رتبة المسلمين

ومن زعم منهم أنه لا يثبت للبارئ تعالى أحكام الأجسام، وإنما المعنى بتسميته
جسما الدلالة على وجوده؛ فإن قالوا ذلك قيل لهم: لم تحكمتم بتسمية ربكم باسم
ينبئ عما يستحيل في صفته، من غير أن يرد به شرع أو يستقر فيه سمع، وما
الفصل بينكم وبين من يسميه جسدا»[(1012)] اهـ

وقال الإمام الجويني أيضاً: «فصل مشتمل على ذكر شبه المجسمة والانفصال
عنها: ومما تمسكوا به أن قالوا: قد ثبت أن القديم تعالى مخترع على الحقيقة، ثم
تدبرنا أحوال الفاعلين شاهداً، فلم نجد فاعلاً ليس بجسم، بل استحال ذلك في
الشاهد، فيجب القضاء بذلك على كل فاعل. قالوا: وهذا كما أن الواحد منا لما
استحال أن يكون عالماً من غير علم، لزم طرد ذلك شاهداً وغائباً. وربما
يستشهدون في شبههم هذه بالوجود فيقولون: لما علمنا وجوب الوجود للفاعل منا،
قضينا بذلك على كل فاعل. فإذا وجب ذلك في وصف الوجود، وجب في الذي
تنازعنا فيه

وهذا الذي ذكروه غير سديد من أوجه: أحدها أن نقول: قد بنيتم كلامكم على كون الفاعل جسما في الشاهد، وهذا مما تمنعون منه. فإن الفاعل عندنا: كل جوهر فرد، فلا تتصف جملة بأنها تفعل فعلا واحدا. وإذا حرك المحرك يده على الاختيار واقتدار، فلا نقول صدرت الحركات من جملة اليد، بل صدر من كل جزء من أجزاء اليد حركة اختص ذلك الجوهر باكتسابها. فاستبان بذلك أن ما ادعوه في الشاهد فهم منه ممنوعون، وعن الاستدلال به مدفوعون. ويتضح ما قلناه بأن نعلمهم أن الرب تعالى لو خلق جوهرًا فردًا، وخلق له الحياة والعلم والقدرة، لكان ذلك ممكنا جائزا.

واعلموا أنه ليس من فرق المجسمة من ينكر ذلك، وإنما أنكره المعتزلة دون غيرهم من أصحاب المذاهب. فوضح بذلك بطلان ما عولوا عليه من أمر الشاهد. ثم لو سلم لهم جدلا ما ادعوه شاهدا، وقلنا لهم: كل فاعل من المحدثين جسم فليس في ذلك مستروح. فإن ذلك وإن سلم لهم تقديرا، فلسنا نقول: إنما كان الجسم حيث كان فاعلا، فلم نوجب القضاء بذلك على كل فاعل.

ثم أقصى ما تمسكوا به رد الغائب إلى الشاهد من غير تحقيق جمع بينهما. والتمسك بهذه الطريقة يجر إلى الدهر والإلحاد ونفي الإله. إذ لو قال قائل: لم نعقل فاعلا محسوسا إلا حادثا، فيجب طرد ذلك. أو قال قائل: لم نشاهد بشرا إلا من نطفة ولا نطفة إلا من بشر، فيلزم القضاء بذلك إلى غير أول، فلا يكون المجسم فيما ذكره أسعد حالا ممن يسلك هذه الطرق التي أشرنا إليها. وسنوضح إن شاء الله إبطال الاستشهاد بالشاهد على الغائب من غير علة ودليل وشرط. وحققة إن شاء الله.

وأما ما أسندوا إليه كلامهم من إثبات العلم شاهدا وغائبا فساقط. فإننا لم نقتصر في ذلك على مجرد الشاهد، بل أقمنا الدلالة على كون العلم علة في كون العالم. عالما. ثم من شأن العلة أن تطرد ولو لم تطرد لبطل كونها علة في كل صورة. وأما الذي استروحوا إليه من الوجود فباطل. فإننا لم نتوصل إلى العلم بوجود الباري من حيث وجب للفاعل منه الوجود، بل إنما أثبتنا ذلك بطرق نوضحها إن شاء الله في الصفات، منها: أن عدم نفي محض، والجمع بين تقديره وبين إثبات الصانع تناقض. فهذا سبيل الاستدلال، لا ما استروحوا إليه من وجود الشاهد.

ومما تمسك به المجسمة أن قالوا: المعلومات تنقسم إلى ما يعلم اضطرارا، وإلى ما يعلم استدلالا. وما يعلم استدلالا يستند العلم به إلى المعلوم اضطرارا. فإن كل دليل عقلي ينتهي في مساقاة إلى الضروريات بدرجة أو درجات

قالوا: فإذا ثبت ذلك بنينا عليه مقصودنا وقلنا: العلم بالإله وكونه فاعلا ليس من خبر الضروريات، بل يستدل عليه بكون لمحدث فاعلا. ثم من شأن المدلول أن يشابه الدليل: إما من جميع الوجوه، وإما من بعض الوجوه. ومن المستحيل المصير إلى أن القديم سبحانه وتعالى لا يشابه المحدث الفاعل بوجه من الوجوه. فإننا لو قلنا ذلك، لزمنا منه نفي الوجود عن الإله، وذلك تعطيل. فإذا لم يكن بد من تثبيت المشابهة من بعض الوجوه، فينبغي أن يقال: ما يستحيل تقدير وقوع الفعل دونه يجب طرده في كل فاعل اعتبارا بالوجود، قالوا: والتركيب مما يستحيل تقدير وقوع الفعل دونه، فوجب طرده

وهذا الذي ذكره اقتصار على محض الدعوى. فمما اشتمل عليه كلامهم قولهم: إنا نستدل على كون القديم فاعلا بكوننا فاعلين، وليس الأمر على ما قدره، فإن كون القديم فاعلا مخترعا يمكن الاستدلال عليه مع الإضراب عن الاستشهاد بالفاعلين المحدثين

والسبيل في ذلك أن يقال: إذا ثبت جواز الفعل واستحالة وقوعه بنفسه، ثبت افتقاره إلى فاعل مخصص. فوضح بطلان قاعدة المشبهة

ومما يشتمل عليه كلامهم مصيرهم إلى وجوب مماثلة الدليل المدلول، ولو من بعض الوجوه. وهذا جهل منهم بمواقع الأدلة. ولا غرو، فهم متطفلون بالتمسك بطرائق العقل، وقد يستدل بالعدم على الوجود، وبالوجود على العدم، فبطل قول من ادعى مماثلة المدلول الدليل

ومما انطوى عليه كلامهم، وهو من أعظم الزلل في الدين، إفصاحهم بمشابهة الرب سبحانه وتعالى الفاعل المحدث من بعض الوجوه. وقد أبطلنا ذلك في باب التماثل. واسلك معهم – إن دعت الحاجة إلى تقرير ذلك – طريق القول بنفي الأحوال ليتبين في أوجها ما تقدر استحالة التماثل من وجه مع الاختلاف من وجه. ثم نقول: ألسنتم قلتم لا يجب مشابهة الدليل المدلول من كل وجه، فلم زعمتم أن التركيب من الوجوه التي يجب الاشتراك فيها؟ فإن رجعوا فقالوا: لا نعقل فاعلا ليس بجسم، فهو عود منهم إلى الشبهة الأولى. وقد قدمنا في ذلك قولا مقنعا

ومما استدل به الكرامية أن قالوا: الموجود ينقسم إلى ما يقوم بنفسه، وإلى ما لا يقوم بنفسه، وليس بينهما منزلة ليست في أحدهما، كما أن الموجود لا يخرج عن أن يكون صفة أو موصوفا. قالوا: والقائم بالذات هو المتحيز. وهذا الذي ذكره لا محصول له.

أما قولهم: ينقسم الموجود إلى ما يقوم بنفسه وإلى ما لا يقوم بنفسه، فصحيح لا منكرة فيه. وأما قولهم: القائم بالذات هو المتحيز، ففي هذا أعظم التنازع. فلم قلت إن القائم بالذات هو المتحيز، فلا يرجعون عند هذه الطلبة إلى محصول إلا إلى التمسك بمجرد الشاهد، وقد أبطلناه.

ثم نقول: أنى يستقيم ذلك منكم معاشر الكرامية، وقد خرجتم عن المعقول، فأثبتتم كائنا ليس بصفة ولا موصوف، وذلك أن من حقيقة أصلهم: أن ما يقوم بذات الله تعالى من الحوادث، تعالى الله عن قولهم، ليست بصفات. إذ لا يتصف القديم بها عندهم، بل يقوم به قول حادث وهو غير قائل به، وقد خرج عن أن يكون صفة له. والصفة ليست بموصوفة على أصولهم. فقد أثبتوا قسما بين الصفة والموصوف.

ومما نعارضهم به أن نقول: قد أثبتتم بين القديم والمحدث رتبة خارجة من القسمين، فكيف تستبعدون قائما بالذات عن صفة التحيز ولم تستبعدوا شيئا خارجا عن وصف المحدث والقديم؟

ثم نقول: إن كان مرجعكم إلى الشاهد، فكل ما لا يقوم بنفسه شاهدا عرض، كما أن الذي يقوم بنفسه متحيز. فإن لزم طرد التحيز في القائم بالذات، لزم طرد وصف العرض فيما لا يقوم بنفسه، حتى يجب من ذلك الحكم بكون علم الله عرضا من حيث كان غير قائم بنفسه.

وقد ناقشهم بعض أئمتنا في إطلاق القيام بالذات وقال: الجوهر ليس بقائم بنفسه، وإنما القائم بالذات هو الله تعالى. وقد قال شيخنا أبو الحسن في بعض مناظراته مع البغداديين: لا حقيقة للقائم بالذات شاهدا وغائبا. قال: وذلك رد على أسقف من أساقفة النصارى. واستدل على ذلك بأن هذه اللفظة لم يرد بها شرع، وهي غير سديدة في موجب الإطلاق، إلا أن يتجاوز بها توسعا، وهي موهمة قياما. ولا معنى لمناقشتهم في العبارات ما دمنا نجد سبيلا إلى التعرض للمعاني.

ومما تمسك به جملة الكرامية أن قالوا: لو أخبر مخبر عن رؤية فاعل ليس بجسم، كان مستنكرا على الوجه الذي نستنكر قول القائل: رأيت السواد والبياض مجتمعين في المحل الواحد.

وهذا الذي قالوه خلف من القول لا محصول له، ويتبين الغرض فيه بتقسيم، وذلك أنا نقول: إن ادعيتم جريان المتنازع فيه واجتماع الضدين مجرى واحدا في الاستحالة، فإنكم منازعون فيه. وإن ادعيتم الجمع بينهما في محض الاستنكار فهو مسلم ولا مستروح. فإن خوارق العادات يستنكر وقوعها، وإن كانت من الجائزات المقدورات. ولو أخبر مخبر عن غيظ البحار، وتقلع الجبال إلى غير ذلك من خوارق العادات، لا يستنكر قوله. ثم لم يتضمن ذلك إخراج ذلك من الجائزات.

ومما يوضح ذلك أن الكرامية والمجسمة، وإن وصفوا القديم بكونه جسما، تعالى الله عن قولهم، لم يصفوه بكونه صورة على ما ذهب إليه الغلاة من المشبهة ثم لو قال قائل: رأيت فعلا ليس بصورة ولا جوارح، كان ذلك مستنكرا في العادة، وإن كان القديم عندهم غير متصور، ولا متصف بالجوارح. فبطل ما قالوه من كل وجه.

ومما تمسك به المجسمة أن قالوا: إذا قلتم أن القديم شيء واحد لا يقبل الانقسام والتبعض، فيلزم منه أن يكون أصغر الأشياء وأقلها، فإن الجوهر الفرد لما لم يكن متركبا كان أقل قليل، وهذا ضرب من السخف والحبال. فإن الصغير يعبر به عن الأقدار، وإنما يتصف بالقدر ما له حظ من المساحة، وإنما تمسح ما له جرم وتحيز. وما يستحيل تحيزه، لا يتصف بالأقدار ولا يثبت له حظ من المساحة.

والذي يوضح ما قلناه أن المجسمة إن وافقونا في إثبات أن علم الله تعالى متعلق بالمعلومات التي لا تتناهى، لم يجب أن يقال: العلم من حيث لم ينقسم يتصف بالصغر والقلة، فبطل ما قالوه كل من وجه. فهذه جمل كافية في الرد على من أثبت لله حقيقة الأجسام» [(1013)] اهـ

ليس ذلك فحسب، بل إنك تقرأ في نفس المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب ما نصه

..[قال أحمد الونشريسي: «لا ينفع النطق بكلمة التوحيد مع جهل معناها

وسئل سيدي أحمد بن عيسى فقيه بجاية عن نشأ بين ظهراني المسلمين وهو يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ويصلي ويصوم، إلا أنه لا يعرف ما انطوت عليه الكلمة العليا فيما يعتقده لعدم معرفته بها، إذ اعتقاد شيء فرع المعرفة به، كالذي يقول لا أدري ما الله ورسوله، ولا أدري من هو الأخير منهما، أو لا أفرق بينهما أو غير ذلك من كلام لا يمكن معه معرفة الوحدانية ولا الرسالة، وإنما يقول سمعت الناس يقولون هذه الكلمة فقلتها ولا أدري المعنى الذي انطوت عليه ولا أتصور صحته ولا فسادَه ولا أدري ما أعتقد في ذلك بوجه ولا أعبر عنه بلساني ولا غيره، لأن التعبير عن الشيء فرع المعرفة به وأنا لا أعرفه. فهل يكفي في إيمانه بمجرد النطق بالشهادتين والصلاة والصيام وغير ذلك من أركان الإسلام ويعذر بجهل معنى الكلمة؟ أو لا بد من معرفة المعنى الذي انطوت عليه الكلمة العليا من الوحدانية والرسالة وإلا لم يكن مؤمناً. فأجاب الحمد لله. من نشأ بين أظهر المسلمين وهو ينطق بكلمة التوحيد مع شهادة الرسول عليه السلام ويصوم ويصلي إلا أنه لا يعرف المعنى الذي انطوت عليه الكلمة الكريمة كما ذكرتم، لا يضرب له في التوحيد بسهم ولا يفوز منه بنصيب ولا ينسب إلى إيمان ولا إسلام، بل هو من جملة الهالكين وزمرة الكافرين، وحكمه حكم المجوس في جميع أحكامه إلا في القتل، فإنه لا يقتل إلا إذا امتنع من التعليم. وكذلك الطلاق إذا ظن بالمطلق أنه قصد بدعواه الجهل بمعنى الكلمة الكريمة إباحة البائن، كالرجل يبين زوجته ثم يدعي الجهل بمعنى الكلمة الكريمة أو غير ذلك مما يقتضي الكفر فيظن به أنه قصد بذلك إباحة المحذور فإنه لا يصدق في دعواه ذلك ويلزمه الطلاق، إلا أن يعرف ذلك منه قبل الطلاق وهي حينئذ في عصمته على ما يعتقد ببيئة عادلة أو ما يقوم مقامها. وكذلك المرأة إذا ظن بها أنها قصدت بذلك إباحة الممتنع فإنها لا تصدق في دعواها ولا تحل لزوجها إلا أن يعلم ذلك منها قبل البيونة أو ما يقوم مقامها كالرجل فيما ذكر سواء. وكذلك إذا ظن بها أنها قصدت بذلك فسخ النكاح الحكم واحد والله أعلم

وذهبت غلاة المرجئة، وهي طائفة من المبتدعة، إلى أن النطق المجرد عن المعرفة بما انطوت عليه الكلمة الكريمة مع صلاة أو صيام أو مع عدم ذلك يكفي في الإيمان، ويكون للمتصف به دخول الجنان. عصمنا الله من الآراء المغوية والفتن المحيرة، وأعاذنا من حيرة الجهل وتعاطي الباطل، ورزقنا التمسك بالسنة ولزوم الطريقة المستقيمة إنه كريم منان

وكتب بالمسألة أيضا إلى سيدي عبد الرحمن الواغليسي.
فأجاب الحمد لله تعالى. أسعدكم الله وسددكم وإيانا لمرضاته. بعد السلام عليكم
ورحمة الله وبركاته، فقد وصل إلي ما كتبتموه مما فهتم من فتوى الشيخين أبي
العباس بن إدريس وأبي العباس أحمد بن عيسى فيمن يقول لا إله إلا الله ولم يدر
ما انطوت عليه أن فتوى سيدي أحمد بن إدريس نصها من قال لا إله إلا الله فهو
مؤمن حقا، فمقتضى هذا الفهم من جواب الشيخ أن من نطق بالشهادة يجرئه
نطقه وإن جهل معناه وما انطوت عليه الكلمة من مدلولها، فاعلم أن هذا الفهم عن
الشيخ رحمه الله باطل لا يصح، فإنه لا يلزم منه أن من قال ذلك وهو معتقد في
الإله تعالى شبه المخلوقات، وصورة من صور الموجودات، أن يكون مؤمنا حقا.
وقد وجدنا من الجهلة من هو كذلك وكتب إلينا بذلك وأشباهه. ومن اعتقد ذلك
فهو كافر بإجماع المسلمين. وقد نص أئمتنا على ذلك وعلى غيره مما هو كفر
بإجماع، فلا يصح ذلك عن الشيخ أصلا ولا يصح أن يختلف في هذا أو شبهه.
وفي هذا أجاب سيدي أحمد بن عيسى. وقد تحدثت أنا مع سيدي أحمد بن إدريس
وذكرت له ما يقول صاحبنا فوافق عليه وقال هذا حق لا يقال غيره» [(1014)] اهـ.

وهو إجماع كما مر بك في هذا الكتاب، والإجماع قطعي، وهو أسلم من تخطئ
وتوهم المشبه المجسم الجهوي
وقال الحافظ الفقيه اللغوي مرتضى الزبيدي في شرحه على الإحياء، ما نصه:
«من جعل الله تعالى مقدرًا بمقدار كفر» اهـ.
وقال الشيخ محمد أمين الشنقيطي رحمه الله تعالى في تفسيره عند قوله تعالى
{...ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ} : «ومن اعتقد أن وصف الله
تعالى يشابه صفات الخلق فهو مشبه ملحد ضال» [(1015)] اهـ.
ويقول الإمام أحمد الرفاعي رضي الله عنه: «صونوا عقائدكم من التمسك بظاهر
ما تشابه من الكتاب والسنة، فإن ذلك من أصول الكفر» [(1016)] اهـ.
: ثم يقال لهم

أ) وصف الله بالجسم أو بصفات الجسم تكذيب أم تصديق للآية {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ
شَيْءٌ...} ؟. إنه - قطعا - تكذيب

ب) وتكذيب النص القرآني أليس كفرا بالإجماع؟

ج) وصفات الجسمية من دلائل الحدوث ، فوصف الله بها، أو ببعضها لا يكون إلا وصفاً لله بما هو دالٌّ على الحدوث، فلا يكون إذا وصف الله بها إلا تنقيصاً في حقه تعالى، وذلك أي نسبة النقص والحدوث إلى الله تعالى كفر لا شكَّ فيه ومثله ما تجده في بعض كتب الفخر الرازي ، ويكفي في كشف تزيف ذلك الوجه الفاسد المنسوب إليه في خاتمة كتابه أساس التقديس أن أنقل لك ما قاله الرازي نفسه في تفسيره، ونصه: «أما الإيمان بوجوده فهو أن يعلم أن وراء المتحيزات موجوداً خالقاً لها، وعلى هذا التقدير فالمجسم لا يكون مقراً بوجود الإله تعالى، لأنه لا يثبت ما وراء المتحيزات شيئاً آخر، فيكون اختلافه معنا في إثبات ذات الله تعالى، أما الفلاسفة والمعتزلة فإنهم مقرون بإثبات موجود سوى المتحيزات موجد لها، فيكون الخلاف معهم لا في الذات بل في الصفات» [(1017)] اهـ

وقال أيضاً في تفسيره: «وأقول أما قوله المجسمة قد افترضوا على الله الكذب فهو حق، وأما قوله: إن هذا افتراء على الله في صفاته فليس بصحيح، لأن كون الذات جسماً ومتحيزاً ليس بصفة، بل هو نفس الذات المخصوصة، فمن زعم أن إله العالم ليس بجسم، كان معناه أنه يقول جميع الأجسام والمتحيزات محدثة، ولها بأسرها خالق هو موجود ليس بمتحيز، والمجسم ينفي هذه الذات، فكان الخلاف بين الموحّد والمجسم ليس في الصفة بل في نفس الذات، لأن الموحّد يثبت هذه الذات والمجسم ينفيها» [(1018)] اهـ

وقال أيضاً: «والجواب: أن الدليل دل على أن من قال: إن الإله جسم، فهو منكر للإله تعالى، وذلك لأن إله العالم موجود ليس بجسم ولا حال في الجسم، فإذا أنكر المجسم هذا الموجود فقد أنكر ذات الإله تعالى، فالخلاف بين المجسم والموحّد ليس في الصفة بل في الذات، فصح في المجسم أنه لا يؤمن بالله

أما المسائل التي حكيتموها فهي اختلافات في الصفة فظهر الفرق، وأما إلزام مذهب الحلولية والحروفية فنحن نكفرهم قطعاً ، فإنه تعالى كفر النصارى بسبب أنهم اعتقدوا حلول كلمة الله في عيسى، وهؤلاء اعتقدوا حلول كلمة الله في السنة جميع من قرأ القرآن، وفي جميع الأجسام التي كتب فيها القرآن، فإذا كان القول بالحلول في حق الذات الواحدة يوجب التكفير، فلأن يكون القول بالحلول في حق جميع الأشخاص والأجسام موجباً للقول بالتكفير كان أولى. والصفة الثانية من صفاتهم أنهم لا يؤمنون باليوم الآخر» [(1019)] اهـ

وقال في أصول الدين: «بل الأقرب أن المجسمة كفار، لأنهم اعتقدوا أن كل ما لا يكون متحيزاً ولا في جهة فليس بموجود، ونحن نعتقد أن كل متحيز فهو محدث، وخالقه موجود ليس بمتحيز ولا في جهة، فالمجسمة نفوا ذات الشيء الذي هو الإله فيلزمهم الكفر» [(1020)] اهـ. وقد تقدم

أما النص المنقول عن الفخر الرازي كما في بعض النسخ المطبوعة لأساس التقديس، فنصه كما يلي: الفصل الثالث في أن من يثبت كونه تعالى جسماً متحيزاً: مختصاً بجهة معينة. هل يحكم بكفره أم لا؟ للعلماء فيه قولان أحدهما: أنه كافر – وهو الأظهر – وهذا لأن مذهبنا: أن كل شيء يكون مختصاً بجهة وحيز، فإنه مخلوق محدث، وله إله أحدثه وخلقه

وأما القائلون بالجسمية والجهة الذين أنكروا وجود موجود آخر سوى هذه الأشياء التي يمكن الإشارة إليها، فهم منكرون لذات الموجود، الذي يعتقد أنه هو الإله. وإذا كانوا منكرين لذاته، كانوا كفاراً لا محالة. وهذا بخلاف المعتزلي فإنه يثبت موجوداً، وراء هذه الأشياء التي يشار إليها بالحس، إلا أنه خالفنا في صفات ذلك الموجود. والمجسمة يخالفوننا في إثبات ذات المعبود ووجوده، فكان هذا الخلاف أعظم. فيلزمهم الكفر، لكونهم منكرين لذات المعبود الحق ولوجوده. والمعتزلة في صفته لا في ذاته

والقول الثاني: أنا لا نكفرهم. لأن معرفة التنزيه، لو كانت شرطاً لصحة الإيمان لوجب على الرسول صلى الله عليه وسلم، أن لا يحكم بإيمان أحد إلا بعد أن يتفحص أن ذلك الإنسان هل عرف الله تعالى بصفات التنزيه، أو لا؟ وحيث حكم بإيمان الخلق من غير هذا التفحص، علمنا: أن ذلك ليس شرطاً للإيمان» اهـ

وهذا الأخير نقل عن علماء لم يعينهم، معناه أن هذا القول ليس منسوباً لطبقة معينة يعول عليها في المذهب كالقول الأول، فيعود هذا القول للمجهول، أو لمن ليس لهم الإذن بالفتيا، فيتبين بأنه شاذ، ولا يخرق الإجماع بمثل ذلك

وشاهدنا على أن القول الأول هو المعول عليه أن الفخر الرازي قال: «الأظهر» ... ثم قال: «لأن مذهبنا» (أي معشر الشافعية)، وهذا معناه أن هذا القول هو النقل المعتمد عن لهم دراية بأصول المذهب وحق الفتيا، ومن يعول عليهم في الأصول وفهم كلام الإمام أي الإمام الشافعي وأمثاله من الأئمة المجتهدين، أي ما يعول عليه والمنصوص عليه أي بالاعتماد على أصول أئمة المذهب أي الذين يثبت القول بهم – المذهب – المنصوص عليها من قبل الطبقة الثانية – وهو

الأظهر – وهذا لأن مذهبنا – أن كل شيء يكون مختصاً بجهة وحيز، فإنه مخلوق محدث، وله إله أحدثه وخلقه.

وهذا يكشف أن الرازي يعول على كلام أصحاب الوجوه، وهذا التعويل يبين درجته بأنه من دونهم، وإلا لتكلم الرازي مباشرة في كلام الإمام أي الشافعي، أو ما نقل عنه وتولاه بالتحميم والتدقيق ليخرج بحكم ما

ونعلم أن الفخر الرازي على مذهب الشافعي، وشروط الاجتهاد كما روى الخطيب البغدادي: «قال الشافعي: لا يحل لأحد أن يفتي في دين الله إلا رجلاً عارفاً بكتاب الله، بناسخه ومنسوخه، وبمحكمه ومتشابهه، وتأويله وتنزيله، ومكيه ومدنيه، وما أريد به وفيما أنزل، ثم يكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله بالناسخ والمنسوخ، ويعرف من الحديث ما عرف من القرآن، ويكون بصيراً باللغة، بصيراً بالشعر، وبما يحتاج إليه للعلم والقرآن، ويستعمل مع هذا الإنصاف وقلة الكلام، ويكون بعد هذا مشرفاً على اختلاف أهل الأمصار، وتكون له قريحة بعد هذا، فإذا كان هكذا فله أن يتكلم ويفتي في الحلال والحرام، وإذا لم يكن هكذا فله أن يتكلم في العلم ولا يفتي» [(1021)]. انتهى بحروفه

وفي أمر العقيدة يلاحظ أنه لا يجوز التعويل على مجرد نقل، خاصة إذا كان في مثل هذا الأمر العقدي، وإنما الأمر على ما فصلناه وبيناه في هذه الرسالة ويكفي في الرد على الخلاف المزعوم بأن تعلم أن «القرافي وغيره حكوا عن الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم القول بكفر القائلين بالجهة والتجسيم، وهم حقيقون بذلك» [(1022)] اهـ

وقد تقدم النقل عن جمهرة من الأعلام الذين لهذا الإجماع، فلا يلتفت بعد هذا إلى ما لا يعول عليه من النقول إما لعدم ثبوته عن نسب إليه أو لنزول القائل عن درجة الاحتجاج به، لكونه ليس من أهل الاجتهاد ولا من أصحاب الوجوه في المذهب، أو خالف قوله قول إمامه، مع نزول القائل عن رتبة الاجتهاد، مهما تردد ذكرها في الكتب أو تكرر الاعتماد عليها من قبل بعض من شأنه أن يجمع الأقوال من غير تحقيق وضبط، ومن ذلك ما نبه إليه الزركشي: «ونقل صاحب الخصال من الحنابلة عن أحمد أنه قال: من قال: جسم لا كالأجسام كفر، ونقل عن الأشعرية أنه يفسق، وهذا النقل عن الأشعرية ليس بصحيح» [(1023)] اهـ.

وهو عين ما نبه إليه البرزلي المالكي بقوله: «وأنكر عليه شيخنا الإمام نقله عن بعض الأشعرية إنكاراً شديداً»، وقال: «لم يقله أحد منهم فيما علمته واستقرته من كتبهم» [(1024)] اهـ، وذلك لأن الصواب الذي لا محيد عنه أنه يكفر لمعارضته صريح القراءان والسنة

وهو منسجم تماماً مع ما قاله تقي الدين الحصري: «إلا أن النووي جزم في صفة الصلاة من شرح المذهب بتكفير المجسمة» [(1025)]، قلت (تقي الدين الحصري): وهو الصواب الذي لا محيد عنه، إذ فيه مخالفة صريح القرآن، قاتل الله المجسمة والمعطلة، ما أجراًهم على مخالفة من {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ*} [(1026)]، وفي هذه الآية رد على الفرقتين» [(1027)] اهـ

وقد قال العلامة فخر الدين أحمد بن حسن الجاربردي التبريزي (المتوفى سنة 746 هجرية): «اعلم أنه قال الأصوليون شرطه الإسلام. وإنما عدل المصنف إلى هذه العبارة لأن المجسمة كفار عند الأشاعرة» [(1028)] اهـ

فأنت تلاحظ هنا الإطلاق، ولو كان الكلام موجبا للتخصيص لخصص، وانظر إلى من نسب الحكم بتكفير المجسم، نسبه إلى الأصوليين، ويكفيك ذلك دلالة قال المحدث العلامة السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى رحمه الله ما نصه: «إذا أطلق أهل السنة والجماعة فالمراد بهم الأشاعرة والماتريدية. قال الخيالي في حاشيته على شرح العقائد: الأشاعرة هم أهل السنة والجماعة، هذا هو المشهور في ديار خراسان والعراق والشام وأكثر الأقطار وفي ديار ما وراء النهر يطلق ذلك على الماتريدية أصحاب الإمام أبي منصور وبين الطائفتين اختلاف في بعض المسائل كمسئلة التكوين وغيرها - إلى أن قال: وذكر العز بن عبد السلام أن عقيدة الأشعري أجمع عليها الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة ووافقه على ذلك من أهل عصره شيخ المالكية في زمانه أبو عمرو بن الحاجب، وشيخ الحنفية جمال الدين الحصري، وأقره على ذلك التقي السبكي فيما نقله عنه ولده التاج. وفي كلام عبد الله الميوري المتقدم ما نصه: «أهل السنة من المالكية والشافعية وأكثر الحنفية بلسان أبي الحسن . «الأشعري يناضلون وبحجته يحتجون

إلى أن قال: «ثم قال التاج السبكي: وأنا أعلم أن المالكية كلهم أشاعرة لا أستثني أحداً، والشافعية أغلبهم أشاعرة لا أستثني إلا من لحق منهم بتجسيم أو اعتزال» [(1029)] اهـ

فإذا كان المجسم كافرا عند الأشاعرة فيعني أنه كافر على مذهب أهل السنة والجماعة كما نص الطحاوي

الطحاوي قال: «ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر» ، فلو أن شخصا أثبت الجسمية للحق لقلنا إنه كافر، لأن الحدود والتحيز من معاني البشر، وليس ما اجتمع من لحم وعظم فقط

وقد تقدم تعريف الجسم، وليس هو فقط ما اجتمع من لحم وعظم ودم، بل ما له طول وعرض وارتفاع وسمك كل هذا يدخل تحت تعريف الجسم المتفق عليه، فلا نرى من المحققين أو من السادة الأشاعرة من قال إن الجسم ما اجتمع من لحم وعظم فقط، ولو كان تعريف الجسم على هذا لسخر منا التيميون، وهذا التقسيم هو أساسا لابن تيمية حيث قال: «الجسم لفظ محدث لكن إن نفاه العلماء فيريدون ما اجتمع من لحم وعظم»، وهو يشير إلى أن معبوده له أبعاد ليست مركبة من لحم وعظم» (1030)، مما يجعله خارقا للإجماع في تعريف الجسم، وخارقا للإجماع في تنزيه الله عن المشابهة للحوادث

وأما ما ينقل عن العز بن عبد السلام فقد رده البلقيني أيضًا: فقد أورده الرملي قوله: وما في المجموع من تكفير من يصرح بالتجسيم أشار إلى تضعيفه، وكتب أيضًا، كأنه احترز بالتصريح عن يثبت الجهة فإنه لا يكفر، كما قاله الغزالي في كتاب التفرقة بين الإسلام والزندقة، وقال ابن عبد السلام في القواعد: إنه الأصح بناء على أن لازم المذهب ليس بمذهب. (الرملي)، وكتب أيضًا

[(قال البلقيني: الصحيح أو الصواب خلاف ما قال] (1031)

وقد نقل الشيخ العز بن عبد السلام في كتابه حلّ الرموز مقالة الإمام المجتهد أبي حنيفة رضي الله عنه في كتابه الفقه الأبسط ما نصه: «من قال لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض فقد كفر، وكذا من قال إنه على العرش، ولا أدري العرش أفي السماء أو في الأرض» (1032) اهـ

ووافقه على ذلك ثم قال: «لأن هذا القول يوهم أن للحق مكانًا، ومن توهم أن للحق مكانًا فهو مُشَبَّه» اهـ. وذلك دليل على التغاير بين القولين المنقولين عنه، وأنت تلاحظ أن عبارة العز بن عبد السلام يمعن في هذا في التحذير من هذا الاعتقاد حيث يقول: «ومن توهم أن للحق مكانًا فهو مُشَبَّه» اهـ، وهذا منه تعميم لكل من تصور أن الله في مكان أو جهة، وأي فرق بين المكان والجهة

على أن المحدث الكوثري بيّن وجه ما قاله العز في هذه المسألة التي نقلت عنه حيث قال: «نعم يعد ابن عبد السلام في قواعده الكبرى العامي معذورا في الكلمة الموهمة ، لكن ناقشه المقبل في ذلك في العلم الشامخ، وعلى كل حال لا يرضى هؤلاء -أي مشبهة عصره- أن يعدوا من العامة ليعذروا في كلماتهم الشاطحة، وقد ملأت مؤلفاتهم البقاع، فلا محيص عن عدهم واعين لما نطقوا به ، فتعين إلزامهم بما يترتب على تلك التقولات في نظر أهل البرهان الصحيح» [(1033)] اهـ.

: فأنت تلاحظ أن الشيخ الكوثري يرد ذلك الى أمرين .
الأول: حصر الأمر الذي أفتى به العز بالكلمة الموهمة .
الثاني: فهم المعنى من تلك الكلمات الموهمة .

وهو كما ترى يدور في الفلك الذي رسمناه وبيناه، فكن على انتباه لهذا. ولعله يشبه ما قاله الزرقاني، ونصه: « ثم إن هؤلاء المتحمسين في السلف متناقضون لأنهم يثبتون تلك المتشابهات على حقائقها، ولا ريب أن حقائقها تستلزم الحدوث وأعراض الحدوث كالجسمية والتجزؤ والحركة والانتقال، لكنهم بعد أن يثبتوا تلك المتشابهات على حقائقها ينفون هذه اللوازم، مع أن القول بثبوت الملزومات ونفي لوازمها تناقض لا يرضاه لنفسه عاقل فضلا عن طالب أو عالم ، فقولهم في مسألة الاستواء الأنفة: إن الاستواء باق على حقيقته، يفيد أنه الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز، وقولهم بعد ذلك: ليس هذا الاستواء على ما نعرف يفيد أنه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز، فكأنهم يقولون: إنه مستو غير مستو، ومستقر فوق العرش غير مستقر أو متحيز غير متحيز وجسم غير جسم أو أن الاستواء على العرش ليس هو الاستواء على العرش، والاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه إلى غير ذلك من الإسفاف والتهافت، فإن أرادوا بقولهم: الاستواء على حقيقته أنه على حقيقته التي يعلمها الله ولا نعلمها نحن فقد اتفقنا، لكن بقي أن تعبیرهم هذا موهم لا يجوز أن يصدر من مؤمن ، خصوصا في مقام التعليم والإرشاد، وفي موقف النقاش والحجاج، لأن القول بأن اللفظ حقيقة أو مجاز لا ينظر فيه إلى علم الله وما هو عنده، ولكن ينظر فيه إلى المعنى الذي وضع له اللفظ في عرف اللغة، والاستواء في اللغة العربية يدل على ما هو مستحيل على الله في ظاهره، فلا بد إذن من صرفه عن هذا الظاهر، واللفظ إذا صرف عما وضع له واستعمل في غير ما وضع له خرج

عن الحقيقة إلى المجاز لا محالة ما دامت هناك قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي» [(1034)] اهـ. وما يروى وينقل عن أبي حامد الغزالي في هذا الموضوع من عدم تكفير القائل بالجهة خطير جدا، علما أنه قد اتفقت كلمة أهل العلم قاطبة بلا خلاف بينهم ولا نكير على أن معتقد الحجم والجسمية أو الجهة والحيز كافر، وأن تكفيرهم واجب، وعللوا سبب ذلك بأنهم يقولون بأن الله حدا ونهاية من جهة السفلى [(1035)]، أي لأنه يكون وصف الله بالحجم، وكذا من زعم أن لمعبوده صورة أو أن له حدا ونهاية أي حجما ومساحة أو أنه يجوز عليه الحركة والسكون، بل عبروا بأنه لا إشكال لذي لب في تكفير القائل [بذلك] (1036).

وها هو أبو حامد الغزالي يقول: «التقديس، ومعناه أنه إذا سمع اليد والأصبع، وقوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله خمر طينة آدم بيده» [(1037)]، و«إن قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن» [(1038)]. فينبغي أن يعلم أن اليد تطلق لمعنيين، أحدهما هو الموضوع الأصلي، وهو عضو مركب من لحم وعصب، واللحم والعظم والعصب جسم مخصوص وصفات مخصوصة، أعني بالجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو إلا بأن يتنحى عن ذلك المكان، وقد يستعار هذا اللفظ أعني اليد لمعنى آخر ليس ذلك المعنى بجسم أصلا كما يقال: البلدة في يد الأمير فإن ذلك مفهوم وإن كان الأمير مقطوع اليد مثلا، فعلى العامي أن يتحقق قطعا ويقينا أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يرد بذلك جسما هو عضو مركب من لحم ودم وعظم، وأن ذلك في حق الله تعالى محال وهو عنه مقدس، فإن خطر بباله أن الله جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم، فإن كل جسم فهو مخلوق، وعبادة المخلوق كفر، وعبادة الصنم كانت كفرا لأنه مخلوق، وكان مخلوقا لأنه جسم، فمن عبد جسما فهو كافر بإجماع الأمة السلف منهم والخلف» [(1039)] اهـ.

وقد قال أبو علي عمر بن محمد السكوني: «وليحترز من مواضع في كتاب «الإحياء» لأبي حامد الغزالي، ومن مواضع في كتاب «النفخ والتسوية» له أيضا، ومن مواضع في تأليفه أيضا دُست في تأليفه، أو رجع عنها كما ذكره في كتابه المسمى بالمنقذ من الضلال» [(1040)] اهـ.

وبهذا يظهر أن ما ينسب للغزالي في هذه المسألة وإن وجد في بعض كتبه فإنه إما مدسوس عليه أو رجع عنه، وكيف يثبت عنه وقد رأيت هذا النص المبين آنفا

من كلام أبي حامد الغزالي نفسه، وما نبه إليه السكوني تالياً من أمر الدس والتراجع، فتنبه

وإذا وضح ما ذكرناه لك فإنه من المفيد أن نقف معاً على ما يكشف اللبس الذي وقع فيه بعض الناس، من الضياع في أمر الفارق بين من ينطق بهذا اللفظ وهو فاهم لمعناه وبين من ينطق به وهو لا يفهم المعنى أو يظن أن لفظة جسم أو جهة فوق ترد في لسان العرب بمعنيين ، أحدهما المعنى الكفري الفاسد، والآخر المعنى الذي يوافق العقيدة السليمة، كما مر بك قريباً، على أنه تجدر الإشارة أن أغلب الناس اليوم ممن ينتسب للعربية يفهمون معنى الجسم والجهة إجمالاً ، وعليه يأتي كلام بعض المشايخ إجمالياً بما يؤدي للاضطراب في فهم كلامهم، وكان الأولى بمن يقرأ كلامهم أن يحرص على تلقيه وفهمه من أهل العلم لا أن يتجاسر على هذا الأمر الخطير الذي يؤدي به إلى التناقض في القول تارة بتكفير معتقد الحجم أو الجهة في حق الله، وتارة بأنه لا يكفر بمجرد إطلاق هذا اللفظ على الله، ووجه حل ذلك التناقض أن يقال: إن قائل هذا اللفظ إما أنه يعي ويفهم ما يقول، وإما أنه لا يعي ولا يفهم ما يقول

وهو ما قاله الشيخ محمد الخضر الشنقيطي، ونصه: «وصرح العراقي بأن معتقد الجهة كافر، وقال إنه قول لأبي حنيفة ومالك والشافعي والأشعري والباقلاني، وقال بعض العلماء غيره بكفره أيضاً لما يلزم على قوله من التجسيم المستحيل على الله تعالى، بل شدد بعضهم حتى قال: إن من اعتقد الجهة في حق الله تعالى كافر بالإجماع، ومن توقف في كفره فهو كافر، وما قاله من الإجماع مردود بما وقع بين الأئمة من الخلاف في تكفير أهل الأهواء» [1041]، وقد حكى القاضي عياض وغيره جريان الخلاف في المشبهة وغيرهم من أهل الأهواء، والحق أن الخلاف في كفر القائل جار على الخلاف في لازم القول، هل هو كالقول أم لا ، قال ابن ميارة في التكميل

هل لازم القول يعد قولاً»

عليه كفر ذي هوى تجلى

وقيد بعض العلماء هذا الخلاف بما إذا كان اللزوم غير بيّن ، قال: وأما إن كان اللزوم بيناً فهو كالقول بلا خلاف، والذي يظهر أن الجهة لازم عليها التجسيم [لزوماً بيناً] (1042)

قلت (أي الشنقيطي): ولعل هذا هو مستند من حكي الإجماع على كفر القائل بالجهة في حقه تعالى ، والتحرير أن قائل هذه المقالة التي هي القول بالجهة فوق إن كان يعتقد الحلول والاستقرار والظرفية أو التحيز فهو كافر، يسلك به مسلك المرتدين إن كان مظهرًا لذلك ، وإن كان اعتقاده مثل أهل المذهب الثاني القائل بالجهة[(1043)]من غير تكيف ولا تحديد فقد تقرر الخلاف فيه، فعلى القول بالتكفير يرجع لما قبله، وعلى الصحيح ينظر فيه، فإن دعى الناس إلى ما هو عليه وأظهره وأشاعه فيصنع به ما قاله مالك رضي الله عنه فيمن يدعو إلى بدعته، ونص على ذلك في آخر الجهاد من المدونة وتأليف ابن يونس، وإن لم يدع إلى ذلك وكان يظهره فعلى من ولاه الله أمر المسلمين ردعه وزجره عن هذا الاعتقاد والتشديد عليه حتى ينصرف عن هذه البدعة»[(1044)] اهـ

وهذا عينه هم ما نقله الشيخ ابن حجر الهيتمي، الذي قال بعد جمع نقول في هذه المسئلة ما نصه: «إذا تقرر هذا، فقائل هذه المقالة التي هي القول بالجهة فوق إن كان يعتقد الحلول والاستقرار والظرفية أو التحيز فهو كافر، يُسلك به مسلك المرتدين إن كان مظهرًا لذلك»[(1045)] اهـ

فقول الشنقيطي وابن حجر: «إن كان يعتقد الحلول والاستقرار والظرفية أو التحيز فهو كافر»، كاف في تأكيد هذا المعنى مهما حاول بعض الناس اليوم أن يدوروا حول هذه المسئلة دوران التائه في تيه بني إسرائيل في سينا حين خالفوا أمر الله ونبي الله موسى عليه الصلاة والسلام

بل يحسم هذه القضية ما قاله القرطبي، ونصه: «وقد قال هشام الجوالقي وطائفة من المجسمة: هو نور لا كالأنوار، وجسم لا كالأجسام، وهذا كله محال على الله تعالى عقلا ونقلا على ما يعرف في موضعه من علم الكلام

ثم إن قولهم متناقض، فإن قولهم: جسم أو نور، حكم عليه بحقيقة ذلك، وقولهم: لا كالأنوار ولا كالأجسام نفي لما أثبتوه من الجسمية والنور، وذلك متناقض ، وتحقيقه في علم الكلام، والذي أوقعهم في ذلك ظواهر اتبعوها»[(1046)] اهـ

وقال الشيخ تقي الدين الحصني: «وفي مواضع أغراضهم الفاسدة يجرون الأحاديث على مقتضى العرف والحس ويقولون ينزل بذاته وينتقل ويتحرك ويجلس على العرش بذاته ثم يقولون لا كما يعقل يغالطون بذلك من يسمع من عامي وسيء الفهم وذلك عين التناقض ومكابرة في الحس والعقل لأنه كلام متهافت يدفع آخره أوله وأوله آخره»[(1047)] اهـ

قال الشيخ محمود خطاب السبكي: «(واعلم) أن من القواعد المقررة المعلومة بضرورة المشاهدة: أن من نهج منهج الضلال والإضلال، ليبطل الحق وينصر الباطل يتردى سريعا في ظلمات الخزي والدمار، بنفس كلامه الذي ينادى عليه أنه مبطل جاهل. وبذا يكفى المؤمن مؤنة الرد عليه بذكر الدلائل، ألا ترى ما وقع فيه ابن القيم وأمثاله من التناقض في قولهم إن الله عز وجل ينزل إلى السماء الدنيا وهو جالس على عرشه، فإن كونه تعالى على عرشه يناقض كونه في سماء الدنيا، وقولهم إنه تعالى يكون في سماء الدنيا وما زال العرش تحته، فهل العرش الذي هو أكبر المخلوقات ومنها السموات تحول إلى كونه أصغر من سماء الدنيا التي هي أصغر السموات وخرق الأفلاك حتى وصل إلى سماء الدنيا، فإننا لله وإنا إليه راجعون. حقا إن هذه خرافات ووخيم ترهات وخز عبلات تضحك الثكلى.

قال تعالى حكاية عن حال أهل النار {وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ*} [(1048)]، فقل لهم أيها المؤمن، ما الذي دعاكم إلى ارتكاب هذه الجرائم المكفرة الشنيعة، التي آلت بمن اعتقدها إلى الوقوع في غياهب السعير والقطيعة، هل الله تعالى ليس قادرا على أن يغفر ويرحم ويقضي حوائج خلقه؟ وهو تعالى على ما كان عليه قبل خلق العالم، فحملتم الحديث على ظاهره فوقعتم في مهوي تلك المهالك، وأوقعتم غيركم من ضعفاء العقول في صريح الكفر الحالك، ولم تتبعوا سبيل المؤمنين الذي كان عليه كان عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم وسلف الأمة المحمدية رحمهم الله تعالى، قال الله تعالى {...وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ*} [(1049)]، والحاصل أنه لا ريب في أن هذا الاعتقاد المذكور الذي عليه ابن القيم وأضرابه من فظيغ البهتان والزور، نزغة شيطانية من أقبح النزغات، وعثرة من شنيع العثرات، أو وخيم أضغاث أحلام تخيلوها تحقيقات، وإلا فكيف يتصور من عنده أدنى شائبة عقل ودين، أن الإله القديم رب العالمين، يوصف بما يستحيل عليه من صفات الحوادث كالجلوس على العرش أو الحلول في السماء أو التحول والنزول، ويخالف إجماع المسلمين والمعقول والمنقول. سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وعلا علوا كبيرا عما يعتقده المشبهون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى من كان بهديه من العاملين» [(1050)] اهـ

وقال في موضع آخر: «(وبذكر) تلك النصوص والبراهين الناطقة بأن الله تبارك وتعالى يستحيل عليه الجلوس على العرش أو الحلول في السماء، أو في جهة من الجهات أو اتصافه بشيء من صفات الحوادث (تزداد) علما بكفر من يعتقد ذلك، كالمجسمة الذين كفر بسببهم كثير من جهلة العوام، نعوذ بالله تعالى من عمى البصيرة والعقائد الزائغة ونسأله السلامة من كل اعتقاد يخالف ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأصحابه، والسلف الصالح الذين منهم الأئمة المجتهدون رضي الله تعالى عنهم أجمعين» [(1051)] اهـ.

قال الشيخ عبد الرحمن الجزيري: «المالكية قالوا: إن ما يوجب الردة ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: أن يقول كلمة كفر صريحة كقوله: إنه كفر بالله، أو برسول الله، أو بالقرآن، أو يقول: إن الإله اثنان، أو ثلاثة، أو المسيح ابن الله، أو عزير ابن الله الثاني: أن يقول لفظاً يستلزم الكفر استلزماً ظاهراً، وذلك كأن ينكر شيئاً معلوماً من الدين بالضرورة، كفرضية الصلاة، فإنه وإن لم يكن كفراً صريحاً ولكنه يستلزم تكذيب القرآن أو تكذيب رسول الله، أو يقول: إن الله جسم متحيز في مكان، لأن ذلك يستلزم أن يكون الإله محتاجاً للمكان، والمحتاج حادث لا قديم، ومن ذلك ما إذا أحل حراماً معلوماً من الدين بالضرورة، كشرب الخمر، والزنا، واللواط، وأكل أموال الناس بالباطل وغير ذلك.

الثالث: أن يفعل أمراً يستلزم الكفر استلزماً بيئاً، كأن يرمي مصحفاً أو بعضه، ولو آية في شيء مستقذر تعافه النفس، ولو طاهراً كاللبصاق والمخاط، أو يلطخه به بأن يبصق عليه، أو يراه ملطخاً بالأقذار وهو قادر على إزالتها عنه فلم يفعل وتركه استخفافاً وتحقيراً، فمدار الكفر على الاستخفاف والتحقير» [(1052)] اهـ.

وبناء على ما تقدم من

بيان معنى تكذيب الدين ضمناً ومعنى —

وبيان تقسيم الألفاظ إلى صريح وظاهر —

وبيان من هم أهل القبلة —

وبيان أن لازم المذهب في حال كونه بيئاً أي صريحاً مذهب —

وبيان أن لفظ الجسم والجهة صريح في إفادته معنى تشبيهه الله بخلقه كما تقدم —

وأن قائل هذه الألفاظ داخل تحت حكم المكذب للنصوص القطعية تواتراً ودلالة —

من القرآن والسنة، بالإضافة لإنكار الحكم العقلي القاطع على تنزيه الله عن

مشابهة الخلق ومن ذلك تنزيهه سبحانه عن الجسمية والمكان والجهة، فهو منكر لضروري من ضروريات الدين وقطعياته فلا يكون معدودا من أهل القبلية فلم يبق إلا النظر في فهم هذا القائل لهذا اللفظ، فإما أنه يفهم المعنى الفاسد حين تكلم به، وإما أنه لا يفهم ما يقول، ويحتمل أن يقال: إن من سمى الله بالجسم يظن أن معناه موجود أو قائم بالنفس أي مستغن عن غيره أو هو كمعنى شيء عنده أي متحقق الوجود، وهو وإن كان وهما من مطلقه على الله، لكنه إن لم يصرح بوصف الله بصفات الجسم وكان صادق الدعوى فيما يدعيه من ظنه ما تقدم بيانه في فهمه لمعنى الجسم، فهو كالأعجمي الذي لا يفهم ما يقول، وإلا بأن فهم ما يقول لكنه ادعى هذا المعنى للفظه الجسم أي ابتكره فلا عذر له، وهو بذلك متستر يخفي عقيدة التجسيم لا غير.

قال الأستاذ أبو منصور التميمي البغدادي رحمه الله: «وقد شاهدنا قوما من عوام الكرامية لا يعرفون من الجسم إلا اسمه، ولا يعرفون أن خواصهم يقولون بحدوث الحوادث في ذات الله الباري تعالى، فهؤلاء -أي عوامهم- يحل نكاحهم وذبائحهم والصلاة عليهم» [(1053)] اهـ.

يساعدنا على هذا البيان ما قاله إمام الحرمين الجويني في الشامل: «وغلّت طائفة من المثبتين، فاقتربوا من التشبيه، واعتقدوا ما يلزمهم القول بمماثلة القديم صنعه وفعله. فذهب ذاهبون إلى أن الرب سبحانه وتعالى جسم، ثم اختلفت مذاهب هؤلاء فزعم بعضهم أن معنى الجسم: الوجود، وأن المعنى بقولنا: إن الله جسم، أنه موجود. وصار آخرون إلى أن الجسم هو القائم بالنفس، وقد مال إلى هذين المذهبين طائفة من الكرامية. وذهب بعض المجسمة إلى وصف الرب تعالى بحقيقة أحكام الأجسام، وصار إلى أنه متركب متألف من جوارح وأعضاء، تعالى الله عن قولهم» [(1054)] اهـ.

وقال في موضع آخر [(1055)]: «القول في الجسم ومعناه. اختلف الناس في حقيقة الجسم وحده. فالذي صار إليه الفلاسفة: أن الجسم هو الطويل العريض العميق، وإلى ذلك صار معظم المعتزلة. وربما عبروا عن هذا المعنى بعبارات ومحصول جميعها واحد. فقال بعضهم: الجسم هو الذهاب في الجهات، وعنى بالذهاب فيها ما قدمناه من جهة العرض والطول والعمق. وقال بعضهم: الجسم هو الذي له الأبعاد الثلاثة، وفسر الأبعاد بما قدمناه. وذهب الصالحي إلى: أن الجسم هو القائم بنفسه. وذهب هشام في آخر أقواله إلى أن

الجسم إذا سمي به الإله تعالى وقيل: هو جسم لا كالأجسام، فالمراد به أنه شيء لا كالأشياء

واختلفت مذاهب الكرامية في الجسم، فذهب شاذلية منهم إلى أن الجسم: هو الموجود. وصار آخرون إلى أن الجسم: هو القائم بالذات، وذهب الآخرون منهم إلى أن الجسم: هو الذي يماس غيره من إحدى جهاته. وهؤلاء اختلفوا فصار صائرون منهم إلى تجويز المماس من جهة تحت ومنعها من سائر الجهات وذهب آخرون إلى تجويز المماس من سائر الجهات، وألزم هؤلاء تجويز ذلك ليكون القديم محاطا بالأجسام، فالتزموا ذلك، ولم يكثرثوا به

والذي صار إليه أهل الحق أن: الجسم هو المؤلف والمتألف. والدليل على ما صرنا إليه أن نقول: وجدنا أهل اللسان إذا راموا الإنباء عن مفاضلة بين شخصين في الضخامة والعبالة [(1056)] وكثرة الأجزاء يقولون: هذا أجسم من هذا، فقد علمنا قطعاً أنهم قصدوا بإطلاق هذه اللفظة التعرض لتفاضل بين الذاتين، ثم نظرنا في جملة صفات الذات وتتبعناها سبباً وتقسيماً، فعلمنا أنهم لم يريدوا بالأجسم التفاضل في معنى، عدا كثرة الأجزاء والتأليف فيها» اهـ

إلى أن قال [(1057)]: «وأما من قال: الجسم هو القائم بالذات، فكل ما قدمناه رد عليه، إذ الجسم مما يسوغ التفاضل في معناه، وليس كذلك القائم بالذات. وبقریب من ذلك رد على هشام في تسميته وتفسيره الجسم بالشيء، ونزيده وجهاً آخر فنقول: أقصى ما تصير إليه أن الرب جسم لا كالأجسام، بمعنى أنه شيء لا كالأشياء، فيلزمك على طرد ذلك تسمية الأعراض أجساماً من حيث كانت أشياء، هو يمنع تسمية العرض جسماً، فإن اعترف بذلك، فقد نقض مذهبه، وإن أبى

وامتنع من تسمية الأعراض أشياء فقد جحد اللغة، وراغم آيا من كتاب الله منها: {وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ *} [(1058)]. والمراد بذلك تبديلهم وتحويلهم، وهو من أفعالهم وأفعال المحدثين أعراض. وقال تعالى: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ *} [(1059)] إلى غير ذلك من الآيات. ووجه جحد اللغة واضح، فإن من أنكر تسمية اللون والأصوات أشياء، فقد راغم. ويتسرع إلى الرد عليه أقل من شدا طرفاً من كلام العرب، وهذا سبيل الرد على الكرامية إذا زعموا أن الجسم: هو الموجود» [(1060)] اهـ

قال الذهبي: «ومن بدع الكرامية قولهم في المعبود تعالى أنه جسم لا

كالأجسام» [(1061)] اهـ

وقال الحافظ البيهقي: «فإن قال قائل فإذا كان القديم سبحانه شيئاً لا كالأشياء ما أنكرتم أن يكون جسماً لا كالأجسام؟

قيل له: لو لزم ذلك للزم أن يكون صورة لا كالصور، وجسداً لا كالأجساد، وجوهرًا لا كالجواهر، فلما لم يلزم ذلك لم يلزم هذا، وبعد فإن الشيء سمة لكل موجود، وقد سمي الله سبحانه وتعالى نفسه شيئاً، قال الله عز وجل: {قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ...} [(1062)] لم يسم نفسه جسماً، ولا سماه به رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا اتفق المسلمون عليه، ونحن فلا نسمي الله عز وجل باسم لم يسم هو به نفسه ولا رسوله ولا اتفق المسلمون عليه، قال الله عز وجل: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [(1063)][(1064)] اهـ

وقد اختصر هذا البحث الآمدي في أ بكر الأفكار فقال ما نصه: «المسئلة الثانية في أن البارئ تعالى ليس بجسم. مذهب أهل الحق: إن البارئ - تعالى - ليس بجسم، ومذهب بعض الجهال: إلى أنه جسم. ثم اختلفوا. ومذهب بعض الكرامية: إلى أنه جسم، بمعنى أنه موجود. ومذهب بعضهم: إلى أنه جسم، بمعنى أنه قائم بنفسه. ومذهب بعض المجسمة: إلى أنه جسم حقيقة، وأنه متصف بأحكام الأجسام (وأنه). متصف بصفات الجسمية

ثم إن منهم من قال: إنه مركب من لحم ودم، كمقاتل بن سليمان، وغيره. ومنهم من قال: إنه نور يتلألأ كالسبيكة البيضاء، وطوله سبعة أشبار بشبر نفسه. ومن المجسمة من غالى وقال: إنه على صورة إنسان. لكن منهم من قال: على صورة شاب أمرد جعد قطط. ومنهم من قال: إنه على صورة شيخ أشمط الرأس واللحية، تعالى الله عن قول المبطلين» [(1065)] اهـ

فإذا تبين ذلك كله عرف السبب في عدم حكم بعض العلماء بالكفر على من استجاز إطلاق لفظة الجسم على الله سبحانه، وإلا فإن الإجماع منعقد على تكفير من أفصح بوصف الله بالتركيب والحجم أو وصف الله بالجسمية وهو مدرك لمعناه الحقيقي في اللغة، فإنه لا تأويل لكلامه بالمرّة، لا خلاف بينهم في هذا الحكم، فإن إطلاق لفظ الجسم على الله تعالى باختيار من قائله أي من غير إكراه مع العلم بما فيه من النقص استخفاف

يوضح هذا ما قاله أبو المعين النسفي في التمهيد، ونصه: «ومن أطلق اسم الجسم على الله تعالى وعنى به القائم بالذات لا المتركب كما ذهب إليه الكرامية أخزاهم الله، وهو إحدى الراويتين عن هشام بن الحكم، فالخلاف بيننا وبينه في الاسم دون المعنى وهو مخطئ. لما أنه في اللغة اسم للمتركب، فمن أطلق اسم الجسم ولم يرد به معنى التركيب فقد أمال الاسم عن موجه لغة إلى غير موجهه، وهو معنى الإلحاد، ولو جاز ذا لجاز لغيره أن يسميه رجلاً، ويقول: عنيت به القائم بالذات وكذا في كل اسم مستنكر، وتجويزه خروج عن الدين، والامتناع عنه تناقض، يحققه: أن معنى الاسم لو كان ثابتاً من غير إحالة لامتنعنا عن إطلاق الاسم بدون الشرع الوارد به، لأننا ننتهي في أسماء الله تعالى إلى ما أنهاننا إليه الشرع، ولهذا لا نسميه طبيباً، وإن كان عالماً بالأدواء، والعلل والأدوية، ولا فقيهاً وإن كان عالماً بالأحكام.

فإذا لم يكن الشرع بلفظ الجسم وارداً، وكان معناه الثابت لغة مستحيلاً على الله تعالى كان إطلاقه ممتنعاً

فأما لفظه الشيء فقد ورد بها الشرع، قال الله تعالى: {قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ...} * [(1066)]، ومعناه أيضاً ثابت، لأنه اسم للموجود الثابت الذات، والله تعالى موجود وذاته ثابتة. فإطلاق اسم الجسم مع أن الشرع لم يرد به، واستحال أيضاً معناه قياساً على إطلاق اسم الشيء، والشرع ورد به، ومعناه واجب غير مستحيل على الله تعالى، جهل فاحش. وقولهم: إنا نقول: إنه جسم لا كالأجسام، كما نقول: إنه شيء لا كالأشياء قول فاسد، لأنهم إن نفوا بقولهم: لا كالأجسام معنى التركيب، فقد أبطلوا قولهم: إنه جسم، وصاروا مناقضين، وصاروا قائلين: إنه جسم وليس بجسم، وإن لم ينفوا به معنى التركيب لم ينفعهم قولهم: لا كالأجسام.

فأما قولنا: شيء لا ينفي بقولنا: لا كالأشياء معنى الثبوت والوجود الذي هو مقتضى لفظة الشيء، بل نفينا بقولنا: لا كالأشياء ما وراء مطلق الوجود من المعاني التي هي من دلالات الحدث كالجسمية والجوهرية والعرضية، فلم نعد بذلك ناقضين، وكان في قولنا: لا كالأشياء فائدة على أنا لما عنيها بقولنا: لا كالأشياء نفي الجسمية، فالزمانا بإطلاق لفظ ننفي به الجسمية أن نجوز إطلاق لفظة الجسم جهل بحقائق الألفاظ والمعاني، والله الموفق» اهـ

وقال أيضاً: «ويستحيل أن يقال: إن الله جل ثناؤه وتعالى أصل للمتركبات، تتركب هي منه، فلم يكن جوهرًا. ولا يقال: إنه اسم للقائم بالذات والله تعالى قديم قائم بالذات فيكون جوهرًا لما أنه ليس في لفظ الجوهر ما ينبئ عن القائم بالذات لغة، بل هو ينبئ عن معنى الأصل، وتحديد اللفظ بما لا ينبئ عنه لغة، وإخراج ما ينبئ عنه لغة عن كونه حدا له جهل فاحش، والله تعالى الموفق» اهـ.

قال ابن حزم الذي هو منتقد عند أهل العلم فيما شذ فيه: «فإن قالوا لا فرق بين قولنا شيء وبين قولنا جسم

قليل لهم: هذه دعوى كاذبة على اللغة التي بها يتكلمون ، وأيضا فهو باطل لأن الحقيقة أنه لو كان الشيء والجسم بمعنى واحد لكان العرض جسما، لأنه شيء وهذا باطل بيقين، والحقيقة هي أنه لا فرق بين قولنا شيء وقولنا موجود وحق ومثبت، فهذه كلها أسماء مترادفة على معنى واحد لا يختلف وليس منها اسم يقتضي صفة أكثر من أن المسمى بذلك حق ولا مزيد، وأما لفظة جسم فإنها في اللغة عبارة عن الطويل العريض العميق المحتمل للقسمة ذي الجهات الست التي هي فوق وتحت ووراء وأمام ويمين وشمال، وربما عدم واحدة منها وهي الفوق، هذا حكم هذه الأسماء في اللغة التي هذه الأسماء منها، فمن أراد أن يوقع شيئا منها على غير موضوعها في اللغة فهو مجنون وقاح، وهو كمن أراد أن يسمى الحق باطلا، والباطل حقا، وأراد أن يسمى الذهب خشبا، وهذا غاية الجهل والسخف إلا أن يأتي نص بنقل اسم منها عن موضوعه إلى معنى آخر فيوقف عنده، وإلا فلا، وإنما يلزم كل مناظر يريد معرفة الحقائق أو التعريف بها أن يحقق المعاني التي يقع عليها الاسم ثم يخبر بعد بها أو عنها بالواجب، وأما مزج الأشياء وقلبها عن موضوعاتها في اللغة فهذا فعل السوفسطائية الوقحاء الجهال الغابنين لعقولهم وأنفسهم» [(1067)] اهـ.

قال الفقيه المتكلم ابن المعلم القرشي: «إن قسما من القائلين بالتحيز بالجهة أطلقوا الجسمية ومنعوا التأليف والتركيب، وقالوا: «عنيت بكونه جسما وجوده»، وهؤلاء كفروا» [(1068)] اهـ. وإنما كفرهم لفهمهم ما تعطيه هذه اللفظة من التأليف والتركيب.

ومع ذلك فقد قال الدواني في شرحه للعقائد العضدية: «ومنها من تستر بالبلكفة، فقال هو جسم لا كالأجسام، وله حيز لا كالأحياء، ونسبته إلى حيزه ليس كنسبة

الأجسام إلى أحيازها، وهكذا ينفي جميع الخواص للجسم عنه، ولا يبقى إلا اسم الجسم، وهؤلاء لا يكفرون بخلاف المصرحين بالجسمية» [(1069)] اهـ

قيل) وفي قوله: «ومنهم من تستر بالبلكفة»، تنبيه على حال هؤلاء القوم من أنهم ادعوا أنهم يظنون أن لفظة جسم معناه الموجود أو القائم بنفسه، لاحظ قوله: «وهكذا ينفي جميع الخواص للجسم عنه، ولا يبقى إلا اسم الجسم» اهـ، فنبه العلماء أنه إن كان هذا هو حالهم حقيقة لا ادعاء كاذبا فإنهم لا يكفرون، معتبرين حالهم بأنهم في هذا كالأعاجم، أي هذا إن كانوا صادقين في دعواهم هذه، كما مر بيانه، لا أنهم يفهمون ما يراد من كلمة الجسم في لسان العرب ومع ذلك يبتكرون لها معنى آخر، وهو الموجود ونحوه، فليتنبه لهذا القيد فإنه دقيق

قيل) مع أن هناك مؤاخذه على تساهل الدواني في التعبير عن هذا المقام واختصاره له إلى حد الإخلال بقيوده وضوابطه التي كان ينبغي بيانها، لأن قوله شارحا حالهم فيما ادعوه: «ونسبته إلى حيزه ليس كنسبة الأجسام إلى أحيازها» اهـ، مشكل أي إشكال، لكن لعله مشى على التعبير عن دعواهم بأخصر عبارة ولا يجوز في مثل هذا الأمر الخطير والشأن الجلل أن يتناقض كلام أهل العلم، وإنما ينزل على المعنى الذي كشفناه وبيناه، وإلا فهو قول بعدم تكفير من وصف الله بصفة من صفات الخلق كالتركيب والتأليف والصورة ونسبة الجهة إليه سبحانه وهو الكفر الصراح المتفق على اعتباره كفرا بين أهل الإسلام

قاطبة [(1070)]، وهو قول متهافت ينقض بعضه بعضا، ولا ينصره صاحب فهم بدين الله تعالى، وهدى الكتاب والسنة، وما جرى عليه أعلام الأمة من التصريح بكفر المجسم لمعارضته ومصادمته لمعنى: {... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ...} * {، وصريح ما عليه العقل

قال الزرقاني: «ولقد علمت أن حمل المتشابهات في الصفات على ظواهرها مع القول بأنها باقية على حقيقتها ليس رأيا لأحد من المسلمين، وإنما هو رأي لبعض أصحاب الأديان الأخرى كاليهود والنصارى وأهل النحل الضالة كالمشبهة والمجسمة، أما نحن معاشر المسلمين فالعمدة عندنا في أمور العقائد هي الأدلة القطعية التي توافرت على أنه تعالى ليس جسما ولا متحيزا ولا متجزئا ولا متركبا ولا محتاجا لأحد ولا إلى مكان ولا إلى زمان ولا نحو ذلك. ولقد جاء القرآن بهذا في محكماته، إذ يقول: {... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ...} * {، ويقول: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} * {، ويقول: {إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى

لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ} ، ويقول: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ *} ، وغير هذا كثير في الكتاب والسنة، فكل ما جاء مخالفا بظاهره لتلك القطعيات والمحكمات فهو من المتشابهات التي لا يجوز اتباعها كما تبين لك فيما سلف

ثم إن هؤلاء المتحمسين في السلف متناقضون لأنهم يثبتون تلك المتشابهات على حقائقها، ولا ريب أن حقائقها تستلزم الحدوث وأعراض الحدوث كالجسمية والتجزؤ والحركة والانتقال، لكنهم بعد أن يثبتوا تلك المتشابهات على حقائقها ينفون هذه اللوازم، مع أن القول بثبوت الملزومات ونفي لوازمها تناقض لا يرضاه لنفسه عاقل فضلا عن طالب أو عالم ، فقولهم في مسألة الاستواء الآنفة: إن الاستواء باق على حقيقته، يفيد أنه الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز، وقولهم بعد ذلك: ليس هذا الاستواء على ما نعرف يفيد أنه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز، فكأنهم يقولون: إنه مستو غير مستو، ومستقر فوق العرش غير مستقر أو متحيز غير متحيز وجسم غير جسم أو أن الاستواء على العرش ليس هو الاستواء على العرش، والاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه إلى غير ذلك من الإسفاف والتهافت، فإن أرادوا بقولهم: الاستواء على حقيقته أنه على حقيقته التي يعلمها الله ولا نعلمها نحن فقد اتفقنا، لكن بقي أن تعبیرهم هذا موهم لا يجوز أن يصدر من مؤمن ، خصوصا في مقام التعليم والإرشاد، وفي موقف النقاش والحجاج، لأن القول بأن اللفظ حقيقة أو مجاز لا ينظر فيه إلى علم الله وما هو عنده، ولكن ينظر فيه إلى المعنى الذي وضع له اللفظ في عرف اللغة، والاستواء في اللغة العربية يدل على ما هو مستحيل على الله في ظاهره، فلا بد إذن من صرفه عن هذا الظاهر، واللفظ إذا صرف عما وضع له واستعمل في غير ما وضع له خرج عن الحقيقة إلى المجاز لا محالة ما دامت هناك قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي

ثم إن كلامهم بهذه الصورة فيه تلبيس على العامة وفتنة لهم، فكيف يواجهونهم به ويحملونهم عليه؟ وفي ذلك ما فيه من الإضلال وتمزيق وحدة الأمة ، الأمر الذي نهانا القرآن عنه، والذي جعل عمر يفعل ما يفعل بصبيغ أو بابين صبيغ، وجعل مالكا يقول ما يقول ويفعل ما يفعل بالذي سألته عن الاستواء، وقد مر بك هذا وذاك، ولو أنصف هؤلاء لسكتوا عن الآيات والأخبار المتشابهة، واكتفوا بتنزيه الله تعالى عما توهمه ظواهرها من الحدوث ولوازمه، ثم فوضوا الأمر في تعيين

معانيها إلى الله وحده، وبذلك يكونوه سلفيين حقا لكنها شبهات عرضت لهم في هذا المقام فشوشت حالهم وبلبلت أفكارهم» [(1071)] اهـ

قال الشيخ محمود محمد خطاب السبكي: «فقد اغتر كثير من بسطاء العقول بقول وتأليف بعض المنسوبين إلى العلم المتضمن تشبيه الله تعالى بخلقه، واعتقدوا أنه جسم يحل في الأمكنة وله جهة، وأنه تعالى جالس على العرش بذاته وكائن في السماء إلى غير ذلك من المكفرات. (ومن المعلوم) أن غالب العوام ليس عندهم من العلوم والمعارف ما يقيهم من الوقوع في العقائد الفاسدة وفي شرك الضالين. فترى زائغ العقيدة يقول للعامي (الله جالس على العرش) بدليل قوله تعالى: {الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى *} ، وبدليل قول فلان المؤلف إن استوى على العرش بذاته، وإنه يحل في السماء بدليل قوله تعالى: {أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ} ، وبدليل إشارة الجارية إلى السماء حينما سألتها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: «أين الله»، والله له جهة بدليل قوله تعالى: {وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ} ، والله جسم والله يتصف بالتحول والانتقال بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا» الحديث إلى غير ذلك من الشبه والتمويهات (ولتلك) الشرذمة دسائس وأذنان يتجولون في القرى والمدن ليضلوا ضعفة العقول من جهلة العوام ببث العقائد الفاسدة في أذهانهم، فيكفرون باعتقاد أن الله تعالى جسم شبيه بخلقه، جالس على عرشه، حال في سمائه، يتصف بالتحول والانتقال إلى غير ذلك من صفات الحوادث، مع العلم بأن الجاهل لا يعذر بجهله بأمور دينه ولا سيما ما يتعلق بالعقائد ، فالواجب عليه أن يتبين أمر دينه وأحكامه وعقائده حتى يقف على ما كان عليه سلف الأمة وخلفها من أن الله تعالى ليس كمثله شيء فلا مكان له ولا جهة ولا يتصف بالتحول والانتقال وليس جسما ولا جوهرًا ولا عرضًا، وعلى الجملة فكل ما خطر ببالك فאלله بخلافه» [(1072)] اهـ

وقال أيضًا: «في الفتوحات .. ما ضل من ضل من المشبهة إلا بالتأويل – الفاسد -، وحمل ما وردت به الآيات والأخبار على ما يسبق منها إلى الفهم، من غير نظر فيما يجب لله تعالى من التنزيه، فقادهم ذلك إلى الجهل المحض والكفر الصراح، ولو طلبوا السلامة وتركوا الأخبار والآيات على ما جاءت من غير عدول منهم فيها إلى شيء ألبتة، ويكلون علم ذلك إلى الله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم» [(1073)] اهـ

قال ابن المعلم القرشي: «وعن علي رضي الله عنه قال: سيرجع قوم من هذه الأمة عند اقتراب الساعة كفارا، فقال رجل: يا أمير المؤمنين كفرهم بماذا بالإحداث أم بالإنكار؟ فقال: بل بالإنكار ينكرون خالقهم فيصفونه بالجسم والأعضاء» [(1074)] اهـ

وفي كتاب محمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي الحنبلي: «ويجب الجزم بأنه سبحانه وتعالى ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض». ثم قال: «فمن اعتقد أو قال إن الله بذاته في كل مكان أو في مكان فكافر» [(1075)] اهـ
وقال الشيخ محمود محمد خطاب السبكي: «فقد علمت مما ذكره أولئك الأئمة المحققون من الأدلة والبراهين النقلية والعقلية أن الله عز وجل لا جهة له ولا مكان ولا يمر عليه زمان، إذ هو تعالى مخالف للحوادث. وردهم على أصحاب العقائد الزائغة المكفرة المعقدة أن الله تعالى جسم جلس على العرش أو حل في السماء، إلى غير ذلك من الكفر الصريح أجازنا الله تعالى من الضلال والإضلال وأهلها»

فمن) اعتقد أنه سبحانه وتعالى يشبه شيئا من الحوادث كالجلوس في مكان أو التحيز في جهة (فهو) ضال مضل كافر بالله عز وجل . نسأله تعالى السلامة من سوء الاعتقاد والتوفيق للعقائد الحقة التي ترضيه عز وجل» [(1076)] اهـ
هذا وقد مر بك ما نقله القرافي من اتفاق الأئمة الأربعة على تكفير المجسم كما نقل ذلك عنه ابن حجر الهيتمي الذي قال: وهم حقيقون بذلك، وكذلك ما نقله السيوطي عن الشافعي في تكفير المجسم

وقال الإمام مالك رضي الله عنه في أهل الأهواء كلهم: «أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا»، روى ذلك الحافظ المجتهد المطلق محمد بن المنذر في كتابه الإشراف [(1077)]، ومعناه أنهم كفار، وهم المجسمة والجهمية والخطابية والقدرية والقائلين بخلق الأفعال وبخلق القراءان على معنى أن الله ليس له كلام إلا ما يخلقه في غيره، فجعلوا القراءان مما يخلقه في غيره

ولا يلتفت بعد هذا إلى ما لا يعول عليه من النقول إما لعدم ثبوته عمن نسب إليه أو لنزول القائل عن درجة الاحتجاج به ، لكونه ليس من أهل الاجتهاد ولا من أصحاب الوجوه في المذهب، أو خالف قوله قول إمامه، مع نزول القائل عن رتبة الاجتهاد، مهما تردد ذكرها في الكتب أو تكرر الاعتماد عليها من قبل بعض من شأنه أن يجمع الأقوال من غير تحقيق وضبط، ومن ذلك ما نبه إليه

الزركشي: «ونقل صاحب الخصال من الحنابلة عن أحمد أنه قال: من قال: جسم لا كالأجسام كفر، ونقل عن الأشعرية أنه يفسق، وهذا النقل عن الأشعرية ليس بصحيح» [(1078)] اهـ. وذلك لأن الصواب الذي لا محيد عنه أنه يكفر لمعارضته صريح القراءان والسنة

وعلى ما عرفت مما تقدم من النصوص والبيان تعال نقراً معا ما قاله القاضي البيضاوي في إشارات المرام [(1079)]، حيث نبه على ما نقله عن الإمام أبي حنيفة في حديث الجارية، وما عَقَّب به عليه، ومما قاله: «وفرَّع عليه ببيان حكم المخالفة فيه، تشبيدا لقواعد التنزيه، وتنبيهها على استلزام نسبة النقص في القول بالتحيز والتشبيه، فقال فيه: (فمن قال: لا أعرف ربي أفي السماء أم في الأرض فهو كافر)، لكونه قائلا باختصاص البارئ بجهة وحيز، وكل ما هو مختص بالجهة والحيز فإنه محتاج محدث بالضرورة، فهو قول بالنقص الصريح في حقه تعالى، (كذا من قال: إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض)، لاستلزامه القول باختصاصه تعالى بالجهة والحيز والنقص الصريح في شأنه، سيما في القول بالكون في الأرض، ونفي العلو عنه تعالى، بل نفي ذات الإله المنزه عن التحيز ومشابهة الأشياء. وفيه إشارات الأولى: أن القائل بالجسمية والجهة منكر وجود موجود سوى الأشياء التي يمكن الإشارة إليها حسا، فمنهم منكرون لذات الإله المنزه عن ذلك، فلزمهم الكفر لا... محالة

الثانية: إكفار من أطلق التشبيه والتحيز، وإليه أشار بالحكم المذكور لمن أطلقه، واختاره الإمام الأشعري، فقال في النوادر: من اعتقد أن الله جسم فهو غير عارف بربه، وإنه كافر به، كما في شرح الإرشاد لأبي قاسم الأنصاري، وفي الخلاصة أن المشبه إذا قال: له تعالى يد ورجل كما للعباد فهو كافر» اهـ إلى أن يقول في الثالثة كلاما كان ينبغي بيانه وإيضاحه لا إمراره هكذا بلا تنبيه على ما تقدم بيانه مع ما فيه من إشكال، وقد تقدم في هذه الرسالة الإشارة إلى بيانه وتوضيحه، ونصه: «الثالثة: عدم إكفار من قال: هو جسم متحيز لا كالأجسام المتحيزة، كما ذهب إليه محمد بن الهيصم وبعض الحنابلة، وإليه أشار بعدم التعرض له في المقام، فهو مبتدع في إطلاق الجسم وليس بكافر، لرفعه إيهام النقصان، بقوله: لا كالأجسام، وقيل: يكفر بمجرد الإطلاق، كما في باب

الإمامة من فتح القدير، وقد أطلق في الخانية والمحيط عدم جواز الاقتداء بالمشبه

الرابعة: الرد على من أنكر إكفار المشبه مطلقا ذهابا إلى أن القائل بأنه جسم غلط فيه غير كافر، لأنه لا يطرد قوله بموجبه كما اختاره الباقلاني كما في شرح الإرشاد، واختاره الآمدي في الأبكار، فقال في خاتمته: إنما يلزم التكفير أن لو قال: إنه جسم كالأجسام وليس كذلك بل ناقض كلامه في فصل التنزيه منه، ومن المنايح حيث قال فيه: ومن وصفه تعالى بكونه جسما: منهم من قال: إنه جسم: أي موجود لا كالأجسام، كبعض الكرامية. ومنهم من قال إنه على صورة شاب أمرد. ومنهم من قال: على صورة شيخ أشمط. وكل ذلك كفر وجهل بالرب، ونسبة للنقص الصريح إليه، تعالى عن ذلك علوا كبيرا» اهـ فلو قورن هذا الكلام بما تقدم لكشف النقاب عنه ولظهر للقارئ وجوه الجواب، ولا يجوز القول بعدم تكفير من قال: هو جسم متحيز لا كالأجسام المتحيزة، إلا أن يكون كالأعجمي أو يظن أن معنى الجسم والمتحيز في لغة العرب الموجود مثلا كما تقدم

ثم لاحظ النص التالي: قال المناوي ناظلا عن الأصحاب: «والمشبه إذا قال له تعالى يد ورجل كما للعباد فهو كافر ملعون. وإن قال جسم لا كالأجسام فهو مبتدع، لأنه ليس فيه إلا إطلاق لفظ الجسم عليه، وهو موهم للنقص فرفعه بقوله: «لا كالأجسام»، فلم يبق إلا مجرد الإطلاق، وذلك معصية تنتهض سببا للعقاب لما قلنا من الإيهام، بخلاف ما لو قاله على التشبيه فإنه كافر، وقيل يكفر بمجرد الإطلاق أيضا، وهو حسن بل هو أولى بالتكفير. انتهى من الخلاصة، إلا تعليل إطلاق الجسم مع نفي التشبيه

إلى أن ختم بقوله: بخلاف مطلق اسم الجسم مع نفي التشبيه، فإنه يكفر لاختياره إطلاق ما هو موهم للنقص بعد علمه بذلك، ولو نفي التشبيه فلم يبق منه إلا التساهل والاستخفاف بذلك

ومثله قال كمال الدين السيواسي: «والمشبه إذا قال: له تعالى يد ورجل كما للعباد فهو كافر ملعون، وإن قال: جسم لا كالأجسام، فهو مبتدع لأنه ليس فيه إلا إطلاق لفظ الجسم عليه، وهو موهم للنقص فرفعه بقوله: لا كالأجسام، فلم يبق إلا مجرد الإطلاق، وذلك معصية تنتهض سببا للعقاب، لما قلنا من الإيهام، بخلاف ما لو

قاله على التشبيه فإنه كافر ، وقيل: يكفر بمجرد الإطلاق أيضا وهو حسن، بل هو أولى بالتكفير»[(1080)] اهـ

قيل) لاحظ قوله: «بخلاف ما لو قاله على التشبيه فإنه كافر» اهـ، فإنه يدلنا . على أنه يرجع ذلك إلى فهم القائل لا قصده

ربما يؤكد هذا قوله بعد أن أنجز الكلام على مسألة عدم جواز الصلاة خلف المبتدع الذي وصل إلى الكفر، ونصه: «بخلاف مطلق اسم الجسم مع نفي التشبيه فإنه يكفر، لاختياره إطلاق ما هو موهم للنقص بعد علمه بذلك، ولو نفي التشبيه، فلم يبق منه إلا التساهل والاستخفاف بذلك»[(1081)] اهـ

لاحظ قوله: «بعد علمه بذلك، ولو نفي التشبيه» اهـ، فإنه كالنص في بيان هذا الذي نحن فيه

أما التشكيك بنقل العلماء عن مشاهير المشبهة، هل قالوا ما ينقل عنهم أم لا، فهو دوران ومرواغة لا تنفع، فإما أن يقول هذا المراوغ: إن القائل بالتركيب والحجم في حق الله كافر أيا كان قائله، وإن مات على ذلك فهو مخلص في نار جهنم، وإما أن يعاند ويجاهر بأنه ليس كذلك، وهو هلاك وكفر، والعياذ بالله تعالى ولا يجوز أن يكون المسلم في دينه مذبذبا تائها، لا يميز المسلم من غيره، وإلا خلط الإيمان بالكفر، وأدخل في دائرة الإيمان من رد قول الله سبحانه وتعالى: {...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} * [(1082)]، فما أجراًهم على القول على الله وعلى دينه، والله أعلم بمكرهم، {مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ [أُولَئِكَ] هُوَ يُبَوِّرُ *} [(1083)]

وإذا تبين ذلك كله تلخص : أنه لا بد من التحذير من إطلاق بعض المنتسبين للعلم ترك تكفير أهل الأهواء، وهو كلام مردود، وقد تقدم أنه ثبت عن الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل تكفير بعض أهل الأهواء. وربما يناسب تلخيص بعضا مما نقلناه لك قبل، أما أحمد بن حنبل فقال: «من قال الله جسم لا كالأجسام كفر»، وأما الشافعي فقال «لا يكفر أهل القبلة» واستثنى [(المجسم. ذكره السيوطي في «الأشباه والنظائر»)](1084)

والنووي كفر المجسم في «شرح المذهب»[(1085)]، وكفر الشافعي القدرى أي المعتزلي، والقائل بخلق القرءان الذي هو مذهب المعتزلة الذين يقولون: الله ليس

له كلام إلا ما يخلقه في غيره. نقل ذلك صاحب البيان العمراني اليمني وهو قبل النووي.

وقال مالك: أرى أن يستتاب أهل الأهواء، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم. اهـ
وهذا صحيح ثابت عنه، رواه عنه الإمام المجتهد أبو بكر بن المنذر في كتابه
«الأوسط» وفي كتابه «الإشراف».

وكذلك قال كمال بن الهمام الحنفي في «فتح القدير»: «المجسم القائل جسم لا
كالأجسام كافر» اهـ.

وقد تقدم أنه لا حجة في قول الشافعي: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية. وأنه
محمول على من لم يصل منهم إلى الكفر، أي لم تثبت عليه قضية معينة تقتضي
كفره، هذا هو محمل كلام الشافعي كما قال الحافظ سراج الدين البلقيني الشافعي
«في كتابه «حواشي الروضة».

بل قدمنا التحذير من الأخذ بما ينسب لبعض المتأخرين من الشافعية، كعز الدين
بن عبد السلام والغزالي والرازي وغيرهم في أمر تكفير المجسم والجهوي، وبيننا
وجه التناقض فيما ينقل عنهم، واستشهدنا على ذلك بكلامهم وتنبيه بعض العلماء
على عدم صحة هذه الأقوال أو النقول عنهم، خاصة وأن كلامهم خالف كلام
الشافعي فلا يعتد به. والعبرة بكلام الإمام ومن وافقه من المنتسبين إليه كأبي
حامد المروزي، إمام أصحاب الشافعي المراوزة، والإمام أبي منصور البغدادي،
فإنه قال: «يجب تكفير كل زعيم من زعماء المعتزلة». يعني بذلك أن المنتسبين
إلى الاعتزال منهم من لا يعتقد مقالاتهم الكفرية، إنما يعتقد بعض مقالاتهم التي
ليست كفرًا، فإن منهم من لا يرى بعض أصول عقائدهم وهو منتسب إليهم، فإن
المعتزلة لهم مقالات كفرية ومقالات دون الكفر مع كونها ضلالة وبدعة، وقد
ذكرتُ قبل هذا في موضع من هذه الرسالة ما قاله الإمام عبد القاهر بن طاهر
البغدادي في كتابه «تفسير الأسماء والصفات» [(1086)] وهو قوله: «فأما
أصحابنا فإنهم وإن أجمعوا على تكفير المعتزلة والغلاة من الخوارج والنجارية
والجهمية والمشبهة، فقد أجازوا لعامة المسلمين معاملتهم في عقود البياعات،
والإجازات والرهون وسائر المعاوزات دون الأنكحة، فأما مناكحتهم،
وموارثتهم والصلاة عليهم وأكل ذبائهم فلا يحل شيء من ذلك، إلا الموارثة
ففيها خلاف بين أصحابنا» انتهى.

وبهذا يعلم أن ما ذكر في كتاب «روضة الطالبين» للنووي من ترك تكفيرهم، وصحة الاقتداء بهم، خلاف ما ذكره المتقدمون من أصحاب الشافعي ومثل هذا ما هو مذكور في كتاب «الاقتصاد في الاعتقاد» المنسوب للغزالي، من عدم تكفير أهل الأهواء على الإطلاق فإنه باطل، مخالف لقول الإمام الشافعي وسائر الأئمة الأربعة وغيرهم رضي الله عنهم

وحكى القاضي عياض في «الشفاء» عن الجاحظ وثمامة المعتزليين أنهما قالوا: «إن كثيراً من العامة والنساء والبله، ومقلدة النصارى واليهود وغيرهم لا حجة لله عليهم، إذ لم تكن لهم طباع يمكن معها الاستدلال. وقائل هذا كله كافر بالإجماع على كفر من لم يكفر أحداً من النصارى واليهود، وكل من فارق دين المسلمين، أو وقف في تكفيرهم أو شك. قال القاضي أبو بكر: لأن التوقيف والإجماع اتفقا على كفرهم، فمن وقف في ذلك فقد كذب النص، والتوقيف، أو شك فيه، والتكذيب أو الشك فيه لا يقع إلا من كافر» [(1087)] اهـ

-[1005] كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: (ص/58 – 59)، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية

./-[1006] العقيدة النظامية (ص)

./-[1007] كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة: (ص/59)

./-[1008] كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة (ص/59)

./-[1009] كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة (ص/60)

-[1010] يقال: رجل عبل إذا كان غليظاً، وكذلك كل غليظ من الدواب والمصدر العباله والعبولة، وألقى فلان على فلان عبالته أي ثقله، يراجع: جمهرة اللغة (1/366)

./-[1011] كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة (ص/61 – 62)

-[1012] الشامل في أصول الدين (ص/221 – 225)، دار الكتب العلمية

. بيروت، الطبعة الأولى، 1420 هـ – 1999

-[1013] المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، لأحمد بن يحيى الونشريسي (2/382 – 385)، دار الغرب الإسلامي بيروت

./-[1014] أضواء البيان (2/18)

./-[1015] البرهان المؤيد (ص/14)

- [1016]- التفسير الكبير (7/113 - 114).
- [1017]- التفسير الكبير (13/69).
- [1018]- التفسير الكبير (16/24).
- [1019]- معالم أصول الدين (ص/137) المسألة العشرون المختار عندنا أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة إلا بدليل منفصل.
- [1020]- الفقيه والمتفقه (2/331 - 332)، باب ذكر شروط من يصلح للفتوى.
- [1021]- المنهج القويم لابن حجر الهيتمي (ص/294)، فصل في صلاة النفل.
- [1022]- تشنيف المسامع شرح جمع الجوامع (4/648). تأليف: الإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي المتوفى 794هـ، دراسة وتحقيق الدكتور سيد عبد العزيز والدكتور عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي القاهرة، توزيع المكتبة المكية مكة المكرمة.
- [1023]- الفتاوى الحديثية، لابن حجر الهيتمي (ص/111).
- [1024]- المجموع شرح المذهب (4/253)، ونصه: «فمن يكفر من يجسم تجسيما صريحا» اهـ.
- [1025]- سورة الشورى: 11.
- [1026]- كفاية الأخيار، لتقي الدين الحصني (ص/495).
- [1027]- السراج الوهاج .. وهو من تلاميذ ناصر الدين البيضاوي، وهو من مشايخ العزاد الإيجي والشيخ الأردبيلي.
- [1028]- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين (2/6 - 7).
- [1029]- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لأحمد بن عبد الحليم (بن تيمية الحراني أبو العباس) (1/51).
- [1030]- حاشية الرملي (1/219).
- [1031]- الفقه الأبسط، ضمن مجموعة رسائل أبي حنيفة بتحقيق الكوثري (ص/12)، وشرح الفقه الأكبر لملا علي القاري (ص/171)، والبرهان المؤيد للإمام أحمد الرفاعي (ص/18)، ودفع شبه من شبه وتمرد لتقي الدين الحصني (ص/18).
- [1032]- مقالات الكوثري (ص/261).

- [1033]-) مناهل العرفان في علوم القرآن (2/209 – 211
- [1034]-) أصول الدين لأبي منصور البغدادي (ص/361
- [1035]-) الأسماء والصفات لأبي منصور البغدادي (ص
- [1036]-) رواه ابن فورك في مشكل الحديث وبيانه (1/102)، ذكر خبر آخر في مثل هذا المعنى مما ذكر في خلق آدم عليه السلام
- [1037]-) أخرجه مسلم في صحيحه (4/2045)، (2654)، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء
- [1038]-) إجماع العوام عن علم الكلام (ص/62 – 63)، من مجموعة رسائل الغزالي
- [1039]-) المختار من لحن العامة والخاصة في المعتقدات (ص/57 – 58)
- لأبي علي عمر بن محمد السكوني المالكي نزيل تونس المتوفى سنة 717هـ
- [1040]-) الظاهر أن وجه الخلاف في ذلك لجهة ما تقدم من عدم فهم بعض أتباع بعض أهل البدع لتلك العبارات الفاسدة لا أن ذلك مطلق، وذلك من باب التخوف من الحكم بالردة والكفر على من نطق بتلك الكلمات وهو غير فاهم لمعناها أو يظن أنها ترد في لسان العرب بمعنيين أحدهما غير كفر، كما مر في الأمثلة السابقة من نحو ظن بعضهم أنه يطلق على الله لفظ جسم بمعنى موجود أو أنه في جهة فوق بمعنى أنه عالي القدر، وإن كان كلامهم غير صحيح
- [1041]-) قال الشيخان عبد الكريم التتار ومحمد أديب كيلاني في شرحهما على جوهرة التوحيد: « وقد كفر العراقي وغيره مثبت الجهة لله تعالى وهو واضح، لأن معتقد الجهة لا يمكنه إلا أن يعتقد التحيز والجسمية، وإن قال غير ذلك فهو قول متناقض » اهـ
- [1042]-) أي لكونه لا يفهم ذلك المعنى الفاسد، لا أن ذلك مطلق في كل حال، على ما مر في كلام الجويني والمتولي والباقلاني والغزالي
- [1043]-) استحالة المعية بالذات وما يضاهيها من متشابه الصفات للمحدث الشيخ محمد الخضر بن مايناني الجكني نسبا الشنقيطي إقليميا المدني مهاجرا ((ص/376
- [1044]-) الفتاوى الحديثية، لابن حجر الهيتمي (ص/82
- [1045]-) تفسير القرطبي (12/256
- [1046]-) دفع شبه من شبه وتمرد (ص/7

- [1047] سورة الملك، الآية: 10 .
- [1048] سورة الشعراء، الآية: 227 .
- [1049] إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات ((ص/165 – 166).
- [1050] إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات ((ص/175 – 176).
- [1051] الفقه على المذاهب الأربعة (4/201 – 202).
- [1052] أصول الدين (ص/363)، المسألة الرابعة عشر: في أنكحة أهل الأهواء وذبائهم ومواريتهم .
- [1053] الشامل في أصول الدين (ص/132)، تأليف إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي المتوفى سنة 478هـ، وضع حواشيه عبد الله محمود محمد عمر، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- [1054] المرجع السابق (ص/208).
- [1055] عُبْلُ عبالة: ضخم و ابيض و غلظ .
- [1056] المرجع السابق (ص/212).
- [1057] سورة القمر: 52 .
- [1058] سورة القمر: 49 .
- [1059] المرجع السابق (ص/212).
- [1060] لسان الميزان (5/354).
- [1061] سورة الأنعام: جزء من الآية 19 .
- [1062] سورة الأعراف: 180 .
- [1063] شعب الإيمان (1/137 – 138).
- [1064] أ بكر الأفكار في أصول الدين (ص/447)، تأليف الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن سالم المعروف بسيف الدين الآمدي المتوفى 631هـ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه أحمد فريد المزيدي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان .
- [1065] سورة الأنعام: 19 .
- [1066] الفصل في الملل (2/93).

- [1067]- نجم المهتدي ورجم المعتدي (ص/544) مخطوط
- [1068]- مجموعة الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية المجلد الثالث وفيه (الجزءان الثالث والرابع (ص/155)
- [1069]- كما بين الطحاوي في عقيدته: «ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر» اهـ، وقد تقدم الكلام عليها في غير موضع
- [1070]- مناهل العرفان في علوم القرآن (2/209 – 211
- [1071]- إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات ((ص/34
- [1072]- إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات (ص/39 – 40
- [1073]- نجم المهتدي ورجم المعتدي (ص/588) مخطوط
- [1074]- مختصر الإفادات (ص/489
- [1075]- إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات ((ص/132
- [1076]- الإشراف (3/260
- [1077]- تشنيف المسامع شرح جمع الجوامع (4/648). تأليف: الإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي المتوفى 794هـ، دراسة وتحقيق الدكتور سيد عبد العزيز والدكتور عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي القاهرة، توزيع المكتبة المكية مكة المكرمة
- [1078]- إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان في أصول الدين ((ص/168
- [1079]- شرح فتح القدير (1/350
- [1080]- شرح فتح القدير (1/351
- [1081]- سورة الشورى: 11
- [1082]- سورة فاطر: 10
- [1083]- الأشباه والنظائر (ص/598
- [1084]- المجموع: (4/253
- [1085]- تفسير الأسماء والصفات (ص/228

[1086] الشفا بتعريف حقوق المصطفى: (2/280 – 281)، فصل في

تحقيق القول في إكفار المتأولين

[1087] رواه الحاكم في المستدرک على الصحيحين (4/108)، كتاب

الأحكام، والبيهقي في سننه الكبرى (6/95)، باب نصر المظلوم والأخذ على يد الظالم عند الإمكان

خاتمة

الحق أحق أن يتبع

قال الله تعالى: {فَوَرَبُّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ *} ، وقال: {...بَلَى {وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُوبُونَ} ، وقال سبحانه: {...سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ . ويقول أيضاً: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ} ويقول: {لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ .

الله أكد على أن إنكار المنكر من أهم مهمات أمور الدين، ودم بني إسرائيل الذين كانوا بعد داود وعيسى بن مريم لأنهم ما كانوا يتناهون عن المنكر أي يسكت بعضهم لبعض على فعل المحرمات. والقاعدة الشرعية أن الشخص إذا رأى المنكر وجب عليه أن ينكره إن كان من الكبائر أو من الصغائر. الرسول صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن عمرو بن العاص: «إذا رأيت أمتي تهاب الظالم أن تقول له يا ظالم فقد تُودَّع منهم» [(1088)]، معنى الحديث أن هذه الأمة إذا صاروا إلى حد أنهم لا يقولون للظالم يا ظالم فقد تُودَّع منهم، معناه رفع الخير أي البركة عنهم، فالذي يجب علينا أن ننكر المنكر بقدر وسعنا، ولا نكون كهؤلاء الذين يسكتون لمن يحيد عن الحق لمجرد كونه معظمًا في الصدور

وقال عليه الصلاة والسلام: «إن الناس إذا رأوا المنكر ولم يأخذوا على يدي من يفعله أوشك الله أن يعمهم بعقاب منه» [(1089)]، فلذلك كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بابًا عظيمًا من أبواب التراحم

وقد قال شيخ الطريقة القادرية الشيخ عبد القادر الجيلاني رضي الله عنه ونفعنا الله به: «إياكم أن تحبوا أحدًا أو تكرهوه إلا بعد عرض أفعاله على الكتاب والسنة، كيلا تحبوه بالهوى، وتبغضوه بالهوى، واعلموا أنه لا يجوز لكم هجر أحد على الظن والتهمة» اهـ

وقال الشيخ محي الدين بن عربي في الفتوحات المكية: «من أراد أن لا يضل فلا يرم ميزان الشريعة من يده طرفة عين بل يستصحبها ليلاً نهاراً عند كل قول وفعل واعتقاد» اهـ.

فالقول الأول : وهو قول الشيخ عبد القادر الجيلاني يوقعنا على معنى عظيم وهو ألا نقع في فخ إتياع الهوى، وأن يكون ميزاننا الحب في الله والبغض في الله، وهو ما يترتب عليه تقديم ما يحبه الله على هوى النفس، وبغض ما يبغضه الله، وذلك ما لا يعرف إلا بالعلم، كما قال ابن رسلان في الزبد وزن بحكم الشرع كل خاطر فإن يكن مأموره فبادر

ولذلك قال الشيخ عبد القادر نفعنا الله به ما نصه: «إذا لم تتبع الكتاب والسنة ولا الشيوخ العارفين بهما فما تفلح أبداً، ما سمعت من استغنى برأيه ضل ، هذب نفسك بصحبة من هو أعلم منك » اهـ، وقال سيدنا الحبيب الشيخ أحمد الرفاعي رضي الله عنه: «والرجل من جمع الناس على الله لا على نفسه وجذبهم لله لا إلى نفسه وبقي بمعزل عنهم وهو ذلك الفارس البطل» اهـ، وهذا ما تراه واضحاً في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث كان شديداً في أمر الله إنكاراً على من تبع هواه حتى قال يوماً « ما ترك الحق صاحباً لعمر ». وهو ما تجده أيضاً في سيرة التابعي الجليل أويس القرني رضي الله عنه وهو القائل: «إن قيام المؤمن بما لله لم يترك له صديقاً والله إنا لنأمرهم بالمعروف وننهاهم عن المنكر فيسبون ويشتمون أعراضنا

وقال العز بن عبد السلام في رده على الملك الأشرف كما في طبقات الشافعية لتاج الدين السبكي (ج8/ص233) ما نصه: «وليس رد البدع وإبطالها من باب إثارة الفتن فإن الله سبحانه أمر العلماء بذلك وأمرهم ببيان ما علموه، ومن امتثل أمر الله ونصر دين الله لا يجوز أن يلعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم» اهـ وذلك في رده على ما أورده الملك الأشرف في رسالته للعز بن عبد السلام وهو قوله: «ورد في الحديث: «الفتنة نائمة لعن الله مثيرها» اهـ ثم قال العز في تنمة رسالته: «وبعد ذلك فإننا نزع أنا من جملة حزب الله وأنصار دينه وجنده، وكل جندي لا يخاطر بنفسه فليس بجندي» اهـ

وقال الشيخ محمد زاهد الكوثري في هامش السيف الصقيل (ص/24) ما نصه: «وأما اليوم فقلما تجد بين العلماء من يسهر على السنة النقية البيضاء والدين

الحنيف فاتسع المجال لتمويه الضلال. وأدعو الله سبحانه أن يوقظ أهل الشأن من سباتهم العميق ويرشدهم إلى حراسة الشرع من اعتداء المعتدين» اهـ تلك هي شيمة العالم الرباني الذي يطلب رضا مولاه كما قال الله تعالى: {...لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا} وقال: {إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا} ، وهو معنى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا يؤمن أحدكم حتى يكون .» هو اه تبعًا لما جئت به

وإليك نموذجًا من أولئك العلماء الذين ما زلت تسمع بهم قال الشيخ عبد الحميد طهماز في سيرة العلامة المجاهد محمد الحامد رحمه الله (ص/216-217) ما نصه: «وقد ظهر ورع سيدي غريبًا عن طبيعة هذا العصر المذنسة بالمحارم والملطخة بالمآثم، حتى إن كثيرًا من الناس ظنوا لجهلهم ورع سيدي - رحمه الله - تزمًا وتشددًا، وما عرفوا أن ورعه في هذه الحياة كالواحة الخضراء في الصحراء، وأنه حزمة من النور سرت في دياجير حياة القرن الرابع عشر الهجري المظلمة. جعله الله سبحانه وتعالى مثالاً حيًا للسلف الصالح، ولقد أكرمه الله تعالى بصفاء الباطن ونقاء الظاهر، وحرصًا منه على صفاء الباطن، كان - رحمه الله - يحرص أشد الحرص على سلامة العقيدة وصفائها، حتى لا تشوبها شائبة ولا تخالطها بدعة، ولهذا كان - رحمه الله تعالى - يتحرى الدقة العلمية في عرض حقائقها، ويختار لها الألفاظ المناسبة لمعانيها، ويحتاط بشأنها، فيأمر الناس بتفقد قلوبهم، وتفتيش دخالهم، وتجديد إيمانهم، خاصة إذا سمع منهم لفظًا مكفّرًا من قريب أو بعيد، وكم كان - رحمه الله تعالى - يحمل نفسه من عناء ومشقة هذا السبيل. إذا سمع من إنسان لفظة قد تحتل معنىً مكفّرًا استفسر منه عن مراده ومقصده، ودقق في سؤاله، وألح في استفساره، وقد يزوره في بيته من أجل أن يتأكد من سلامة إيمانه، وصحة اعتقاده، فيظن الجاهل أن هذا من الشيخ تشدد وتزمت، وهو لا يدري أنه من صفاء القلب، ونقاء النفس، وسلامة العقيدة» اهـ

وأما القول الثاني : وهو قول الحبيب قدوة المحققين الشيخ الجليل محي الدين بن العربي رضي الله عنه ففيه تأكيد أن الحق لا يعرف بالرجال وإنما الرجال يعرفون بالحق فليست الحجة بالأشخاص وإنما الحجة بالشرع الذي هو الحق الذي أنزله الله ليُرجع إليه وليعرف به الحق من الباطل قال تعالى: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} * ، ولا

تخفى فائدة كلامه رضي الله عنه في ضبط اللسان عن الكلام في الذات والصفات كما قال أبو الهدى الصيادي الرفاعي في كتابه مراحل السالكين، وقد عدّه رحمه الله من أشرف مراتب الصبر

قال الشيخ الجليل السيد أحمد الرفاعي رضي الله عنه في البرهان ما نصه: «إياكم والكذب على الله: {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا} ، ينقلون عن الحلاج أنه قال: أنا الحق! أخطأ بوهمه، لو كان على الحق ما قال أنا الحق يذكرون له شعراً يوهم الوحدة وكل ذلك ومثله باطل ما أراه رجلاً واصلاً أبداً ما أراه شرب ما أراه حضر ما أراه سمع إلا رنة أو طنيناً فأخذه الوهم من حال إلى حال» اهـ

ثم قال رضي الله عنه: «إياكم والقول بهذه الأقاويل إن هي إلا أباطيل درج السلف على الحدود بلا تجاوز ! هل يتجاوز إلا جاهل ؟ هل يدوس عنوة في الجب إلا الأعمى ؟ ما هذا التطاول ؟» اهـ

وقال رضي الله عنه: «إذا رأيتم واعظاً أو قاصّاً أو مدرّساً فخذوا منه كلام الله تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلام أئمة الدين الذين يحكمون عدلاً ويقولون حقاً واطرحوا ما زاد، وإن أتى بما لم يأت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضربوا به وجهه. الحذر الحذر من مخالفة أمر النبي العظيم صلوات الله وسلامه عليه قال تعالى: {...فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} » اهـ، رحم الله أولئك الرجال

وقال رضي الله عنه: «الله الله بالوقوف عند الحدود عضوا على سنة السيد العظيم صلى الله عليه وسلم بالنواجذ

مالي وألفاظ زيد

ووهم عمرو وبكر

وجه الشريعة أهدي

من سر ذاك وسري» اهـ

وقد قيل ليحيى بن سعيد : أما تخشى أن يكون هؤلاء خصماءك عند الله فقال يحيى: «لأن يكونوا خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لِمَ لم تَذُبْ الكذب عن حديثي» اهـ، فكيف إن كان في الأمر تحريف لدين الله وقد سمعت قول الله: {كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ*} ، أم هل نكون كمن يقطع يد الفقير إن سرق ويترك يد الغني ، ما

لكم كيف تحكمون وإنما هي مدة الحياة الدنيا فإذا انقضت فلا مفر ولا مهرب: {فَوَرَبُّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ *} ، في يوم ينصب فيه الميزان فتكثر الفضائح وتنتشر الكتب وتسيل المدامع وتظهر القبائح بين تلك المجامع، يا له من يوم تصعد فيه القلوب إلى الغلاصم قال تعالى: {... إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ} ، وفي مقابل هذا نجد الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه يقول وهو تحت السياط واللحم يتناثر عنه: « كيف أقول ما لم يقل » ، ولذلك جاء عن السيد الجليل أحمد الرفاعي رضي الله عنه قوله: «والعالم العارف عظيم السياسة لنفسه بالمخافة من الله والمراقبة له، وإذا أراد أن يتكلم بكلام اعتبره قبل أن يخرج من فيه فإن رأى فيه صلاحاً أخرجه وإلا ضم فمه عليه» اهـ. وعليه فما هو الطريق الموصل لمرضاة الله اسمع معي الإمام الجليل السيد أحمد الرفاعي رضي الله عنه وهو يقول: «العلم لا يكتفم والحق يقال والشارع روعي الفداء لقبره المبارك أوضح لنا ما لنا وما علينا تماماً فالناجي من آمن به واتبع أمره والحذر والهلاك ممن خالفه بلَّغ كما أمر وما بقي لنا حجة»، وقال: اجعلوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دينكم» اهـ، وقال: «أجل ومن شاهد منكراً ولم ينكره وسكت عنه فهو شريك فيه» اهـ، وها هو الشيخ محمد الحامد يقتدي بأعلام الأمة فيرد على أباطيل كانت تنتشر أو تقال، فما ردعه أن يقال: «نريد وحدة الأمة» فإن وحدة الأمة في حفظها نهج نبيها المصطفى صلى الله عليه وسلم، وقد ردّ على مقالة نشرتها مجلة الأزهر فيها مخالفة للدين ولم يبال بأن من نشره مشيخة الأزهر، بل تصدى للباطل ولم يبال بصفة الناشر، وكان الأولى بالناشر أن ينقح ما يراد نشره قبل نشره.

وقد قال ابن أخ الشيخ تقي الدين الحصري يوماً للشيخ الحصري: «لو تكلمت في ذلك – أي في الرد على مفاصد المشبهة أتباع ابن تيمية والكرامية فقال: أنا مشغول بنفسي فقال له: ما يخلصك هذا عند الله عز وجل كيف يتعرض هذا الجاهل للرسول صلى الله عليه وسلم وخط مرتبته ومرتبة النبيين ويتكلم في الله بما لا يليق بجلاله وغير ذلك مما فيه زندقة لا يخلصك هذا عند الله مع تمكّنك من». «ردع هذا الزائغ عن تنزيه الله»، فألف كتابه: «دفع شبه من شبه وتمرد وهكذا جرت عادة العلماء فيما سبق، ولذلك قال السيد الجليل أحمد الرفاعي رضي الله عنه في البرهان: «أي سادة الطريق إلى الله كطريق الرجل إلى البلدة الأخرى فيه الصعود والهبوط والاعتدال والاعوجاج والسهل والجبل، الأرض

القفراء التي خلت من الماء والسكان، والأرض النضرة الخضرة الكثيرة المياه والأشجار والسكان، والبلدة المقصودة وراء ذلك كله. فمن انقطع بلذة الصعود أو بذلة الهبوط أو براحة الاعتدال أو بتعب الاعوجاج أو بيسير السهل أو بعسير الجبل أو بغصة القفز ولوعة العطش أو بحلاوة النضارة والخضرة والمياه والأشجار والأنس بالسكان بقي دون المقصود ومن لم يشتغل بكل ذلك حاملاً شدة الطريق معرضاً عن لذائذه وصل إلى المقصود .

وكذلك سالك الطريق إلى الله إن صرفته صعوبة الأحوال عن مُحَوِّل الأحوال وقلَّبتْه سكرة إقبال الخلق عن مقلَّب القلوب ! فقد فاتته الغرض وبقي دون مقصوده، وانقطع بلا ريب .

وإن ترك عقبات الطريق حلوها ومرها وراء ظهره، فقد فاز فوزاً عظيماً. أي سادة أنا بايعت الله على عرفات على ترك الغرض والنفس والمال . ناجى بعض الرجال ربه في المنام فقال: يا رب دلني كيف أصل إليك ؟ فجاءه الجواب: اخلع نفسك وتعال « اهـ

وقال رضي الله عنه: «يا ولدي نجاه العالم عمله بعلمه وهلاكه ترك العمل» اهـ وقال رضي الله عنه: «فإذا كنت من أرباب البصائر ففي متفرق كلامنا ما يدللك على معانيه، فإن الكلام لم يخل من إشارة إليه وتنبيه عليه » اهـ وقال رضي الله عنه: «وما أخوفني عليك أن تكون ممن خسر نفسه، وإنما يتبين لك الخسار عند الانتباه من نومك فإن الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا وعند الانتباه يظهر تأويل الرؤيا فيؤول لك ما لزمته ظاهره في عقدك (اعتقادك) بأحسن تأويل ويبدو لك ضد ما احتسبت ويضل عنك ما إليه ذهبت: {...وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ .

ستبدي لك الأيام ماكنت جاهلاً

ويأتيك بالأخبار من لم تُزود

ويتلو عليك ملك الموت: {لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ *} ، وذلك حين تأتي سكرة الموت بالحق الذي كنت منه تحيد وتميل عنه إلى التقليد» اهـ

قال العز بن عبد السلام رضي الله عنه: «وعلى الجملة فمن آثر الله على نفسه آثره الله، ومن طلب رضا الله بما يسخط الناس رضي الله عنه وأرضى عنه

الناس، ومن طلب رضا الناس بما يسخط الله سخط الله عليه وأسخط عليه الناس
:وفي رضا الله كفاية عن رضا كل أحد
في كل شيء إذا ضيَّعَتْهُ عَوْضٌ
وليس في الله إن ضيَّعَتْهُ عَوْضٌ» اهـ

وهذا الشيخ محمد الحامد يقول في إحدى خطبه: «كن أيها المؤمن حرًا غير
مستعبد لأهواء الخلق ونزعاتهم، إذا رأيت ما لا يتفق وتعاليم الشريعة الإسلامية،
فلا تكن ممالئًا على الباطل، ولا تكتم الحق وأنت تعلم، فتكون شيطانًا أخرس ،
تلجم بلجام من نار يوم القيامة. وليكن خوف الله تعالى أخوف الأشياء عندك،
ولتكن خشيته مائلة قلبك وفائضة على جوارحك، اصدع بالحق واجهر به، ولا
عليك إن رضي فلان أو سخط فلان، فإن الله أجل وأعظم من الجميع. والله ما
أفشى المنكرات وعمّمها، وجعلها ظاهرة لا يبالى بها، إلا إغضاؤنا على القذى،
وسكوتنا على الباطل، وممالاتنا لأصحابه. ما ضر الجماهير شيء كسكوت
الواعظين، حين يرون المخالفات العلنية، فلا يزجرون عنها ، وما كثر عدد
المبطلين إلا عدم تقريرنا أدنياء الهمم وصغار النفوس، الذين يطلبون رضا
الناس بسخط الله عز وجل. هذا الذي زرع كثيرًا من الناس عن مبادئ الشريعة،
وجعلهم يسعون وراء أبناء الدنيا، لينالوا من حطامها وأوساخها التي يرمي إليهم
المترفون. ألا إن من كان مع الله كان الله معه، وإن العاقبة للمتقين، أتقياء القلوب،
ذوو الضمائر النقية، لهم العز والشرف في الآخرة والأولى، يعرف لهم أعداؤهم
مكانتهم وقدرهم» اهـ

وقد قيل: «زلة العالم زلة العالم»، وما ذلك إلا لقوة وقع كلامه في النفوس، ولكن
بعض الناس يوردون القسم الأول منها «زلة العالم» ولو أكمل العبارة لأدركوا
خطورة السكوت على كلام من شهر بالعلم وعظمته الصدور عند انزلاقه إلى ما
يعارض الدين، ونسوا أن المعصوم هو النبي صلى الله عليه وسلم، وقد روى
الطبراني في المعجم الأوسط أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «كل منكم
يؤخذ من قوله ويترك غير رسول الله»، وفي رواية: «غير النبي»، وحقيقة هذا
الكلام معلومة لكن تعظيم الرجال في النفوس غلب على تعظيم الشريعة فلا حول
ولا قوة إلا بالله

فإذا أدركت معنى ما تقدم من الكلام علمت علم اليقين أن الصدمة الحقيقية هي
. في عدم تراجع الواقع في الفساد عن فساد ليتدارك نفسه

واليوم اضطرب ميزان كثيرين من حاملي لواء العلم حتى صار ميزان بعضهم رضا الجماهير وتصفيقهم وإعجابهم أو أن لا يسخط عليه شيخ أو دكتور أو أن ينالوا الإعجاب، بل تجد بعضهم يمشي في ركاب فلان من الناس ينقاد له تاركين ميزان الشريعة الذي هو دليل الصادقين. أين تلك النفوس الأبية القوية التي تحمل الحق والإنصاف ولا تبالي بمدح الناس أو ذمهم، لا يعذر عند الله من سكت وهو قادر على النصيحة، وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لذلك القاضي الذي أخبره أنه رأى في المنام اقتتال الشمس والقمر وأنه كان مع القمر، قال له عمر: «لا تل لي عملاً» ثم عزله عن القضاء، ذلك أنه كان مع الآية المحوكة، أعاذنا الله من اتباع الهوى وعصمنا بفضل الله من الضلال والفتن.

ويناسب في هذا السياق أن أنقل لطلاب العلم من كانوا وحيثما كانوا مثلاً عن حالهم اليوم مع بعض المنسوبين للعلم وأهله، فحال بعضهم كما قال تاج الدين السبكي (ت 771هـ) في طبقات الشافعية الكبرى (10/400) ما نصه: «واعلم أن هذه الرفقة أعني المزي والذهبي والبرزالي وكثيراً من أتباعهم أضرب بهم أبو العباس ابن تيمية إضراراً بيناً وحملهم من عظام الأمور أمراً ليس هيناً وجرهم إلى ما كان التباعد عنه أولى بهم وأوقفهم في دكاك من نار» اهـ.

فإن الله في أنفسكم، فإن الأمر جدٌ فلا تكن أسير التقليد في غير معنى، أو أن تكون ممن يبيع دينه بدنياه غيره، وفي الحديث: «الناس غاديان فغاد في فكاك نفسه فمعتقها وغاد فموبقها»، صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم، اللهم اجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وممن يقف مع الحق لا يبالى بالرجال المعظمين في الصدور عند شذوذهم عن الحق، واجعلنا يا رب متأدبين بهدي نبيك صلى الله عليه وسلم وجنبنا طريق الردى يا أرحم الراحمين. فإياك أن تنسى أن الأدب مع الشرع هو المقدم وهو الأول، والله ما هي إلا النصيحة، فكن أيها القارئ منصفاً لا جامداً.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد طه الأمين وعلى آله وصحبه الغر الميامين

[1088] أخرجه ابن حبان في صحيحه (1/540)، باب الصدق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ذكر البيان بأن المتأول للآي قد يخطئ في تأويله

لها وإن كان من أهل الفضل والعلم، وأحمد بن حنبل في مسنده (1/9)، مسند أبي بكر الصديق.

الفهرس العام

المقدمة 3 –

شواهد التنزيه وكشف أوهام التشبيه وحقية القول بتكفير المجسم والجهوي –

9

– المقدمة الأولى 11

– المقدمة الثانية 13

– تمهيد 16

– خطة الموضوع 34

– الفقه الأكبر 41

– وجوب تعلم الفقه الأكبر 46

– النهي عن التفكير بذات الله 68

– الباب الأول: في تقدير الدلائل السمعية على أنه تعالى منزّه عن الجسمية –

والحيّز والجهة 84

– الباب الثاني: التمييز بين المعقول والموهوم 139

– المبحث الأول: ليس محور الاعتقاد على الوهم بل على ما يقتضيه العقل –

الصحيح السليم 146

– المبحث الثاني: الموجود قسمان 152

– المبحث الثالث: الأوهام دخلت على النفوس في معرفة الله سبحانه من تعلق –

القلوب بالزمان والمكان والأجسام 157

– المبحث الرابع: 201

حكم مسائل العقليات والمحسوسات أن يرد كل شيء من ذلك إلى بابه، ولا –

تخلط العقليات بالسمعيات، ولا السمعيات بالعقليات، والوهم في غير المحسوسات

ليس بمقبول 201

– الباب الثالث حقبة القول بتكفير المجسم والجهوي 270

– المقدمة الأولى بيان أن الكفر إما صريح وإما ضمني 272

– المقدمة الثانية بيان أن الألفاظ إما صريحة وإما غير صريحة 278

– المقدمة الثالثة تحقيق حول من هم أهل القبلة 317

– المقدمة الرابعة تحقيق في مسألة لازم المذهب 347

– المطلب الأول تذكير بماهية الجسم والمكان والجهة 369

المطلب الثاني تحرير مسألة المنع من تسمية الله بالجسم أو إطلاق الجهة في -
حقه سبحانه 373

المطلب الثالث بيان أن الإجماع قائم على تكفير المجسم والجهوي 392 -

المطلب الرابع التمايز بين المسلم المنزه والمشبه المجسم الجهوي 413 -

المطلب الخامس مدار الحكم على من وصف الله بالجسمية أو الجهة 419 -

خاتمة الحق أحق أن يُتبع 477 -

الفهرس العام 489 -

(يحتاج بعد إلى تفصيل وتعديل)

المقدمة الأولى: بيان سبب التسمية بشواهد التنزيه وكشف أوهام التشبيه. 1

المقدمة الثانية

المقدمة الثالثة

:تمهيد، وفيه

الغيرة على ما حلّ بالأمة وشبابها من التضليل والتشردم: 2

مواجهة الخطة المدبرة لإحلال المذهب الحشوي تحت ستار مذهب السلف محل

مذهب أهل السنة: 5

من الحاجات الماسة أن تؤلف كتب خاصة بأسلوب يعلق بالخاطر وتستسيغه

العامة لتكون سدًا محكمًا في وجه أهل البدعة: 10

الإسهام في كشف تمادي أهل التشبيه في طرق الترمويه: 12

بيان أن اعتقاد الأشعري مسدد، وبه يقول أهل السنة والجماعة: 13

22

بيان ما هو الفقه الأكبر: 25

وجوب تعلم الفقه الأكبر: 28

الحق أنه لا بد في كل بلد من قائم بهذا العلم مستقل يدفع شبه المبتدعة: 33

النهي عن التفكير بذات الله: 46

القسم الأول: بيان شواهد التنزيه: 60

الباب الأول: تقدير الدلائل السمعية على أن الله سبحانه وتعالى منزّه عن الجسمية

والحيّز والجهة: 60

الحجة الأولى: قوله تعالى: {قل هو الله أحد (1) الله الصمد (2) لم يلد ولم يولد

(3) ولم يكن له كفواً أحد} . 60

- 69 الحجة الثانية: من القرآن قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}.
- 71 الحجة الثالثة: قوله تعالى: {وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ}.
- 72 الحجة الرابعة: قوله تعالى: {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ}.
- 73 الحجة الخامسة: قوله تعالى: {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا}.
- 73 الحجة السادسة: قوله تعالى: {هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِيءُ الْمُصَوِّرُ}.
- 74 الحجة السابعة: قوله تعالى: {هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ}.
- 75 الحجة الثامنة: قوله تعالى: {وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا}، و{لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ}.
- الحجة التاسعة: قوله تعالى: {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ *}
- 76 الحجة العاشرة: لو كان تعالى في جهة فوق لكان سماء.
- 76 الحجة الحادية عشرة: قوله تعالى: {قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ}
- 77
- 78 الحجة الثانية عشرة: قوله تعالى: {وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ}.
- 78 الحجة الثالثة عشرة: قوله تعالى: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ}.
- 79 الحجة الرابعة عشرة: قوله تعالى: {هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ}.
- 79 الحجة الخامسة عشرة: قوله تعالى: {وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ}.
- 80 الحجة السادسة عشرة: قوله تعالى: {فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا}.
- الحجة السابعة عشر: قوله تعالى: {وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهَ}
- 80
- الحجة الثامنة عشرة: قوله تعالى: {هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِيمُنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ *}
- 81 الحجة التاسعة عشرة: قوله تعالى: {وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ}.
- 82 الحجة العشرون: قوله تعالى: {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ}.
- 83 الحجة الواحدة والعشرون: قوله سبحانه: {سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ}
- 86
- الحجة الثانية والعشرون: ومما يدل على ما قدمنا أيضا قول الله تعالى: {فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ}
- 87 الحجة الثالثة والعشرون: قال الله تعالى: {وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى}
- 87

الحجة الرابعة والعشرون: الحديث المشهور وهو ما روي أن عمران بن الحصين قال: يا رسول الله أخبرنا عن أول هذا الأمر، فقال: «كان الله ولم يكن شئ معه». 88

الحجة الخامسة والعشرون: والحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثرُوا الدعاء». 89

الحجة السادسة والعشرون: والحديث الذي أخرجه ابن حبان من طريق ابن مسعود «أقرب ما تكون المرأة من وجه ربها إذا كانت في قعر بيتها». 89
الحجة السابعة والعشرون: وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اللهم أنت الأول فليس قبلك شئ، وأنت الآخر فليس بعدك شئ، وأنت الظاهر فليس فوقك شئ، وأنت الباطن فليس دونك شئ». 91

الحجة الثامنة والعشرون: رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يا أيها الناس، ضعوا من أصواتكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً، إن الذي تدعون دون ركايبكم». 92

الحجة التاسعة والعشرون: ومما يدل أيضاً على ذلك ما روي عن أنس بن مالك: «أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء». 95
الحجة الثلاثون: النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما ينبغي لعبدي أن يقول: إني خير من يونس بن متى». 95

أختم بكلام جامع يجمع ما تفرق هناك، وهي الطريقة التي أشرت لها في المقدمة 96

الباب الثاني: التمييز بين المعقول والموهوم. 109

تنبيه: من لم يحترز بعقله هلك بعقله. 113

المبحث الأول: ليس محور الاعتقاد على الوهم. 115

المبحث الثاني: الموجود قسمان. 120

المبحث الثالث: الأوهام دخلت على النفوس في معرفة الله سبحانه من تعلق القلوب بالزمان والمكان والأجسام. 124

المبحث الرابع: حكم مسائل العقليات والمحسوسات. 152

سائر الكلام في تفصيل فروع التوحيد والعدل إنما هو مأخوذ من القرآن. 153

153

وأما الكلام في أصول التوحيد فمأخوذ أيضاً من الكتاب: 155

وأهل السنة تحققوا أن لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول. 169
لا يعرف الله بالحواس ولا يقاس بالناس، ولا مدخل في ذاته وصفاته للقياس.

170

الاعتراف بوجود شيء على خلاف حكم الحس والخيال. 172

إن قال قائل: لم أنكرتم أن يكون القديم سبحانه جسمًا؟ 177

قال أبو حنيفة في كتابه الوصية: «ولقاء الله لأهل الجنة بلا كيف ولا تشبيه ولا

جهة حق»، وعلى هذا صلاح الدين الأيوبي والسلطان محمد الفاتح. 184

وقد نقل جمهرة من أكابر الأعلام الإجماع على هذا الاعتقاد. 188

ترجمة ذلك من النظر. 193

فإن قال الخصم: إن مثل هذا الموجود الذي ساق دليلكم إلى إثباته غير مفهوم!

201

من نتائج عقيدة المجسمة

فائدة

الباب الثالث: حقية القول بتكفير المجسم والجهوي. 206

المقدمة الأولى: بيان أن الكفر إما صريح وإما ضمني. 208

المقدمة الثانية: بيان أن الألفاظ إما صريحة وإما غير صريحة. 213

المقدمة الثالثة: تحقيق حول من هم أهل القبلة. 245

تنبيه مهم: معنى قول الإمام الشافعي: «أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية»

155

المقدمة الرابعة: تحقيق في مسألة لازم المذهب 270

المطلب الأول: تذكير بماهية الجسم والمكان والجهة 289

المطلب الثاني: تحرير مسألة المنع من تسمية الله بالجسم أو إطلاق الجهة 293

المطلب الثالث: بيان أن الإجماع قائم على تكفير المجسم والجهوي 309

المطلب الرابع: التمايز بين المسلم المنزه والمشبه المجسم الجهوي 324

المطلب الخامس: مدار الحكم على من وصف الله بالجسمية أو الجهة 330

تنبيه إلى خيانة خطيرة 330

.... خاتمة